

مؤسسة

# الشَّهِيد الأول

الجزء الحادي عشر

الدُّروس الشرعية في فقه الإمامية ٣/



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

# موسوعة الشهيد الأوّل

الجزء الحادي عشر

## الدروس الشرعية



في فقه الإمامية / ٣

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي - جمعيات أموال

مركز تحقيقات كمبيوتر علوم إسلامي

٥١٠٩٣٩

ش - أموال

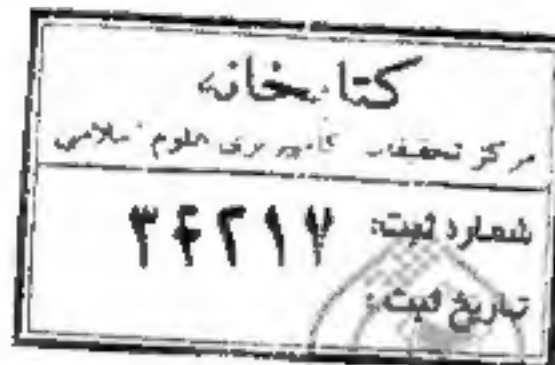




## مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول  
الجزء الحادي عشر (الدروس الشرعية في فقه الإمامية / ٣)  
مجموعة من المحققين  
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية  
معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة  
الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي



الطبعة: مطبعة نگارش  
الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م  
الكتبة: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان  
العنوان: ١٠٠: التسلسل: ١٦٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر

العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقاق أمار، الرقم ٤٢  
التلفون والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٣، التوزيع: قم، ٧٨٣٢٨٣٤، طهران ٥ - ٨٨٩٤٠٣٠٣  
ص.ب: ٣٧١٨٥/٣٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٣٩ - ٣٧١٥٦  
وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الحادي عشر: الدروس الشرعية في فقه الإمامية / ٣) / مجموعة من المحققين؛ إشراف: علي أوسط الناطقي؛ الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم؛ مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ١٤٣٠ ق، ٢٠٠٩ م، ١٣٨٨ ش. ٢١

ISBN: 978-600-5570-11-3 ... (دوره)	ISBN: 978-600-5570-12-4 ... (مدخل)	٢٠٠٠/٠٠٠/٢ ريال (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 ... (ج ١)	ISBN: 978-600-5570-14-4 ... (ج ٢)	
ISBN: 978-600-5570-15-1 ... (ج ٣)	ISBN: 978-600-5570-16-8 ... (ج ٤)	
ISBN: 978-600-5570-17-5 ... (ج ٥)	ISBN: 978-600-5570-18-2 ... (ج ٦)	
ISBN: 978-600-5570-19-9 ... (ج ٧)	ISBN: 978-600-5570-20-5 ... (ج ٨)	
ISBN: 978-600-5570-21-2 ... (ج ٩)	ISBN: 978-600-5570-22-9 ... (ج ١٠)	
ISBN: 978-600-5570-23-6 ... (ج ١١)	ISBN: 978-600-5570-24-3 ... (ج ١٢)	
ISBN: 978-600-5570-25-0 ... (ج ١٣)	ISBN: 978-600-5570-26-7 ... (ج ١٤)	
ISBN: 978-600-5570-27-4 ... (ج ١٥)	ISBN: 978-600-5570-28-1 ... (ج ١٦)	
ISBN: 978-600-5570-29-8 ... (ج ١٧)	ISBN: 978-600-5570-30-4 ... (ج ١٨)	
ISBN: 978-600-5570-31-1 ... (ج ١٩)	ISBN: 978-600-5570-32-8 ... (ج ٢٠)	

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فيها.  
کتابخانه

١. اسلام - مجموعه ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه ٣. شهید اول، محمد بن مکی، ٧٢٤ - ٧٨٦ ق. - سرگزشتنامه، الفرد ناطقی، علی أوسط، بد هکتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي.

## دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية التجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المنفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

## فهرس الموضوعات

### كتاب الأطعمة والأشربة

١٧	النظر في حيوان البر
١٩	النظر في حيوان البحر
٢١	درس ٢٠٣
٢١	النظر في الطير
٢٣	درس ٢٠٤
٢٣	النظر في الجامد
٢٣	الأعيان النجسة بالأصالة أو بالقر من
٢٤	حرمة أكل الميتة واستعمالها
٢٥	حرمة أكل الطين والسموم القاتلة
٢٦	ما يحرم من الذبيحة وما يكره
٢٦	هل يحل أن يستعمل من الميتة ما لا تحل الحياة؟
٢٧	درس ٢٠٥
٢٧	النظر في المائع وما يحرم منه
٣١	درس ٢٠٦
٣١	حكم الأكل من مال الفير بغير إذنه
٣٢	حكم سقي الطفل والبهيمة من المسكرات
٣٣	حكم المسكر وذم شارب الخمر
٣٤	درس ٢٠٧
٣٤	النظر في الاضطرار إلى المعزومات



درس ٢٠٨.....	٣٦
النظر في آداب الأكل والشرب	٣٦
درس ٢٠٩.....	٤٥
النظر في منافع الأطعمة	٤٥
درس ٢١٠.....	٥٢
في البقول وغيرها	٥٢
درس ٢١١.....	٥٥
ملتقط من طب الأئمة <small>عليهم السلام</small>	٥٥

### كتاب إحياء الموات

ما يشترط في تملك الموات بالإحياء.....	٥٩
درس ٢١٢.....	٦٢
ما يشترط في تملك الموات بالإحياء.....	٦٢
أنواع المحرم وحدوده.....	٦٢

### كتاب للمشتركات

المشتركات.....	٦٧
المياه وأحكامها.....	٦٧
درس ٢١٣.....	٦٩
المعادن وأحكامها.....	٦٩
درس ٢١٤.....	٧١
المنافع وأحكامها.....	٧١

### كتاب اللقطة

اللقط وأحكامه.....	٧٣
في شروط الملتقط.....	٧٥
درس ٢١٥.....	٧٦
في أحكام اللقطة، وفيه مسائل:	٧٦
درس ٢١٦.....	٨١
في لقطة الحيوان.....	٨١

٨٤	درس ٢١٧.....
٨٤	ففي لقطه الأموال.....
٨٧	درس ٢١٨.....
٨٧	وجوب تعريف اللقطه وكيفيتها.....
٨٩	درس ٢١٩.....
٨٩	أحكام اللقطه.....
٩٠	حكم الالتقاط العبد.....

### كتاب الجمالة

٩٣	تعريف الجمالة وأحكامها.....
----	-----------------------------

### كتاب النصب

٩٧	أدلة تعريم النصب.....
٩٧	تعريف النصب.....
٩٩	ففي أسباب الضمان.....
١٠١	درس ٢٢٠.....
١٠١	ففي وجوب رد المفسوب.....
١٠٥	درس ٢٢١.....
١٠٥	ففي الضمان.....

### كتاب الإقرار

١١١	أدلة تشريع الإقرار.....
١١١	ففي الألفاظ.....
١١٤	درس ٢٢٢.....
١١٤	ففي متعلق الإقرار.....
١١٦	درس ٢٢٣.....
١١٦	ففي شرائط المقر.....
١١٨	أسباب الحجر.....
١١٩	درس ٢٢٤.....
١١٩	ما يعتبر في المقر له.....

١٢٣	درس ٢٢٥
١٢٣	ما يعتبر في المقر به
١٢٥	درس ٢٢٦
١٢٥	أحكام الإقرار بالمبهم
١٢٦	الأنفاظ المبهمة
١٢٩	درس ٢٢٧
١٢٩	الإقرار بالأنفاظ المبهمة
١٢٣	درس ٢٢٨
١٢٣	في الإضراب والاستثناء
١٢٣	قواعد الاستثناء
١٣٥	درس ٢٢٩
١٣٥	قواعد الاستثناء
١٣٨	درس ٢٣٠
١٣٨	في الإقرار بالنسب
١٣٨	شرائط الإقرار بالنسب
١٣٩	مسائل في الإقرار بالنسب
١٤٢	درس ٢٣١
١٤٢	مسائل في الإقرار بالنسب

### كتاب المكاسب

١٤٥	فضل التكسب
١٤٨	درس ٢٣٢
١٤٨	المكاسب المحرمة
١٤٨	أحدها: ما حرم لغيره
١٥٢	درس ٢٣٣
١٥٢	ثانيها: ما حرم لغايته
١٥٢	ثالثها: ما حرم لعدم المنفعة المقصودة فيه
١٥٤	رابعها: حرمة التكسب بالأعيان النجسة والمنجسة
١٥٤	درس ٢٣٤

١٥٤	خامسها: ما حرم لتعلق حق غير البائع به
١٥٥	حكم ما يأخذه الجائر باسم الحراج والمقاسمة
١٥٦	حكم بيع الوقف وأم الولد وشراء المشتبه
١٥٧	درس ٢٣٥
١٥٧	سادسها أخذ الأجرة على الواجبات
١٥٨	ما يجوز الاستجار عليه
١٥٩	مسائل
١٦٢	درس ٢٣٦
١٦٢	في المناهي وأقسامها
١٦٢	أحدها ما نهى عنه لعينه
١٦٣	ثانيها ما نهى عنه لعارض
١٦٥	درس ٢٣٧
١٦٥	ثالثها ما نهى عنه نهى تنزيه، فلا يحرم
١٦٨	درس ٢٣٨
١٦٨	في آداب التجارة
	كتاب البيع
١٧١	شروط الإيجاب والقبول
١٧٣	حكم بيع الفضولي
١٧٤	درس ٢٣٩
١٧٤	شروط العوضين
١٧٩	درس ٢٤٠
١٧٩	ما يشترط في المبيع
١٨٢	درس ٢٤١
١٨٢	في النقد والنسيئة
١٨٥	درس ٢٤٢
١٨٥	فيما يدخل في المبيع، وألفاظ التسعة
١٨٩	درس ٢٤٣
١٨٩	في القبض

١٨٩	في تقاض الموصين وأحكامها
١٩٣	درس ٢٤٤
١٩٣	في الشرط وأحكامه
١٩٧	درس ٢٤٥
١٩٧	في المراجعة وتوابعها
١٩٩	حكم المواضعة والتولية
٢٠٠	درس ٢٤٦
٢٠٠	في بيع الحيوان
٢٠٢	درس ٢٤٧
٢٠٢	أحكام بيع المملوك
٢٠٦	درس ٢٤٨
٢٠٦	أحكام بيع المملوك
٢٠٦	حكم استبراء الأئمة
٢٠٨	لو اشترى عبداً موصوعاً في الذمة
٢٠٩	درس ٢٤٩
٢٠٩	حكم المملوكين المأدومين بمتاع كل منهما الآخر
٢١٢	درس ٢٥٠
٢١٢	بيع الثمار وشروطه
٢١٥	درس ٢٥١
٢١٥	حكم بيع المزانية والمحاولة والعرية
٢١٩	درس ٢٥٢
٢١٩	في الراف والإقالة
٢١٩	حكم النزاع في البيع
٢٢٢	حكم الإقالة في البيع
	<b>كتاب للمسلم والسلف</b>
٢٢٣	شروط بيع المسلم
٢٢٣	الشرط الأول: ذكر الجنس والوصف
٢٢٥	ما يشترط في بيع الرقيق والإبل والحيل سلفاً

٢٢٦.	درس ٢٥٣
٢٢٦	ما يشترط في بيع الثياب سلماً
٢٢٧	ما يشترط في بيع الحرير
٢٢٧	ما يشترط في بيع العيوب والمواكه سلماً
٢٢٨	ما يشترط في بيع العسل والخشب والحجر والآنية سلماً
٢٢٩	درس ٢٥٤
٢٢٩	الشرط الثاني: التقدير بالكيل أو الوزن فيما يكال أو يوزن
٢٢٩	الشرط الثالث: اشتراط كون المسلم فيه ديناً..
٢٣١	الشرط الرابع: استناد المسلم فيه إلى ما لا يحيل عادة
٢٣١	درس ٢٥٥
٢٣١	الشرط الخامس: قبض الثمن قبل التعرق
٢٣٢	الشرط السادس: القدرة على التسليم عند الأجل..
٢٣٤	درس ٢٥٦
٢٣٤	في لواحق السلم والسلف
	كتاب الخيار
٢٣٧	أنواع الخيار:
٢٣٧	أحدها خيار المجلس
٢٣٩	درس ٢٥٧
٢٣٩	ثانيها: خيار الشرط
٢٤٤	درس ٢٥٨
٢٤٤	ثالثها: خيار الحيوان
٢٤٥	رابعها: خيار التأخير
٢٤٧	خامسها: خيار ما يمسده المبيت
٢٤٧	درس ٢٥٩
٢٤٧	سادسها: خيار العين
٢٤٨	سابعها: خيار الرؤية
٢٤٩	ثامتها: خيار التنبليس



٢٥٣	درس ٢٦٠	تاسعها: خيار العيب ..
٢٥٣	...	ضابط العيب ..
٢٥٤	...	ما يسقط خيار العيب
٢٥٦	...	ما يوجب الأرض في خيار العيب
٢٥٨	درس ٢٦١	...
٢٥٨	...	خيار العيب وأحكام المصح به
٢٦١	...	في لواحق خيار العيب ..

### كتاب الربا

٢٦٣	...	حكم الربا ومحلّه وصابطه
٢٦٦	...	مسائل متفرقة في الربا
٢٦٧	درس ٢٦٢	...
٢٦٧	...	بيان ما يحرّج عن الربا المحرّم
٢٦٩	درس ٢٦٣	...
٢٦٩	...	الربا في التعديين

### كتاب الدين

٢٧٧	...	كراهة الدين وارتفاعها عند الضرورة
٢٧٧	...	أحكام الدين
٢٨٢	درس ٢٦٤	...
٢٨٢	...	في مذابنة العبد
٢٨٥	درس ٢٦٥	...
٢٨٥	...	في القرض
٢٨٨	...	أحكام القرض
٢٨٨	درس ٢٦٦	...
٢٨٨	...	ما يعتبر في صحة القرض

### كتاب الصلح

٢٩٣	أحكام الصلح
-----	-------------

٢٩٣	ما يصح الصلح فيه وما لا يصح فيه
٢٩٧	درس ٢٦٧
٢٩٧	فيه مسائل:

### كتاب تراحم الحقوق

٣٠١	أحكام التراحم في الطرق
٣٠٤	درس ٢٦٨
٣٠٤	أحكام التراحم في الجدار
٣٠٥	في جدار المسجد والوقوف العامة والمشارك
٣٠٧	درس ٢٦٩
٣٠٧	لو انهدم الجدار المشترك
٣١٠	درس ٢٧٠
٣١٠	في التنازع، وفيه مسائل:

### كتاب الشفعة

٣١٥	تعريف الشفعة لغةً وشرعاً
٣١٥	ما تثبت فيه الشفعة
٣١٥	من تثبت له حق الشفعة
٣١٩	درس ٢٧١
٣١٩	من تثبت له حق الشفعة
٣٢٢	درس ٢٧٢
٣٢٢	أحكام المطالبة بالشفعة
٣٢٦	درس ٢٧٣
٣٢٦	مبطلات حق الشفعة وفروعها
٣٢٩	درس ٢٧٤
٣٢٩	مى يملك الشفيع المبيع؟
٣٣٢	درس ٢٧٥
٣٣٢	لواحق الشفعة، وفيها مسائل
٣٣٢	الشفعة والإرث

٣٣٣...	لو ادعى الشريك بيع نصيبه بأحر فأكر
٣٣٤	لو تنازع المشتري والشفيع في الثمن
٣٣٥	هل تقبل شهادة البائع بالعفو؟
٣٣٥	درس ٢٧٦
٣٣٥	في فروع الكثرة عند من أثبتها من الأصحاب
	<b>كتاب الرهن</b>
٣٣٩	تعريف الرهن لغةً وشرعاً ..
٣٣٩	أشراط القبض في الرهن
٣٤٣	درس ٢٧٧
٣٤٣	اشتراط كون الرهن عيأً مملوكة
٣٤٤	الاستمارة للرهن ومساكنها
٣٤٦	درس ٢٧٨
٣٤٦	مالاً يصح رهنه
٣٤٩	درس ٢٧٩
٣٤٩	حكم زوائد الرهن
٣٥١	لو بذر عتق العبد عند شرط
٣٥٢	درس ٢٨٠
٣٥٢	اشتراط المسانغ في الرهن
٣٥٦	درس ٢٨١
٣٥٦	في المرهون به
٣٥٩	درس ٢٨٢
٣٥٩	في أحكام الرهن
٣٦٣	درس ٢٨٣
٣٦٣	لواحق الرهن
٣٦٥	درس ٢٨٤
٣٦٥	لواحق الرهن

## كتاب الأطعمة والأشربة

والنظر في أمور ثمانية:

أحدها. حيوان البر

ويحل من الإنسي الأنعام الثلاثة، ومن الوحشي البقر والحمير والظباء والكيباش  
الجبليّة والبعامير.

وبكره الخيل والغال والحمير <sup>الأهلية</sup> وكسها لبغل ثم الحمار.

وقال القاضي تتأكد كراهة الحمار على البغل<sup>١</sup> ومال إليه ابن إدريس<sup>٢</sup> وقال  
الحلي بتحريم البغل<sup>٣</sup> وفي صححة ابن مسكان<sup>٤</sup> الهبي عن الثلاثة إلا لضرورة<sup>٥</sup>.  
وتحمل على الكراهية؛ توفيقاً بينها وبين أخبار الحل<sup>٦</sup>، وقال ابن إدريس<sup>٧</sup> والفاضل  
بكره الحمار الوحشي<sup>٨</sup>، والحلي بكرهه الإبل والجواميس<sup>٩</sup>

١. المهذب، ج ١، ص ٢٦، في أسرار الحيوان.

٢. السرائر، ج ٣، ص ٩٨.

٣. الكافي في الفقه، ص ٢٧٧.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٤٦، باب جامع في الدواب. ح ١٣: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٤٠، ح ١٦٨؛ الاستبصار،  
ج ٤، ص ٧٤، ح ٢٧٢.

٥. الفقه، ج ٣، ص ٣٣٥، ح ٤٢٠٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٤١-٤٣، ح ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧؛ الاستبصار، ج ٤،  
ص ٧٤-٧٥، ح ٢٧١ و ٢٧٥.

٦. السرائر، ج ٣، ص ١٠١-١٠٢.

٧. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٦٣٢ الرقم ٦٢٣٥.

٨. الكافي في الفقه، ص ٢٧٩.

والذي في مكاتبة أبي الحسن عليه السلام في لحم حمير الوحش: تركه أفضل<sup>١</sup> وروي في لحم الجاموس: «لا بأس به»<sup>٢</sup>.

ويحرم الكلب والخنزير والسباع كلها، وهو كل ذي ظفر أو ناب يفرس به وإن كان صعباً، كالأسد، والنمر، والفهد، والذئب، والثعلب، والأرنب، والضبع، والسنور وحشياً وإسيئاً، وابن عرس، والحشرات، كالحية ولقارة والخرذ والعقرب والخنفساء والصراصير وبنات وردان والقنفذ والصب واليربوع والوبر والفنك والسمور والسنجاب والعطاء واللحكة والذباب والقمل والبراغيث والنمل.

وقد يعرض للمحلل التحريم بوطء الإنسان فيحرم لحمه ولحم نسله. فإن اشتبه قسم وأقرع حتى تبقى واحدة.

وبالجلل، باعتداء عذرة الإنسان محضاً، فيحل بالاستبراء، بأن يربط ويطعم علقاً طاهراً فللناقة أربعون يوماً وألحق في المبوط البقرة بها<sup>٣</sup>. وقال الصدوق: للبقرة ثلاثون يوماً<sup>٤</sup>، والمشهور عشرون يوماً.

وللشاة عشرة. وقال الصدوق عشرون<sup>٥</sup>، وابن الحميد أربعة عشر<sup>٦</sup> وهي المبوط: سبعة<sup>٧</sup>.

وللبطة خمسة أتام. وقال الصدوق ثلاثة وروي ستة<sup>٨</sup>.

وللدجاجة ثلاثة. وقال الحلبي خمسة<sup>٩</sup>. وألحق الشيخ شبه الدجاجة بها<sup>١٠</sup>. وما عداها لا مقدّر فيه، فيستبرأ بما يربل عنه لحلل. وقال ابن الجبيل: يكره الجلل.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣١٣، باب لحوم الطيأ والحر الوحشية، ح ١

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣١٣، باب لحوم الجواميس، ح ٢١

٣ المبوط، ج ٦، ص ٢٨٢

٤ الفقيه، ج ٣، ص ٢٢٨، ديل الحديث ٤٢٠٢

٥ حكاة العلامة عن المقنع في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٩، المسألة ١٩ ومجدد في المقنع المطبوع.

٦ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٠٠، المسألة ١٩

٧ المبوط، ج ٦، ص ٢٨٢

٨ الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٩، ديل الحديث ٤٢٠٣

٩ الكافي في الفقه، ص ٢٧٧

١٠ الهدية، ص ٥٧٨

وجعل حكم ما يأكل المحرم حكمه<sup>١</sup>.

ولو شرب المحلل خمرًا ثم ذبح غسل لحمه، وحرم ما في بطنه. وقال ابن إدريس: يكره<sup>٢</sup>.

وموثقة زيد الشحام مصرحة بأنها<sup>٣</sup> إذ شربت خمرًا حتى سكّرت وذهبت على تلك الحال: «لا يؤكل ما في بطنها»<sup>٤</sup>.

ولو شربت بولاً نجسًا، غسل ما في بطنها.

ولو شرب المحلل لبن خنزيرة واشتدّ حرم لحمه ولحم نسله؛ وإن لم يشتدّ كرهه. ويستحبّ استيراؤه بسبعة أيام، إمّا بعلق إن كان يأكله، وإمّا بشرب لبن طاهر. ولو شرب لبن امرأة واشتدّ كرهه لحمه.

### وثانيها: حيوان البحر

ويحلّ منه السمك الذي له فلس وإن زال عنه، كالكنكث<sup>٥</sup>.

ويحرم ما لا فلس له، كالجرّي<sup>٦</sup> - بكسر الجيم - والمارماهي والزّهو، والزمار على الأظهر. وفي صحيح زرارة عن الباقر<sup>٧</sup>: كرهة الجرّي<sup>٨</sup>.

وفي النهاية: تكره الثلاثة الأخيرة كرهة معنّطة<sup>٩</sup>: لصحيح محمد بن مسلم عن الصادق<sup>١٠</sup>، وفيها أيضاً: الجرّي ويعارضها أخبار أكثر منها وأشهر<sup>١١</sup>، وعمل

١. حكاه عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٠٠، المسألة ١٩.

٢. السرائر، ج ٢، ص ٩٧.

٣. أي النشأة.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٥١، باب لعموم الجلالات و...، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٤٢، ح ١٨١.

٥. الكنكث. ضرب من السمك له فلس ضعيف يحتك بالرمال فيذهب عنه ثم يعود. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢١٦. «كنكث».

٦. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٥-٦، ح ١٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٥٩-٦٠، ح ٢٠٧، وفيهما: «الجرّي».

٧. النهاية، ص ٥٧٦.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٢١٩، باب آخر من صيد السمك، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٦، ح ١١٦؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٦٠، ح ٢٠٨.

٩. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١٣٠، الباب ٩ من أبواب الأطعمة المحرمة.



الأصحاب، ويمكن حمل الإباحة على التقيّة.

ويحرم الطافي، وهو ما يطفو على الماء مبتأ، إذا علم أنّه مات في الماء، ولو علم أنّه مات خارج الماء حلّ. ولو اشتبه فالأقرب التحريم.

وقال في المقنع:

إذا اشتبه السمك هل هو ذكيّ أم لا؟ طرح على الماء، فإن استلقى على ظهره  
محرام، وإن كان على وجهه مذكيّ<sup>١</sup>.

واختاره الفاضل<sup>٢</sup>

ولا فرق في الطافي بين ما مات بسبب، كحرارة الماء والعلق، أو بغير سبب.  
ولو وجدت سمكة في حوف أخرى مدكّاة، فالمرويّ عن عليّ عليه السلام حلّهما<sup>٣</sup>؛  
وللاستصحاب، ومنعه ابن إدريس<sup>٤</sup>

ولو وجدت في حوف حيّة، فالمرويّ عن الصادق عليه السلام: حلّها إذا طرحتها وهي  
تضطرب ولم تسليخ فلو سها، وإلا فلا<sup>٥</sup>.

ويبيض السمك تابع ولو اشتبه أكل الحشن دور الأملس والحنماع. وأطلق كثير  
ذلك من غير اعتبار التبيّة.

وقال ابن إدريس يحلّ مطلقاً ما في حوف السمك؛ للأصل، وحلّ الصحناء<sup>٦</sup> -  
يكسر الصاد والمد - واختاره الفاضل<sup>٧</sup>.

وروى عمار عن الصادق عليه السلام في الجزيّ مع السمك في سقود - بالشديد مع فتح  
السين -: «يؤكل ما فوق الحزيّ، ويرمي ما سأل عليه»<sup>٨</sup>. وعليها إمام بابويه، وطردا

١ المقنع، ص ٤٢٣.

٢ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٦٣٧، الرقم ٦٢٥.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢١٨، باب صيد السمك، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨ ح ٢٥.

٤ الرائر ج ٢ ص ١٠٠.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٢١٨ - ٢١٩، باب صيد السمك، ح ١٦، تهذيب، ج ٣، ص ٣٢٥ - ٣٢٦، ح ٤١٦٥؛ تهذيب  
الأحكام، ج ٩، ص ٨ ح ٢٧.

٦ الرائر، ج ٣، ص ١١٣ الصحة والصحناء السمك الصغير المملوح.

٧ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٣٩، المسألة ٤٦.

٨ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٢، باب احتلاط الحلال ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٠ - ٨١ ح ٣٤٥.

الحكم في مجامعة ما يحلّ أكله لما يحرم<sup>١</sup> وقال العاضل: لم يعتبر علماؤنا ذلك. والجزّي طاهر، والرواية ضعيفة السند<sup>٢</sup>.

ويحرم جلال السمك حتى يستبرأ يوماً إلى الليل - وروي عن الرضا عليه السلام: «يوماً وليلة»<sup>٣</sup>. وهو أولى - في ماء طاهر، بغذاء طاهر.

والسُّلْحَفَاة والضَّفَدَع والسرطان وجميع حيوان البحر، ككلبه وخنزيره وشاته وإنما يحلّ السمك ذو الفلس، كالشُّبُوط - بفتح الشين والتشديد - والربيثا والإربيان - بكسر الهمزة - وهو أبيض كاللدود، والظُّمَر - بكسر الطاء - والطبراني والإبلاهي، بكسر الهمزة. والرواية بحلّ غير ذي الفلس محمولة على النقيّة<sup>٤</sup>.

[٢٠٣]

(درس)

وثالثها: الطير

ويحلّ منه الحمام كله، كالفَمَارِي والدبّاسي والوَرَشَان والحَجَل والدُرَاج والقُبَح والكُرَوَان والكُرَكِي والقَطَا والظَّنْهُوج والدَجَاج والعصافير والصُّغُو والزرازير، وكلّ ما غلب دفيقه صفيقه أو ساوره، أو كان له قانصة أو حَوْصَلَة - بتشديد اللام وتخفيفها - أو صِيصِيَّة - بغير همز - وإن أكل السمك ما لم ينصّ على تحريمه. وتكره الفَاخِجَة والقُبْرَة والهدهد والشَّقِرَاق والصُّوَام والضُرْد. وفي الخطّاف روايتان، أشهرهما وأصحهما الكراهية<sup>٥</sup>، وبعضه أنه يذوّق.

١ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشجرة، ج ٨، ص ٣٣٥، المسألة ٢٨، وقاله الصدوق في المقنع، ص ٤٢٤.

٢ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٣٦، المسألة ٢٨.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٥٢، باب لحوم الجِلالات و...، ج ٩، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢، ح ٤٨.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٥-٦، ح ١٥-١٦؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٥٩-٦٠، ح ٢٠٧-٢٠٨.

٥ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٣٩١-٣٩٤، قباب ٣٩ من أبواب الصيد؛ وج ٢٤، ص ١٤٧-١٤٩، الباب ١٧ من أبواب الأطعمة المعروفة.

وحرمه ابن البراج<sup>١</sup>، وابن إدريس مدّعياً الإجماع<sup>٢</sup>.

واختلف في الغربان، فأطلق في النهاية كراهية<sup>٣</sup>، وفي الخلاف:

يحرم الغراب كله على الطاهر في الروايات<sup>٤</sup>، وفي الاستبصار يحلّ كله<sup>٥</sup>، وفي

المبسوط يحرم الكبير الأسود الذي يسكن العبال ويأكل للجيف، والأبقع ويباح

غراب الررع، والغداف الذي هو أصفر منه أعبر للون، كالرماد<sup>٦</sup>

وحرم ابن إدريس ما عدا الراع، وهو عرب الزرع الصغير<sup>٧</sup>.

وفي صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «لا يحلّ شيء من الغربان، زاع ولا

غيره»<sup>٨</sup>، وعورض بخبر زرارة عن أحدهما عليه السلام: «إن أكل الغراب ليس بحرام، إنما

الحرام ما حرمه الله في كتابه»<sup>٩</sup>.

وفي خبر غياث: كراهة الغراب؛ لأنه لما سق<sup>١٠</sup> وبه جمع الشيخ بين الحبرين،

فحمل الأول على أنه ليس حلالاً طلقاً، بل حلال مكروه<sup>١١</sup>.

ويحرم كلّ دى مِخلاب قوي، كالصّقر والعقاب والشاهين والنازي والباشق، أو

ضعف، كالنسر والبغات، وهو ما عظم من الطير وليس له مِخلاب معقف، وربما

جعل النسر من البغات - وهو مثلب الباء - وقال الفراء: بغات الطير: شرارها وما

لا تصيد منها<sup>١٢</sup>. والزحّم، والجذأة

١. التهذيب، ج ٢، ص ٤٢٩.

٢. السرائر، ج ٣، ص ١٠٤.

٣. النهاية، ص ٥٧٧.

٤. الخلاف، ج ٦، ص ٨٥، المسألة ١٥.

٥. الاستبصار، ج ٤، ص ٦٦، ج ٢٣٧-٢٣٨.

٦. المبسوط، ج ٦، ص ٢٨١.

٧. السرائر، ج ٢، ص ١٠٣.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٢٤٥، باب جامع في الدواب التي لا تترك لحمها، ج ١٨، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٨-١٩.

ج ٧٢: الاستبصار، ج ٤، ص ٦٥-٦٦، ج ٢٣٦.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٨، ج ٧٢: الاستبصار، ج ٤، ص ٦٦، ج ٢٣٧.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٩، ج ٧٤: الاستبصار، ج ٤، ص ٦٦، ج ٢٣٨.

١١. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٩، ديل الحديث ١٠٧٢: الاستبصار، ج ٤، ص ٦٦، ديل الحديث ٢٣٨.

١٢. حكاية عنه الجوهر في الصحاح، ج ١، ص ٢٧٤، «بغت».

ويحرم الخفّاش، والطاوس، وما كان صفيّفه أكثر من دفيقه، وما خلا عن القاصّة والخوصلة والصيصيّة. ويعتبر طير الماء بذلك أيضاً. والبيض تابع. ولو اشتبه أكل ما اختلف طرفاه دون ما اتفق.

ويحرم البقّ والزناير وكلّ مستخبت، والمُجثّمة، وهي الطير أو البهيمة تجعل غرضاً وترمي بالنشّاب حتّى تموت، والمصبورة، وهي التي تجرح وتحبس حتّى تموت. ونهى رسول الله ﷺ عن قتل الخُطّاف، والهدهد، والضرد، والضفدع، والنملة والنحلة<sup>١</sup>. كذا رواه ابن الجنيّد<sup>٢</sup>.

## [ ٢٠٤ ]

## درس

## ورابعها: الجامد

ويحرم منه الأعيان النجسة بالأصالة كالنجاسات. أو بالعرض، كالمتنجس بأحدها حتّى يظهر إن قبل الطهارة والأصحّ نجاسة الكافر وإن كان ذميّاً، فيجسّ ما باشره من المائع أو برطوبة. وروى زكريّا بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام: الأكل معهم والشرب<sup>٣</sup>. وروى عنه إسماعيل بن جابر: الكراهية تنزّهاً<sup>٤</sup>.

وروى عنه المصنف: جواز مؤاكلتهم إذ كان من طعامك، ومؤكلة المجوسي إذا توضّأ<sup>٥</sup>. وهي معارضة بأشهر منها<sup>٦</sup>، مع قبولها المأويل.

١. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٠، ح ٧٨؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٦٦، ح ٢٢٩.

٢. لم يشر على رواية ابن الجنيّد.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٧، ح ٣٦٩؛ وفريق منه في الكافي، ج ٦، ص ٢٦٤، باب إطعام أهل الدّمة...، ح ١٠.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٦٤، باب طعام أهل الدّمة...، ح ٩ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٨، ح ٣٦٨.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٢٦٢، باب طعام أهل الدّمة...، ح ٣؛ المقيد، ج ٣، ص ٢٤٨، ح ٤٢٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٨، ح ٢٧٣.

٦. راجع وسائل الشّية، ج ٢٤، ص ٢١٠-٢١٢، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرّمة.

ويعرم أكل الميتة واستعمالها، وكذا ما أُبين من حيٍّ، والاستصباح بها.  
 ويجوز الاستصباح بما عرض له النجاسة تحت السماء خاصةً تعبدًا، لالنجاسة  
 دخانه؛ لاستحالة. وقال في المبسوط: يكره الاستصباح به مطلقاً، وقال: روى  
 أصحابنا جوازه تحت السماء دون السقف، قال وهذا يدل على نجاسة دخانه.<sup>١</sup>  
 وأنكر ابن إدريس ذلك، وأدعى الإجماع على تحريمه تحت الظلال، وعلى  
 طهارة دخانه ورماد الأعيان النجسة<sup>٢</sup>

والروايات أكثرها مطلقة في جواز الاستصباح به، كصحيفة معاوية بن وهب  
 عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup>، وصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام<sup>٤</sup>؛ ولذلك قوى الفاضل الجواز ولو  
 تحت الظلال ما لم يعلم أو يظن بقاء شيء من أعيان الدهن، فلا يجوز تحت الظلال<sup>٥</sup>  
 وحوّر الشيخ في النهاية عمل جلد الميتة دلوأً يستقى به الماء لغير الوضوء  
 والصلاة والشرب، وإن كان تجنّهُ أفضل<sup>٦</sup>، وابن البرزنج قال الأحوط تركه<sup>٧</sup>  
 وابن حمزة أطلق المنع من استعمال [جلود الميتة]  
 والصدوق قال: لا بأس بأن يجعل جلد الخنزير دلوأً يستقى به الماء<sup>٨</sup>  
 وحرّم الفاضل ذلك كله<sup>٩</sup>.

١ المبسوط، ج ٦، ص ٢٨٢

٢ السرائر، ج ٣، ص ١٢٢

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٦١ باب الفأرة تموت في الطعام والشراب، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٥ ح ٣٥٩.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٢٦١، باب الفأرة تموت في الطعام والشراب، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٥-٨٦ ح ٣٦٠.

٥ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤٩، المسألة ٤٧

٦ النهاية، ص ٥٨٧.

٧ المذهب، ج ٢، ص ٤٤٣

٨ الوسيلة، ص ٣٦٢.

٩ كذا حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤٢، المسألة ٤٣، وقال في المصنف، ص ٤١٩، وإيالة أن

يجعل جلد الخنزير دلوأً يستقى به الماء؛ وقال في الفقيه، ج ١، ص ١٠، ح ١٤ وسئل الصادق عليه السلام عن جلد  
 الخنزير يجعل دلوأً يستقى به الماء، فقال: «لا بأس به».

١٠ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤١-٣٤٢، المسألة ٤٣.

وإذا اختلط اللحم المذكي بالميتة ولا طريق إلى تمييزه لم يحل أكله.  
وفي جواز بيعه على مستحل الميتة قولان: فالجواز قول النهاية<sup>١</sup>؛ لصحيفة  
الحلبي عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup>. والمنع ظاهر القاصي<sup>٣</sup>، وفتوى ابن إدريس<sup>٤</sup>.  
وقال الفاضل: هذا ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استنقاذ مال الكافر برضاه<sup>٥</sup>.  
ويشكل بأن ماله محترم إذا كان ذمياً إلا على الوجه الشرعي، ومن ثم حرم  
الربا معه.

وقال المحقق: وربما كان حسناً إذا قصد بيع الذكي حسب<sup>٦</sup>، وتبعه الفاضل<sup>٧</sup>.  
ويشكل بجهالته، وعدم مكان تسليمه متميزاً.

ولو وجد لحماً مطروحاً لا يعلم حاله، فالمشهور - ويكاد أن يكون إجماعاً - أنه  
طرح على النار، فإن انقبض فهو ذكي، وإن انبسط فهو ميت. وتوقف فيه الفاضلان<sup>٨</sup>.  
والعمل بالمشهور. ويمكن اعتبار المخبوط بذلك، إلا أن الأصحاب والأخبار  
أهملت ذلك<sup>٩</sup>.

وحرم الطين كله إلا قدر الحصة من ثمره الحسين عليه السلام بقصد الاستشفاء،  
والأرميني للمنفعة.

وتحرم السموم القاتل قليلها وكثيرها، ما ما لا يقتل قليله - كالأفيون وشحم  
الحنظل والسقمونيا<sup>١٠</sup> - فإنه يجوز تناوله ولو بلغ في الكثرة إلى ظن القتل أو ثقل

١. النهاية، ص ٥٨٦.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٦٠، باب اختلاط الميتة بالذكي، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٤٨، ح ١٩٩.

٣. المذهب، ج ٢، ص ٤٤١ - ٤٤٢.

٤. السرائر، ج ٢، ص ١١٢.

٥. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٣٧، المسألة ٣٩.

٦. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٧٥.

٧. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٣٧، المسألة ٣٩.

٨. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٧٩، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٦٣٩، الرقم ٦٢٥٤.

٩. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٨ - ١٨٩، الباب ٣٦ من أبواب الأطعمة والأشربة.

١٠. السقثونيا: نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقية وتحف وتسمى باسم سياحها أيضاً، معاذتها للمعدة  
والأحشاء أكثر من جميع المسهلات. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٤٧، فسقم.



المزاج وإفساده حرم، كالدرهم من السقمونيا.

ونهى الأطباء عن استعمال الأسود الذي لا ينفرك سريعاً ويجلب من بلاد الجرامقة، وعمّا جاور الدانقين من الأفيون، قالوا: والدرهمان منه يقتل، والدرهم منه يبطل الهضم إذا شرب وحده.

وقدّروا المأخوذ من شحم الحنظل بنصف درهم، وقالوا: إذا لم يكن في شجرة الحنظل غير واحدة لا تستعمل؛ لأنها سمّ.

ويحرم من الديبحة خمسة عشر: القضيب، والأنثيان، والطخال، والدم، والفَرْث، والفرج ظاهره وباطنه، والمثانة، والمرارة، والمشيمة، والنخاع، والعلباوان - بكسر العين، وهما عصبان صفراوان من الرقبة إلى الذنب - والغدد، وذات الأشاجع - وهي أصول الأصابع - والحدق، وخرزة الدماغ على خلاف في بعضها. وتكره العروق والكلى وأذن القلب.

وإذا شوى الطخال مع اللحم، فإن لم يكن مثقوباً أو كان اللحم فوقه فلا بأس. وإن كان مثقوباً واللحم تحته حرم ما تحته من لحم وغيره.

وقال الصدوق: إذا لم يشق يؤكل اللحم، وإن كان أسع، ويؤكل الجوداب، وهو الخبز<sup>١</sup>. ويكره أكل الثوم والبصل وشبهه لمريد دخول المسحذ، أو في ليلة الجمعة. وفي رسالة ررارة: يعيد أكل الثوم ما صلاه<sup>٢</sup>. وهو على التغليظ للكراهية.

ويحل أن يستعمل من الميتة ما لا تحته الحياة، وهو أحد عشر: العظم، والظلف، والسين، والفَرَن، والصوف، والشعر، والوتر بشرط الحز أو غسل موضع الاتصال، والريش كذلك، والبيض إذا اكتسى القشر لأعلى، والإنفحة<sup>٣</sup>، واللبن على الأصح. وروايه التحريم<sup>٤</sup> ضعيفة، والقائل بها نادر. وحملت على التقيّة<sup>٥</sup>.

١ المقع، ص ١٢٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٦، ص ٤١٩: الاستبصار، ج ٤، ص ٩٢ ح ٣٥٢

٣ الإنفحة - بكسر القهرة وفتح الفاء مخففة - كرش النخس، أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرش. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٤، «نفع»، وقال بالفارسية ينير ما به.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٦-٧٧، ح ٣٢٥، الاستبصار، ج ٤، ص ٨٩ ح ٣٤٠.

٥ حملة الشيخ في الكنايين ذيل الحديث.

ويحرم استعمال شعر الخنزير والكلب وجميع ما أحلّ من الصيد منهنّما، فإن اضطرّ إلى شعر الخنزير جاز استعمال ما لا دَسَم فيه، وغسل يده عند الصلاة. ويزول عنه الدَسَم، بأن يلقى في فخّار<sup>١</sup> ويجعل في النار حتّى يذهب دَسَمه؛ لرواية بُرّذ الإسكاف عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup>. قال الفاضل: يجوز استعماله مطلقاً<sup>٣</sup>، أي عند الضرورة والاختيار. وظاهره أنّه لا يشترط إرالة الدَسَم؛ لإطلاق رواية سليمان الإسكاف<sup>٤</sup>.

## [٢٠٥]

## درس

وخامسها: المائع

والحرام منه ثمانية:

[الأول] كلّ مسكر، كالخمر والبيذ، واليتع من العسل، والنقع من الزبيب، والجزر من الذرّة، والفضيخ من التمر والبسر، والجمعة من الشعير، بكسر الجيم. والمعتبر في التحريم إسكار كثيره فيحرم قليله. الثاني: القُفّاع إجماعاً؛ لقول الصادق عليه السلام<sup>٥</sup>: «هو خمر مجهول فلا تشربه»<sup>٦</sup>.

وفي رواية شاذّة: حلّ ما لم يغلّ منه ولم تؤضّر آنيته، بأن يعمل فيها فوق ثلاث

١. الفخّار: ما طبع من الطين. مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٠٦، «صلصل».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٨-٣٤٩، ح ٤٢٢٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٤-٨٥، ح ٣٥٥.

٣. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤٠، المسألة ٤٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٥، ح ٣٥٧.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٢٣، باب القُفّاع، ح ٧. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٥-١٢٦، ح ٥٤٤؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٦، ح ٣٧٣.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٢٣-٤٢٤، باب القُفّاع، ح ٨ و ١١. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٤-١٢٥، ح ٥٢٩ و ٥٤١؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٥، ح ٣٦٨ و ٣٧٠.

مرات<sup>١</sup>. وهي تقية، أو محمولة على ما لم يسمّ فقاعاً، كماء الزبيب قبل غليانه؛ ففي رواية صفوان عن الصادق عليه السلام: حلّ الزبيب إذا أُنقع غدوة وشرب بالعشي، أو ينقع بالعشي ويشرب غدوة<sup>٢</sup>.

الثالث: العصير العنبي إذا غلا واشتدّ وحده أن يصير أسفله أعلاه ما لم يذهب ثلثاه، أو ينقلب خللاً.

ولا يحرم المعتصر من الزبيب ما لم يحصل فيه نشيش، فيحلّ طبخ الزبيب على الأصح؛ لذهاب ثلثيه بالشمس غالباً، وحروجه عن معنى العنب وحرمه بعض مشايخنا المعاصرين<sup>٣</sup>، وهو مذهب بعض فضلائنا المتقدمين<sup>٤</sup>؛ لمفهوم رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام حين سأله عن الزبيب يؤخذ ماؤه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه، فقال «لا بأس»<sup>٥</sup>.

وأما عصير التمر، فقد أحله بعض الأصحاب ما لم يسكر<sup>٦</sup> وفي رواية عمار، وسأل الصادق عليه السلام عن البضوح كيف يصنع به حتى يحل؟ قال: «خذ ماء التمر فأغله حتى يذهب ثلثاه»<sup>٧</sup> ولا يقبل قول من يستحلّ شرب العصير قبل ذهاب ثلثيه في ذهابهما؛ لروايات<sup>٨</sup> وقيل: يقبل على كراهية<sup>٩</sup>.

وبُصاق شارب الخمر وغيره من المحاسات طاهر مع عدم التغير وكذا دمع

١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٦، ح ١٥٤٦ لاستبصار ج ١، ص ٩٦، ح ٢٧٥

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٨-٤٠٩، باب أن رسول الله ﷺ حرم كل مسكر، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١١-١١٢، ح ٤٨٤

٣ يظهر من كلام محرر المحققين في إيضاح المراتد، ج ١، ص ١٥٥-١٥٦، ولكن قال في ص ٥١٢: الأقوى عندي الحل

٤ كابن حمزة في الوسيلة، ص ٣٦٤

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٢١، باب الطلاء، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢١، ح ٥٢٢

٦ كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٥٠

٧ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٦، ح ٥٠٢

٨ راجع وسائل الشيعة، ح ٢٥، ص ٢٩٢-٢٩٥، الباب ٧ من أبواب الأشرطة المحرمة

٩ من القائلين بالعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٦٤١، الرقم ٦٢٥٨

المكتحل بالنجاسة إذا لم تكن النجاسة واردة على المحل النجس.  
والزبوب كلها حلال وإن شتم منها رائحة لمسكر.

ويكره الاستشفاء بمياه العيون الحارة الكبرى، وما باشره الجنب والحائض مع التهمة، وسور من لا يتوقى النجاسة.

الرابع: البول ممّا لا يؤكل لحمه وفي بول ما يؤكل لحمه قول بالحل، اختاره ابن الجبدي، وهو ظاهر ابن إدريس<sup>١</sup>، لطهارته، والأقوى التحريم؛ للاستنباط، إلا ما يستشفى به، كبول الإبل. وكذا باقي النجاسات المائعة، كالمني.

الخامس: فضلات الإنسان، كبصاقه ونخامته، وفصالات باقي الحيوانات وإن كانت طاهرة؛ لاستنباطها، وقد ورد رخصة في بصاق المرأة والابنة<sup>٢</sup>.

السادس: اللبن تابع للحم في الحرمة والحل والكراهة، فيحرم لبن الكلبة والهرّة واللثومة والذئبة، وبحل لبن مأكول اللحم، ويكره لبن الأثمن مائماً وجامداً.

السابع: الدم المسفوح من كل حيوان، حلّ كله أو حرم. ويحرم أيضاً دم الضفادع والبراغيث وشبهها من غير المسفوح، إلا ما يخلف في اللحم ممّا لا يقذه المذبوح، فإنه حلال.

الثامن: كلّ مائع لاقتة نجاسة قبل تطهيره، إذا قبل التطهير، كالماء. وفي قبول باقي المائعات للتطهير خلاف، فقليل: بقبوله الطهارة عند ملاقة الكثير، وتحلل أحزائها حتى الدهس<sup>٣</sup>، وهو بعيد. نعم، لو استحال المضاف إلى المطلق طهر.

ويجوز بيع الدهن النجس بالعرض بشرط إعلام المشتري.

ولو لاقت النجاسة السمن والعسل وشبههما في حال الجمود أُلقيت النجاسة وما يكتنفها.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٥٢، المسألة ٥٣.

٢. السرائر، ج ٣، ص ١٢٥.

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٠٢، الباب ٣٤ من أبواب ما يسلك عنه الصائم.

٤. من القاتلين العلامة في منتهى المطلب، ج ٣، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

وفي طهارة العجين بالنجس إذا خبز رواية<sup>١</sup>، والأولى المنع. نعم، لو جعل في الماء الكثير حتى يتخلله لم تبعد طهارته.

ويحل الحمر إذا استحال خللاً بعلاج أو غيره، سواء كان ما عولج به عيناً قائمة أو لا على الأقرب وكذا يطهر إناءه، ويكره علاجه. أمّا لو عولج بنجس أو كان قد نجس بنحاسة أخرى لم يطهر بالحلّة وكذا لو أُلقي في الحمر خلّ حتى استهلك بالخلّ.

وإن بقي من الخمر بقية فتخللت لم يطهر الخلّ بذلك على الأقرب، خلافاً للنهاية<sup>٢</sup>؛ تأويلاً لرواية أبي بصير: «لا بأس بجعل الخمر خلّاً إذا لم يجعل فيها ما يقبلها»<sup>٣</sup>.

ولو حمل ذلك على النهي عن العلاج - كما رواه أيضاً<sup>٤</sup> - استغنى عن التأويل. وقال ابن الحنيد: محلّ إذا مضى عليه وقت يستقل في مثله العس من التحريم إلى التحليل<sup>٥</sup>. فلم يعبر البقته ولا انقلابها، وهما بكيدان.

وسأل أبو بصير الصادق عليه السلام عن الخمر يوضع فيها الشيء حتى نحترق، فقال: «إذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع، فلا بأس»<sup>٦</sup>.

وعقل منه الشيخ أنّ أعلية لموضع فيها عليها، فسيها إلى الشذوذ<sup>٧</sup>. ويمكن عمله على العكس، فلا إشكال.

ولو وقع دم نجس في قدر تغلي على النار غسل الحامد وحرم المائع عند الحلّين<sup>٨</sup>.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٣-٤١٤، ج ١٣٠٣-١٣٠٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ج ٧٤-٧٥.

٢ النهاية ص ٥٩٢-٥٩٣.

٣ الكافي ج ٦، ص ٤٢٨، باب الحمر يجعل خلّاً، ج ٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٧، ج ٥٠٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٨، ج ٥١٠، الاستبصار، ج ٤، ص ٩٣-٩٤، ج ٣٦٠.

٥ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٦٤، المسألة ٦١.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٢٨، باب الحمر تجعل خلّاً، ج ٤ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٩، ج ٥١١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٩، ذيل الحديث ٥١١.

٨ كاهن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ١٢٠، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٧٧-١٧٨، والعلامة في

مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤٧، المسألة ٤٦.

وقال الشيخان يحل المائع إذا علم زوال عينه بالنار<sup>١</sup>، وشرط الشيخ قلة الدم<sup>٢</sup>.  
وبذلك روايتان<sup>٣</sup> لم تثبت صحة سندهما، مع مخالفتهما للأصل.  
ولو وقع في القدر نجاسة غير الدم، كالحمز لم يظهر بالغليان إجماعاً، ويحرم المرق.  
وهل يحل الجامد كاللحم والتوابل مع غسل؟ المشهور ذلك، سواء كان الخمر قليلاً أو كثيراً. وقال القاضي: لا يؤكل منه شيء مع كثرة الخمر، واحتياط بمساواة القليل له<sup>٤</sup>. ونعته نظر إلى مسألتي الطحال والسمك، وليس بذلك البعيد.

## [٢٠٦]

## درس

لا يجوز الأكل من مال الغير بغير إذنه. ويجوز الأكل من بيت من تضمنته آية  
النور<sup>٥</sup> بغير إذنه ما لم يعلم الكراهية، سواء خشي عليه الفساد أم لا. ونقل ابن إدريس  
تخصيص ذلك بما خشي فساد<sup>٦</sup>، وهو محكم. ثم لا يجوز أن يحمل منه شيء ولا  
إفساده. وهل يشترط دخوله بإذنه؟ اشترطه ابن إدريس<sup>٧</sup>.  
واختلف في الأكل من الثمرة المروور بها، فجوره الأكثر ونقل في الخلاف فيه  
الإجماع<sup>٨</sup>. ولا يجوز له الحمل، ولا الإفساد، ولا القصد.  
وتوقف بعض الأصحاب في أطراد الحكم في الزرع<sup>٩</sup>؛ لمرسلة مَرْوُوك بالنهي

١. المقعة، ص ١٥٨٢، النهاية، ص ٥٨٨.

٢. النهاية، ص ٥٨٨.

٣. إحداهما مروية في الكافي، ج ٦، ص ٢٣٥ باب قدم يقع في القدر، ح ١١ والفقيه، ج ٣، ص ٢٤٢، ح ٤٢١٢،  
والأخرى مروية في الكافي، ج ٦، ص ٤٢٢ باب المسكر يطر منه في الطعام، ح ١؛ وتهذيب الأحكام، ج ٩،  
ص ١١٩، ح ٥١٢.

٤. المهذب، ج ٢، ص ٤٣٦.

٥. النور (٢٤): ٦١.

٦ و ٧. السرائر، ج ٢، ص ١٢٤.

٨. الخلاف، ج ٦، ص ٩٨، المسألة ٢٨.

٩. كالعلامة في مختلف الشريعة، ج ٨، ص ٣٦٠-٣٦١، المسألة ٥٧.



عنه<sup>١</sup>. وسدّ بعضهم باب الأخذ<sup>٢</sup>؛ لظاهر رواية الحسن<sup>٣</sup> بن يقطين<sup>٤</sup>. وهو أحوط.

وقال ابن الجنيد:

لياد صاحب البستان والماشية ثلاثاً ويسأذنه، فإن أجابه، وإلا أكل. وحلّت عند  
الضرورة، وإن أمكنه ردّ القيمة كان أحوط<sup>٥</sup>.

فرع: الظاهر أنّ الرخصة ما دامت الثمرة على الشجرة، فلو جعلت في الجرين<sup>٦</sup>  
وشبهه فالظاهر التحريم  
ولو نهى المالك حرم مطلقاً على الأصح. ولو أذن مطلقاً جاز. ولو علم منه  
الكراهية فالأقرب أنّه كالنهى.

هذا، ولا يحوز أن سقى الطفل شيئاً من المسكرات وأمّا البهيمة فالمشهور  
الكراهية. وسوى القاضي سنهما في التحريم<sup>٧</sup> ورواية أبي بصير تدلّ على  
الكراهية في البهيمة<sup>٨</sup> وفي رواية عجلان «من سقى مولوداً مسكراً سقاء الله  
من الحميم»<sup>٩</sup>.

وقال الشيخ في النهاية.

يكره الإسلاف في العصير؛ لإمكان طلبه وقد تعيّر إلى حال الخمر، بل ينبغي بيعه  
يداً بيد<sup>١٠</sup>

١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٥، ح ١١٤٠

٢ حكاة عن السيد المرتضى في المسائل «صيادوية الشهيد الثاني في مسائل الأهمام، ج ٣، ص ٢٧٢

٣ في بعض المصادر «الحسين».

٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٢، ح ٢٩٢ لاستبصار، ج ٣، ص ٩، ح ٣٠٧

٥ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٥٩، المسألة ٥٧.

٦ الجرين. موضع تحفيف الثمر النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٦٣، ج ٢.

٧ التهذيب، ج ٢، ص ٤٣٣.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٤-١١٥، ح ٤٩٧

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٩٧، باب شارب الخمر، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٣، ح ٤٤٩

١٠ النهاية، ص ٥٩١.

وناقشه ابن إدريس في التصوير؛ لأنَّ المسلم فيه ليس عبناً، فيطالبه بعصير، فلا كراهة<sup>١</sup>

وأجيب بحمل ذلك على بيع عين شخصية مجازاً - كما ورد في السلف في مُشوك<sup>٢</sup> الغنم مع المشاهدة<sup>٣</sup> - أو على تعدُّر العصير حيثنذ<sup>٤</sup>، فيكون العقد مفرضاً للترزُل. وروى عقبة عن الصادق عليه السلام فيما إذا صبَّ على عشرة أرطال من عصير العنب عشرين رطلاً ماءً، ثم طبخ فذهب عشرون رطلاً وبقي عشرة، فقال: «ما طبخ على الثلث فهو حلال»<sup>٥</sup>. وليست بصريعة في المطلوب من السؤال، لكنَّها ظاهرة فيه. وروى ابن سنان (عبد الله) عنه عليه السلام: «إذا طبخ العصير حتَّى يذهب منه ثلاثة دوانيق ونصف، ثم يترك حتَّى يبرد فقد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه»<sup>٦</sup>.

وروى الشيخ في التهذيب: أن رسول الله ﷺ لعن الخمر، وعاصرها، ومعتصرها، وبائعها، ومشتريها، وساقها، وأكل ثمنها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه<sup>٧</sup>. وعنه عليه السلام: «لا نال شفاعتي من [شرب المسكر] ولا يرد عليّ الحوض، لا والله»<sup>٨</sup>. وتظاهرت الأخبار عنه عليه السلام بأنَّ من شرب المسكر، لم تقبل صلاته أربعين يوماً. وإن مات فيها مات ميتة جاهليَّة، وإن تاب تاب الله عليه<sup>٩</sup>.

وعنه عليه السلام: «مدمن الخمر كما بد وث»<sup>١٠</sup> «مدمن الخمر يلقي الله عزَّ وجلَّ يوم

١. السرائر، ج ٢، ص ١٣١.

٢. المسك - بالفتح وسكون السين - الجلد - والجمع مُشوك ومُشوك لسان العرب، ج ١، ص ٤٨٦، «مسك».

٣. الكافي، ج ٥، ص ٢٠١، باب الرجل يبيع ما ليس به، ج ٩، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٨، ح ١١٩.

٤. المجيب هو العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٦١ المسألة ٥٨.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٢١، باب الطلاء، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢١، ح ٥٢١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٠، ح ٥١٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٤، ح ٤٥١.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٤٠٠، باب شارب الخمر، ج ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٦، ح ٤٥٧.

٩. راجع الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٩٠ - ٢٩١، ح ١٨٦٢، وس ابن ماجة، ج ٢، ص ١١٢٠، ح ١٣٧٧، مسند

أحمد، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٦٦٤٤، ورواه عن أبي عبد الله في الكافي، ج ٦، ص ٤٠٠، باب أحرم منه، ح ١٧١.

تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٦، ح ٤٥٨ - ٤٥٩.

١٠. الكافي، ج ٦، ص ٤٠٥، باب أحرم منه، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧٦.

يلقاه كافراً<sup>١</sup>. و«المدمن» هو الذي يشربها إذا وجدها<sup>٢</sup>.

وعن الصادق عليه السلام: «مدمن الخمر كعابد وثن»<sup>٣</sup> و«تورثه إرتعاشاً، ونذهب بنوره، وتهدم مروته، وتحمله على أن يجسر على المحارم من سفك الدماء وركوب الزنى، ولا يؤمن إذا سكر أن يشب على حرمه، ولخمر لن تزيد شاربها إلا كل شر»<sup>٤</sup>.  
وعن النبي صلى الله عليه وآله: «من شرب الخمر فليس بأهل أن يزوح إذا خطب، ولا يشفع إذا شفع، ولا يصدق إذا حدث، ولا يؤمن على أمانة، فمن اتتمنه بعد علمه فليس له على الله ضمان ولا أجر ولا خلف»<sup>٥</sup>.

وعن الباقر عليه السلام: «لا يزال العبد في فسحة من الله عز وجل حتى يشرب الخمر، فإذا شربها حرق الله عنه سرياله، وكان يبيع وليه وأخاه، وسمعه وبصره، ويده ورجله، سوقه إلى كل شر، ويصرفه عن كل خير»<sup>٦</sup>.

## [٢٠٧]

### درس

#### وسادسها: النظر في الاضطرار

جميع ما ذكرناه من المحرمات مختص بحال الاختيار، فلو خاف التلف أو المرض أو الضعف عن متابعة الرقعة مع الضرورة إلى المرفقة، أو عن الركوب مع الضرورة إليه حل له تناول جميع ما ذكرناه على التفصيل الآتي. ويجب عليه ذلك؛ لوجوب حفظ نفسه ولا يشترط الإشراف على الموت، بل يباح إذا خيف ذلك.  
ولا يترخص الباغي - وهو الحارح على الإمام، أو الذي ينبغي - الميتة. ولا

١ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٤، باب مدمن الخمر، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧٣.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٥، باب أحرمه، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧٦.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٥، باب مدمن الخمر، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٩، ح ٤٧١.

٤ علل الشرائع، ج ٢، ص ١٨٧، الباب ٢٢٤، ح ٢.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٣٩٦، باب شارب الخمر، ح ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٣، ح ٤٤٧.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٩٧-٣٩٨، باب شارب الخمر، ح ١٩: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٠٣-١٠٤، ح ٤٥٠.

العادي، وهو قاطع الطريق، أو الذي يعدو شيعه.

ونقل الشيخ الطبرسي أنه باغى اللذة، وعادي سدّ الجوعة، أو عادي بالمعصية، أو باغ في الإفراط وعادي في التقصير<sup>١</sup>.

وعلى التفسير بالمعصية لا يباح للعاصي بسفره، كطالب الصيد لهواً وبطراً، وتابع الجائر والآبق.

ولو أكره على الأكل فهو كخائف التلف.

ولا يتجاوز قدر الضرورة، وهو ما يدفع التلف أو الإكراه.

ولو احتاج إلى الشبع للمشي أو العدو جاز، وكذا لو احتاج إلى التزود من الحرام، وليس له بيعه على مضطر آخر، بل يجب بذل الفاضل عنه.

ولا فرق بين ميتة الآدمي وغيره.

وليس له قتل مسلم، ولا ذمي، ولا معاهد، ولا عبده أو ولده.

وله قتل المرتد عن فطرة، والرائي المحصن، والحربي وولده وروحه الحربيته

نعم، قتل الرجل أولى من قتل المرأة ويطلق مع القدرة عليه.

وفي جوار اغتذائه بلحم نفسه وجهان.

ويقدم طعام الغير على الميتة مع بدله إياه بتمس المثل مع القدرة عليه. ولو طلب أزيد

وكان قادراً عليه لم تجب الزيادة عند الشئخ ولو اشتراه به كراهة لإراقة الدماء؛ لأنه

كالمكره على الشراء، وحينئذ لو امتنع المالك من بيعه حلّ قتاله، ولو قتل أهدر دمه<sup>٢</sup>.

وكذا لو تعذر عليه الثمن قهر لغير عسى طعامه وضمه، ولا تحلّ له الميتة. ولو

تعذر عليه القهر أكل الميتة.

ومذبح الكافر والناصب أولى من الميتة. وكذا ميتة مأكول اللحم أولى من غيره.

ومذبح المحرم لحمه أولى من الميتة إذا كان تقع عليه الذكاة.

ويباح تناول المائعات النجسة لضرورة العطش وإن كان خمرًا، مع تعذر

غيره. وهل تكون المسكرات سواء، أو يكون الخمر مؤخرًا عنها؟ الظاهر نعم؛

١. مجمع البيان، ج ١، ص ٢٥٧، ديل الآية ٥٧ من البقرة (٢).

٢. المبسوط، ج ٦، ص ٢٨٦.

للإجماع على تحريمه بخلافها.

ولو وحد خمرأ وبولاً وماءً نجساً فهما أولى من الخمر؛ لعدم السكر بهما. ولا فرق بين بوله وبول غيره. وقال الحنفى يشرب للضرورة بول نفسه لا بول غيره. وكذا يجوز تناول للعلاج كالتريق، والاكتحال بالخمر للضرورة، رواه هارون بن حمزة عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup>. وتحمل لروايات الواردة بالمنع من الاكتحال به والمداواة<sup>٢</sup> على الاختيار.

ومنع الحسن من استعمال السكر مطلقاً، بخلاف استعمال القليل من السوموم المحترمة عند الضرورة؛ لأنَّ تحريم الخمر تعبد<sup>٣</sup> وفي الخلاف؛ لا يجوز التداوي بالخمر مطلقاً، ولا يجوز شربها للمطش<sup>٤</sup>. وتبعه ابن إدريس في أحد قوليه في التداوي، وحور الشرب للضرورة<sup>٥</sup> ثمَّ جَوَّز في القول الآخر الأمرين<sup>٦</sup>.

## [٢٠٨]

### درس

وسابعتها: الآداب، المنقولة<sup>٧</sup> من الأخبار.

يكره كثرة الأكل، وربما حرم إذا أدى إلى الضرر، كما روي. أنَّ الأكل على الشبع يورث البرص<sup>٨</sup>.

١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٤، ح ٤٩٢.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤١٤، باب من اضطرَّ إلى الحمر لسماء، ح ٦، ٧، ٩، الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٠، ح ٤٩٥٠.

تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٣-١١٤، ح ٤٩١-٤٩٢.

٣ لم يشر عليه.

٤ الغلام، ج ٦، ص ٩٧، المسألة ٢٧.

٥ السرائر، ج ٣، ص ١٢٦.

٦ السرائر، ج ٣، ص ١٣١-١٣٢.

٧ في بعض النسخ «منقولة».

٨ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٩، باب كراهية كثرة الأكل، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٣، ح ٢٩٩.

ويكره رفع البُشاء إلى السماء، واستتباع المدعو إلى طعام ولده.

ويحرم أكل طعام لم يدع إليه؛ بلرواية<sup>١</sup>، وقيل: يكره<sup>٢</sup>.

ويكره الأكل متكئاً. والرواية بفعل الصادق عليه السلام ذلك؛ لبيان جوازه، ولهذا قال: «ما أكل رسول الله ﷺ متكئاً قط»<sup>٣</sup>.

وروى الفضيل بن يسار جوار الاتكاء على اليد عن الصادق عليه السلام. وأن رسول الله ﷺ لم ينه عنه<sup>٤</sup>، مع أنه في رواية أخرى: لم يفعله<sup>٥</sup>، والجمع بينهما أنه لم ينه عنه لفظاً وإن كان يتركه فعلاً.

وكذا يكره التربع حالة الأكل وفي كل حال.

ويستحب أن يجلس على رجله اليسرى.

ويكره الأكل باليسار، والشرب، وأن يتناول بها شيئاً إلا مع الضرورة.

والأكل ماشياً وفعل السيّد عليه السلام ذلك مرة في كسرة معموسة بلين<sup>٦</sup>؛ لبيان جوازه، أو للضرورة.

والشرب بنفّس واحد، بل بثلاثة أنعاس، وروي ذلك إن كان الساقى عبداً، وإن كان حراً فبنفّس واحد<sup>٧</sup>.

وروي: أن الصّب<sup>٨</sup> يورث الكبّاد<sup>٩</sup> - بضم الكاف - وهو وجع الكبد.

والشرب قائماً.

ويستحب إجابة الداعي ولو على خمسة أميال ولو دعاه المنافق أو الكافر امتنع.

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٠، باب من مشى إلى طعام لم يدع إليه، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٢، ح ٣٩٨.

٢. من القائلين بالعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٦٤٨، الرقم ٦٢٦٩.

٣. الكافي، ج ٨، ص ١١٢، ح ١٠٠.

٤. الكافي، ج ٩، ص ٢٧١، باب الأكل متكئاً، ح ٥.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٢٧١-٢٧٢، باب الأكل متكئاً، ح ٧.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٢، باب الأكل ماشياً، ح ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٤، ح ٤٠٦.

٧. للفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٣، ح ٤٢٤٨.

٨. الصّب: الشرب بلا تنفّس. والنهاية في غريب الحديث و لأثر، ج ٣، ص ١٦٨، «صبي».

٩. الكافي، ج ٦، ص ٣٨١، باب آخر منه، ح ١.

وتكره الإجابة في خفض الجواني.

وتستحب التسمية عند الابتداء وعلى كل لون، أو يقول: بسم الله على أوله وآخره، والحمد لله عند الفراغ. ولو نسي تسمية فليقل عند الذكر: بسم الله أوله وآخره. ورخص في تسمية واحد عن الباقيين، روي عن الصادق عليه السلام<sup>١</sup>.

ويستحب تكرار الحمد في الأثناء لا لضمته، وأن يقول إذا فرغ: الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وكفانا وأبدىنا وآوانا ونعم علينا وأفضل، الحمد لله الذي يطعم ولا يطعم.

ويستحب غسل اليد قبل الطعام ولا يمسحها؛ فإنه لا تزال البركة في الطعام ما دامت الندوة في اليد، ويغسلها بعده ويمسحها.

وقال علي عليه السلام: «غسل اليدين قبل الطعام وبعده زيادة في العمر، وإمالة للخمر عن الثياب، ويحلو البصر»<sup>٢</sup>.

وقال الصادق عليه السلام: «من غسل يده قبل الطعام بعده عاش في سعة، وعوفي من بلوى جسده»<sup>٣</sup>.

ويستحب جمع غسالة الأيدي في أثناء التحسين<sup>٤</sup> الخلو، وهدأة صاحب الطعام أولاً ورفع أخيراً، والابتداء في العسل يميناً على يمينه دوراً.

وعن الصادق عليه السلام يبدأ صاحب المنزل بالغسل الأول، ثم يبدأ يميناً على يمينه، وإذا رفع الطعام بدأ يميناً على يساره، ويغسل هو أخيراً<sup>٥</sup>.

والدعاء لصاحب الطعام. وليختر ما كان يدعو به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «طعم عندكم

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٣ - ٢٩٤، باب التسمية والتعميد والدعاء على الطعام، ج ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٩، ج ٤٢٩.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٠، باب الوضوء قبل الطعام وبعده، ج ٤.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٠، باب الوضوء قبل الطعام وبعده، ج ١١ المصنف، ج ٣، ص ٢٥٨، ج ٤٢٦٨ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٧ - ٩٨، ج ٤٢٣.

٤. في بعض النسخ: «لحسن»، وفي بعضها: «لتحسين».

٥. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٠ - ٢٩١، باب الوضوء قبل الطعام وبعده، ج ٩.

٦. في بعض النسخ: «وليختر».

الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة الأخيار»<sup>١</sup>.  
وإذا حضر الطعام والصلاة فالأفضل أن يبدأ بها مع سعة وقتها، إلا أن ينتظره  
غيره، ويجب مع<sup>٢</sup> ضيقه مطلقاً.

ويستحب الاستلقاء بعد الطعام على قفاه، ووضع رجله اليمنى على اليسرى. وما  
رواه العامة<sup>٣</sup> بخلاف ذلك من الخلاف.

ويكره قطع الخبز بالسكين.

ويحرم الأكل والشرب على مائدة يشرب عليها مكر أو فقاع، وعداء الفاضل<sup>٤</sup>  
إلى الاجتماع للفساد واللهو<sup>٥</sup>.

وقال ابن إدريس: لا يجوز الأكل من طعام يعصى الله به أو عليه<sup>٦</sup>.

ويكره نكث العظام، أي المبالغة في أكل ما عليها؛ فإن للجن فيه<sup>٧</sup> نصيباً، فإن فعل  
ذهب من البيت ما هو خير من ذلك.

وروي: كراهة إدمان اللحم، وأن له ضراوة<sup>٨</sup> كضراوة الخمر<sup>٩</sup>، وكراهة تركه  
أربعين يوماً<sup>١٠</sup>، وأنه يستحب في كل ثلاثة أيام<sup>١١</sup>.

ولو دام عليه أسبوعين ونحوهما لعلة، أو في الصوم فلا بأس.

ويكره أكله في اليوم مرتين، وأكله غريضاً، يعني نيناً - أي غير نضيج - وهو  
بكسر النون والهمز، وفي الصحاح: الغريض: الطري<sup>١٢</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٩٤، باب التسمية والتحميد والدعاء على الطعام، ج ١٠: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٩،  
ج ٤٣٠.

٢ في بعض النسخ: «لامع» بدل «يجب مع».

٣ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٦١، ج ٢٠٩٩/٢٢.

٤ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٧.

٥ السرائر، ج ٣، ص ١٣٦.

٦ في بعض النسخ: «منها».

٧ المحاسن، ج ٢، ص ٢٦١، ج ١٨٢٧.

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٩، باب أن من لم يأكل اللحم أربعين يوماً...، ج ١.

٩ المحاسن، ج ٢، ص ٢٦٢، ج ١٨٢٨.

١٠ الصحاح، ج ٢، ص ١٠٩٤، «غرض».



وعن الكاظم عليه السلام: «اللحم ينبت اللحم، والسّمك يذيب الجسد، والدُّبّاء - بضمّ الدال والتشديد والمدّ، وهو القرع - يزيد في الدماغ، وكثرة أكل البيض يزيد في الولد. وما استشفى مريض بمثل العسل ومن أدخل جوفه لقمة شحم أخرجت مثلها من الداء»<sup>١</sup>.

ويستحبّ الشرب في الأيدي، ومما يلي شفة الإناء لا ممّا يلي عروته أو ثلثته، وإعداد الخلال - بكسر الخاء<sup>٢</sup> - للضيف، والتخلّل، وقذف ما أخرجه الخلال، وابتلاع ما أخرجه اللسان

ويكره التحلّل بقصب، أو عود ريعان، أو آس، أو غوص، أو رمان<sup>٣</sup>.

ويستحبّ البدأة بالملح والختم به. وروي: الختم بالحلّ<sup>٤</sup>.

وتتبع ما يقع من الخوان في البيت، وتركه في الصحراء ولو فخذ شاة.

وعن الحسن بن عليّ - ابن فاطمة - عليه السلام: «في المائدة اثنتا عشرة خصلة يجب على كلّ مسلم أن يعرفها: أربع منها فرض، وأربع منها سنّة، وأربع منها تأديب. فأما الفرض: فالمعرفة والرّصي والسمعة والشكر. وأما السنّة: فالوضوء قبل الطعام، والجلوس على الجانب الأيسر، والأكل بثلاث أصابع، ولعق الأصابع. وأما التأديب: فالأكل ممّا يليك، وتصغير اللقمة، والمضغ شديد، وعلّة النظر في وجوه الناس»<sup>٥</sup>.

وعن الصادق عليه السلام: «ينبغي للشيخ الكبير أن لا ينام إلّا وجوفه ممتلئ من الطعام؛ فإنّه أهدأ لنومه وأطيب لنكته»<sup>٦</sup>.

ويستحبّ كثرة الأيدي على الطعام، وعرض الطعام على من يحصره من إخوانه، فإن امتنع فشرب الماء، فإن امتنع عرض عليه الوضوء.

١ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥١-٣٥٢، ح ٤٢٢٨.

٢ ليس في بعض النسخ: «بكسر الخاء».

٣ ليس في بعض النسخ: «ويكره التحلّل - أو رمان».

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٠، باب الخلل، ح ١١٢ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٧، ح ٤٢٦١.

٥ «ابن فاطمة» لم يرد في المصدر.

٦ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٤٢٧٣.

٧ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٩، ح ٤٢٧٤.

وعن رسول الله ﷺ: «من تكرمة الرجل لأخيه أن يقبل تحفته، وأن يتحفه بما عنده، ولا يتكلف له شيئاً»<sup>١</sup>.

وعن الصادق عليه السلام: «هَذَا لا مَرِيءَ احْتَقَر لأخيه ما حضره، وَهَذَا لا مَرِيءَ احْتَقَر من أخيه ما قَدَّم إليه»<sup>٢</sup>.

وروى هشام بن سالم عنه عليه السلام: «إِذَا أَتَاكَ أَخُوكَ فَأَتِهِ بِمَا عِنْدَكَ، وَإِذَا دَعَاكَ فَتَكَلَّفْ لَهُ»<sup>٣</sup>.

وقال عليه السلام: «أَشَدُّكُمْ حُبًّا لَنَا أَحْسَنُكُمْ أَكْلًا عِنْدَنَا»<sup>٤</sup>.

وقال عليه السلام: «إِذَا وَسَّعَ عَلَيْنَا وَسَّعْنَا، وَإِذَا قَتَّرَ قَتَّرْنَا»<sup>٥</sup>.

وقال عليه السلام: «لَيْسَ فِي الطَّعَامِ سَرْفٌ»<sup>٦</sup>.

وقال عليه السلام لشهاب بن عبد ربّه: «اعْمَلْ طَعَاماً وَتَتَوَقَّ فِيهِ - أَيُّ أَحْكَمِهِ - وَادَّعِ عَلَيْهِ أَصْحَابَكَ»<sup>٧</sup>.

وكان عليه السلام يجيد طعامه لإخوانه<sup>٨</sup>.

وأولم أبو الحسن عليه السلام، فأطعم أهل المدينة ثلاثة أيام الفالودج<sup>٩</sup>.

و«نهى رسول الله ﷺ عن طعام وليمة يحضرها الأغنياء ويترك الفقراء»<sup>١٠</sup>.

وقال الصادق عليه السلام: «مَا مِنْ عُرْسٍ يَحْرُفُ فِيهِ أَوْ يَذْبَحُ إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ مَلَكاً مَعَهُ قِيرَاطٌ مِنْ مِسْكٍ الْجَنَّةِ حَتَّى يَدْفِنَهُ فِيهِ»<sup>١١</sup> بالذال المهملة، أي يسحقه

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، باب أنس الرجل في منزل أخيه، ح ١

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٦، باب أنس الرجل في منزل أخيه، ح ٣

٣. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٦، باب أنس الرجل في منزل أخيه، ح ٦

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٨، باب (بدون العنوان من كتاب الأطعمة)، ح ٢

٥. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٠، باب آخر في التقدير و...، ح ١

٦. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٠، باب آخر في التقدير و...، ح ٤

٧. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١، باب آخر في التقدير و...، ح ٦

٨. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٢، باب الولائم، ح ٦

٩. الكافي، ج ٦، ص ٢٨١، باب الولائم، ح ١

١٠. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٢، باب الولائم، ح ٤ وفي المصدر «يُحْفَضُ بِهَا» بدل «يحضرها».

١١. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٢، باب الولائم، ح ٥ بتلخيص.

وقال عليه السلام: إِنَّ العُرسَ تَهَبُ فيه رائحةُ الجنةِ؛ لَاتَّخَاذهَ بحلالٍ<sup>١</sup>.

وقال الباقر عليه السلام: «إذا دخل رجل بلدةً فهو صيفٌ على مَنْ بها من إخوانه حتَّى يرحل»<sup>٢</sup>.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «الصيف يُلطف - يَبيز - ليلتين، وفي الثالثة هو من أهل البيت يأكل ما أدرك»<sup>٣</sup>.

و: «نهى أن يستخدم الضيف»<sup>٤</sup>.

وإذا نزل يعان ولا يعان على رحيله، وليرود وبطيّب زاده<sup>٥</sup>.

وفي الضيافة أجر كثير. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يجي، يرزقه، فإذا أكل غفر الله لهم»<sup>٦</sup>.

وقال عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»<sup>٧</sup>.

ويستحب الأكل معه ليلقي العشمة.

وقال عليه السلام: «اللهم بارك لنا في الخبز»<sup>٨</sup>.

وقال عليه السلام: «أكرموا الخبز، فإنه قد عمل فيه ما بين العرش إلى الأرض، والأرض وما فيها»<sup>٩</sup>.

وهي الصادق عليه السلام عن وضع الرغيف تحت القُضعة<sup>١٠</sup>.

وقال عليه السلام في إكرام الحبر: «إذا وضع فلا يستظر به غيره، ومن كرامته أن لا يوطأ ولا يقطع»<sup>١١</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٢، باب الولائم، ح ٦

٢ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٢، باب أن الرجل إذا دخل بلدة فهو ضيف، ح ١

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٣، باب أن الضيافة ثلاثة أيام، ح ١ بتفاوت يسير.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٣، باب كراهية استعمال الضيف، ح ١

٥ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٣ - ٢٨٤، باب كراهية استعمال الضيف، ح ٣

٦ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٤، باب أن الصيف يأتي رزقه معه، ح ١

٧ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٥، باب حق الصيف وكرمه، ح ١ و ٢

٨ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٧، باب أن لبن آدم أجوف لا بدّ منه من الطعام، ح ٦

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٢، باب فضل الخبز، ح ٢ بتفاوت يسير

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٢، باب فصل الحبر، ح ٣.

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٣، باب فصل الحبر، ح ٣ بتلخيص.

ونهى رسول الله ﷺ عن شتمه<sup>١</sup>.

وقال: «إذا أوتيتُم بالخبز واللحم فابدؤا بالخبر»<sup>٢</sup>.

وقال ﷺ: «صغروا رُغفَانكم فإنَّ مع كلِّ رَغيف بركة»<sup>٣</sup>.

ونهى الصادق ﷺ عن قطعه بالسكين<sup>٤</sup>.

وعن الرضا ﷺ: «فضل حيز الشعير على البرِّ كفضلنا على الناس، ما من نبيٍّ إلَّا

وقد دعا لأكل الشعير وبارك عليه، وما دخل جوفاً إلَّا وأخرج كلَّ داء فيه، وهو قوت الأنبياء وطعام الأبرار»<sup>٥</sup>.

وروي: إطعام المسلول والمبطون خبز الأرز<sup>٦</sup>.

وفي السويق ونفعه أخبار جمّة<sup>٧</sup>، وفُسرهُ الكليني بسويق الحنطة<sup>٨</sup>.

وقال الصادق ﷺ: «سويق العدس يقطع لعطش ويقوّي المعدة، وفيه شفاء من

سبعين داءً»<sup>٩</sup>.

ومن يتخم فليتغذَّ ولتعتش ولا يأكل بينهما شيئاً

ويكره ترك العشاء؛ لما روي أنَّ تركه خراب الدن<sup>١٠</sup>.

وقال الصادق ﷺ: «من ترك العشاء ليلة السبت وليلة الأحد متواليتين ذهبت منه

قوة لم ترجع إليه أربعين يوماً»<sup>١١</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٣، باب فضل الخبر، ح ٦

٢ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٣، باب فضل الخبر، ح ٧

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٣، باب فضل الحيز، ح ٨

٤ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٤، باب صل الخبز، ح ١٣

٥ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٤، باب خير الشعير، ح ١

٦ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٥، باب خبز الأرز، ح ٢ و ١

٧ راجع الكافي، ج ٦، ص ٢٠٥-٢٠٦، باب الأسواق وفصل سويق الحنطة

٨ حيث عنوان الباب في الكافي، ج ٦، ص ٢٠٥، باب الأسواق وفصل سويق الحنطة

٩ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٧، باب سويق العدس، ح ١

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٨، باب فصل العشاء وكراهية تركه، ح ٢ و ١

١١ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٩، باب فضل العشاء وكراهية تركه، ح ٨

وقال عليه السلام: «العشاء بعد العشاء الآخرة عشاء البهائم (صلوات الله عليهم)»<sup>١</sup>.

وقال عليه السلام: «مسح الوجه بعد الوضوء يذهب بالكلف - وهو شيء يعلو الوجه كالسمنيم، أو لون بين الحمرة والسواد - ويريد في الرزق»<sup>٢</sup>.  
وأمر بمسح الحاجب وأن يقول: «الحمد لله المحسن المجمل المنعم المفضل»  
فلا ترمد عيناه<sup>٣</sup>.

ويكره مسح اليد بالمنديل وفيها شيء من الطعام؛ تعظيماً له حتى يمضها.  
ويستحب الأكل ممّا يليه، وأن لا يتناول من قدام غيره شيئاً.

وقال الصادق عليه السلام: «إن الرجل إذا أراد أن يطعم فأهوى بيده وقال: بسم الله والحمد لله رب العالمين، غفر الله له قبل أن تصير اللقمة إلى فيه»<sup>٤</sup>.  
وقال علي عليه السلام: «لا تأكلوا من رأس الثريد وكلوا من جوانبه، فإن البركة في رأسه»<sup>٥</sup>.  
و: «كان رسول الله ﷺ يقطع القصة - أي يلعسها - ومن لطم قصعة فكأنما تصدق بمثلها»<sup>٦</sup>.

ويستحب الأكل بجميع الأصابع، وروي أن رسول الله ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع<sup>٧</sup>. ويكره الأكل بإصبعين. ويستحب مض الأصابع  
ولا بأس بكتابة سورة التوحيد في القصة

وكان رسول الله ﷺ إذا أكل لقمة من بين عبيده، وإذا شرب سقى من عن يمينه<sup>٨</sup>.  
وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «كلوا ما يسقط من الحيوان؛ فإنه شفاء من كل داء»<sup>٩</sup>.

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٨٩، باب فضل العشاء وكرهية تركه، ح ٧.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٩١ - ٢٩٢، باب التمدل ومسح الوجه بعد الوضوء، ح ٤.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٢، باب التمدل ومسح الوجه بعد الوضوء، ح ٥.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٣، باب التسمية والتحميد والثناء على الطعام، ح ٧، ومعه: «أن تعسل» بدل «أن تصير».

٥. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٦، باب نوادر، ح ١.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٧، باب نوادر، ح ٤.

٧. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٧، باب نوادر، ح ٦.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٩، باب نوادر، ح ١٧.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، باب أكل ما يسقط من الحيوان، ح ١.

وروي: أنه ينفي الفقر، ويكثر الولد<sup>١</sup>، ويذهب بذات الجنب<sup>٢</sup>، ومن وجد كسرة فأكلها فله حسنة، وإن غسلها من قدر وأكلها فله سبعون حسنة<sup>٣</sup>.

## [ ٢٠٩ ]

## درس

وثامنها: منافع الأطعمة<sup>٤</sup>، مأثورة عنهم عليهم السلام.

قد مرّ مدح الخبز<sup>٥</sup>.

وروي: مدح لحم الضأن عن الرضا عليه السلام<sup>٦</sup>.

وروي: أن أكل اللحم يزيد في السمع والبصر<sup>٧</sup>، وأكله بالبيض يزيد في الباء<sup>٨</sup>، و: أنه سيد الطعام في الدنيا والآخرة<sup>٩</sup>.

وعن الباقر عليه السلام: لحم البقر بالسيلو يذهب البياض<sup>١٠</sup>.

وعن علي عليه السلام - وقد قال عمر بن الخطاب: إن أطيب اللحم الدجاج - «كلّا فلك خنازير الطير، إن أطيب اللحم لحم الفرخ قد تهض أو كاد أن ينهض»<sup>١١</sup>.  
وعن الكاظم عليه السلام: «لحم القَبَج يقوّي الساقين ويطرد الحمّى»<sup>١٢</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٠، باب أكل ما يسقط من الخوان، ح ٣

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٠، باب أكل ما يسقط من الخوان، ح ٤

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٠، باب أكل ما يسقط من الخوان، ح ٥

٤ في بعض النسخ: «أطعمة».

٥ تقدّم في الدرس ٢٠٨

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣١٠، باب فصل لحم الضأن على المعز، ح ١-٣

٧ المجلس، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٨٠٠

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٤-٣٢٥، باب يهض الدجاج، ح ٢

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٠٨، باب فصل اللحم، ح ٢

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣١٠، باب لحم البقر وشحمها، ح ١

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣١٢، باب لحوم الطير، ح ٢

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٣١٢، ح ٤ بتلخيص

وعن أبي الحسن عليه السلام: «القديد لحم سوء يهيج كل داء»<sup>١</sup>.

وعن الصادق عليه السلام: شيطان صالحان: الرمان والماء الفاتر، وشيطان فاسدان: الجبن والقديد<sup>٢</sup>

وعنه عليه السلام: ثلاث لا يؤكلن ويسمن: استشعار الكتان والطيب والنسورة، وثلاث يؤكلن ويهرلن - بكسر الراء -، اللحم اليبس والخين والطلع<sup>٣</sup>.

وعن الصادق عليه السلام: «الجبن صار بالعدة، نافع بالعشي، ويزيد في ماء الطهر»<sup>٤</sup>.

وعنه عليه السلام: «الجبن والجور إذا اجتمعا كتا دواء، وإذا افترقا كانا داء»<sup>٥</sup>. وروي: أن الحين كان يعجبه عليه السلام<sup>٦</sup>.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «أكل الجوز في شدة الحر يهيج الحر في الجوف ويهيج القروح على الحسد، وأكده في الشتاء يسخن الكلثين ويدفع البرد»<sup>٧</sup>.

و «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعجبه من اللحم الذراع»<sup>٨</sup>، ومكره الورك، لقربها من العبال<sup>٩</sup>.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا صعب المسلم قليلاً كل اللحم باللبن»<sup>١٠</sup>.

وفي رواية عن الصادق عليه السلام: أنه اللبن الحليب<sup>١١</sup>.

وعن النبي صلى الله عليه وآله: مدح الثريد<sup>١٢</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣١٤، باب القديد، ح ٤ بتدقيق.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣١٤، باب القديد، ح ٥

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣١٥، باب القديد، ح ٧

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٠، باب الجبن، ح ٣

٥ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٠، باب الجبن والحور، ح ٢

٦ المحاسن ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٩٧٩

٧ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٠، باب الجبن والحور، ح ١

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣١٥، باب فضل الذراع على سائر الأجزاء، ح ٢

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣١٥، باب فضل الذراع على سائر الأجزاء، ح ٣

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣١٦، باب الطيب، ح ٢

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣١٦، باب الطيب، ح ٤

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٣١٧ و ٣١٨، باب الثريد، ح ٢ و ٨

وعن الصادق عليه السلام: «أطفئوا ماثرة الضغائن باللحم والثريد»<sup>١</sup>.  
 وعن أبي الحسن عليه السلام فيمن شكاً إليه مرضاً فأمره بأكل الكباب<sup>٢</sup> - بفتح الكاف - ،  
 قال الجوهري: هو الطباهج<sup>٣</sup>. وكأنه المقلي، وربما جعل ما يقلى على الفحم. وروى:  
 أنه يزيل الصفرة، ويذهب بالحصى<sup>٤</sup>. ومدح الصادق عليه السلام الرأس<sup>٥</sup>.  
 وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم بالهريسة، فإنها تنشط للعبادة أربعين يوماً»<sup>٦</sup>.  
 وشكا رسول الله صلى الله عليه وآله إلى ربه وجع الظهر، فأمره بأكل الهريسة<sup>٧</sup>. وشكا نبي الضعف  
 وقلة الجماع، فأمره بأكلها<sup>٨</sup>.  
 وروى: «أنا وشيعتنا خلقنا من الحلاوة فنحن نحب الحلاوة»<sup>٩</sup>.  
 ويكره الطعام الحار؛ لنهي النبي صلى الله عليه وآله، والبركة في البارء<sup>١٠</sup>.  
 ويستحب لمن بات وفي جوفه سمك أن يتبعه بتمر أو عسل؛ ليدفع الفالج.  
 وروى: أنه يذهب الجسد<sup>١١</sup>.  
 وشكا رجل إلى أبي الحسن عليه السلام قلة الولد. فقال: «استغفر الله وكل البيض بلا  
 مغل»<sup>١٢</sup>. وروى للنسل: اللحم والبيض<sup>١٣</sup>.  
 وروى: أن الخل والزيت طعام الأساء<sup>١٤</sup>. وأنه كان أحب الصباغ إلى رسول

١ الكافي، ج ٦، ص ٣١٨، باب الثريد، ح ١٠

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣١٨ - ٣١٩، باب الشواء والكباب والرؤس، ح ٢.

٣ الصحاح، ج ١، ص ٢٠٨، «كباب».

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣١٩، باب الشواء والكباب والرؤس، ح ٢ و ٤ و ٥.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٣١٩، باب الهريسة، ح ١.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٠، باب الهريسة، ح ٢.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٣١٩ - ٣٢٠، باب الهريسة، ح ٢.

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣٢١، باب الحلاوة، ح ١، وفيه: «فنحن نحب الحلاوة».

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٢١ - ٣٢٢، باب الطعام الحار، ح ١.

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٣ - ٣٢٤، باب السمك، ح ٧.

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٤، باب بيض الدجاج، ح ٢ وفيه: «وكل البيض باليصل».

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٤ - ٣٢٥، ح ٣.

١٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٨، باب الخل والزيت، ح ٤ و ٥.



الله ﷻ الخل والزيت<sup>١</sup>. والصباغ جمع صيغ - بالكسر - وهو ما يسطبغ به من الإدام، أي يغمس فيه الخبز. وكان أمير المؤمنين ﷺ يكثر أكلهما<sup>٢</sup>.

وعن النبي ﷺ: «نعم الإدام الخل، ما افتقر بيت فيه خل»<sup>٣</sup>.

وروي: أنه يشدّ الذهن، ويزيد في العن، ويكسر الميرة، ويحيي القلب، ويقتل دوابّ البطش، ويشدّ الفم، ويقطع شهوة الزنى لاصطباغ به<sup>٤</sup>. وعين في بعضها خلّ الخمر<sup>٥</sup>.

والمرّي<sup>٦</sup> إدام يوسف ﷻ لما شكّا إلى ربّه وهو في السجن أكل الخبز وحده، فأمره أن يأخذ الخبز ويجعل في خابية ويصبّ عليه الماء والملح. وهو المرّي<sup>٧</sup>.

وعن النبي ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه من شجرة مباركة»<sup>٨</sup>.

وعن الصادق ﷺ: الزيتون بطرد الرياح<sup>٩</sup>، ويريد في الماء<sup>١٠</sup>. و: «ما استشفى الناس بمثل العسل»<sup>١١</sup> وهو شفاء من كل داء<sup>١٢</sup>.

و: «السُّكَّرُ ينفع من كلّ شيء ولا يضرّ شيئاً»<sup>١٣</sup>. و أكل سُكَّرَتين عند النوم يريل

الوجع<sup>١٤</sup>. و السُّكَّرُ بالماء البارد جيّد للمريض<sup>١٥</sup> و: السُّكَّرُ يزِيل اليلغم<sup>١٦</sup>.

١ الكافي ج ٦، ص ٣٢٨، باب الخلّ والزيت، ج ٦

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٢٨، باب الخلّ والزيت، ج ٨

٣ الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ج ٤٢٧٠

٤ راجع الكافي، ج ٦، ص ٣٢٩ - ٣٣٠، باب الخلّ.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٠، ج ٩

٦ المرّي، الذي يؤتد به، كأنه مسوب إلى المراره. الصحاح، ج ٢، ص ٨١٠ «مرر»

٧ الكافي ج ٦، ص ٣٣٠، باب المرّي، ج ١

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣٣١، باب الزيت والزيتون، ج ١

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٣١ - ٣٣٢، باب الزيت والزيتون، ج ٢ و ٥

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٢، باب الزيت والزيتون، ج ٧

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٢، باب العسل، ج ١

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٢، باب العسل، ج ٢

١٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٣، باب السُّكَّر، ج ٢

١٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٣، باب السُّكَّر، ج ٥

١٥ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٤، باب السُّكَّر، ج ٩

١٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٣٤، باب السُّكَّر، ج ١٠

و السمن دواء خصوصاً في الصيف<sup>۱</sup>، وروي: من بلغ الخمسين لا يبيتن وفي جوفه شيء منه<sup>۲</sup>، و: نهى عنه للشيخ وأمر بأكل الثريد<sup>۳</sup>.  
ومدح النبي ﷺ اللبن، وقال: إنه طعام لمرسلين<sup>۴</sup>، و لبن الشاة السوداء خير من لبن الحمراء، ولبن البقرة الحمراء خير من لبن السوداء<sup>۵</sup>.  
وروي: أن اللبن ينبت اللحم ويشد العضد<sup>۶</sup>.  
وعن أبي الحسن ﷺ: إماء الظهر اللبن، الحليب، والعسل<sup>۷</sup>.  
وعن عليّ ﷺ: «ألبان البقر دواء»<sup>۸</sup> وينفع للدرب<sup>۹</sup>.  
وعن رسول الله ﷺ: «عليكم بألبان البقر، فإنها تخلط من الشحر»<sup>۱۰</sup>.  
وعن أبي الحسن ﷺ في الناعواء<sup>۱۱</sup>: «نأها هاضومة»<sup>۱۲</sup>.  
وعن الصادق ﷺ: «نعم الطعام الأرز، يوسع الأمعاء ويقطع البواسير»<sup>۱۳</sup>.  
وروي: أن الجعص بآرك فيه سبعون نبأ<sup>۱۴</sup>، و: أنه حنّد لوحه الظهر<sup>۱۵</sup>.

۱. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۵، باب السمن، ج ۳

۲. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۵، باب السمن، ج ۴

۳. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۵، باب السمن، ج ۵ و ۶

۴. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۶، باب الألبان، ج ۶

۵. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۶، باب الألبان، ج ۲

۶. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۶-۳۳۷، باب الألبان، ج ۷

۷. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۷، باب الألبان، ج ۸

۸. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۷، باب ألبان البقر، ج ۱

۹. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۷، باب ألبان البقر، ج ۲

۱۰. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۷، باب ألبان البقر، ج ۳

۱۱. «ناعواء»: فارسي معرب، تحمّس است رودریگ و خوشبو، طعم آن اندکی تند و تلخ، گاهی آن را روی نان می زنند. جوافی و ربیان و زبان و ریبیان و ساسم هم گفته شد. فرهنگ فارسی عمید، ج ۲، ص ۱۸۹

۱۲. الكافي، ج ۶، ص ۳۳۸، باب الماست، ج ۱

۱۳. الكافي، ج ۶، ص ۳۴۱، باب الأرز، ج ۲

۱۴. الكافي، ج ۶، ص ۳۴۲، باب الجعص، ج ۲

۱۵. الكافي، ج ۶، ص ۳۴۳، باب الجعص، ج ۱

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «أكل العنبر يرق القلب ويسرع الدمعة»<sup>١</sup>.  
 وروي: أن أكل الباقل يمح الساقين - أي يجري فيهما المح ويسمنها - ويزيد في  
 الدماغ، ويولد الدم الطري<sup>٢</sup>. و: أن أكله يقشره يدبغ المعدة<sup>٣</sup>.  
 و: أن اللوبيا يطرد الرياح المستبطنة<sup>٤</sup>. و: أن طبخ الماش يذهب بالبهاق<sup>٥</sup>.  
 وروي: أن النبي وعلياً والحسين وزي العابد والباقر والصادق والكاظم  
 (عليهم الصلاة والسلام) كانوا يحبون التمر، وأن شيعتهم تعبته<sup>٦</sup>.  
 و: «أن التزني يشبع ويهنا ويمرأ ويذهب بالعياء، ومع كل ثمرة حسنة، وهو  
 الدواء ولا داء له»<sup>٧</sup>.  
 ويكره تقشير الثمرة<sup>٨</sup>.

وروي أن العنب الرارقي والرطب المشد والرمثان الإمليسي من فواكه الجنة<sup>٩</sup>.  
 و: أن أكل العنب الأسود يذهب الفم<sup>١٠</sup>.  
 وليؤكل العنب مشي<sup>١١</sup>. وروي: فرادى أمراً وأهناً<sup>١٢</sup>.  
 وروي «شيطان يؤكلان باليدين جميعاً لعنب والرمثان»<sup>١٣</sup>.  
 والاصطباح بإحدى وعشرين زسة حمراء تدفع الأمراض وهو يشد العصب.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٣، باب العنبر، ح ١

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٤، باب الباقل واللوبيا، ح ١ و ٢

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٤، باب الباقل واللوبيا، ح ٣

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٤، باب الباقل واللوبيا، ح ٤

٥ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٤، باب الماش، ح ١

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٥-٣٤٦، باب التمر، ح ٦

٧ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٦، ح ٧ بتقديم وتأخير في الكلمات

٨، في بعض النسخ: «التمر»، وفي بعضها: «التمر»

٩ الكافي، ج ٦، ص ٣٤٩-٣٥٠، أبواب الفواكه، ح ١ و ٢

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣٥٠، باب العنب، ح ٢

١١ الكافي، ج ٦، ص ٣٥٠، باب العنب، ح ٦

١٢ المحاسن، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ٢٢٦١.

١٣ المحاسن، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ٢٣٠٩.

ويذهب بالنصب، ويطيب النفس.

والتين أشبه شيء بنبات الجنة، ويذهب بالداء، ولا يحتاج معه إلى دواء. وهو يقطع البواسير، ويذهب النقرس.

والرمّان سيّد الفواكه، وكان أحبّ الثمار إلى النبي ﷺ<sup>١</sup>. يمرئ الشبعان ويجزئ الجائع<sup>٢</sup>.

وفي كلّ رمّانة حبة من الجنة فلا يشارك الأكل فيها، ويحافظ على حبّها بأسره. وأكله بشحمه دباغ المعدة وأكله يذهب وسوسة الشيطان، وينير القلب. ومدح رمّان سوري<sup>٣</sup>.

وأكل رمّانة يوم الجمعة على الرّيق تنور القلب أربعين صباحاً، والرمّانان ثمانون، والثلاث مائة وعشرون، فلا وسوسة فلا معصية.

ودخان عوده ينفي الهوام.

والتّقاح ينفع من السمّ والسحر (واللحم والبلغم)، وأكله يقطع الرعاف، وخصوصاً سويقه، وسويقه ينفع من السمّ.

والسفرجل يذكي ويشحّ، ويصفّي الملو، ويحسّن الولد ويذهب الغم، وينطق أكله بالحكمة. وما بعث الله نبياً، إلّا ومعه راحة السفرجل.

والكمثرى يحلو القلب ويدبغ المعدة وخصوصاً على الشبع.

والإبّاص يطفى الحرارة ويسكّن الصفراء، ويابسه يسكّن الدم ويسلّ الداء.

ويؤكل الأترج بعد الطعام، وكان رسول الله ﷺ يعجبه النظر إلى الأترج الأخضر<sup>٤</sup>.

والعبيراء<sup>٥</sup> يدبغ المعدة، وأمان من البواسير، وتقوي الساقين.

١. الكافي، ج ٦، ص ٣٥٢، باب الرّمان، ح ٣

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٢، باب الرّمان، ح ١

٣. الكافي، ج ٦، ص ٣٥٤، باب الرّمان، ح ١٥

٤. الكافي، ج ٦، ص ٣٦٠، باب الإبّاص، ح ٦

٥. «العبيراء» يقال له بالفارسية، سجد. راجع لعتامة دهقان، ج ١١، ص ١١، ج ١١، ص ١٦٦٠٢

وكان رسول الله ﷺ يأكل الرطب بالطبخ<sup>١</sup>.

[٢١٠]

درس

### في البقول وغيرها

يستحب أن يؤتى بالبقول الأخضر على اماندة، تأسيًا بأمر المؤمنين ﷺ<sup>٢</sup>.  
وسبع ورقات من الهندباء<sup>٣</sup> أمان من لقولنج نيلته، وعلى كل ورقة قطرة من  
الجنة، فليؤكل ولا يفيض، وهو يزيد في بابه ويحسن الولد، وفيه شفاء من ألف داء  
والبادروح يفتح السدد، ويشهي الطعام، ويذهب بالسلي، ويهضم الطعام، وكان  
يعجب أمير المؤمنين ﷺ<sup>٤</sup>.  
والكزات<sup>٥</sup> ينفع من الطحال فليؤكل ثلاثة أيام، ويطبب النكهة، ويطرد الرياح،  
ويقطع البواسير، وهو أمان من الجذام، وكذا أمر المؤمنين ﷺ<sup>٦</sup> يأكله بالملح<sup>٦</sup>.  
وعن النبي ﷺ: «عليكم بالكرفس، فإنه طعام إلباس والسع ويوشع»<sup>٧</sup>.  
وروي: أنه يورث الحفظ، ويدكي القلب، وينفي الجنون والجذام والبرص<sup>٨</sup>.  
ولا بقلة أشرف من الفرق<sup>٩</sup> - بالخاء المعجمة وفتح الفائين - وهي بقلة فاطمة ﷺ<sup>١٠</sup>.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣٦١-٣٦٢، باب الطبخ، ج ٢ و ٣ و ٤

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٢، باب البقول، ج ٢

٣ «هندباء» و«هندباء» و«هندباء» كاسني كيه معروفه، فرهنگ سياح، ج ٢، ص ١٨٩١

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٤، باب البادروح، ج ٢

٥ «كزات» تراه فرنگي، فرهنگ سياح، ج ٢، ص ١٤٠٨

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٦، باب البادروح، ج ٨

٧ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٦، باب الكرفس، ج ١

٨ بالرغم من الفحص لم يثر عليه، وحكاية أيضاً عن الدروس في بحار الأنوار، ج ٦٣، ص ٢٤١، ج ٢

٩ يقال له بالفارسية، خُرْفَه، راجع لغتنامه دهخدا، ج ١١، ص ١٧٠٨٩

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٧، باب الفرق، ج ١

والْحَسَّ<sup>١</sup> يَصْفِي الدَّم<sup>٢</sup>.  
 وَالسَّدَاب يَزِيد فِي الْعَقْل<sup>٣</sup>.  
 وَالْجَرَجِير بِقَلْ بَنِي أُمِّيَّة، وَهُوَ مَذْمُوم<sup>٤</sup>.  
 وَالسِّلَق<sup>٥</sup> يَدْفَع الْجَذَامَ وَالْبِرْسَامَ، بِكَسْرِ الْبَاءِ<sup>٦</sup>.  
 وَعَنْ الصَّادِق عليه السلام: «رَفَعَ عَنِ الْيَهُودِ الْجَذَمَ بِأَكْلِ السِّلَقِ وَقَلْعِ الْعُرُوقِ»<sup>٧</sup>.  
 وَرَوَى: «نَعَمْ الْبَقْلَةُ السِّلَقُ»<sup>٨</sup>. تَنَبَّت بِشَاطِئِ الْفَرْدُوسِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ الْأَوْجَاعِ  
 كُلِّهَا، وَتَشَدُّ الْعَصَبُ، وَتَظْهَرُ<sup>٩</sup> الدَّمُ، وَتَقْلُظُ الْعَظْمُ<sup>١٠</sup>.  
 وَالْكَمَاءُ<sup>١١</sup> مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءُ الْعَيْنِ<sup>١٢</sup>.  
 وَالذُّبَابُ يَزِيدُ فِي الْعَقْلِ وَالْذِّمَاغِ وَكَانَ يَعْجِبُ النَّبِيَّ عليه السلام<sup>١٣</sup>.  
 وَأَصْلُ النَّجْلِ يَقْطَعُ الْبَلْغَمَ، وَوَرَقُهُ يَحْدِرُ الْبَوْلَ<sup>١٤</sup>.  
 وَالْجَزَرُ<sup>١٥</sup> أَمَانٌ مِنَ الْقَوْلَنِحِ وَالْبَوَاسِيرِ، وَيَعِينُ عَلَى الْجَمَاعِ<sup>١٦</sup>.  
 وَالسَّلْحَمُ - بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ - الشَّيْنُ الْمَحْجَمَةُ، وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ بِالْمَهْمَلَةِ

١ «الحس»: كاهن فرهنگ ستاج، ج ١، ص ٣٩٦.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٧، باب الحس، ج ١.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٧، باب السداب، ج ١.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٨، باب الجرجير، ج ٣.

٥ سلق، جفتدر فرهنگ ستاج، ج ٢، ص ٧٢٥.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٩، باب السلق، ج ٥.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٩، باب السلق، ج ١.

٨ الكافي، ج ٦، ص ٣٦٩، باب السلق، ج ٢.

٩ كذا في النسخ ولمل الصواب: «تظهر» بالطاء المهملة.

١٠ راجع المعاس، ج ٢، ص ٣٢٧، ج ٩، ص ٢١٠.

١١ «الكماء» يقال لها بالفارسية: قارج، فرهنگ ستاج ج ٣، ص ١٤٤٢.

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٠، باب الكماء، ج ٢.

١٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٠-٣٧١، باب القرع، ج ٢-٢.

١٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٧١، باب النجل، ج ١ و٢.

١٥ الجزر - معرب كزر - هو جج، فرهنگ معین، ج ١، ص ١٢٢٧.

١٦ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٢، باب الجزر، ج ٢.

لا غير - يذهب العظام<sup>١</sup>.

وكان النبي ﷺ يأكل القثاء بالملح ويؤكل من أسفله فإنه أعظم لبركته<sup>٢</sup>.  
والباذنجان للشاب والشيخ، وينفي الداء ويصلح الطبيعة.  
والبصل يزيد في الجماع، ويذهب البلغم، ويشد الصلب، ويذهب الحصى، ويطرد  
الوباء، بالقصر والمد.

والسُّقَّر<sup>٣</sup> على الريق يذهب بالرطوبة ويجعل للمعدة خنلاً، يسكون الميم.  
والتخلل يصلح اللثة، ويسطيب اللحم وسهي عن التخلل بالحوص والقصب  
والريحان؛ فإنهما يهيجان عرق العظام. وعن التخلل بالرمّان والآس<sup>٤</sup>.  
وعسل الفم بالسُّعد - بضم العين - بعد طعام يذهب علل الفم، ويذهب بوجع  
الأسنان.

والماء سيّد الشراب في الدنيا والآخرة، وطعمه طعم الحياة. ويكره الإكثار منه،  
وعنه، أي شربه بغير مضمّ، ويستحبُّ مضمّته.  
وروي، من شرب الماء فحماً وهو يشتهي، فحمد الله تعالى، يفعل ذلك ثلاثاً،  
وجبت له الجنة<sup>٥</sup>.

وروي، بسم الله، في المرات الثلاث في ابتدائه<sup>٦</sup>.  
وعن الصادق عليه السلام: إذا شرب الماء يحرك الإباء، ويقال: يا ماء، إن ماء زمزم وماء  
الفرات يقرآن السلام<sup>٧</sup>.  
وماء زمزم شفاء من كلّ داء، وهو دواء ممّا شرب له.

١ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٢، باب السليم، ح ١-٤

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٣، باب القثاء، ح ١ و ٢

٣ «السُّقَّر» يقال له بالفارسية: يودبه كوهي، مرهنگ سنج، ج ٢، ص ٦٩٦

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٧٧، باب الخلال، ح ٧-١١

٥ الكافي، ج ٢، ص ٩٦-٩٧، باب لشكر، ح ١٦ و ٦، ص ٢٨٤، باب القول على شرب الماء، ح ١

٦ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٤، باب القول على شرب الماء، ح ٢

٧ الكافي، ج ٦، ص ٢٨٤، باب القول على شرب الماء، ح ٤

وماء الميزاب يشفي المريض.

وماء السماء يدفع الأسقام.

ونهي عن أكل البرد؛ لقوله تعالى: «فَيُصِيبُ بِهِ» مَن يَشَاءُ<sup>١</sup>.

وماء الفرات يصب فيه ميزابان من الجنة، وتعنيك الولد به يعنّيه إلى الولاية.

وعن الصادق عليه السلام: «تفجّرت العيون من تحت الكعبة»<sup>٢</sup>.

وماء نيل مصر يميت القلوب، والأكل في فغارها وغسل الرأس بطينها يذهب

بالغيرة ويورث الديانة.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعجبه الشرب في لقدح النامي<sup>٣</sup>.

والشرب في اليدين أفضل.

ومن شرب الماء فذكر الحسين عليه السلام ولعن قاتله، كتب الله له مائة ألف حسنة،

وحطّ عنه مائة ألف سيئة، ورفع له مائة ألف درجة، وكأُتِمّا اعتق مائة ألف نسمة<sup>٤</sup>.



[٢٦١]

فرس

### ملقط من طب الأئمة عليه السلام

تستحبّ الحجامة في الرأس، فإن فيها شفاء من كلّ داء.

وتكره الحجامة في الأربعاء والسبت؛ خوفاً من الوضّح<sup>٥</sup>، إلا أن يتبيّغ به الدم،

أي يهيج، فيحتجم متى شاء، ويقرأ آية الكرسي، ويستخير الله تعالى، ويصلي على

النبي وآله (صلى الله عليهم).

١ الكافي، ج ٦، ص ٣٨٨، باب ماء السماء، ج ٢، والآية في سورة النور (٢٤): ٤٣.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٣٩١، باب النوادر، ج ٢.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣٨٦، باب الأواني، ج ٨.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٣٩١، باب النوادر، ج ٦.

٥ الوضّح، الصوء والبياض... وقد يكتفى به عن البرص الصّحاح، ج ١، ص ٤١٦، ووضّح.



وروي: أن الدواء في الحجامة والنورة ولحقنة والقيء<sup>١</sup>.  
 وروي: مداواة الحمى بصب الماء<sup>٢</sup>، فإن شق فيدخل يده في ماء بارد.  
 و: من اشتد وجعه قرأ على قدح فيه ماء الحمد أربعين مرة، ثم يضعه عليه<sup>٣</sup>.  
 وليجعل المريض عنده مكتلاً<sup>٤</sup> فيه برّ، ويناول السائل منه بيده، ويأمره أن يدعو  
 له، فيعافى إن شاء الله تعالى<sup>٥</sup>.  
 والاكتحال بالإثمد<sup>٦</sup> - بكسر الهمزة وسيم - عند النوم يذهب القذى ويصفي  
 البصر<sup>٧</sup>.  
 وأكل الحبة السوداء شفاء من كل داء<sup>٨</sup>.  
 والخزمل - بالحاء المهملة المفتوحة وراء المهملة والميم المفتوحة - شفاء من  
 سبعين داء، وهو يشجع الجبان، ويطرد الشيطان<sup>٩</sup>.  
 والسنا - بالقصر - دواء<sup>١٠</sup>، وكذا الخلقة<sup>١١</sup>.  
 والريح الطيبة شدّ العقل، وتزيد في الباء<sup>١٢</sup>.  
 والبنفسج أفضل الأدهان<sup>١٣</sup>.  
 وقراءة القرآن والسواك والصيام يُذهبن النسيان، ويحدّدن الفكر<sup>١٤</sup>.

١. طب الأئمة، ص ٥٥، وفيه: «الطلي» بدل «النورة».

٢. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٢٣٩، ح ١٠٩٢ و ١٠٩٣.

٣. راجع الدعوات، الراوندي، ص ١٨٩.

٤. المكتل، الرييل الكبير النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١، ص ٢٥٨، «كتل».

٥. طب الأئمة، ص ٥٣ بتفاوت.

٦. الإثمد. حجر يكتحل به الصجاج، ج ١، ص ٤٥١، «ثمد».

٧. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٥١٧.

٨. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٤٩، ح ٥٣٢.

٩. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٤٠٤ - ٤٠٥، ح ١٣٧٦ - ١٣٧٧.

١٠. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٦، وفيه: «عبيكم بالسيف فتداؤوا به».

١١. الكافي، ج ٨، ص ١٦٦، ح ٢٢١، «والحلية» يقال لها بالندرية، شبيهة. فريهك سباح، ج ١، ص ٣٢٩.

١٢. الكافي، ج ٦، ص ٥١٠، باب الطيب، ح ٣.

١٣. الكافي، ج ٦، ص ٥٢١، باب دهن البنفسج، ح ١: «طب الأئمة»، ص ٩٢.

١٤. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٨٧، وص ٣٥٩، ح ١١٧٤.

والدعاء في حال السجود يزيل العلل<sup>١</sup>.

ومسح اليد على المسجد ثم مسحها على العلة كذلك<sup>٢</sup>.

وعلم رسول الله ﷺ علياً رضي الله عنه: «اللهم ارحم جلدي الرقيق، وعظمي الدقيق، وأعوذ بك من فورة الحريق، يا أمّ بلذم - بكسر الميم وفتح الدال - إن كنت آمنت بالله فلا تأكلني اللحم، ولا تشربي الدم، ولا تفوري من الفم، وانتقلي إلى من يزعم أن مع الله إلهاً آخر، فإني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». فقالها فعوفي من ساعته<sup>٣</sup>.

قال الصادق عليه السلام: «ما فزعت إليه قط إلا وجدته [نافعاً]»<sup>٤</sup>.

وقال عليه السلام: «يمرّ يده على الوجه ويقول ثلاثاً: الله الله ربي حقاً لا أشرك به شيئاً، اللهم أنت لها ولكل عظمة»<sup>٥</sup>.

وقال للأوحاع كلها: «بسم الله وبالله، كم من نعمة لله في عرق ساكن وغير ساكن على عبد شاكر وغير شاكر» وبأخذ لحيته باليد اليمنى عقيب الصلاة المعروضة ويقول: «اللهم فرج عني كرمي، وعقل عافيتي، واكشف ضري» ثلاث مرّات<sup>٦</sup>.

وروي: اجتناب الدواء ما احتمل البدن لداء<sup>٧</sup>.

والتقصير في الطعام يصح البدن<sup>٨</sup>.

ومن كتم وجعاً ثلاثة أتيام من الناس وشكا إلى الله عز وجل، عوفي<sup>٩</sup>.

ومن أخذ السكر والرازيانج والإهليلج استقبال الصيف ثلاثة أشهر، في كل شهر

١ و٢ - المصباح، الكفعمي، ص ١٩٦ - ١٩٧.

٣ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٤٩٠.

٤ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٤١، ح ٤٩١ وما بين المنقوبين أعضاء من المصدر.

٥ مكارم الأخلاق، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٢٥٧٩ بتفاوت بسم.

٦ مكارم الأخلاق، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٢٥٨١ بتفاوت.

٧ مكارم الأخلاق، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٢٤٦٤ بتفاوت.

٨ مكارم الأخلاق، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٢٤٦٦ بتفاوت.

٩ الفصائل، ج ٢، ص ٦٣٠، حديث أربعمئة.

ثلاثة أيام لم يمرض إلا مرضة الموت<sup>١</sup>.  
وروي: استعمال الإهليلج الأسود في كل ثلاثة أيام، وأقله في كل جمعة، وأقله  
في كل شهر. وفي الإهليلج شفاء من سبعين داء<sup>٢</sup>  
والسفر دواء أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٣</sup>.  
وطين قبر الحسين عليه السلام شفاء من كل داء<sup>٤</sup>.  
والاكتحال بالإثمد سراج العين<sup>٥</sup>. وليكن أربعاً في اليمين وثلاثاً في اليسار  
عند النوم<sup>٦</sup>.  
وتجوز المعالجة بالطبيب الكتابي. وقدح العين عند نزول الماء.  
ودهن الليل يرؤي البشرة ويبهّص الوجه.

١. طب الأئمة، ص ٥٠ بمحاوت.

٢. بالترجم عن الفحص لم يثر عليه. وحكا عن الدروس في بحار الأنوار، ج ٥٩، ص ٢٨٧، ديل الحديث ٧٢

٣. الكافي، ج ٦، ص ٢٢٥، باب السفر، ج ١

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٦٥، باب أكل الطين، ج ١

٥. طب الأئمة، ص ١٨٣ مكارم الأخلاق، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٢٩ وفي المصدرين: عليك بالإثمد فإنه مخرج  
العين.

٦. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٣٤

## كتاب إحياء الموات

وعامر الأرض ملك لأربابه. ولو عرض له الموات لم يصح لغيرهم إحياءه إلا بإذنهم، ولو لم يعرفوا فهو للإمام. وكذا كل موات من الأرض لم يجز عليه ملك، أو ملك وباد أهله، سواء كان في بلاد الإسلام أو بلاد الكفر.

ونعني بالموات ما لا ينتفع به لقطنته، إيتا لا تقطاع الماء عنه، أو لاستيلائه عليه، أو استيجامه مع خلوه عن الاختصاص

ويشترط في تملكه بالإحياء أمور تسعة

أحدها: إذن الإمام على الأظهر، سواء كان قريباً من العمران أم لا. وفي غيبة الإمام يكون المَحْصِي أحقُّ بها ما دام قائماً بعمارتها، فإن تركها فزالت آثاره، فلغيره إحياءها على قول<sup>١</sup>. وإذا حضر الإمام، فله إقراره وإزالة يده.

وثانيها: أن يكون المَحْصِي مسلماً، فلو أحيها الذمِّي بإذن الإمام ففي تملكه نظر؛ من توهم اختصاص ذلك بالمسلمين؛ والنظر في الحقيقة في صحة إذن الإمام له في الإحياء للتملك؛ إذ لو أذن لذلك لم يكن بدٌّ من القول بملكه. وإليه ذهب الشيخ نجم الدين<sup>٢</sup>.

وثالثها: وجود ما يخرجها عن الموات، فالمسكن بالحائط، والسقف بخشب أو

١. من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٨٤، الرقم ٩٥-٩٦.

٢. شرايع الإسلام، ج ٣، ص ٢١٥.

عقد، والحظيرة بالحائط، ولا يشترط نصب الباب فيهما.  
والزراع بعضد الأشجار والتهيئة للانتفاع وسوق الماء، أو اعتياد الغيث أو السيع.  
ويحصل الإحياء أيضاً بقطع لمياه لعاليه. ولا يشترط الحرث ولا الزرع ولا  
الفرس على الأقرب. نعم، لو زرع أو غرس وساق الماء أو قطعه، فهو إحياء.  
وكذا لا يشترط الحائط والمساء<sup>١</sup> في الزرع. نعم، يشترط أن يبين الحد بمرز  
وشبهه.

وأما الفرس، فالظاهر اشتراط أحد اثلاثه مصيراً إلى العرف، ولو فعل دون ذلك  
واقصر كان تحجيراً يفيد أولوية لا ملكاً، فلا يصح بيعه. نعم، يورث عنه، ويصح  
الصلح عليه.

ولو أهمل الإتمام فلهذاكم إرامه بالإحياء أو رفع يده. فلو امتنع، أدن لغيره فيها.  
وإن اعتذر بشاعلي أهل مدة يزول عذره فيها.

فلو أحيها أحد في مدة الإمهال لم يملككم ويملك بعدها.

وعن الشيخ نجيب الدين ابن رما<sup>٢</sup> أن التحجير إحياء<sup>٣</sup> ويمكن حمله على أرض  
ليس فيها استيجام ولا ماء عالب وتسقيها الفيوت غالباً، فإن ذلك قد يعد إحياء،  
وخصوصاً عند من لا يشترط الحرث، ولا الزرع والعرس؛ لأنهما انتفاع، وهو  
معلول الملك، فلا يكون سبباً له، كالسكنى.

والمحكم في هذا كله العرف؛ لعدم نص الشرع على ذلك، واللغة.

ولو نصب بيت شغري أو خيمة في المباح، فليس إحياء، بل يفيد الأولوية.

ورابعها: أن لا يكون مملوكاً لمسلم أو معاهد، فلو سبق ملك واحد منهما  
لم يصح الإحياء. نعم، لو تعطلت الأرض وجب عليه أحد الأمرين، إما الإذن لغيره،  
أو الانتفاع. فلو امتنع فلهذاكم الإذن، وللمالك طسقيها<sup>٤</sup> على المأذون. فلو تعذر

١ المساء: حائط يبنى في وجه الماء، ويسمى السد أيضاً المصير، ج ١، ص ٢٩٢، «سن».

٢ قال المحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٠ ومن لغاتنا الآن من يسمي التحجير إحياءً ودوله في مسالك  
الأنفهام، ج ١٢، ص ٢٢٢؛ أشار بذلك إلى شيخه الفقيه نجيب الدين ابن رما

٣ الطسقة: الوظيفة من خراج الأرض. الصحيح، ج ٣، ص ١٥١٧، «طسق».

الحاكم، فالظاهر جواز الإحياء مع الامتناع من الأمرين، وعليه طسقتها.

والمحجّر في حكم المملوك على ما تقرّر

ومجرّد ثبوت يد محترمة كافٍ في منع لغير من الإحياء وإن لم يعلم وجود سبب الملك. نعم، لو علم إثبات اليد بغير سبب مملوك ولا موجب أولويّة فلا عبرة به. وموات الشرك كموات الإسلام، فلا يملك الموات بالاستيلاء وإن ذبّ عنه الكفار، بل ولا تحصل به الأولويّة.

وربما احتمل الملك أو الأولويّة؛ تريبلاً للاستيلاء، كالإحياء أو كالتحجير. والأقرب المنع؛ لأنّ الاستيلاء سبب في تملك المباحات المنقولة أو الأرضين المعمورة، والأمران منتفیان هنا. وما لم يدبوا عنه كموات المسلمين قطعاً. وخامسها: أن لا يكون مشعراً للعبادة، كمرفة ومنى ولو كان يسيراً لا يمنع المتعبدين؛ سداً لباب مراحة الناسكين، ولتعلّق حقوق الخلق كافّة بها وجوز المحقق نجيم الدين السير لا انتفاء ملك أحد، وعدم الإضرار بالصحيح<sup>١</sup>

فرع على قوله ﷺ.

لو عمد بعض الحاجّ لهذا المحيا، ففي جواز وقوفه به ثلاثة أوجه: المنع مطلقاً؛ لأنّا بينا على الملك. والحواز مطلقاً؛ جمعاً بين الحقّين. والجواز إن اتّسع ضيق المكان والحاجة إليه.

وربما احتمل على الوجهين الأخيرين حوار إحياء الجميع؛ إذ لا ضرر على الصحيح، وليس بشيء.

وسادسها: أن لا يكون ممّا حمّاه النبي ﷺ، أو الإمام ﷺ لمصلحة، كنعم الصدقة والجزية. فقد حمى رسول الله ﷺ النفع - بالنون - لخیل المهاجرين<sup>٢</sup>.

١. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢١٨.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٢٧٧، باب بيع الراعي، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤١، ج ٦٢٥، وفيهما «المسلمين» بدل «المهاجرين».

ولو حمى كلّ منهما لخاصّته جاز عندنا.  
وليس لأحد المسلمين الحيّ إلا في أملاكهم، فلهم منع الغير من رعي الكلاء  
النابت فيها.

ولو زالت المصلحة التي حمى لها الوابي فالأقرب جواز الإحياء.  
وفي احتياج خروجه عن الحيّ إلى حكم الحاكم نظر؛ من تبعيّة السبب وقد  
زال، فيرجع إلى أصله من الإباحة؛ ومن أنّه ثبت المنع بالحكم، فلا يزول بدونه.  
ولا فرق بين ما حمى النبي ﷺ والإمام عليه السلام؛ لأنّ حَمَاهُمَا نصٌّ؛ إذ لا يحكم الإمام  
بالاجتهاد عندنا

وهل للإمام الثاني إزالة ما حمى السابق لمصلحة زائدة مع بقاء المصلحة المحمي  
لها؟ فيه وجهان؛ من أنّها تعيّن لجهة مستحقّة، فهي كالمسجد؛ ومن زوال الملك  
في المسجد، بخلاف الحيّ، فإنّه تابع للمصلحة، وقد يكون غيرها أصلح منها.



..... [١٩٢] .....

درس

وسابقتها: أن لا يكون حريماً لعامراً.

فحريم الدار مطرح ترايبها وكاستها ومصّب مياهها وثلووحها، ومسلك الدخول  
والخروج إليها ومنها في صوب الباب.

والظاهر الاكتفاء في الصوب بما يمكن فيه التصرف في حوائجه، فليس له منع  
المحمي عن كلّ الجهة التي في صوب لباب وإن افتقر الأوّل في السلوك إلى  
ازورار<sup>١</sup>؛ حذراً من التضيق للمباح.

وفي التقدير هنا بنصاب الطريق نظر؛ من التسمية؛ ومن توهم اختصاص التقدير  
بالطريق العام.

١ الزورار عن الشيء: الدخول عنه الصّباح، ج ٢، ص ٦٧٣، رور.

وله أن يمنع مَنْ يحفر بقرب حائطه في المباح بئراً أو نهراً يضرّان بحائطه أو داره. وحريم القرية: مطرح القمامة<sup>١</sup>، والتراب، والرمل، ومناخ الإبل، ومرتكض الخيل، والنادي، وملعب الصبيان، ومسيل المياه، ومرعى الماشية، ومحتطب أهلها بما جرت العادة بوصولهم إليه.

وليس لهم المنع ممّا يبعد من المرعى والمحتطب بحيث لا يطرّقونه إلا نادراً، ولا المنع ممّا لا يضرّ بهم ممّا يطرّقونه.

ولا يتقدّر حريم القرية بالصيحة من كلّ جانب.

ولا فرق بين قرى المسلمين وأهل الذمة في ذلك.

وحريم الشرب مطرح ترابه، والمجاز على حافته.

وحريم العين ألف ذراع في الرخوة، وخمسمائة في الصلبة، فليس للغير استنباط

عين أخرى في هذا القدر. وروي هذا التقدير في القاء<sup>٢</sup>. لو أراد الغير إحداث قاء أخرى، فإنّه يساعد عنها في العرض دينك.

وحريم بئر التعطين - بكسر الطاء - أربعون ذراعاً، وهي ما يسقى منها الإبل وشبهها.

وبئر الساضع للزرع ستون ذراعاً.

وقال ابن الجنيد روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال «حريم بئر الجاهلية خمسون

ذراعاً، والإسلامية خمسة وعشرون ذراعاً»<sup>٣</sup>.

وفي صحيح حمّاد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في العاديّة: «أربعون ذراعاً»<sup>٤</sup>. وفي

رواية: «خمسون ذراعاً إلا أن يكون إلى عطن أو إلى الطريق... فخمسة وعشرون»<sup>٥</sup>.

١ القمامة: الكناسة، الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٦٥، «قسم».

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٦، باب جامع في حريم الحقوق، ج ٨: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٦٤٣.

٣ حكاة عند العلامة في مختلف الشريعة، ج ٦، ص ١٧، المسألة ١٠٩ ولم نشر على هذه الرواية في المجاميع الحديثية.

٤ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٦، باب جامع في حريم الحقوق، ج ٥: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٦٤٥.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٦، باب جامع في حريم الحقوق، دليل الحديث ٥: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦، ح ٦٤٦.



وقال ابن الجنيد: حریم بئر لباضح قسر عمقها ممرّاً للناضح، وحمل الرواية بالسّتين<sup>١</sup> على أنّ عمق البئر ذلك<sup>٢</sup>.

وهذا الحریم مستحقّ، سواء كانت البئر والعين محتضّة، أو مشتركة بين المسلمين. وروى الصدوق: أنّ حریم المسعد ربعون ذراعاً من كلّ ناحية، وحریم المؤمن في الصبّ باع<sup>٣</sup>، وروى: عظم لذراع<sup>٤</sup>، ونّ حریم النخلة طول سعتها<sup>٥</sup>.

ولا حریم في الأملاك؛ لتعارضها. فكلّ أن يتصرّف في ملكه بما جرت العادة به وإن تصرّر صاحبه، ولا صمان، كتعميق أساس حائطه وبئرهِ وبالوعته، واتخاذ منزله دكان حدّاده، أو صفّار، أو قصّار، أو دباغ.

وحریم الطريق في المباح سبع أذرع، لروايتي مسمع<sup>٦</sup>، والسكوني<sup>٧</sup>، والقول بالخمس<sup>٨</sup> صعيّف.

### لرّوع

الأوّل لو حمل المتخون الطريق أقلّ من سبع، فلإمام إلزامهم بالسبع والعلم أنّما هو المحيي ثانياً في مقابلة الأوّل. ولو تساوقا ألزما.

ولو رادوها على السبع واستطردت فهل يحور للغير أن يحدث في الرائد حدثاً من بناء وغرس؟ الطاهر ذلك؛ لأنّ حریم الطريق باق.

الثاني: لا فرق بين الطريق العام أو ما يختصّ به أهل قرى أو قرية في ذلك.

نعم، لو انحصر أهل الطريق فاتفقوا على اختصاره أو تغييره، أمكن الجوار.

١. الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥ - ٢٩٦، باب جامع في حرية الحقوق، ج ٢ و ٨: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٤ - ١٤٥، ج ٦٤٢ - ٦٤٣.

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٧١ المسألة ١١.

٣. الباع، قدر مدّ اليدين، الصحاح، ج ٣، ص ١١٨٨، «برع».

٤. الفقيه، ج ٣، ص ١٠٢، ج ٣٤٢٢.

٥. الفقيه، ج ٣، ص ١٠١، ج ٣٤٢١، وفيه: «سعتها».

٦. الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥، باب جامع في حرية الحقوق، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٤ - ١٤٥، ج ٦٤٢.

٧. الكافي، ج ٥، ص ٢٩٦، باب جامع في حرية الحقوق، ج ٨: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٥، ج ٦٤٣.

٨. من القائلين المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١١٦ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٨.

والوجه المنع؛ لأنه لا ينفك من مرور غيرهم عليه ولو نادراً.

الثالث: لا نزول حرمة<sup>١</sup> الطريق باستيجامها وانقطاع المرور عليها؛ لأنه يتوقع عوده. نعم، لو استغرق المارة غيرها وأدى ذلك إلى الإعراض عنها بالكلية أمكن جواز إحياء الأولى، وخصوصاً إذا كانت شاذية أخصر أو أسهل.

وثامنها: أن لا يكون الموات منقطعاً من النبي<sup>ﷺ</sup> أو الإمام<sup>عليه السلام</sup>. كما أقطع رسول الله<sup>ﷺ</sup> بلال بن الحارث «العقيق»<sup>٢</sup>. وأقطع الزبير خُضر فرسه - بسم الحاء وهو عذوه - فأجراه حتى قام فرمى بسوطه، فقال: «أعطوه من حيث وقع السوط»<sup>٣</sup>. وأقطع الدور<sup>٤</sup>. وأقطع وائل بن حجر أرضاً بعُضرموت<sup>٥</sup>. وهذا الإقطاع غير ملك<sup>٦</sup>، بل هو كالتحجير في إفادة الاختصاص.

وتاسعها: قصد التملك، فلو فعل أسباب الملك بقصد غير التملك، فالظاهر أنه لا يملك، وكذا لو حلا عن قصد  
وكذا سائر المباحات، كالاصطفاة والإحتطاب والاحتشاش. فلو اتبع ظمياً يمتحن قوته، فأثبت يده عليه لا يقصد التملك لم يملك، وإن اكتفينا بإثبات اليد ملك. وربما فرّق بين فعل لا تردّد فيه، كبناء الجدران في الزريبة<sup>٧</sup>، والتسقيف مع البناء في البيت؛ وبين فعل محتمل، كإصلاح لأرض للزراعة؛ فإنه محتمل لغير ذلك، كالنزول عليها، وإجراء الخيل فيها، فتعتبر فيه السّنة، بخلاف غير المحتمل. ويكون وزان ذينك كوزان صريح اللفظ وكسايته. ويضعف بأن الاحتمال لا يندفع، ومنع استغناء الصريح عن النّية.

١. في بعض النسخ: «لا يزول حريم». وفي بعضها: «لا يزول حرم».

٢. سنن أبي داود ج ٣، ص ١٧٣ - ١٧٤، ح ٣٠٦١ - ٣٠٦٢.

٣. سنن أبي داود ج ٣، ص ١٧٧ - ١٧٨، ح ٣٠٧٢.

٤. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ٢٤١، ح ١١٨٠١.

٥. سنن أبي داود ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٠٥٨ - ٣٠٥٩.

٦. في بعض النسخ: «مملوك».

٧. في بعض النسخ: «الزريبة» بدل «الزريبة».

تتمّة:

روي أنّه إذا كان بيده أرض تنقّاه عن أبيه وجدّه، ويعلم أنّها للغير ولا يعرفه، أنّه يبيع تصرفه فيها<sup>١</sup>.

وحملها ابن إدريس على غير المصوبة، فتكون كاللقطة، فيملك التصرف فيها بعد التعريف<sup>٢</sup>.

وقال بعضهم: تعمل على أنّها كانت مع أبيه وحدّه مستأجرة أو مستعارة، وقد أحدث فيها بناء وغرس، فيباع البناء والعرس؛ لأنّه من آثار التصرف، فيطلق عليه الاسم<sup>٣</sup>. والشيخ في النهاية على الرواية<sup>٤</sup>.

١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٣٠، ح ٥٧١.

٢ السرائر، ج ٢، ص ٣٨٠.

٣ كالعلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٧٦، المسألة ١١٦.

٤، النهاية، ص ٤٢٣.

## كتاب المشتركات

وهي ثلاثة: المياه، والمعادن، والمنافع.

أما الماء، فأصله الإباحة، ويملك بالإحراز في إنباء أو حوض وشبهه، وباستنباط  
بئر أو عين، أو إجراء نهر من المباح على الأقوى

ولو كانوا جماعة ملكوه على نسبة عملهم لا على نسبة خرجهم، إلا أن يكون  
تابعاً للعمل.

ويجوز الوضوء والغسل وتطهير الثوب منه <sup>بالحمل</sup> بشاهد الحال، إلا مع النهي.

ولا تجوز الطهارة من المحرز في الإنباء، ومما يُظن الكراهية فيه.

ولو لم ينته الحفر في العين أو النهر إلى الماء، فهو تحجير.

ولو ضاق ماء النهر المملوك عن أربابه، قسّم بينهم، إما بالمهاياة، أو بالأجزاء،<sup>١</sup>  
فتوضع صخرة مستوية، أو خشبة صلبة مستوية في مكان مستوي، ويجعل فيها ثقب  
مستوية على سهامهم.

وليس لأحدهم عمل جسر ولا قنطرة إلا بإذن الباقيين إذا كان الحريم مشتركاً

ولو اختص أحدهم بالحريم من الجانبين، وكان الجسر غير ضارّ بالنهر ولا  
بأهله، لم يمنع منهما. ولو كان النهر حائلاً بينهم وبين عدوهم، فلهم المنع.

ولا يشترط في ملك النهر ومائه المنتزع من المباح وجود ما يصلح لسدّه وفتحده،  
خلافاً لابن الجنيّد<sup>٢</sup>.

١ في بعض النسخ: «بالإجراء».

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٦٩ المسألة ١٠٧.

وبقسم سيل الوادي المباح والعين المباحة على الضياع، فإن ضاق عن ذلك وتشاحوا، بدئ بمن أحيأ أولاً، فإن جهل فمن يلي فؤهته<sup>١</sup> - بضم الفاء وتشديد الواو - فللزرع إلى الشراك، وللشجر إلى القدم، ولنخل إلى الساق، ثم يرسل إلى المحمي ثانياً، أو إلى الذي يلي الفؤهة مع جهل السابق.

ولو لم يفضل عن صاحب النوبة شيء فلا شيء للآخر. بذلك قضى النبي ﷺ في سيل وادي مهزور<sup>٢</sup> - بالزاي أولاً ثم الراء - وهو بالمدينة الشريفة.

ولو تساوى اثنان فصاعداً في القرب قسم بينهم، فإن ضاق عن ذلك تهايوا، فإن تعاسروا أفرع بينهم، فإن كان الماء لا يفصل عن أحدهم سقي الحارح بالقرعة بنسبة نصيبه منه

ولو تفاوتت أرضوهم قسم بينهم بحسبها.

ولو احتاج النهر المملوك إلى حفر أو سد بثق<sup>٣</sup>، فعلى الملاك بنسبة الملك، فيشارك الجميع في الحرح إلى أن يتهيأ إلى الأول، ثم لا يشاركهم. وكذا الثاني وما بعده أما مفضله لو احتاج إلى إصلاحه فعلى الجميع

ويحوز بيع الماء المملوك وإن فصل عن صاحبه ولكنه يكره، وفافاً للمعاضي<sup>٤</sup>، والمعاضلين<sup>٥</sup>.

وقال الشيخ في المبسوط<sup>٦</sup> والمخلاف في ماء النثر: إن فصل عنه شيء وجب بهذه لشرب السابله والماشية لا لسقي الررع<sup>٧</sup> وهو قول ابن الجنيدي<sup>٨</sup>؛ لقوله ﷺ: الناس

١ فؤهة الطريق - بضم الفاء وتشديد الواو مفتوحة - منه، وهو أعلاه... وفؤهة النهر منه أيضاً المصباح المنير، ج ١، ص ٤٨٤، «موه».

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٧٨، باب بيع الماء، ح ١٠، ص ١٢، ح ٩٩، ج ٢، ص ٩٩، ح ٢٤١٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٠، ح ٦١٩ - ٦٢٠.

٣ البثق، كشرك شط النهر ليستقى الماء. لسان العرب، ج ١٠، ص ١٢، «بثق».

٤ التهذيب، ج ٢، ص ٢٨.

٥ المختصر السافع، ص ٢٧٦، تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٠١، الرقم ٦١١٧.

٦ المبسوط، ج ٣، ص ٢٨١.

٧ الخلاف، ج ٣، ص ٥٣١، المسألة ١٣.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٦٧، المسألة ١٠٤.

شركاء في ثلاث: الماء، والنار، والكلأ<sup>١</sup>.

ونهي عن بيع الماء في خبر جابر<sup>٢</sup>. ويحمل على الكراهية، فيباع كيلاً ووزناً ومشاهدة إذا كان محصوراً.

أما ماء البئر والعين فلا، إلا أن يريد به على الدوام فالأقرب الصحة، سواء كان منفرداً أو تابعاً للأرض.

ولو حفر بئراً لا للتملك فهو أولى بها مدة بقائه عليها، فإذا تركها حلّ لغيره الانتفاع بمائها. فلو عاد الأول بعد الإعراض، فالأقرب أنه يساوي غيره.

وماء العيون في المباح والآبار المباحة، والغيوث، والأنهار الكبار كالفرات ودجلة والنيل، الناس فيها شرع.



المعادن الطاهرة، وهي التي لا يحتاج تحصيلها إلى طلب، كالباقوت والإبرام والقيصر والنطع والملح والكبريت والموميا، وأحجار الرحي وطين الفسل، من سبق إليها فهو أولى ولو أخذ زيادة عما يحتاج إليه. ولو سبق اثنان أو جماعة وتعذرت القسمة أقرع. ولا يملكها أحد بالإحياء، ولا يصير أولى بالتحجير ولا بإقطاع السلطان.

والمعادن الباطنة، كالذهب والفضة، تُملك بالإحياء، وهو بلوغ نيلها، وما دونه تحجير ويجوز إقطاعها، فيختص بها وقيل: ينفي الاقتصار في الإقطاع على ما يقدر المقطع على عمله<sup>٣</sup>.

ولو أهملها المعجر كُف أحد الأمرين إما الإتمام، أو التخلية.

ولو أحيا أرضاً مواتاً فظهر فيها معدن ملكه وإن كان من المعادن الظاهرة، إلا أن

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٢٨٧٧ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦، ح ٦٤٨.

٢ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٢٠، ح ٣٣: القس الكري، المصنف، ج ٦، ص ٢٥-٢٦، ح ١١٠٥٩-١١٠٦٠.

٣ من القائلين السلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٩٢، الرقم ٦١٠٧.

يكون ظهوره سابقاً على إحيائه.

ولو كان إلى جانب المملوكة أرض موات فاحتفر فيها بئراً وساق الماء إليه ملكه<sup>١</sup>.  
ومن ملك معدناً ملك حريمه، وهو في منتهى عروقه عادة، ومطرح ترابه، وطريقه.  
ويصع الاستجار على حفر تربه والجمالة عليه. وتصع الجمالة على تتبع العرق  
لا الإجارة؛ للجهالة.

ولو قال: اعمل ولك نصف حاصله، لم يصع إحارة، قيل: ولا جمالة، بل له أجره  
المثل<sup>٢</sup>. ويحتمل الصحة في الجمالة؛ بناءً على أن الجهالة التي لا تمنع من التسليم  
للموؤذ غير مانعة من الصحة.

ولو قال: اعمل وما أخرجته فهو لك، قال الشيخ: لا يصع؛ لأنها هبة لمجهول،  
فالمخرج للمالك، ولا أجره للعامل، لأنه عمل لفسد<sup>٣</sup>. ويشكل مع جهالة العامل  
بالحكم.

وقيل يكون ذلك إباحة للإخراج والتملك، وأن للمالك الرجوع في العين مع  
بقائها<sup>٤</sup>.

ولو قال: اعمل لنفسك فيه<sup>٥</sup> شهراً وعين ألف، فالأشبه البطلان؛ للجهالة.  
وبعض علمائنا يخص المعادن بالإمام<sup>٦</sup>، سواء كانت طاهرة أو باطنة، فتوقف  
الإصابة بها على إذنه مع حضوره لا مع غيبته<sup>٧</sup>.  
وقيل باختصاصه في الأرض المملوكة له<sup>٨</sup>. والأول يوافق فتواهم بأن موات  
الأرض للإمام، فإنه يلزم من ملكها ملك ما فيها.

١ كذا في النسخ، ولعل الصواب: «إليه». ملكها.

٢ من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٣.

٣ الميسوط، ج ٣، ص ٢٧٩.

٤ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٩٤ الرقم ٦١١٠.

٥ في بعض النسخ: «فيه بنفسك».

٦ كالمفيد في المقدمة، ص ٢٧٨؛ وسأرا في المراسم، ص ١٤٠.

٧ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٩١-٤٩٢، الرقم ٦١٠٥.

والمتأخرون على أن المعادن للناس شرعاً، إمّا لأصالة الإباحة، وإمّا لقطعهم في أن الموات للإمام، وإمّا لاعترافهم به، وتخصيص المعادن بالخروج عن ملكه. والكلّ ضعيف.

[٢١٤]

درس

## في المنافع

وهي المساجد والمشاهد والمدارس والزُّبُط والطرق ومقاعد الأسواق. فمن سبق إلى مكان من المسجد أو المشهد فهو أولى به، فإذا فارقه بطل حقه إلا أن يكون رحله باقياً. ولا فرق بين قيامه لحاجة أو غيرها. ولو توافى اثنان وتعدّرا اجتماعهما أقرع ويتساوى المعتاد لبقة معتنة وغيره وإن كان اعتياد جلوسه لدرس أو تدريس.

فرع: لو رُفِع المصلّي في أثناء صلاته أو أخذت لفارق، ففي أولويته بعوده إذا كان للإتمام نظر؛ من أنها صلاة واحدة فلا يسمع من إتمامها؛ ومن تبعية الحق للاستقرار والأول أقرب، إلا أن يجد مكاناً مساوياً للأول أو أولى منه. أمّا لو فعل المنافي للإتمام فهو وغيره سواء إلا مع بقاء رحله.

وأما المدارس والزُّبُط فالسابق إلي بيت منها لا يُزعج بإخراج ولا مزاحمة شريك وإن طالّت المدة، إلا أن يشترط الوقف أمداً، فيخرج عند انتهائه. ويحتمل في المدرسة ودار القرآن الإزعاج إذا تمّ غرضه من ذلك. ويسقوى الاحتمال إذا ترك التشاغل بالعلم والقرآن وإن لم يشترطهما الواقف؛ لأنّ موضوع المدرسة ذلك.

١. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٢، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٩١ - ٤٩٢.



أما الرباط فلا غرض فيه، فيسئم<sup>١</sup>، فيحوز الدوام فيه. ولو فارق ساكن المدرسة والرباط ففيه أوجه زوال حقه، كالمسجد. وبقاؤه مطلقاً؛ لأنه باستيلانه حرى مجرى المالك وبقاؤه إن قصرت المدة دون ما إذا طالت؛ لئلا يضر بالمستحقين وبقاؤه إن خرج لضرورة، كطلب مأرئة مهمة وإن طالت المدة، وبقاؤه إن بقي رحله أو خادمه. والأقرب تعويض ذلك إلى ما يراه الناظر صلاحاً.

وأما الطرق، فعائدتها في الأصل الاستطراق، ولا يمع من الوقوف فيها إذا لم يضر بالمارة، وكذا القعود

ولو كان للبيع والشراء فليس للمار أن يخص بالمرّ موضع الجلوس إذا كان له عنه مندوحة؛ لثبوت الاشتراك بين المار والقاعد فإن فارق ورحله باي فهو أحق به، وإلا فلا وإن تضرّر بتفريق معامليه. قتاله جماعة<sup>٢</sup>.

ويحتمل بقاء حقه؛ لأن أظهر المقاصد أن يعرف مكانه ليقصده المعاملون. نعم، لو طالت المقارعة زال حقه؛ لأن لا إضرار أسد إليه.

وله أن يظل على نفسه بما لا يضر بالمارة<sup>٣</sup>، وليس له تسقيف المكان، ولا بناء دكة ولا غيرها فيه. وكذا الحكم في مقاعد الأسواق المباحة.

وروى الصدوق عن علي<sup>٤</sup> «سوق لمسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل»<sup>٥</sup>. وهذا حسن.

وليس للإمام إقطاعها. ولا يتوقف الاتعاف بها على إذنه

١ في بعض النسخ «فيستمر».

٢ كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢١؛ والمعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٠٢-٥٠٣، الرقم ٦١٢٠.

٣ في بعض النسخ «بالتأرق».

٤ الفقيه، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٣٧٥٥.

## كتاب اللقطة

اللقيط: كل صبي أو صبية أو مجنون ضائع لا كافل له. ويسمى ملقوطاً ومنبوذاً. واختلاف اسميه باعتبار حاله، فإنه ينبذ أولاً ويلتقط أخيراً. فلا يلتقط البالغ العاقل.

وفي التقاط الممير قول بالمنع<sup>١</sup>، لا متاعه على الضياع، والأقرب الجواز؛ لعدم استعماله بمصالحه.

ولو كان له أب - وإن علا - أو أم - وإن تصاعدت - أو ملتقط سابق أجبر على أخذه. ولو التقطاه دفعة أقرع والتشريك بينهما في الحضانة بعيد؛ لأنهما إن كلفا الاجتماع تعسر، وإن تهاينا قطعاً ألقتا الطفل، فيشق عليه. نعم، يحوز ترك أحدهما للآخر، فيجب على الآخر الاستبداد به.

وإنما تتحقق القرعة مع تساويهما في لصلاحية، فيرجح المسلم على الكافر ولو كان الملقوط محكوماً بكفره في احتمال، والحر على العبد، والعدل على الفاسق على الأقوى.

ويشكل ترجيح المومر على المعسر، وليلدي على القروي، والقروي على البدوي، والقار على المسافر، وظاهر العدالة على المستور، والأعدل على الأنقص؛ نظراً إلى مصلحة اللقيط في إيثار الأكمل.

نعم، لا يقدم الفني على المتوسط؛ إذ لا ضبط لمراتب اليسار، ولا المرأة على

الرجل، ولا من تخيّر اللقيط وإن كان مبيعاً.

ولو علم كون اللقيط مملوكاً وحب دفعه إلى مولاه وإن كان كبيراً، فإن تلف في يده أو أبق بغير تعريض، فلا ضمان في الصغير والمجنون. قيل: ولا في الكبير؛ لأنه مال يخشى تلفه، فالملتقط حافظ له على مالكة، وهو مبني على جواز التقاط الكبير، ومنعه الشيخ. ومنع أيضاً من أخذ لمراهق؛ لأنهما كالضالة الممتنعة<sup>١</sup>.

وينفق على اللقيط من ماله، وهو ما يوجد معه، أو في دار هو فيها، أو على دابة يركبها، أو في مهد أو نابوته، أو يوقف على القطاء، أو يوصي لهم به، أو يوهب ويقبله الحاكم

ولا يقضي بما قاربه مما لا يد له عليه، ولا هو بحكم يده، إلا أن تكون هناك أمانة قوية كالكتابة عليه، فإن العمل بها قوي

ويحب في الإنفاق من ماله إذن الحاكم إلا أن يتعذر.

ولو لم يكن له مال أنفق عليه من بيت المال فإن لم يكن وجب على المسلمين الإنفاق عليه، إما من الزكاة الواجبة أو من غيرها وهو فرض كفاية على الأقرب، وتوقف المحقق هنا<sup>٢</sup> ضعيف.

فإن تعذر أنفق الملتقط ورجع مع نيته ومنع ابن إدريس من الرجوع، لتبرّعه<sup>٣</sup>، وهو بعيد؛ لوجوبه.

ولو كان اللقيط عبداً وتعذر استيعاء لنفقة، بيع فيها، ولا يحوز بيعه لغير ذلك إلا مع المصلحة فيبيعه الحاكم.

فلو اعترف السيد بعتقه قبل البيع، قيل: لا يقبل<sup>٤</sup>؛ لأنه إقرار في حق غيره.

وفي المبسوط: يقبل؛ لأصالة صحة إخبار المسلم؛ ولأنه غير متهم؛ لأنه يقول:

١ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١١٧، الرقم ٦٠٤٤.

٢ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٨.

٣ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٤ السرائر، ج ٢، ص ١٠٧.

٥ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٤٨، الرقم ٦٠٤٤.

لا أريد الثمن<sup>١</sup>. وحينئذ ليس له المطالبة بثمنه على التقديرين، إلا أن ينكر العتق بعد ذلك. ولو ادّعى رقه فصدّق اللقيط المدّعي، فالأقرب القبول إذا كان أهلاً للتصديق. ولا يملك اللقيط بالتعريف وإن كان صغيراً.

ويشترط في الملتقط البلوغ والعقل والعزّة والإسلام. فلو التقط الصبي أو المجنون فلا حكم له. ولو التقط العبد فكذلك؛ لعدم تفرّغه للحضانة، إلا أن يأذن<sup>٢</sup> المولى، فيتعلّق به أحكام الالتقاط دون العبد.

نعم، لو خيف على الطفل التلف بالإبقاء ولم يوجد سوى العبد، وجب عليه التقاطه وإن لم يأذن المولى.

والمكاتب والمبغض كالفقير؛ لاشتغاله بالتكسب.

وأما الإسلام، فهو شرط في التقاط المحكوم بإسلامه، كلقيط دار الإسلام، أو دار الحرب وفيها مسلم، فينتزع من يد الكافر لو التقطه فيهما؛ حفظاً لدينه، ومنعاً من سبيل الكافر عليه. وكلام المحقق<sup>٣</sup> بشعر بالتوقع في ذلك. ووجهه: أن الغرض الأهمّ حصانته وتربيته وقد يحصل من الكافر

وفي اعتبار عدالته قولان؛ من أن الإسلام مظنة الأمانة؛ ومن بُعد الفاسق عنها، فربّما ادّعى رقه، والأوّل أقرب. وأولى منه بالجواز المستور الذي لا يعرف بعدالة ولا فسق.

ولو رأى القاضي مراقبته ليعرف أمانته فله ذلك، بحيث لا يخالطه الرقيب ولا يداخله فيؤذيه.

وفي اشتراط كونه حَضَرِيّاً قارّاً قول<sup>٤</sup>؛ حفظاً لنسبه من الضياع، فينتزع من البدوي ومريد السفر به على هذا ويضعف نزاعه من مريد السفر إذا كان عدلاً. ولو لم يوجد غيرهما لم ينتزع قطعاً. وكذا لو كان الموحود كواحد منهما.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٨-٢٢٩

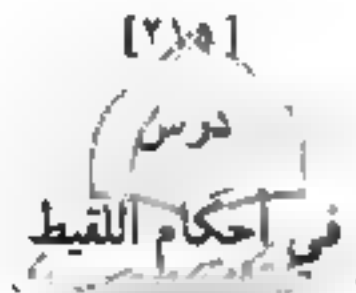
٢. في بعض النسخ: «إلا أن يكون يافق» بدل «أن يأذن»

٣. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٥

٤. من القاتلين الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٢٤١

وفي اشتراط رشد نظراً من أن السفه لم يسلبه الأمانة؛ ومن أنه إذا لم يأت منه الشرع على ماله فعلى الطفل وماله أولى بالمنع. وهو الأقرب؛ لأن الالتقاط ائتمان شرعي، والشرع لم يأت منه.

ولا يشترط في الملتقط الفس، فقر في يد الفقير؛ إذ نفقته ليست عليه. ويجب الالتقاط على الأصح؛ لأنه تعاون ودفع ضرر. وقال المحقق: يستحب<sup>١</sup>؛ تمسكاً بالأصل، وحمل الآية<sup>٢</sup> على الدب. وهو بعيد إذا خيف عليه التلف. ووجوبه فرض كفاية. فلو تركه أهل ذلك البلد لحقهم أجمع الإثم. ويستحب الإشهاد عند أخذه، ويتأكد في جانب الفاسق، وخصوصاً المعسر؛ دفعاً لادعاء رقه.



وفيه مسائل:

الأولى: تجب حضنته بالمعروف، وهو القيام بتعهده على وجه المصلحة بنفسه، أو بزوجته، أو غيرهما.

والأولى ترك إخراجه من البلد إلى القرى، ومن القرية إلى البادية؛ لضيق المعيشة في تينك بالإضافة إلى ما فوقها؛ ولأنه أحفظ لسبه وأيسر لمداواته.

الثانية: لو احتاج الملتقط إلى الاستعانة بالمسلمين في الإنفاق عليه، رفع أمره إلى الحاكم؛ ليعين من يراه؛ إذ التوزيع غير ممكن، والقرعة إنما تكون في المنحصر. ولا رجوع لمن تعين عليه الإنفاق؛ لأنه يؤدي فرضاً وربما احتل ذلك؛ جمعاً بين صلاحه في الحال وحفظ مال الغير في المال. وقد أوما إليه الشيخ في

١ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٢٦.

٢ المائدة (٥): ٢.

المبسوط<sup>١</sup>. ويتّجه على القول المحقق بالاستحباب<sup>٢</sup> الرجوع، ويؤيده أنّ مطعم الغير في المخصصة يرجع عليه إذا أسر.

ولو قلنا بالرجوع فمحلّه بيت المال، أو مال المنفق عليه، أيهما سبق أخذ منه.  
الثالثة: لو تنازع اللقيط والملتقط بعد بدوّه في الإنفاق حلف الملتقط في أصله، وقدر المعروف.

ولو تنازعا في تسليم ماله حلف اللقيط مع عدم البيّنة. ولو تنازعا في تلفه حلف الملتقط. وكذا في التفريط والتعدي.

الرابعة: حكم اللقيط في الإسلام تابع لدار كما مرّ<sup>٣</sup>. فلو بلغ وأعرب عن نفسه بالكفر، لم يحكم برّدته على الأقرب؛ لضعف تبعيّة الدار، بخلاف من تبع أبويه أو أحدهما في الإسلام ثمّ أعرب بالكفر بعد بدوّه فإنّه مرتدّ، سواء انشغل حال الإسلام أو تجدد إسلام أحدهما بعد علوقه.

وربما فُرق بين الأوّل بآته (جزء من المسلم في الأوّل فيكون مسلماً، فبالكفر يصير مرتدّاً، بخلاف الثاني، فإنّه إنّما حكم بإسلامه تبعاً، والاستقلال أقوى من التبع؛ لأنّه انشغل من ماء كافر، فإذا أعرب بالكفر لا يكون مرتدّاً، ولهذا اُفترقا في قبول التوبة وعدمها.

والذي رواه الصدوق عن عليّ عليه السلام: «إذا أسلم الأب جرّ الولد إلى الإسلام، فمن أدرك من ولده دعي إلى الإسلام، فإن أبي قتل»<sup>٤</sup>. وهذا نصّ في الباب.

الخامسة: المراد بدار الإسلام ما ينفذ فيه حكم الإسلام، فلا يكون بها كافر إلّا معاهدّاً، فلقبطها حرّ مسلم.

وحكم دار الكفر التي ينفذ فيها أحكام الإسلام كذلك، إذا كان فيها مسلم ولو واحداً. أمّا دار كانت للمسلمين فاستولى عليها الكفار، فإن علم فيها مسلم فهي كدار

١. المبسوط، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٣٩.

٢. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٢٦.

٣. تقدّم في الدرس ٢٦٤.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٢-١٥٣، ح ٢٥٥٩.

الإسلام، وإلا فلا. وتجوز كون المسلم فيها مخفياً نفسه غير كافٍ في إسلام اللقيط. وأما دار الكفر، فهي ما ينفذ فيها أحكام الكفار، فلا يسكن فيها مسلم إلا مسالماً، ولقيطها محكوم بكفره ورقه، إلا أن يكون فيها مسلم ولو تاجراً إذا كان مقيماً. وكذا لو كان أسيراً أو محبوساً. ولا تكفي المارة من المسلمين

السادسة: لو أقام كافر البيّنة بنوّته ثبتت. وكذا لو انفرد بدعواه ولا بيّنة.

وفي ثبوت كفره بذينك أوجه، ثالثها: قول المبوط بنبوت كفره مع البيّنة لا مع مجرد الدعوى<sup>١</sup>؛ لأن البيّنة أقوى من تبعيّة الدار، ومجرد الدعوى مكافئة للدار، فيستمر كل منهما على حاله، ولا يكون دعوى الكافر مغيرة لحكم الشرع بإسلامه. ولو انفرد المسلم بدعوى لقيط دار الحرب، حكم بنسبه وإسلامه وحرّيته، وإن لم يكن بها مسلم وأولى منه إذا ادّعى بؤة المحكوم بإسلامه، فإن التحاق نسبه مؤكّد للحكم بالحرّية والإسلام

فرع: لو وصف ولد الكافرين الإسلام، لم يحكم بإسلامه عند الشيخ في المبوط، ولكن يفرّق بينه وبينهما<sup>٢</sup>.

وقال في الخلاف: يحكم بإسلامه إذا بلغ عشرة، فلو أعرب بالكفر حكم برّدته؛ للرواية بإقامة الحدّ عليه<sup>٣</sup>، ولقول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجّسونه، حتى يعرب عن لسانه فأباً شاكراً وإمّاً كفوراً»<sup>٤</sup>، وهو قريب.

السابعة: لو تنازع بنوّته اثنان فصاعداً ولا بيّنة، أو كان لكل بيّنة، فالمحكم القرعة إذا تساوى في الإسلام أو الكفر، وحرّيته أو الرقيّة.

١. المبوط، ج ٣، ص ٣٤٤ و ٣٤٩.

٢. المبوط، ج ٣، ص ٣٤٥.

٣. لم نثر على هذه الرواية في المجاميع الحديثية بالرغم عن الفحص.

٤. الخلاف، ج ٣، ص ٥٩١-٥٩٢، المسألة ٢٠ وللرواية راجع صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٤٧، ح ١٢٦٥٨ والسنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ٣٣٣-٣٣٥، ح ١٢١٣٧-١٢١٤٥، بنوّته. ودبل الرواية من قوله «حتى يعرب» -إلى- «ولمّا كفوراً» ليس في المصدرين وغيرهما من مصادر الرواية.

ولو تفاوتا، قوى الشيخ في المبسوط ترجيح دعوى المسلم والحرّ على الكافر والعبد<sup>١</sup>؛ لتأييدهما بما سبق من الحكم بهما.

وفي الخلاف: لا ترجيح؛ لعموم الأخبار فيمن تداعوا نسباً<sup>٢</sup>. وتوقف فيه الفاضلان؛ لتكافؤهما في الدعوى<sup>٣</sup>.  
قلنا: قد بينّا المزية.

نعم، لو كان اللقيط محكوماً بكفره ورقه، اتجه فيه التوقف، أو ترجيح الكافر، أو الرق<sup>٤</sup>.

الثامنة: لو كان المدعي الملتقط، فكفّره؛ لأنه يجوز أن يكون قد سقط منه، أو نبذه ثم عاد إلى أخذه. ولا فرق بين أن يكون من يعيش له الأولاد وبين غيره. وتخيل أن غيره قد نبذه تفاولاً ثم يلتقطه. بخلاف من يعيش له فإنه لا حامل له على البذل، فاسد؛ لأن القوانين الشرعية لا تغير بمثل هذه الخيالات الوهمية.

ولو نارعه غيره فهما سواء؛ إذ لا ترجيح للبذل الطارئة في الأنساب. نعم، لو لم يعلم كونه ملتقطاً، ولا صرح ببذله فأدعاه غيره فنارعه، فإن قال: هو لقيط وهو ابني، فهما سواء، وإن قال: هو ابني، واقتصر ولم يكن هناك بينة على أنه النقطه، فالأقرب ترجيح دعواه؛ عملاً بظاهر اليد.

التاسعة: اللقيط حرّ تبعاً لدار الإسلام، وأصالة الحرّية في بني آدم؛ ولصحيحة حرير، عن الصادق عليه السلام: «المنبوذ حرّ»<sup>٥</sup>.

وعنه عليه السلام: اللقيطة حرّة<sup>٦</sup>. فيجري عليه أحكام الأحرار في القصاص له من الأحرار، وحدّ القذف الكامل، وعليه اليمين لو ادّعى الغريم رقه، لا على الغريم في الأقرب.

١ المبسوط، ج ٢، ص ٢٥٠.

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٥٩٦، المسألة ٢٥.

٣ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٢٩؛ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٠١.

٤ ليس في بعض النسخ: «أو ترجيح الكافر، أو الرق».

٥ الفقيه، ج ٢، ص ١٤٥؛ ج ٣، ص ٣٥٣٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٧، ح ٨٢٠.

٦ الفقيه، ج ٣، ص ١٤٥؛ ج ٢، ص ٣٥٣٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٨، ح ٨٢٢.



ودية جنايته خطأ على الإمام ولو جني عليه فله القصاص مع بلوغه، أو الدية. ولو كانت نفساً فللإمام ذلك.

ولو كان طرفاً وهو طفل، قال الشيخ: لا يجوز للإمام الاستيفاء قصاصاً ولا ديةً، كما لا يجوز للأب والحد؛ لأنه لا يعلم مراده<sup>١</sup>. وجوز الفاضلان مع المصلحة<sup>٢</sup>.

العاشرة: لو أقرّ على نفسه بالرقبة قُبِنَ إذا لم يعلم بغير الدار، ولم يدّعها أولاً. قيل: ولا تبطل تصرفاته السابقة على لإقرار<sup>٣</sup> وهو حق فيما لم يبق أثره، كالبيع والشراء.

أما الكاح، فإنه إن كان قبل الدخول فسد وعليه نصف المهر، وإن كان بعده فسد وعليه المهر، فيستوفى ممّا في يده، وإلا تبع به بعد العتق.

ولو كانت المقرّة الزوجة اللفظة، لم يحكم بفساد النكاح، لتعلقه بالغير، وبثبت للمستدّ أقلّ الأمرين، من المسقى (وعقر الأمّة).

الحادية عشرة: لا ولاية للمنتقط على اللفظ، بل هو سائبة يسوّى من شاء ولو مات بغير وارث فميراثه للإمام.

وقال الشيخان: لبيت المال<sup>٤</sup>. وحمله ابن إدريس على بيت مال الإمام<sup>٥</sup>، والمعيد صرح بأنّه لبيت مال المسلمين<sup>٦</sup>.

وقال الشيخ: ولاؤه للمسلمين<sup>٧</sup>. وقد سبق في الميراث مثله<sup>٨</sup>. وقال ابن الجنيّد: لو أنفق عليه ونوالى غيره، ردّه عليه الفقة، فإن أبى فله ولاؤه.

١ الميسوط، ج ٢، ص ٣٤٦.

٢ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٢٧؛ تحرير لأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٥٢، الرقم ٦٠٥٠.

٣ يظهر من كلام الشيخ في الميسوط، ج ٢، ص ٢٥٣.

٤ المقطعة، ص ٦٤٨؛ الميسوط، ج ٢، ص ٢٤٧؛ العلام، ج ٣، ص ٥٩٤، المسألة ٢١.

٥ المراتر، ج ٢، ص ٨.

٦ المقطعة، ص ٦٤٨.

٧ النهاية، ص ٢٢٣.

٨ تقدّم في ج ٢، الدرس ١٩٢.

وميراثه<sup>١</sup>. وحمله الفاضل على أخذ قدر المفقة من ميراثه<sup>٢</sup>.

[٢١٦]

درس

## في نقطة الحيوان

ويستى ضالة، فالبعير في الكلأ والماء لا يؤخذ وإن كان مريضاً أو متروكاً من جهد. وكذا لو وجد صحيحاً في غير كلأ ولا ماء، لا امتناعه، فيضمن أخذه حتى يصل إلى مالكة، أو إلى الحاكم مع تعذره، ثم الحاكم يرسله في الرحى. وإن رأى بيعه وحفظ ثمنه جاز.

وإن وجد في غير كلأ ولا ماء مع ضغطه عن الامتناع جاز أخذه. ويملكه الواجد إذا كان مالكة قد تركه لجهدهم. فلو أقام به البيّنة لم يترعه، وكذا لو صدّعه الملقط.

وتلحق به الدابة والبقرة في الموضعين.

وفي رواية مسمع - قصي أمير المؤمنين عليه السلام في الدابة ترك في غير كلأ ولا ماء: «لمن أحيّاها»<sup>٣</sup>. وهذا نص في الدابة، ولم يشرط الجهد، ولكن ظاهر الخبر ذلك. أمّا الحمار، فقليل بجواز أخذه مطلقاً؛ لعدم امتناعه من الذنب، وعدم صبره عن الماء<sup>٤</sup>. والمحقق منع من أخذه<sup>٥</sup>.

أمّا الشاة، فيحوز أخذها في الغلاة، بعدم امتناعها، فهي كالتالفة، فيتغير الأخذ بين التملك فيضمن - وقيل: لا ضمان<sup>٦</sup> - وبين احتفاظها أمانة، وبين الدفع إلى

١ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٦٩ - ٧٠ المسألة ٥٤.

٢ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٧٠، المسألة ٥١.

٣ الكافي، ج ٥، ص ١٤١، باب النقطة والصالة، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٢، ج ١١٨١.

٤ من الفائليل للعلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ٤ ص ٤٥٨، الرقم ٥٨ ٦.

٥ شرائع الإسلام، ج ٣ ص ٢٣٠.

٦ يظهر من كلام الصدوق في المنع، ص ٢٨٠.

الحاكم، ولا ضمان فيهما، ثم الحاكم يحفظها أو يبيعها. وهل يلحق بها صغار  
الحيوان؟ نص عليه في المبسوط<sup>١</sup>. وتوقف فيه المحقق<sup>٢</sup>؛ نظراً إلى مورد النص<sup>٣</sup>.

ولو أنفق، لم يرجع به عند الشيخ<sup>٤</sup>.

وهل يجب تعريفها سنة؟ قوى الفاضل عدمه<sup>٥</sup>؛ لقوله **«هي لك، أو لأخيك، أو  
للذئب»**<sup>٦</sup> ولم يذكر التعريف.

ولو أخذ الشاة من العمران احتبسها ثلاثة أيام، فإن لم يظهر مالكتها باعها وتصدق  
بشمها. وضمن إن لم يرض المالك على الأقوى. وهل له تملكها مع الضمان؟ جوّره  
ابن إدريس<sup>٧</sup>.

وله إبقاؤها بغير بيع، فتكون أمانة، وكذا ثمنها

ولو أنفق عليها لم يرجع عند الشيخ<sup>٨</sup> وهل يلحق بها غيرها؟ قال في المبسوط:  
ما كان في العمران وما يتصل به على نصف فرسخ من الحيوان يجهور أحده،  
ممنوعاً أو لا وينتجى الواحد بين الإنفاق تطوعاً، أو الدفع إلى الحاكم. وليس  
له أكلها<sup>٩</sup>

ومع الفاضل من أخذ ما في العمران عدا الشاة، إلا أن يخاف عليه النهب أو التلف<sup>١٠</sup>.  
وقال في النهاية

إذا أخذ شيئاً يحاح إلى العقه رفع خبره إلى سلطان ليس عليه من بيت المال.

١ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٠

٢ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٣٠

٣ الكافي، ج ٥، ص ١٤٠ باب اللقطة والصالاة، ج ١٢، ص ٢٩٥، ج ٢، ص ٤٠٦، تهذيب الأحكام، ج ٦،  
ص ٣٩٤، ج ١١٨٤-١١٨٥

٤ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٠

٥ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٦٠، الرقم ٦٠٦٥

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٤٠، باب اللقطة والصالاة، ج ١٢، ص ٢٩٥، ج ٣، ص ٤٠٦، تهذيب الأحكام، ج ٦،  
ص ٣٩٤، ج ١١٨٤-١١٨٥

٧ السرائر، ج ٢، ص ١٠٧

٨ و٩ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٠

١٠ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٥٩، الرقم ٦٠٦٢

فإن تعذر، أنفق ورجع، وإن كان له ظهر أو ذكر أو خدمة، كان بإزاء ما أنفق<sup>١</sup>.  
وأُنكر ابن إدريس رجوعه إذا كان النفقة في الحول؛ لتبرّعه<sup>٢</sup>. وجوز الفاضلان  
الرجوع، وأوجبا المقاصة<sup>٣</sup>.

ولا يجوز التقاط الممتنع بتدوّه كالطباء والطيار، سواء كانت في الصحراء أو  
ال عمران، إلا أن يخاف ضياعها، فالأقرب، الجواز؛ لأن الغرض حفظها لمالكها  
لا حفظها في نفسها، وإلا لما جاز التقاط الأثمان؛ لأنها محفوظة في نفسها  
حيث كانت.

وينسحب الاحتمال في الضوال المستنعة، كالإبل وغيرها. وجوز الفاضل التقاط  
ذلك كله بنية الحفظ، وحمل الأخبار الساهية عن ذلك على الأخذ بنية التملك<sup>٤</sup>. وفي  
المبسوط جعل الأخذ للحفظ من وظائف المحكم<sup>٥</sup>.

وعلى الجوار، فالظاهر أنه يرجع بالنفقة إذا نوى الرجوع وتعذر الحاكم، وحينئذ  
الأقرب وجوب تعريفه سنة، وجواز التملك بعده وهو ظاهر ابن إدريس<sup>٦</sup>.  
والمحقق<sup>٧</sup>، ولم أقف على قول بالمنع من التعريف والتملك.

وعلى هذا يتجه جواز الأخذ إذا كان بنية التعريف والتملك بعد الحول، ويحرم إذا  
كان بنية التملك في الحال.

وعن علي عليه السلام في واجد الصالة إن نوى الأخذ أخذ الجعل فنفت، ضمنها، وإلا  
فلا ضمان عليه<sup>٨</sup>. وفيه دليل على جواز أخذها.

١. النهاية، ص ٢٢٤

٢. السرائر، ج ٢، ص ١١٠

٣. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٣٦، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٦١، الرقم ٦٠٦٦.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٦٨ (الطبعة الحجرية)

٥. المبسوط، ج ٣، ص ٣١٩

٦. السرائر، ج ٢، ص ١٠٢

٧. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٢٢-٢٢٦.

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ٤٠٦٤، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٦، ح ١١٩٢

وقال الفاضل:

يجوز أخذ الأبق لمن وجدته، ولا يعم فيه خلافاً، ولا يصح لو تلف بعير تفريط،  
ومنع من تملكه بعد التعريف؛ لأنه يحفظ بنفسه، كضوال الأبل<sup>١</sup>  
وفيه إشعار بعدم جواز تملك الضالة، وهو حسن في موضع المنع من أخذها.  
وجوز المحقق التقاط كلب الصيد، ويعرف سنة، ثم يملكه إن شاء ويضمن<sup>٢</sup>.  
وفي المبسوط حكم بالتعريف والتملك<sup>٣</sup>، ولم يصرح بجواز التقاطه، ويمكن  
التفصيل بحوف صياحه وعدمه، فيجوز في الأول دون الثاني؛ لامتناعه.

[٢١٧]

درس

### في لقطة الأموال

لا يحوز التقاط ما يحفظ بنفسه كأعجار الأرحمة، والحناب العظيمة، والقذور  
الكبيرة، والسفن المربوطة، قاله الفاضل<sup>٤</sup> لأنها كالأبل التي تمتنع بنفسها، بل أولى.  
قال ولو كانت السفينة سائرة بغير ملاح، حار التقاطها<sup>٥</sup>  
وأخذ اللقطة في صورة الحواز مكروه، إلا أن يخاف تلفها، أو التقاط من يثلمها  
فلا كراهية، وحكم الحيوان كذلك.  
وقال الشيخ إن كان أميناً وهي في العمرن والناس غير أماء، استحب له أخذها<sup>٦</sup>.  
وقال ابن الحنبل: لو أخذها حفظاً لصاحبها عن أخذ من لا أمانة له، رحوت  
أن يوجر<sup>٧</sup>.

١ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ١١٨، الرقم ٦٠٤٤

٢ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٣١

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٤

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٦٨ (الطبقة الحبرية)

٥ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢١

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٥٥، المسألة ٣٥

وظاهر الشيخين: التحريم<sup>١</sup>؛ لما روي عن عليؑ: «إياكم واللقطة، فإنها ضالة المؤمن، وهي من حريق النار»<sup>٢</sup>.

وعن الباقرؑ: «لا يأخذ الضالة إلا الضالون»<sup>٣</sup>.

قلنا: قد روي: «إذا لم يعترفوها»<sup>٤</sup>. وعليه تحمل الرواية الأولى.

وتؤكد الكراهية فيما نقل قيمته وتكثر منفعته، كالحصا والوتد والشيظاظ والعبل والعقال، وهي النعلين والإداوة والسوط.

وقيل: تحرم الثلاثة؛ لرواية عبد الرحمن عن الصادقؑ: «لا يمسّه»<sup>٥</sup>. وهو قول الحبيبي<sup>٦</sup>. وظاهر الصدوقين<sup>٧</sup>.

وكذا الخلاف في لقطة الحرم، والكراهية قوية إذا بلغت درهماً، ولو نقصت عنه حل تناولها وملكت، كما تملك في الحل على الأقرب.

وكذا ما يوحّد في أرض لا مالك لها، أو خربة باد أهلها وإن تجاوز الدرهم، وقيل في المبسوط بانتفاء أثر الإسلام، وإلا وجب تعريفه<sup>٨</sup>.

وصحيحة محمد بن مسلم بطلقة؛ حيث قال: «وإن كانت خربة فأنت أحق بما وحدث»<sup>٩</sup>. ويمكن حملها على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه أثر الإسلام.

وباقى اللقّطات إذا زاد عن الدرهم جار التقاطه بنية التعريف حولاً، فإذا مضى، تخير بين التملك والصدقة، فيضمن فيهما، وبين الإبقاء أمانة. وهذا يناقش تحريمها. ولو أخذ قدر الدرهم من الحرم عزّفه سنة، وتخير بين الصدقة والأمانة. وفي

١. المقنعة، ص ٦٤٦ و٦٤٨، النهاية، ص ٢٢٠.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٤٠٥١، وفيه: «حريق من حريق جهنم».

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٢، ح ٤٠٥٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ١١٩٢، وفيهما: «لا يأكل الضالة».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ١١٨٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ١١٨٣.

٦. الكافي في الفقه، ص ٣٥٠.

٧. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٥٦، المسألة ٣٧.

٨. راجع المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٠، ح ١١٦٥.

الضمان لو كره المالك الصدقة خلاف سبق في الحق<sup>١</sup>.  
 ولا فرق بين الدينار المطلّس وغيره - وقال الصدوقان: لو وجد في الحرم ديناراً  
 مطلّساً فهو له بلا تعريف<sup>٢</sup>؛ لرواية بن غزوان<sup>٣</sup> - ولا بين المحتاج وغيره  
 وقال ابن الجبند: إذا احتاج إليها تصدّق ثلثها وكان الثلثان في ذمّته؛ لرواية  
 ابن رجاء<sup>٤</sup>، والروايتان مهجورتان.  
 وأباح سكرار<sup>٥</sup>، وابن حمزة قدر الدرهم من اللقطة<sup>٦</sup>، والأظهر المنع.  
 ولو وجد في داره أو صندوقه شيئاً لا يعرفه فهو له، إلا أن يتصرّف فيها غيره  
 فلقطة. وكلّ عين لا بقاء لها كالطعام، فإنّه يتخیر بين دفعها إلى الحاكم وتقويمها على  
 نفسه ثمّ يعرفها. ولو افترق بقاؤها إلى مؤونة كالعاكهة، تخیر الواجد بين الدفع إلى  
 الحاكم وبين تولّيه بنمسه  
 ولا ضمان في اللقطة مدّة الحول ولا بعده ما لم يفزط، أو ينو التملّك، وقيل:  
 يملكها بعد الحول بغير نيّة ولا إخبار، ويضمن، وهو ظاهر النهاية<sup>٧</sup>، والمقنعة<sup>٨</sup>،  
 وخبرة الصدوقين<sup>٩</sup>، وابن إدريس ما قلناه في الإجماع<sup>١٠</sup>  
 وفي الخلاف، لا بدّ من النيّة واللفظ، يقول: قد احتوت تملّكها<sup>١١</sup>، وفي المبسوط،  
 تكفي النيّة<sup>١٢</sup>.

١ تقدّم في ج ١، الدرس

٢ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٨ مسألة ٣٣

٣ الكافي، ج ٤، ص ٢٣٩، باب لقطة الحرم، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤-٣٩٥، ج ١١٨٧

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٨، مسألة ٣٢ والرواية مروية في الكافي، ج ٤، ص ٢٣٩،

باب لقطة الحرم، ج ٤؛ والفعية، ج ٣، ص ٢٩٢، ج ١٠٥٤ وتهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٥، ج ١١٨٨

٥ المراسم، ص ٢٠٦.

٦ الوسيلة، ص ٢٧٨

٧ النهاية، ص ٣٢٠

٨ المقنعة، ص ٦٤٦

٩ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٩ مسألة ٣٤، وقاله الصدوق في المقنعة، ص ٣٧٩

١٠ الترائر، ج ٢، ص ١٠٢-١٠٣

١١ الخلاف، ج ٣، ص ٥٨٤، المسألة ١٠

١٢ المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٣.

والروايات<sup>١</sup> محتملة للقولين، وإن كان الملك بغير اختياره أشهر.  
وتظهر الفائدة في اختيار الصدقة والنماء المتجدد والجريان في الحول والضمان.  
ثم هل يملكها بعوض يثبت في ذمته، أو بغير عوض ثم يتجدد بمجيء مالكها؟  
في الروايات احتمال الأمرين. والأقرب الأول، فتلحق بسائر الديون.

## [٢١٨]

## درس

التعريف واجب وإن نوى الحفظ. وفي المسوط. لا يجب إلا إذا نوى التملك<sup>٢</sup>.  
ويشكل بأن التملك غير واجب، فكيف تجب وسيلته؟!  
ولا يملك قبل الحول إجماعاً. نوى أو لا. نعم، يضمن بالنية، ولا تعود أمانته لو  
رجع إلى نية الأمانة.

وزمانه النهار دون الليل. ويجب أن يكون عقب الالتقاط إن أمكن.  
وينبغي إكثاره أولاً، ثم يحزى لقليل ما بعده وأقله دفعة في الأسبوع.  
وينبغي أن يعرف كل يوم مرة أو مرتين من الأسبوع الأول، ثم في الأسبوع مرة،  
ثم في الشهر مرة.

والضابط: أن يتابع بينها<sup>٣</sup> بحيث لا ينسى اتصال الثاني بمتلوه. وليكن بالفداة  
والعشي عند اجتماع الناس في الجمع والأعياد والأسواق وأبواب المساجد والمشاهد  
وليكن في موضع الالتقاط، فإن التقط في برية، عرف من يجده فيها، وأتمه إذا  
حضر في بلده.

ولو سافر عقيب الالتقاط عرفه في سفره، وليقل من ضاع له شيء؟ وإن قال:  
ذهباً أو فصّة جاز وله أن يتولاه بنفسه ونائبه، والأجرة عليه وإن قصد الأمانة.

١ راجع وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤١-٤٤٦ الباب ٢ من أبواب اللقطة.

٢. المسوط، ج ٣، ص ٣٢٢

٣ في بعض النسخ: «بينهما».



ولو أخر التعريف عن الالتقاط، فاستدأ الحول من حين التعريف، وله التملك بعده على الأقوى.

ولا ضمان بالتأخير إن كان لضرورة، وإن كان لا لها ففيه وجهان، أقربهما عدم الضمان.

ولو مات الملتقط عرّف الوارث، ولو كان في الأثناء بنى، ولو كان بعد الحول وقبل تبة التملك نملك الوارث إن شاء، ثم إذا ادّعاها مدّع كلف البيّنة، أو الشاهد واليمين.

ولا تكفي الأوصاف الخفية في الوحوب، نعم، يجوز الدفع بها إذا ظن صدقه؛ لإطنابه في الوصف، أو لرجحان عدالته، ومنعه ابن إدريس؛ لوجوب حفظها حتى نص إلى مالكتها، والواصف ليس مالكا شرعاً<sup>١</sup>.

فعلى الأول لو دفعها ثم ظهر مدّع بيّنة انتزعت من الواصف، فإن تعذر ضمن الدافع لذي البيّنة، وله الرجوع على الواصف إذا لم يقر له بالملك، وللمالك الرجوع على الواصف ابتداءً، فلا يرجع على الملتقط، سواء تلفت في يده أم لا، ولو دفعها بيّنة ثم أقام آخر بها بيّنة ورجح أحدهما بالعدالة أو الكثرة فهي له، وإن تساويا فالقرعة، وكذا لو أقامها ابتداءً.

ولو حرجت القرعة للثاني انتزعها من الأول، وإن تلفت فبدلها، ولا شيء على الملتقط إن كان دفعها بحكم الحاكم، وإلا ضمن.

أمّا لو دفع عوصها إلى الأول ثم رجّحت بيّنة الثاني، فإنه يرجع على الملتقط لا على الأول، ثم يرجع الملتقط على الأول وإن اعترف له بالملك لمكان البيّنة؛ لتبين فساد الحكم، ولو اعترف له بالملك لا لأجل البيّنة لم يرجع عليه؛ لاعترافه بالظلم من الثاني، وهل يتعيّن على المتملك دفع تعين مع ثبوت المالك، أو يتخيّر بينها وبين بدلها مثلاً أو قيمة؟ قد يظهر من الروايات<sup>٢</sup> وكلام القدماء الأول، والأقرب الثاني.

١ السرائر، ج ٢، ص ١١١

٢، راجع وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤١-٤٤٦، الباب ٢ من أبواب النقطة.

ولو عابت ضمن أرشها، ويجب قبوله معها على الأول، وعلى الثاني أيضاً على الأقرب.

والزيادة المتصلة للمالك، والمنفصلة للمنتقط. أما الزوائد في الحول فتابعة للمعين. ولو دفع اللقطة إلى الحاكم فباعها ولم يظهر المالك، عرض الثمن على المنتقط ليتملك أو يتصدق.

## [٢١٩]

## درس

لو ظهر المالك في اللقطة المباحة كما دون الدرهم، فالوجه وحوب الرد عليه مع بقاء العين، ومع التلف نظر؛ من أنه تصرف شرعي فلا يتعقبه ضمان؛ ومن ظهور الاستحقاق وهو ظاهر ابن الجند؛ حيث أوجب ضمان العقار والوئد والسيظاظ مع التلف لو ظهر المالك<sup>١</sup>، واختاره الفاضل<sup>٢</sup>.

وقال ابن إدريس: لا يضمن ما تنقص عن الدرهم؛ ولو ظهر المالك وجب رده عليه<sup>٣</sup>. ونسبه في المختلف إلى النافع<sup>٤</sup>.

ويمكن حمل كلامه على انتفاء الضمان مع تلف العين، ووجوب الرد مع بقائها. ومن وجد عوض ثيابه أو مداسه<sup>٥</sup> فليس له أخذه، إلا مع القرينة الدالة على أن صاحبها هو أخذ ثيابه يكونها أدون، واحصار المشتبهين، ومع عدم القرينة فهي لقطة. ولقطة دار الحرب إذا كان فيها مسلم كغيرها، وإلا فهي للواجد من غير تعريف. وروى الكليني عن الصادق عليه السلام فيمن شترى من اللقطة بعد التعريف حولاً

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٥٧، المسألة ٣٧.

٢. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٥٧، المسألة ٣٧.

٣. السرائر، ج ٢، ص ١٠١.

٤. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٥٧، المسألة ٣٨.

٥. الملابس - كسحاب - الذي يلبس في الرجل القاموس المحيط، ج ٢، ص ٢٢٥، «دوس».

جارية، فجاء ربّه فوجدها ابنته. «ليس له إلا دراهمه، وليس له البنت»<sup>١</sup> وهي موافقة للأصل؛ لأنّ الملتقط ملك بعد الحول، فقد اشترى بماله لنفسه.

وفي النهاية، لا يلزمه أخذها، وإن أجاز شراءها عتقت<sup>٢</sup>، ولم يعتبر كون الشراء بعد التعريف أو قبله، وبشكل بأنّها بعد التعريف والمالك ملك للملتقط، فلا تؤثر الإجازة. ونازع ابن إدريس في صحة الإجازة، بناءً على بطلان عقد الفضولي<sup>٣</sup>، وهو غير متّجه في صورة الشراء بعد التملك ولو قلت بصحة عقد الفضولي نعم، لو اشتراها بعين المال قبل الحول أو بعده ولما يملك - وقد لا يملك قهراً - توخّد كلام الشيخ وكلامه. ولا فرق في إباحة تملك اللقطة بين لأثمان والغروض، ولا بين الغني والفقير. ولا يجوز التقاط السُّبُل وقت الحصاد، إلا بإذن المالك صريحاً أو فحوى، أو إعراضه عنه، وكذا ما يعرض عنه من بقايا الثمار.

وهل للمالك انتراعه بعد الإعراض؟ يحتفل ذلك، لأنّه ليس أبلغ من الهبة التي يحوز الرجوع فيها نعم، لو تلفت الهبة فلا ضمان<sup>٤</sup>، ويحوز التقاط المال لكلّ من له أهلية التكبّب، من صبيّ ومجنون وكافر وهاسق، إلا في لقطة الحرم، فحرام على الأربعة؛ لأنّها أمانة محضة. ويتولّى الوليّ التعريف عن المولى عليه، ثمّ يفعل الأحظ بعد الحول. وفي جواز التقاط العبد بدور إذن السّد نظر؛ من رواية أبي خديجة، «لا يعرض لها المملوك»<sup>٥</sup> وهو خيرة ابن الجسيد<sup>٦</sup>؛ ومن أهلية التكبّب، وهو ظاهر جماعة<sup>٧</sup>، ومصرّح آخريّن<sup>٨</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ١٣٩، باب اللقطة والصّالة، ح ٨.

٢ النهاية، ص ٣٢١.

٣ السرائر، ج ٢، ص ١٠٥.

٤ الكافي، ج ٥، ص ٣٠٩، باب السواد، ح ٢٣، المفيد، ج ٢، ص ٢٩١، ص ٤٠٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ١١٩٧.

٥ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٦٧، المسألة ٥٢.

٦ كالشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٥؛ والمحقق في شريع الإسلام، ج ٢، ص ٢٣٦؛ والمختصر النافع، ص ٣٧٧.

٧ كالشيخ في الخلاصة، ج ٢، ص ٥٨٣، المسألة ٨؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٦٦، الرقم ٦٠٧٧.

ويشكل على القول بعدم ملكه، وخصوصاً على القول بتملكها قهراً بعد الحول والتعريف؛ لانتفاء لازم الالتقاط، فينتفي لمزوم. وأولى منه بالجواز المكاتب. ويتولى المولى التعريف إن أذن فيها، أو رضي بها، ويتبعه أحكامها. ولا ضمان على السيد إن كان العبد أميناً، وإلا ضمن السيد بتركها في يده؛ لتعديده عند الشيخ<sup>١</sup>.

وقيل: لا ضمان<sup>٢</sup>؛ للشك في وجوب حفظ مال الغير، وخصوصاً مع وجود يد متصرفه. نعم، لو كان غير مميز، أتجه ضمان السيد. ولو تملكها العبد، صحَّ على القول بملكه، وإلا كان للسيد تملكها. ولو أتلها العبد، ضمن إذا عتق.

ولو عتق وبهده لقطة فللمولى انتزاعها منه؛ لأنها من كبه عند الشيخ<sup>٣</sup>. والفاضل في التذكرة<sup>٤</sup>. وقال في غيرها: للسيد أخذها إن عتق بعد الحول لا قبله؛ لأنها لا تسمى كسباً<sup>٥</sup>. وهذا معالف لا تفتاتهم على<sup>٦</sup> أنها كسب من حين الأخذ. نعم، لو قلنا بعدم جواز التقاطه، لم يكن للسيد أخذها مطلقاً؛ لأنها قبل عتقه كالمعاق، وبعده تصير في يد صالحة للالتقاط، فيكون المعتق أولى بها من السيد. وفيه قوة. أمّا لقطة الحرم فجائز أخذها للعبد؛ لأنها أمانة، قال الفاضل: لا نعلم فيه خلافاً<sup>٦</sup>.

والمبعض إذا التقط في نوبة نفسه صحَّ قطعاً، ويملك بعد التعريف وإن وافق وقت التملك نوبة السيد؛ لأنَّ الاعتبار وقت حصول الكسب. فحينئذٍ إن قلنا بالملك القهري أمكن تأخره هنا إلى نوبته.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٥.

٢. من القائلين بالملامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ١٦٦، الرقم ٦٠٧٧.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٦.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٣ (الطبعة الحجرية).

٥. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٦٦، المسألة ٤٨.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٥٤ (الطبعة الحجرية).

ولا يجب الالتقاط، وإن خيف الصياع ووثق من نفسه بعدم الخيانة، ولو علم الخيانة حرم، ولو خاف كره.

وكذا تتأكد الكراهية في حق الفاسق

ولا يضمّ الحاكم إليه مشرفاً على الأقرب.

ويستحبّ الإشهاد عليها. ويعرف الشهود بعض الأوصاف، كالغدة، والوعاء،

والوكاء، والمعاص<sup>١</sup>. وليكونا عدلين فصاعداً؛ لينزّه نفسه عن الطمع فيها. ويمنع وارثه من التصرف لو مات، وغرماؤه لو فُلس.

ولا يعرف بجميع الأوصاف؛ حذراً من مواطاة الشهود مدّعياً بها.

ولا يبرأ برّد اللفظة إلى موضعها، بل إلى المالك أو من قام مقامه، أو الحاكم.



١ قال الشيخ في المبسوط، ج ٣، ص ٣٢٣: فالوعاء: نظرف، والوكاء: الخيط الذي يشدّ به من شير أو خيط. والمعاص: الجلد الذي يشدّ به رأس القارورة، والذي يشدّ به رأسها يقال له: صمام. وراجع لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٩، «وعى»، وص ٣٨٩، «وكى» ١ و ج ٩، ص ٢٨٩، «عصى».

## كتاب الجعالة

وهي لغة: مال يجعل على عمل، وشرعاً: صيغة دالة على الإذن في عمل بعوض.  
ولا يشترط فيها العلم ولا تعيين المأدور، مثل: من ردّ عبدي فله كذا.  
وكما تجوز مع الجهالة تحوز مع العلم، مثل: من حاط هذا الثوب فله كذا.  
ولورد أو خاط من غير أمر فلا شيء له في المشهور، وإن كان معروفاً برّد الضوالم.  
وكلام النهاية<sup>١</sup>، والمقنعة<sup>٢</sup>، والوسيلة<sup>٣</sup> مشعر بالاستحقاق من ردّ الأبى والضالّة من  
غير شرط، الرواية مسمع عن الصادق عليه السلام: **مَنْ نَسِيَ كَلِمَةً حَمَلَهَا فِي الْأَبْقِ دَنَاراً إِذَا وَجَدَ**  
**فِي مَصْرِهِ، وَفِي غَيْرِ مَصْرِهِ أَرْبَعَةَ دِينَائِرَةٍ<sup>٤</sup>، وَالْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ<sup>٥</sup>.**  
وحمل الشيخ في المبسوط الرواية بالنسبة إلى المتبرّع على الأفضل لا الوجوب<sup>٦</sup>.  
نعم، لو لم يذكر عوضاً وأمر بالردّ فالأولى العمل بالمقدّر في الرواية. وألحق  
الشيخان به البعير<sup>٧</sup>. قال المفيد: بذلك ثبت نسئّه، وجعل قيمة الدينار عشرة دراهم<sup>٨</sup>.  
ووافق ابن إدريس على ذلك مع ترك اشتراط المالك، وعدم تقدير العوض، ونسب

١. النهاية، ص ٣٢٣

٢. المقنعة، ص ٦٤٩

٣. الوسيلة، ص ٢٧٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٨-٢٩٩، ح ١٢٠٣

٥. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣ ص ١٢٧، والمعلّامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥؛ وفهر المحققين في

إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٦١-١٦٢.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ٣٢٣

٧. المقنعة، ص ٦٤٩، النهاية، ص ٣٢٣

٨. المقنعة، ص ٦٤٩

القائل بالاستحقاق لا مع أمر المالك إلى نخطاء<sup>١</sup>.  
ويكفي الإيجاب مع العمل في استحقاق الجعل وإن لم يقبل العامل لفظاً.  
ولو جعل لواحد فرد غيره فلا شيء لتعير.  
ولو ردّها من لم يسمع الصعّة بقصد العوض، فالأقرب الاستحقاق إذا كانت  
الصيغة تشمله، مثل: من ردّ عبدي فله كذا.  
ولو قال: من استوفى ديني على المسمم فله كذا، لم يدخل الذمي، ويدخل في ردّ  
العبد المسلم؛ لأنّ السبيل هنا صميم، بل أن يكون الجعل عبداً مسلماً، أو مصحفاً  
ويمكن الدخول، فيثبت له قيمتهما، ويحتل أحرة المثل.  
ولو ردّه الصبيّ المميّز أو المرأة استعقّد. وفي المجنون وغير المميّز وجهان: من  
عدم تحقّق القصد؛ ووقوع العمل  
وشرط كون العمل محللاً مقصوداً غير واجب على العامل، فلو جعل على  
الزنا، أو على قذف ماء النر فيه، أم على الصلوة الواحدة، لغا.  
ويحور الجمع في الجعالة بين العدة والعمل، مثل: من ردّ عبدي من مصر في  
شهر، بخلاف الإحارة.  
وكذا يجوز: من ردّ عبدي أو أمتي، ويستحق برّة أتهما كان  
وإذا عيّن الجعل اشترط كونه ممّا يملك فلو جعل حرّاً أو حمراً بطل الجعل ولا  
أجرة للعامل، إلا أن يتوهم الملك  
ولو جعل الذمي لمثله حمراً صحّ فإن أسم أحدهما قبل القبض فالقيمة على قول<sup>٢</sup>.  
ولو جعل ما لا تقع عليه المعاوضة، كحبة حطة أو ربيبة، ففي استحقاق المعين  
أو عدم استحقاق شيء وجهان.  
ولو ظهر العوض مستحقاً فأجرة المثل ويحتل مثله أو قيمته، كالصداق والخلع.  
ولو كان مجهولاً فأجرة المثل قولاً واحداً.

١. المرائر، ج ٢، ص ١٠٩.

٢. لم يشر على قائله.

ولو لم تمنع الجمالة التسليم، كثلت العبد المجهول. قيل: يصح<sup>١</sup>. ولو كان معلوماً فأولى بالصحة، إلا أن يمنع الاستئجار على الإرضاع بجزء من المرتضع بعد الفصال. ولو جعل للرد من مسافة فرد من بعضها، استحق بالنسبة. ولو جعل للرد من بلد فرد من غيره، استحق إن دخل في عمله ولا فلا.

وليس للعامل أن يوكل إلا مع الإذن، وله الاستعانة بغيره، فله العوض. ولو قصد المعين التبرع على المالك، فللمجمل له ما قابل عمله. ولو قصد العوض لنفسه فلا عوض له. وقطع الفاضل باستحقاق العامل الجميع؛ لحصول غرض المالك، وكذا لو عمل المالك معه<sup>٢</sup>.

وفي المبسوط: إذا جاء به العامل وغيره، فللعامل نصف الجعل، وللآخر نصف أجره المثل<sup>٣</sup>.

ولو قال: من رد عيدي، بصيغة العموم، فوكل واحد آخر، أو استأجره على رده، ففي استحقاق الجعل نظر. من إحرام مجري التوكيل في الصاحات؛ ومن حمل الإطلاق على المباشرة.

ولو جعل ديناراً لمن رده، فردّه أكثر من واحد، فهو لهم على رؤوسهم. ولو لم يعين فلهم أجره المثل كذلك. ولو عيّن لبعضهم فللمعّين حصته منه، وللباقين حصّتهم من أجره المثل.

والجمالة جائزة من طرف العامل مطلقاً، ومن طرف المالك ما لم يتلبس العامل، فإن تلبس فهي جائزة فيما بقي، وعليه فيما مضى بنسبته إلى الجميع. ولو لم يعلم بالرجوع فله الجميع.

ولو جعل على الرد من كان فانتهى إليه ولم يرد، فلا شيء. وكذا لو مات قبل الرد، أو مات العبد في يده.

١. من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٤١

٢. لم نثر على قول العلامة. وقال الصاملي في مفتاح الكرامة ج ٦، ص ٢٠٠ (الطبعة النجفية): وحكى في الدروس الشرعية عن المصنف قولاً باستحقاق العامل الجميع حيث يشاركه الأجنبي لا بنية مساعدته، ولم نجد له.

٣. المبسوط، ج ٣، ص ٣٣٤



ولو جعل على خياطة ثوب فخاط بعضه، احتمل وحبوب حصته، ويقوى  
الاحتمال لو مات، أو شغله ظانم

وليس للعامل حبس العبد لتسليم انعوض، لأن الاستحقاق بالتسليم، فلا يتقدم  
عليه والعامل أمين، وخبر السكوني<sup>١</sup>، وعياث، عن علي<sup>٢</sup> يدل عليه، والخبر  
السالف في اللقطة<sup>٣</sup> فيه تفصيل

وقال الفاضل: لم أقف فيه على شيء، والنظر يقتضي كونه أميناً<sup>٤</sup>

وعلف الدابة ونفقة العبد على المالك على الأقوى.

ولو تنازعا في التفريط أو السعدي حنف العامل ولو تنازعا في السعي لتحصيله،  
أو في ذكر الجمل فادعاء العامل، أو في تعيين العبد المجهول عليه، أو البلد المأذون  
فيه، حلف المالك.

ولو تنازعا في قدر الجمل، قال ابن نما: يحلف المالك ويثبت مدعاء<sup>٥</sup> وهو قوي  
كالإحارة، لأصالة عدم الرائد، وانعاقهما على لعقد المشخص بالأجرة المعينة،  
واحصارها في دعواهما، فإذا حلف المالك على شيء يدعوى العامل ثبت مدعاء؛ لقصة  
الحصر وقال الفاضل: إذا حلف فأجرة بعث، إلا أن يريد على ما ادعاء العامل، أو  
تنقص عما ادعاء الجاعل<sup>٦</sup>، ويحتمل التحلف ولو تنازعا في جنسه، فالتحالف أقوى.  
ولو جعل لجماعة على عمل يصدر<sup>٧</sup> من كل واحد كصدوره من الجميع، استحق  
كل واحد تمام الجمل، كقوله من دخل دارى فله دينار، بخلاف غيره، كرد العبد، فإن  
لهم جعلاً واحداً والله الموفق

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٠١، باب الإيقاع، ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٨، ج ١٢٠١، ج ٨، ص ٢٤٧، ج ٨٩١.  
٢ الكافي، ج ٦، ص ٢٠١، باب الإيقاع، ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٤٧-١٤٦، ج ٣٥٤٢ و ٣٥٤٣، تهذيب الأحكام،  
ج ٦، ص ٣٩٨، ج ٢، ص ١٢

٣ الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٦، ج ٤-٦٤، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦، ج ١١٩٢

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٩ (الطبعة المحررة)

٥ حكاه عنه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٢٩، عونه وكان بعض من عاصره يثبت مع اليمين ما ادعاء الجاعل.

٦ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٢٩، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٤٤، الرقم ٦٠٤١

٧. في بعض النسخ «مصدر»

## كتاب الغصب

وتعريضه عقلي، وإجماعي، وكتابي وسني.

قال الله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»<sup>١</sup> «وَيُؤْتِلُ لِلْمُطْلَقِينَ»<sup>٢</sup> «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا»<sup>٣</sup>.

وقال النبي ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ... لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبْعَةِ نَفْسِهِ»<sup>٤</sup>. «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَبْعِ نَفْسِهِ»<sup>٥</sup>. «لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَحِبِّهِ جَادًّا وَلَا لَاعِبًا»<sup>٦</sup>.

وهو الاستقلال بإثبات اليد على مال يُغير عدواناً.

فلا يكفي رفع يد المالك من دون إثبات يد العاصب فلو منعه من القعود على بساطه، أو من إمساك دابته المرسلة فاتفق التلف، فلا ضمان وللفاضل وجه بال ضمان وإن لم يسم غصباً<sup>٧</sup>.

أما لو منعه من بيع متاعه في السوق فنقصت قيمته لم يضمن قطعاً.

١ البقرة (٢): ١٨٨

٢ المطففين (٨٣): ١

٣ النساء (٤): ١٠

٤ الكافي ج ٧، ص ٢٧٣، باب القتل، ح ١٢ وص ٢٧٤ باب آخره، ح ٥: الفقيه، ج ٤، ص ٩٢-٩٣، ح ٥١٥٤.

٥. مستند أحمد، ج ٧، ص ٣٧٦، ح ٢٠٧٢٠ بنحو يسير

٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٧١٩، ح ٥٠٠٢: مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٢١، ح ١٧٩٦٩-١٧٩٧١: المستدرک

للحاكم، ج ٣، ص ٧٣٩، ح ٦٦٨٦.

٧ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٧٦ (الطبعة السعودية).

ولو سكن مع مالك الدار قهراً فهو غاصب للنصف عبناً وقيمة؛ لاستقلاله عليه، بخلاف النصف الذي يبد المالك.

ولو مدّ بمقود الدابة وصاحبها راكبها فلا استقلال، إلا مع ضعفه عن المقاومة. ويتحقق غصب العقار برفع يد المالك وإثبات يده وكذا لو أثبت يده عليه في غيبة المالك.

ولو أسكن غيره فيه جاهلاً، فالأمر عاصب؛ لأن يد المأمور كيديه، والساكن ليس بغاصب وإن ضمن المنفعة وكذا لو سكن دار غيره غلطاً، أو لبس ثوبه خطأ، فإنه يضمن وإن لم يكن عاصباً. ولو فسر الغصب بأنه الاستيلاء على مال الغير بغير حق لكانا غاصبين.

ولو سكن الضعيف مع المالك القوي، فهو صامس للمنفعة، وفي كونه غاصباً الوجهان.

وكذا لو رفع متاعاً بين يدي المالك، ككتاب فإن قصد العصب فهو عاصب، وإن قصد النظر إليه ففي كونه غاصباً الوجهان.

وقولنا «مال» ليخرج به ما ليس بمال، كالحرة، فإنه لا يستحق فيه العصبية فلا يضمن، إلا أن يكون صغيراً أو معوناً فيتلعب بسبب، كلدغ الحية، ووقوع الحائط، فإنه يضمن في أحد قولي الشيخ<sup>١</sup>، وهو قوي.

ولو أثبت يده على مسجد أو رباط أو مدرسة على وجه التغلب ومنع المستحق، فالظاهر ضمان العين والمنفعة؛ لترتبه منزلة لعمال.

والمنفعة مال، فلو أجر داره ثم استولى عليها كان غاصباً للمنفعة.

وتخرج منفعة البضع، سواء كان لحرة أو مملوكة، فإنها لا تضمن بغير التفويت، إلا في مثل الرضاع، والشهادة بالطلاق على وجه سلف<sup>٢</sup>.

وإضافة المال إلى الغير؛ ليخرج به مال نفسه، فإنه لو أثبت يده على مال نفسه

١. الخلاف ج ٣، ص ٤٢١، المسألة ٤٠.

٢. راجع ج ٢، الدرس ١٥٠.

عدواناً، كالمرهون في يد المرتهن، فليس بغاصب، إلا أن ينزل استحقاق المرتهن منزلة المال، مع أنه لو تلف بعد التعدي ضمن قيمته أو مثله، ويكون رهناً.

والتقييد بـ«العدوان»؛ ليخرج به إثبات المرتهن، والولي، والوكيل، والمستأجر وشبهه أيديهم على مال الراهن، والموكل، والمولى عليه، والمؤجر.

ثم أسباب الضمان غير منحصرة في الغصب، فإن المباشرة توجب الضمان، وهي إيجاد علة التلف، كالأكل والإحراق والقتل والإتلاف. وكذلك السبب، وهو فعل ملزوم العلة، كحفر البئر.

ولو اجتمع المباشر والسبب فالحوالة على المباشر، إلا مع ضعفه بالإكراه أو الضرر، كمن قدم طعاماً إلى المغرور فأكله، فقرار الضمان على الغاز، فإن ضمن المباشر رجع عليه.

وبضمن لو فتح رأس زق فسال ما فيه بنفسه، أو بانقلابه، أو تقاطره فبطل أسفله، أو بإذابة الشمس، أو انقلابه بالريح على الأقوي، أو فك قيد الدابة أو العبد المجنون، أو فتح عص الطائر، أو حل دابة فذهبا في الحال أو بعد مكت، أو قبض بالبيع الفاسد وشبهه، أو استوفى منفعة الإحارة الفاسدة، أو حفر بئراً في غير ملكه، أو طرح المعائر في الطرق، أو تجاوز قدر الحاجة من الماء أو النار، أو علم التعدي إلى مال الغير، أو غصب دابة فتبعها الولد على الأصح، أو أخذ روجي حف فنقصت قيمة الباقي على الأقوي، أو أطعم المالك طعامه من غير شعوره، أو أودعه دابته المفصولة، أو أعاره إياها ولا يعلم وتلفت في يده، أو أمر المالك بذبح شاته فذبحها جاهلاً.

ولو فتح مراحاً للغنم فخرجت فأفسدت ررعاً، فصمان الزرع على فاتح المراح بلا خلاف.

ولو فتح باباً على عبد محبوس فذهب في الحال، ضمنه عند الشيخ، ونقل عن كل العامة عدم الضمان<sup>١</sup>. ولا فرق بين كونه عاقلاً أو مجنوناً، أبقاً أو غيره، بالغا أو صبيّاً.

ولا يضمن لو فتح باباً على مال فسرَق، أو دَلَّ سارقاً على مال على الأقوى، إلا أن يكون تحت يد الدال.

وتعاقب الأيدي العادية على العين يوجب تضمين كل واحد منهم، وقرار الضمان على من تلفت في يده، فيرجع غيره عليه لو رجع ولو كان بينهم يد غير عادية فقرار اضمـان على الغار، وللمالك إلزام الجميع ببذل واحد.

وغصب الحامل غصب الحمل، أما حـص المبيع فاسداً، أو المستام فلا ضمان فيه. وقال الفاضل يضمن الحمل في البيع عاسداً<sup>١</sup> ولعله أراد مع اشتراط دخوله. ويضمن الخمر والخمرير لو غصب من دمي مستر وإن كان الغاصب مسلماً، ولا شيء على الغاصب منه متظاهراً وإن كان كـراً، فيجب الرد على المستر، ولو تلفت فالقيمة وإن كان المتلف دميّاً على قول الشيخ<sup>٢</sup> وقال القاضي: يضمن بالمثل<sup>٣</sup> ولو غصب الخمر من مسلم، فلا ضمان، ولو كانت محترمة حرم غصبها، ولو تخللت في يد الغاصب فهي للمعصوب<sup>٤</sup> مه

وقال ابن الجنيد: يضمن الحمر المعصوبة من المسلم بعثلها حلاً<sup>٥</sup> وأطلق وهو بعيد

ويتحقق غصب الكلب إذا كان أحد الأربعة، فيضمن عبه ومنفعته. ولو جحد المعار العارية، أو انودعي نوديعه،<sup>٦</sup> وتعدى، فهو غاصب. وكذا كل أمين؛ لأنه أثبت يداً لنفسه وقد كانت نائبة عن الغير. ولو خيف سقوط الحائط، جاز أن يسند بجذع الغير، نقل الشيخ فيه الإجماع<sup>٧</sup>.

١ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٢٢، الرقم ٦١٣٧

٢ المبسوط، ج ٣، ص ١٠٠

٣ لم نشر على هذا القول للقاضي ولا على من حكاه عنه بل أفتى بخلافه في المذهب، ج ١، ص ٤٥٠ حيث قال: «لا يضمن ذلك بالمثلثة على حال».

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٩٦، المسألة ٨٦

٥ المبسوط، ج ٣، ص ٨٦

وحينئذ الأقرب ضمان عينه وأجرته وإن انتفى الإثم.

[٢٢٠]

درس

يجب رد المغصوب إلى مالكه إجماعاً؛ ولقوله عليه السلام: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»<sup>١</sup> وإن تعسر، كالسجدة في البناء واللوح في السفينة، وإن أدى إلى خراب ملكه؛ لأن البناء على المغصوب لا حرمة له. ويضمن أرش نقصانهما وأجرتهما.

ولو علم تعييهما<sup>٢</sup>، وأنه لا ينتفع بإخراجهما، ضمنهما العاصب بقيمتيهما. ولو خيف غرق الغاصب، أو حيوان محترم، أو مال لغير الغاصب، لم ينزع اللوح. ولو كان المال للغاصب، أو خشي فريق السفينة بالأقرب النزع وقال الشيخ: يؤخر إلى الساحل فيطالب بالقيمة إلى أن يسلم العين. ولو غاط بالخيوط المفضوة جرح حيوان له حرمة، ضمنها ولم تنزع إلا مع الأمن من التلف والشيء. ولو مات الحيوان قيل: لا تنزع<sup>٣</sup>؛ للنهي عن المثلة<sup>٤</sup>.

ولو أدخلت دابة رأسها في قِدر واحتيج إلى كسرها، ضمن مالكها إن فرط، أو لم يفرط أحدهما. وإن فرط صاحب القِدر فهي هدر. ولو كان كسرها أكثر ضرراً من قيمة الدابة أو أرشها، احتمل أن تذبح الدابة.

١. سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ٢٥٦١، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٥٦٦، ح ١٢٦٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٠٢، ح ٢٤٠٠.

٢. في بعض النسخ: «قصيهما» بدل «تعييهما».

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٨٦-٨٧.

٤. راجع قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٥.

٥. نهج البلاغة، ص ٥٨٢، الرسالة ٤٧: دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٦٢٨.

أما لو أدخل ديناراً في مخبّرة وكانت قيمتها أكثر منه ولم يمكن كسره، لم تكسر المخبّرة، وضمن صاحبها الدينار مع عدم تفريط مانكه.

ولو دخلت زهرة اليقطين في بناء العير فطممت، اعتبر التفريط، ومع انتفائه يتلف أقلهما قيمة، ويضمن صاحب الآخر.

وإن تساويا فالأقرب أن الحاكم يحيرهما، فإن تمانعا فالقرعة.

ولو خلط المفصوب بغيره كلف التمييز إن أمكن، وإلا قسم إن كان مال الغاصب أجود أو مساوياً، وإن كان أردأ ضمن المثل، وهي المبسوط: لو خلطه بالأجود ضمن المثل<sup>١</sup>. وقال ابن دريس: يضمن المثل وإن خلطه بالمساوي، لاستهلاكه<sup>٢</sup>.

هذا إذا خلطه بجسسه. ولو خلطه بغيره ضمن المثل أو القيمة، كالزيت بالسمن.

ويكلف فصل الصنع إن قيل الروايل سواء عصه أو غصب الثوب.

ويضمن أرش المفصوب إن بقص، ولا يجب قبول القيمة على أحدهما، ولا قبول الهبة. ولو ارتفعت قيمة الصنع أو الثوب، أو قيمتهما وتعدّر الفصل بهما، وكان لكل ما قابل ماله وقال العاضل لصاحب الثوب بمفصوب تملك الصنع بالقيمة لو تعدّر فصله، أو كان يهلك بالفصل<sup>٣</sup> ولو طلب ناعص قلع صيفه، أجيب عند الشيخ وضمن الأرش<sup>٤</sup>. وقال ابن الجنيد<sup>٥</sup>، والفاصل: لا تجب إجابته؛ لاستهلاكه، واستلزام التصرف في مال العير<sup>٦</sup>.

ولا يملك الغاصب العين بتغير صفاتها، كطحن الحنطة، وقصارة الثوب. ولا باستحالتها، كالبيضة تفرخ، والحبّة تصير شجرة على الأقوى. وللشيخ قول في

١ المبسوط، ج ٢، ص ٧٩

٢ السرائر، ج ٢، ص ٤٨٢

٣ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٢٩، الرقم ٦٦٥٧

٤ المبسوط، ج ٣، ص ١٧٧، الخلاف، ج ٢، ص ٤٠٦، المأنة ١٩

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٨٣ المسألة ٦٩

٦ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٨٣ المسألة ٦٩

الكتابين: أن الزرع والفرخ للمغاصب<sup>١</sup>. وهو محجوج بفتواه بخلافه<sup>٢</sup>. وفتوى من سبقه<sup>٣</sup>.

ولو صاغ الجوهر خلياً رده كذلك، وضمن الأرض إن نقص. ولو كسره ضمن أرض الصحيح وإن كان بفعله. وكذا لو علم العبد صنعة أو علماً ثم نسيه ضمن المغاصب.

ويكلف نقل المنصوب إلى بلد المالك وإن تضاعفت أجرته، ورده ما أخذه السيل من الأرض المنصوبة - وإن شق رده - مع إمكانه. ولو تلف التراب ضمنه بمثله مقولاً إليها.

ولو رضي المالك بقاء التراب المستقل من مكانه، فليس للمغاصب رده إلى موضعه، إلا أن يشغل ملكه أو الشارع، أو يخاف تلف شيء به.

ولو كان بقربه مباح يساوي ملك المالك في القرب، فالأقرب أنه لا ينقله إلى ملك المالك، لحصول الغرض به.

ولو حفر فيها بئراً فله طمها: سعدوا من الصمان بالتردي. ولو نهأ المالك لم يطم ولا ضمان عليه. وقال الشيخ: يضمن ما لم يرثه المالك، وعليه طم الحفر بعد قلع غرسه، وأرشد الأرض إن نقصت<sup>٤</sup>.

ولو أغلى الزيت ضمن الناقص بالمثل. وكذا لو جبن اللبن، أو اتخذ منه سمناً أو زبدًا.

ولو اتخذ من العصير طلاءً أو من العنب زيبياً فهما للمالك. ويضمن المثل في العصير، والأرض في الزبيب إن نقص.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٥: الخلاف، ج ٢، ص ٤٠٢ المسألة ٢٨.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٥٦: الخلاف، ج ٦، ص ٣٤٤، المسألة ١٧.

٣. كالسيد المرتضى في المسائل الباصريّة، ص ٣٨٥ المسألة ١٨٢، وابن الجوزي على ما حكاه عنه العلامة في

مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٨٢ المسألة ٧٠.

٤. في بعض النسخ «في» بدل «من».

٥. المبسوط، ج ٢، ص ٧٢.



ولو صار العصير خمرًا ضمن المثل، ولأقرب وجوب دفع الخمر أيضاً، فإن عاد خللاً تراذاً، ويضمن أرش النقص.

ولو تجددت فيه صفة ونقص آخرى لم يجبر بها، ولو عادت الناقصة جبر.

ولو تعيب غير مستقر، كتعق الحطة، أو طعنها، ردت العين وأرشها.

ويتجدد ضمان ما يأتي من العيب إذا لم يمكن إصلاحه ولا التصرف فيه. ولو

أمكنا فالأقرب انتفاء الضمان؛ لاستناده إلى تفريط المالك. وقال الشيخ: متى لم يستقر العيب فهو كالمستهلك<sup>١</sup>

وكل موضع يتعذر رد العين وهي باقية يجب دفع بدلها إلى المالك ملكاً لا

عوض له، فالنماء المنفصل له.

ولو عادت العين تراذاً وحبواً مع التماس أحدهما، ولو تراصيا بالمعاوضة حار.

وعلى العاصب الأجرة في كل ماله أجرة، أنفع به أو لا.

ولو استعمله بما له أجرة زائدة عن أجرة المثل المطلقه لزمه الرائد.

ولو كان العبد بحس صاعداً ضمن أعلاها<sup>٢</sup>

ولو بحس حراً بعد استنجاره استقرت عليه الأجرة، وقبله لا أجرة له. ولا فرق

بين استنجاره مدة أو على عمل على الأقرب. وفي ضمان أجرة العين مع دفع البدل وجهان.

ولو نقصت قيمة العين للسوق فردّها بعينها فلا ضمان؛ لأنه غير مستقر، والفائت

الرغبات، وهي غير متقومة، ولا معدودة من صفات العين، فالواجب رد العين على صفاتها.

ولو تلفت فعليه ضمان المثلي - وهو لمتساوي الأجزاء والمنفعة المستقارب

الصفات - بمثله؛ لقوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُذِّي عَلَيْكُمْ﴾<sup>٣</sup>. فإن تعذر بقيمته يوم

الإقباض، سواء تراخي تسليم المثل عن تلف العين أم لا، وسواء حكم حاكم بقيمته

١ المبسوط، ج ٣، ص ٨٢

٢ البقرة (٢): ١٩٤.

أم لا. ولا يحكم بقيمته يوم الإيعاز. ولا ترفع القيمة لو قدر على المثل بعدها.  
ولو خرج المثلي عن القيمة باختلاف برمان والمكان، كالماء والجعد، احتمل  
قويًا قيمة المثل مشخصاً بحالة الغصب ولو تعدد المثل إلا بأضعاف قيمته،  
كلّف الشراء على الأقرب. والفاكهة الرطبة، كالعنب والتفاح والرطب، قيمته  
عند الشيخ<sup>١</sup>.

ولو كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم التلف على قول الأكثر، والأعلى من  
حين القبض إلى التلف أسب بعقوبة الغاصب.  
وأما زيادة القيمة بعد التلف، فإن قلنا بضمان القيمي بمثله، فهي مضمونة، وإليها  
جنح المحقق<sup>٢</sup>. وإن قلنا بالقيمة فلا، وهو المشهور.  
ولو ظفر المالك بالعاصب في غير بلد نغصب، فله المطالبة بالمثل أو القيمة وإن  
كان في نقله مؤونة، أو كانت القيمة أزيد  
وفي المبسوط: إذا اختلفت القيمة، فللمالك قيمته في بلد الغصب، أو يصير حتى  
يصل إليه<sup>٣</sup>.

[٢٢٦]

درس

## في الضمان

لو كان المنصوب عبداً أو أمة وجني عليه عند العاصب، ضمن أكثر الأمرين من  
المقدر الشرعي والسوقي على قول قوي<sup>٤</sup>.

١ المبسوط، ج ٣، ص ٩٩.

٢ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٨٩.

٣ المبسوط، ج ٣، ص ٧٦.

٤ من القائلين الشيخ في المبسوط، ج ٣، ص ٩٨؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١١٠ والعلامة في

تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٣٦، الرقم ٦١٥٣.

ولو مات لزمه قيمته وإن تجاوزت دية الحر عند المتأخرين<sup>١</sup>. خلافاً للشيخ مدّعياً للإجماع<sup>٢</sup>.

ولا يجب تسليمه لو جني عليه بما فيه قيمته، بخلاف الجاني غير العاصب. والشيخ سوى بينهما في الإمساك أو تمام القيمة<sup>٣</sup>. مع أنه قال: لو خصى العبد رده وقيمة الخصيتين؛ لأنه ضمان مقدّر<sup>٤</sup> وقيل: يجب المقدّر الشرعي لا غير<sup>٥</sup>.

ولا فرق بين كون الجاني العاصب أو غيره، نعم، ليس على الحاني سوى الشرعي. ولو حنى العبد فعلى العاصب ضمان لفانت بالجنابة.

ولو طلب المحنّي عليه الفداء، وحب على العاصب الفداء بأقلّ الأمرين من الأرض والقيمة

ولو مثل به عتق عند الشيخ<sup>٦</sup> ولو أقعد أو عمي، عتق وضمن العاصب.

ولو وطئ الأمة وهي جاهلة، أو أكرهها حُدّ، وعليه المهر - خلافاً للخلاف في المكروه<sup>٧</sup> - وهو العشر أو نصفه على تقدير البكارة والثبوت، وقيل: مهر المثل<sup>٨</sup>. واحتاره ابن إدريس، وفصر العشر عيّن أشترى جارية فظهرت حاملاً بعد وطئها<sup>٩</sup> ويتعدّد المهر بتعدّد الإكراه، وكذا بتعدّد شبهة ولو اتحدت الشبهة فواحد.

ولو كانت بكرًا، فعليه مع المهر أرض لبكارة إن قلنا بمهر المثل، وإن قلنا بالعشر فالظاهر التداخل.

١. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٩٠، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٣١، الرقم

٦١٥٣، وفهرس المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٧٢

٢. الخلاف، ج ٣، ص ٣٩٨، المسألة ٥.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٦٢، الخلاف، ج ٣، ص ٤٠١، المسألة ٩

٤. المبسوط، ج ٣، ص ٦٤.

٥. من القائلين المحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩٠

٦. المبسوط، ج ٣، ص ٦٢، الخلاف، ج ٣، ص ٣٩٨، المسألة ٦

٧. الخلاف، ج ٣، ص ٤٠٤، المسألة ١٦

٨. من القائلين المحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩٥ ويظهر من كلام الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ١٩٩.

٩. السرار، ج ٢، ص ٤٨٩.

ولو طأوعته عالمة، قيل بسقوط المهر<sup>١</sup>؛ للنهي عن مهر البغي<sup>٢</sup>. ويحتمل ثبوته؛ لأنَّ السقوط في الحرّة مستند إلى رضاها، ورضى الأمة لا يؤثر في حق السيّد.

وولده رقّ، إلّا أن يجهل التحريم، أو يكون هناك شبهة فهو حرّ. وعليه قيمته يوم سقط حبّاً، فلو سقط ميّاً فلا شيء، إلّا أن يكون بجناية.

ولو اشترى من الغاصب فللمالك الرجوع عليه بالدرك، عيناً وبدلاً وأجرة وبُضْعاً وولداً. ويستقرّ الضمان عليه مع علمه، وإلّا فعلى الغاصب.

ولا فرق بين أن يستوفي المشتري المانع أو لا، ولا بين ما حصل له منه نفع وبين غيره على الأقرب؛ لغروره.

وللمالك الرجوع على الغاصب بذلك، إلّا المهر فإنّ فيه وجهين؛ من حيث إنّ منافع البضع لا تضمن باليد ولم يوجد منه تمهويث؛ ومن أنّها منفعة غير<sup>٣</sup> مضمونه.

ولو تزوّج من الغاصب جاهلاً فللمالك الرجوع على الواطن بالعقر وأجرة الخدمة. ولا يرجع على الغاصب بالأجرة؛ لأنّ التزويج لا يتضمن إباحة الخدمة. نعم، يرجع بما اعتزمه متاً لم يستوفه من المنافع. وهل يرجع المشتري بالعقر على الغاصب؟ فيه وجهان، كرجوع المشتري الجاهل بقيمة العين على الغاصب.

والذهب والفضّة يضمنان بالمثل، سواء كانا يثراً أو مضروراً، إذا لم يكن فيهما صنعة، أو كانت محرّمة. ولو كانت محلّلة وزادت بها القيمة، ففيه ثلاثة أوجه:

الأوّل: ضمان النقرة بالمثل والصنعة بالقيمة، ولا ربا؛ لتغايرهما، ولهذا يضمن لو

١. من القاتلين المحقّق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٩٦.

٢. المحصل، ج ٢، ص ٤١٧-٤١٨ باب التمهيد، ح ١٠ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٣٤٢٨؛ الجامع

الصحيح، ج ٢، ص ٤٢٩، ح ١١٢٣ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٧٣٠، ح ٢١٥٩.

٣. في بعض النسخ: «عين».

أزيلت مع بقاء الأصل. ويصح الاستجار عليها، ويشكل بعموم الربا.

الثاني: ضمانهما بالقيمة بغير الجنس ليسلم من الربا.

الثالث: ضمانهما بمثلها مصوغة إن أمكنت المماثلة، كالنقدين.

وقال الشيخ:

يضمن الجوهر بنقد البدل، فإن حلف المضمون والنقد، أو اتفقا وتساويا في

الوزن والقيمة فلا بحث، وإن احتما قوم بنقد آخر<sup>١</sup>

ولو أتلّف المنسوج من الحرير وشبهه، قيل: يضمن الأصل بمثله والصنعة بقيمتها<sup>٢</sup>. والظاهر أنه يصير من دوات القيم. فيضمنه بالقيمة.

ولو غصب فعلاً فأنزاه، فالولد لصاحب الأتني، وعليه الأجرة على الأقوى، وأرشد تقصده. وفي المبسوط: لا أجرة: لهنّ النبي ﷺ عن كسب المحل<sup>٣</sup>.

ولو احلفا في تلف المخصوص، أو قيمته على الأقرب ما لم يدّع ما يكذبه فيه الحسن، أو فسخا عليه من الشاب والآلات، أو في صفة كمال في العين كالصنعة، أو في تخلّل الخمر عند الغاصب، أو في تجديد صفة كمال بفعله أو فعل غيره، حلف الغاصب.

ولو اختلفا في رده، أو في موته قبل ردّ أو بعده، أو في ردّ بدله مثلاً أو قيمة، حلف المالك. ولو أقاما بيّتين تساقطتا، وحلف المالك. وفي الخلاف: يجوز العمل بالقرعة، لتكافؤ الدعويين<sup>٤</sup>. وهو حسن بل واجب. وقال ابن إدريس: البيّنة للمغاصب؛ لأنها تشهد بما يخفى<sup>٥</sup>.

ولو اختلفا في تقدّم العيب، حلف المغاصب عليه؛ لأنه غارم، قاله الشيخ<sup>٦</sup>.

١. المبسوط، ج ٣، ص ٦١.

٢. من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٣٠ الرقم ٦١٥٢.

٣. المبسوط، ج ٣، ص ٩٦ والرواية مروية في الخصال، ج ٢، ص ٤١٧-٤١٨، باب النسخة، ح ١٠.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٤١٨، المسألة ٣٤.

٥. السرائر، ج ٢، ص ٤٩٥.

٦. المبسوط، ج ٣، ص ١٠٤.

وابن إدريس<sup>١</sup>. ولو قيل: يحلف المالك؛ لأنَّ لأصل السلامة وعدم التقدّم، كالبيع كان وجهاً.

ولو اختلفا في العيب بعد موته أو انقطع خبره، حلف المالك عند الشيخ<sup>٢</sup>. والغاصب عند ابن إدريس<sup>٣</sup>. والأول أصحّ. ولو ادّعى بعد البيع أنّه كان عاصباً ونُ العين انتقلت إليه الآن، سمعت يئته إذا لم يتقدّم منه دعوى الملكية.

وفي الجناية على الدابة الأرض. وفي الخلاف: في عينها نصف القيمة، وفيها القيمة، وكذا كل ما فيه اثنان؛ للرواية، والإجماع<sup>٤</sup>. ويمكن هنا وجوب أكثر الأمرين في العين وما فيه النصف.

ومركوب القاضي كغيره وإن صيره أبتراً لعدم النظر إلى خصوصيّة المنتفع وكذا لو أنلف وثيقه بمال، أو حقاً لا يصلح إلا لواحد. ولو عصب ما يقصده التفريق فتلف أحدهما، طمس قيمته ونقص الآخر. ولو زرع الأرض، فالررع له وعليه الأجرة. وقال ابن العنيد، يدفع إليه المالك نفقته على الررع والبناء وهو له، ورواه عن السبي<sup>٥</sup>. ورواه الشيخ أيضاً في بعض أماليه<sup>٦</sup>.

ولو نقصت الأرض بترك الزرع، كأرض البصرة صمن، ولو ررع ضمن الأجرة. ولو استعمل الثوب فنقصت عيبه، احتتمع عليه الأجرة والأرض على الأقرب.

١. السرائر، ج ٢، ص ٤٩٥

٢. المبسوط، ج ٣، ص ١٠٤

٣. السرائر، ج ٢، ص ٤٩٥

٤. الخلاف، ج ٣، ص ٣٩٧، المسألة ٤ والرواية مروية في الكافي، ج ٧، ص ٣١٥، باب ما تجب فيه الدية

كاملة، ج ٢٢، وتهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٥٠، ج ٩٨٩

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٩٦، مسألة ٨٥ والرواية مروية في سنن ابن ماجه، ج ٢،

ص ٨٢٤، ج ٢٤٦٦

٦. الأمالي، الطوسي، ص ٦٩٨-٦٩٩، المجلس ٣٩، ج ٢٣/١٤٩٠

ويحتمل ضمان أكثر الأمرين؛ لأنهما وجبا بسبب واحد، كما لو اكرى ثوباً ليلبسه فنقص باللبس.

ولو غصبه طفلاً فكبر، أو شاباً فشاح، أو جارية باهدأ فسقط نديهاها، ضمن الأرض إن حصل نقص وإن كان من ضرورات البقاء، كما أنه يصمنه لو مات وإن كان متحقق الوقوع.

ولا يصمن من الصفات ما لا تريد به القيمة، كالسمن المفرط.

## كتاب الإقرار

وهو الإخبار الحازم عن حق لازم للمخبر.

وشرعه ثابت بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿أَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾<sup>١</sup>،  
﴿كُونُوا... شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>٢</sup>، ﴿وَمِنْ آخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾<sup>٣</sup>.

وبالسنّة، قال النبي ﷺ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْحَمْهَا»<sup>٤</sup>، «قُولُوا الْحَقَّ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ»<sup>٥</sup>  
وبالإجماع.

ويتحقق بقوله: «له عندي» أو «عليّ» أو «في دمي» أو «بيّلي» بالعريّة وغيرها.  
وكذا لو قال: «نعم» أو «أجل» غيب قول المدعي: لي عليك مائة، مثلاً، وكذا  
صدقته، أو: بررت، أو: أنا مقرّ لك به، أو: بدعواك، أو: لست منكراً لحقك، ويحتمل  
عدم الإقرار فيه؛ لأنّ عدم الإنكار أعمّ من الإقرار.

ولو قال: أنا مقرّ، واقتصر، أو: أنا مقرّ به، ولم يقل: لك، أو: أقرّ - على الأقوى -  
فليس بإقرار؛ لاحتمال الوعد، وليس الوعد بالإقرار إقراراً.

وكذا لو قال: عدّه، أو: اتّزبه، أو: زنه، أو: خذه، أو علق الإقرار بشرط ولو بعشينة

١. آل عمران (٣)، ٨١.

٢. النساء (٤)، ١٣٥.

٣. التوبة (٩)، ١٠٢.

٤. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨١٣ - ٨١٤ ح ٢١٩٠، وص ٩٧١ ح ١٢٥٧٥ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٢٤،  
ح ١٦٩٧ - ١٦٩٨/٢٥ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٢ ح ٢٥٤٩

٥. كنز الفوائد، الكراچكي، ج ٢، ص ١٣١ كنز العتب، ج ٣، ص ٦٢٩، ح ٦٩٢٩، ونقطة الحديث في المصدرين،  
«قل الحق ولو على نفسك».



الله تعالى على الأقوى، إلا أن بقصد تبرك أو قال: إن شهد فلان، أو: قدم، أو: رضي، أو: إذا جاء رأس الشهر فذك كذا، أو: لك كذا إذا جاء رأس الشهر، وقيل: إن قدم المال يلزم<sup>١</sup>.

ولو قال: أليس لي عليك كذا؟ فقال: بلى، فهو مقر وفي «نعم» وحسان، أقربهما المساواة؛ لثبوتها عرفاً، وورودها لغة، كما يتأه في شرح الإرشاد<sup>٢</sup>. ولو قال: أجل، فهو كعم.

ونردّد الفاضل في قوله: أمهلي يوماً، أو: ابعت من يأخذه، أو: حتى أفتح الصندوق، أو: اقم حتى تأخذ، أو: لا تدم التقاضي، أو: ما أكثر تقاضيك، أو: لأقضيّك<sup>٣</sup>.

ولو قال أسرح دابة فلان هذه؟ فقل نعم، أو قيل له غصب ثوبي؟ فقال: ما غصبت من أحد قبلك، فليس بإقرار قال العاقل وكذا لو قال: أخبرني زيد أن لي عليك كذا، فقال: نعم<sup>٤</sup> وبشكل مظهورة في الإقرار.

ولو طلب الشراء أو البيع أو الهبة وشبهها فهو إقرار، وفي اختصاص المحاطب بملكه نظر، من احتمال كونه وكيلًا والطب منه جائز. ولو قال: أجره، فهو إقرار بالمفعة، ويتوجه الاستفسار عن المالك فيها إلا مع القرينة، كقوله: هذه الدار لي، فيقول: بعنيها أو: أجرنيها.

ولو قال: ملكتها منك، فهو إقرار. وتوقف فيه الفاضل<sup>٥</sup>: لعواز كونه وكيلًا في بيعها، أمّا: تملكها على يده، فليس بإقرار له.

ولو قال: إن شهد لك فلان فهو صادق، أو: بآز، أو: فلك عليّ، قيل: يلزم؛ لامتناع الصدق مع البراءة<sup>٦</sup>. ويصغف بإمكان اعتماد المخبر أن شهادته محال، والمحال بجاز أن يستلزم المحال. ويعارض بالإقرار لمعلّى على شرط ممكن، وربما قيل: يلزم

١. يظهر من العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤ ص ٤١٦ ديل الرقم ٦٠٠١.

٢. غاية المراد، ج ٢، ص ١٦٥ (ضمن الموسوعة، ج ٢).

٣. ٥- تذكرة الفقهاء ج ٢، ص ١٤٥ (الطبعة الحجرية).

٦. من القائلين المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١١٠.

من كان عارفاً دون غيره. والأصح المنع في الموضعين، وأظهر في المنع: إن شهد صدقته، أو: أعطيتك.

ولو قال: لي عليك مائة، فقال: قضيتكها، أو: أبرأتني منها، فهو مقر.

ولو قال: قضيتك منها خمسين، فهو إقرار بالخمسين خاصة: لعود الضمير إلى

#### المائة المدعاة

ولو قال: داري لعلان، أو: له نصف داري، قيل: يبطل؛ لامتناع اجتماع مالكين مستوعبين<sup>١</sup>. وقيل: يصح؛ لأن الإصافه تصدق بأدنى ملابسة، مثل: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ»<sup>٢</sup>، ومثل: كوكب الخرقاء، ولهذا لو أتى بقوله: بسبب صحيح، أو: بحق واجب، وشبهه، لزم<sup>٣</sup>.

ولو قال: له في ميراث أبي، أو: في ميراثي من أبي، فهما سواء على القول الثاني، ويصح الأول خاصة على القول الأول.

ولو قال: له في مالي، فهو كقول: له في داري، ويحتمل الفرق؛ لأن الباقي بعد المفرد به يسمى مالاً فتصح إضافته إليه، بخلاف بعض الدار

ولو قال: له شركة في هذا المال، فشره، ولو نقص عن النصف، قيل: ولو قال: عليّ وعلى زيد كذا، قيل تفسيره بأقل من النصف

ولو قال: عليّ وعلى العائط، أو قال: عليّ وعلى العائط، قوى بعضهم وجوب الجميع عليه<sup>٤</sup> ولو قال: عليّ أو عليّ زيد، لم يكن مقراً وفي الفرق نظر.

ولو أقرّ في مجلسين فصاعداً، أو مرتين فصاعداً بقدر واحد، لم يتعدّد، وحمل على تكرار الإخبار مع اتّحاد المخبر، إلا أن يذكر سبباً مغايراً.

ولو اختلف المقدار وحسب الأكثر. ولو اختلف الجنس وجب الجميع. وكذا لو اختلف الوصف، مثل: له عليّ دينار مصري، ثم يقول: له عليّ دينار دمشقي. ولو

١ من القائلين ليس بإدريس في السرائر، ج ٢ ص ٥٠٦

٢ الطلاق (٦٥): ١.

٣ من القائلين العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ٥٣١-٥٣٢، المسألة ٢٣٠

٤ منهم فخر المحققين في إيضاح الفوائد ج ٢، ص ١٥٠

قال: مغربي بعد قوله: مصري، وفسر المغرب بمصر، احتمال القبول

[٢٢٢]

درس

لو قال: له عندي دراهم وديعة، قيل وإن انفصل التفسير، فثبت فيها أحكام الوديعة، وكذا لو قال: دين

ولو قال: له عندي وديعة وقصها مني، ضمن. ولو قال: كان له، قيل وأولى بالقبول إذا قال: كان له عندي وديعة وتلفت نعم، يلزم اليمين في الموضعين لو أنكر المستحق

ولو قال: له علي ألف وديعة، فالأقرب القول، ونسب دعوى التلف بغير تفریط بعد ذلك.

وقيل بالمنع؛ لأن «علي» تدل على الثبوت في الذمة، وهو يساقص التلف بغير تفریط

وكذا لو قال له علي ألف، وأحضرها وقيل: هي وديعة، فادعى المقر له تغايرهما. والوجه القبول كالأول.

ولو قال لك في ذمتي ألف، ثم أحضرها وقال: هي وديعة، فادعى المقر له التغاير، ففيه وجهان مرتبان، وأولى بالمنع؛ لأن «علي» مشتركة بين العين والذمة، بخلاف الذمة، فإنها لا تستعمل في العين ووجه المساواة؛ لأن تسليمها واجبة في الذمة؛ ولأن المجاز ممكن، واستعماله مشهور مع اعتضاده بالأصل المقطوع به، وهو براءة الذمة؛ ولأن التفریط يجعلها في الذمة وإن كانت عينها باقية.

أما لو قال: هذه، مدتها، وكانت وديعة، فإنه يقبل للمطابقة

ولو قال: كانت وديعة أظن بقاءها وقد تسن لي تلفها لا بتفریط فلا ضمان علي،

فإن عُلِّنا باحتمال التجوز صدق بيمينه، وإن عُلِّنا باحتمال التفريط أغرم.  
ولو قال: أودعني ألفاً فلم أقبضه، أو: أقرضني فلم أقبله، قيل: يصدق مع الاتصال<sup>١</sup>، لأنَّ العقد قد يطلق على الإيجاب مع قضية الأصل ووجود القرينة، وهي اتصال الكلام.

وكذا لو قال: باع مني فلم أقبل، أو: اشتريت منه فلم يوجب، إن جُوزنا تقديم القبول.

ويحتمل عدم القبول في الجميع، جرياً على حقيقة اللفظ الشرعية.  
ولو قال: له علي ألف من ثمن خمر، أو: مبيع فاسد لم أقبضه<sup>٢</sup>، أو: إن سلمت سلمت، قيل: يلزمه الألف، اتصل أو انفصل<sup>٣</sup>.

ولو قال: له علي ألف مؤجل، فهو كقوله له علي ألف إذا جاء رأس الشهر، إذا نوى به الأجل، فيقبل فيهما على قول قوي؛ **ثلاً يستد باب الإقرار بالمؤجل** نعم، لو أسند الأجل إلى القرض لم يقبل، **لأن** يدعي تأجيله بعقد لازم، ولو أسند الأجل إلى تحمّل العقل فالقبول أطهر، **وسهم** من قطع به<sup>٤</sup>، وهو ضعيف؛ لأننا نأخذ بأوّل كلامه، وهو «له علي ألف» **وابقي مناف**، فإن سمع مع الاتصال فلا فرق بينه وبين غيره، وإن لم يسمع فكذلك.

ولو قال: اشتريت بخيار، أو: بعث، أو: كملت بخيار، ففيه الوجهان. وقطع المتأخرون بعدم سماع الخيار<sup>٥</sup>.

ولو قال: له هذه الدار سكنى، أو: هبة، أو: عارية، أمكن قبول قوله: حملاً على بدل الاشتمال.

١. من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٣٦-٤٣٧.

٢. في كثير من النسخ: «أو لم أقبضه».

٣. من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٣٥.

٤. كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٣٥.

٥. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٢٢، والمختصر السافع، ص ٣٤٥؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٤٣٥.

ولو أقرّ ثم ادّعى المواطأة، فنه إخلاف المقرّ له على الاستحقاق لا على عدم المواطأة. أمّا لو أقرّ بين يدي الحاكم ثمّ دّعاها، لم تسمع. وكذا لو شهد الشاهد بمشاهدة القبض.

ولو قال الأعجمي المقرّ بالعريّة، أو العربي المقرّ بالمجميّة: لم أفهم معناه، قبل مع الإمكان يمينه.

والإقرار بالإقرار إقرار على قول<sup>١</sup>.

والإقرار سبق اليد لا يخرج عن الملك، مثل: أعبرتة فرسي واستعدتها، و: أسكنته داري وأخذتها، أو خاط نوبي وردّه، أو عصبي عبي فاستنقذته.

ولو قال: أخذت من مالك وأنت حربي، فقال: بل بعد إسلامي. أو قال: جنيت عليك وأنت عبي، فقال: بل بعد عتقي، قيل: يقبل قول المقرّ<sup>٢</sup>؛ لأصاله البراءة. ويحتمل المقرّ له: إلغاء للمبطل.

ولو قل إن اتفقا على زمان الأخذ واختلفا في زمان الإسلام والعتق حلف المقرّ، وإن انعكس حلف المقرّ له، وكذا لو أرسل الدعوى، كان وحهاً

[٢٢٣]

درس

يعتبر في المقرّ البلوغ، والعقل، والنقصد، والحرّة، والاختيار، وجواز التصرف، فلا يقبل إقرار الصبيّ بما ليس له فعله وإن أذن له الولي. ولو سوّغنا له الوصيّة والصدقة والوقف، قيل إقراره فيها

ولو أقرّ بالبلوغ استفسر، فإن فسره بالإمضاء، قيل مع إمكانه، ولا يمين عليه؛ حذراً من الدور

ويمكن دفع الدور بأنّ بمنه موقوفة على إمكان بلوغه، والموقوف على يمينه

١ من القائلين العلامة في قواعد الأحكام ج ٢، ص ٤١٢

٢ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٣٠، الرقم ٦٠٣٠

هو وقوع بلوغه، فتغايرت الجهة.

وكذا قيل: يقبل تفسير الحارية بالحيض<sup>١</sup>. ويشكل بأن مرجعه إلى السن.

وإن فسره بالإنبات اعتبر.

وإن فسره بالسن قال الفاضل: يقبل إذا كان غريباً، أو خامل الذكر<sup>٢</sup>.

ولو أقر المحتمل للبلوغ، أو باع، أو نكح، أو طلق، ثم ادعى الصبي، قيل ولا يمين عليه.

ولو كان التداعي بعد البلوغ، ففي تقديم قوله: عملاً بالأصل، أو قول الآخر: عملاً بالظاهر من الصحة وجهان.

وأما المجنون، فإقراره لغو ولو كان يعتوره قبل حال إفاقته بعد الوثوق بها. ولو تنارعا في الجنون، فكما تقدم. ولو لم يعهد له حالة جنون حلف نافية.

وأما القصد، فلا عبرة بإقرار السائم والساهي والغالط والسكران. وقال ابن الجنيدي: إن كان شكره من شرب محرم اختار شربه، ألزم بإقراره، كما يلزم بقضاء الصلاة<sup>٣</sup>. كأنه يجعله كالصاحي في الأحكام.

ولو ادعى المقر أحد هذه وأبكر المقر له، فكدهوى الصبي، مع احتمال قوة قول المقر له.

وأما العبد، فلا يقبل إقراره بما يتعلق بمولاه من نفسه أو ماله. نعم، يتبع في المال بعد العتق. وقيل: يتبع في الجناية أيضاً<sup>٤</sup>. وكذا لو أقر بعد أو تعزير.

ولو كان مأذوناً له في التجارة فأقر بما يتعلق بها قيل ويؤخذ ممّا في يده، والزائد يتبع به.

ولو أقر بما له فعله - كالطلاق - قيل ولا يقبل إقرار مولاه عليه مع تكذيبه، إلا

١ من القائلين العلامة في تذكرة الفقهاء ج ٢، ص ١٤٥ - ١٤٦ (الطبعة الحجرية).

٢، تذكرة الفقهاء ج ٢، ص ١٤٦ (الطبعة الحجرية).

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ٥٣٤، المسألة ٢٣٥.

٤، في بعض النسخ، «فيما».

٥ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ١ ص ٤٠٠.

في حق المولى.

فلو أقرّ بجناية عمده على المكافئ وأكره، سُلم إلى المجني عليه ولم يقتص منه. ولو اتفق موت مورثه بعد إقرار مولا، عليه بالجناية فك<sup>١</sup> بقيمته، ويستعلق بها المجني عليه مع الإيعاب. ولا يتوجه هـ العك بأقل الأمرين؛ لأن ذلك وظيعه المولى.

وأما الاختيار، فلا ينفذ إقرار المكره فيما أكره عليه، إلا مع ظهور أمانة اختياره، كأن يكره على أمر فيقرّ بغيره أو بأزيد منه ولا فرق بين الإكراه على الإقرار بالحد، أو الجناية، أو المال.

وأما الحجر، فباقي أسبابه ثلاثة:

أحدها: المرض، ويمضي إقرار المريض مع برئه، أو تصديق الوارث، أو انتفاء التهمة، أو الخروج من الثلث، وقد مرّ<sup>٢</sup>.

وثانيها: السفه، ويقبل إقرار السفيه في غير المال، كالجناية الموجبة للقصاص والطلاق والنكاح إذا صح استقلاله ولو قرّ بما يوجب المال وغيره قبل في غيره، كالسرقة ولا يلزم بعد زوال حجره ما أبطلناه قبله<sup>٣</sup>.

وثالثها: العلس، ويمضي إقراره في غير المال مطلقاً، وفي المال إذا لم يراحم المقر له الفرما، كالدين المؤجل، واللازم بمعاملة بعد الحجر.

وفي إقراره بالعين، أو بما يوجب المزاحمة وجهان: من تعلق حق الفرما بماله؛ ومن انتفاء التهمة. وهو قول الشيخ<sup>٤</sup>، ووافقته بن إدريس في الدين، وأبطل إقراره بالعين<sup>٥</sup>. ولو اعتبرت هنا مع العدالة كان قوياً<sup>٥</sup>، فينفذ إقراره مع عدالته وانتفاء تهمة، ويردّ بدون أحدهما.

١ في بعض النسخ: «مكّه»

٢ تقدّم في ج ٢، الدرس ١٧٥.

٣ المصنوع، ج ٢، ص ٢٥٩.

٤ السرائر، ج ٢، ص ٤٩٩.

٥ في كثير من النسخ: «قولاً» بدل «قوياً»

ولو ادّعى المقر أحد هذه الثلاثة وهي مهودة له فكدهوى الصبي، ولو لم يعهد له حلف الآخر.

ولو ادّعى الإكراه، قبل مع البيّنة أو القرينة، كالحبس والضرب والقيّد، فيقبل بيمينه. ولو ادّعى العبوديّة وهي معلومة قبله، فلا ثمره له إلا على القول بعدم تبعيّة العبد الإقرار بالجناية.

ولو ادّعى المقر العبوديّة المستقرّة، فالأقرب قبول قوله إذا لم يكن مشهوراً بالحرّيّة، ولا مدّعياً لها، سواء نسبها إلى معيّن أو أبيهم، مع احتمال عدم القبول مع الإيهام. والمكاتب المشروط والمدبر وأُمّ الولد كالقن.

ولا تعتبر العدالة في المقر إلا إن قلنا بأحجر على الفاسق، أو كان مريضاً، على ما سلف في الوصايا<sup>١</sup>، أو على ما قلناه في المقلّس<sup>٢</sup>.

وقال الحلبي: تعتبر الأمانة في المقر ابتداءً بغير سبق دعوى عليه<sup>٣</sup>، وأنكره الفاضل<sup>٤</sup>.

[٢٢٤]

درس

يعتبر في المقر له أمور ثلاثة

الأوّل: أهليّة التملّك، فلو أقرّ للملك، أو للعائط بطل. ولو أقرّ للداهية، احتتمل البطلان، والاستفسار. ولو قال: بسببها، قيل: يكون للمالك<sup>٥</sup>. والأقرب الاستفسار. فلو فسّره بالجناية على شخص قبل وإن لم يعيّنه على الأقرب، وبطالب بالتعيين. ويحتتمل بطلان الإقرار، كما لو أقرّ لرجل مبهم، كواحد من خلق الله، أو من بني آدم.

١. تقدّم في ج ٢، الدرس ١٧٥.

٢. تقدّم قبيل هذا.

٣. الكافي في الفقه، ص ٤٣٣.

٤. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٥٣٦، المسألة ٢٤٠.

٥. من الفاتنين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤ ص ٤٠٣.



وقوى الفاضل في هذا القبول، وبطالبه الحكم إتياء بالتعيين<sup>١</sup>.

ولو أقر لعبد كان لمولاه، ولم يقض يكون بالنسبة.

ولو أقر لمسجد أو مدرسة وعزاه إلى سبب ممكن، كوصية أو وقف، أو أطلق،

صح. وإن ذكر سبباً محالاً، ففي لمو السبب كقول الفاضل<sup>٢</sup>، أو بطلان الإقرار، كما قاله ابن الجنيد<sup>٣</sup> والقاضي<sup>٤</sup>، وجهان.

ولو أقر لحمل فكذلك، فإن سقط ميتٌ بطل إن عزاه إلى وصية، وكان لباقي

الوراث<sup>٥</sup> إن عزاه إلى الإرث.

ولو تعدد الحمل اقتسماه بحسب السبب، فإن كان وصية فبالسوية، إلا مع

التفضيل، كالذكر على الأنثى، ولأول من توأمين على الثاني، وإن كان إرثاً فعلى كتاب الله.

وإنما يستحق إذا وضع لدون ستة أشهر منذ حين الإقرار، فلو وضع لأزيد من

سنة على قول<sup>٦</sup>، أو سبعة أشهر على آخر<sup>٧</sup>، فلا استحقاق

وإن كان بين السه وستة أشهر وكانت خالته من زوج أو مولى اسحق، وإلا

فلا ومال الفاضلان إلى الاستحقاق مطلقاً<sup>٨</sup>، بناءً على غالب العادة في الولادة للتمام<sup>٩</sup>.

الثاني. أن لا يكذب المقر له، فلو أكذبه لم يعط إلا أن يعود إلى التصديق، إلا أن

تنضمّن تكذيبه إقراراً لغيره، أو عتقاً، كما لو أقر له بعبد فأكر، فإن الشيخ يقول

١ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٠ (الطبعة الحجرية).

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٩ (الطبعة الحجرية).

٣ حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٥٣٤ مسألة ٢٣٧.

٤ المهذب، ج ١، ص ١٠٩.

٥ في بعض النسخ: «الوارث».

٦ من القائلين بالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٩ (الطبعة الحجرية).

٧ من القائلين بالشيخ في المبسوط، ج ٣، ص ١٥٩.

٨ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٢٠: تحرير الأحكام الشرعية ج ٤، ص ٤٠٣-٤٠٤، دليل الرقم ٥٩٨٩.

٩ في بعض النسخ: «للتام».

يعتقه<sup>١</sup>، والفاضلان يجعلانه على الرقبة المجهولة المالك<sup>٢</sup>، وهو قريب، إلا أن يدعي العبد الحرية، فالأقرب تحرره؛ لعدم المنازع.

الثالث: أن يكون ممن يملك الشيء المقر به، فلو أقر لمسلم بخنزير بطل، وكذا بخمر، إلا أن يكون محترمة.

ولو أقر لكافر ببيع مصحف أو عبد مسلم بطل أيضاً، ولو أقر له بمصحف أو عبد مسلم ولم يستده إلى البيع، أمكن الصحة؛ لجواز أن يكون قد كتبه، أو أسلم العبد عنه، وتزال عنه يده بالطريق الشرعي.

ولو عيّن أحد السببين قبل قطعاً.

ولو رجع المقر عن إقراره لم يسمع، سواء كان بعد رجوع المقر له أو قبله، ويقبل الرجوع عما يوجب الرجم من الحدود.

والرجوع عن الطلاق بالإنكار رجعة.

وفي جعل إنكار البيع مع الخيام المنكر قسماً نظراً من دلالة التضمن؛ وفساد الإنكار ففسد ما يترتب عليه.

ولو رجع عن المقر له إلى غيره، كما لو قال: هذه الدار لزيد بل لعمر، فإن صدقه زيد فهي لعمر، وإن كذبه<sup>٣</sup> أغرم لعمر.

وكذا: غصبتها من زيد، لا بل من عمرو، أو غصبتها من زيد وهي لبكر، أو هي لبكر وغصبتها من زيد، أو هي لزيد وغصبتها من عمرو، أو: غصبتها من زيد الغاصب من عمرو. وقيل هنا يجمع بين مقتضى الإقرارين، ولا عزم للثاني؛ لجواز كونها في يد أحدهما وملئها للآخر أمّا في المسألة الأولى، فلا يمكن الجمع<sup>٤</sup>. وقال ابن الجنيّد في المسألة الأولى:

إن كان المقر حياً سئل عن مراده، وإن كان ميتاً فهو مال متداع بين زيد وعمرو،

١. المبسوط، ج ٣، ص ٢٢

٢. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٢١؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٩ (الطبعة الحجرية).

٣. في بعض النسخ: «أكديه».

٤. من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٢٣ - ٤٢٤، الرقم ٦٠١٤

فإن انتفت البيّنة حلفا واقتسماها<sup>١</sup>.

وليس بذلك البعيد؛ لأنّه نسب الإقرار إليهما في كلام متصل، ورجوعه عن الأوّل إلى الثاني يحتمل كونه عن تحقيق وتحمين، فالمعلوم انحصار الحقّ فيهما، أمّا تخصّص أحدهما فلا.

ولا يعتبر في المقرّ له الحياة، فلو أقرّ لميت وأطلق، أو ذكر سبباً ممكناً كالمعاملة، أو الجناية في حال الحياة، صحّ، ويكون لمقرّ به تركة يقضى منها الكفن، ثمّ الدين، ثمّ الوصيّة، ثمّ الميراث.

وإن ذكر سبباً محالاً كالمعاملة بعد الموت، فهو كتعقيب الإقرار بالمنافي وإن ذكر الجناية عليه بعد الموت، فلا تقرب السماع. ويصرف أرشها في وحوه البرّ.

ولو أقرّ لميت لم يعاصره سمع، لجواز تناسخ الحقوق. ولو أقرّ لأبي<sup>٢</sup> قبله محصورة صحّ ولو كانوا غير محصورين، كقريش وتميم، أمكن الصلّة، ويصرف إلى من يوحد منهم.

ويلزم منه صحّ الإقرار لآدم خيراً على التناسخ، وفيه بُعد. فإن قلنا به أمكن كونه لبیت المال، لأنّه المعدّ لمصالح بني آدم، وبشكل بحروج أهل الدّمّة حينئذٍ. ولم أقف في ذلك على كلام.

ولا يشترط انحصار المقرّ له، فلو أقرّ لمفقر، أو المساكين، أو بني تميم، صحّ، ثمّ يستفسر، فإن كان ممّا يجب فيه التعميم عمّم بحسب الإمكان. وإن كان من باب بيان المصروف كالزكاة صرف كما تصرف الزكاة، وإن كان ممّا يستوعب فيه أهل البلد أعطى لمن في البلد، ولا يجب تتبّع العائب.

ولو أقرّ بالزكاة أو الخمس صرف في وجوهه، فلو رجع عن ذلك، لم يسمع وإن كان لا مدّعي له.

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٥، ص ٥١٦، مسألة ٢٥٢.

٢ في بعض النسخ: «لأبي» بدل «لأبي».

## [٢٢٥]

## درس

يعتبر في المقر به أمور أربعة:

الأول: كونه ممّا يملك، فلو أقر بحرّ للغير لم يصح وإن كان صغيراً تحت يده. وكذا لو أقر بكلب هراش أو فضة إنسان أو جلد ميتة، إلا أن يقرّ به للمستحلّ فالأقرب الصحة.

ولو أقرّ بحبّة حطة أو قشر جورة، فالأقرب وجوب تسليمه إلى المقرّ له وإن لم يعدّ مالاً. فإن امتنع، فالأقرب أنّه لا يجبر، لعدم القصد إلى مثله.

ولو أقرّ بالخمير والخنزير للكافر صحّ، وضمن قيمته إن كان المقرّ مسلماً وقد تلف. ومثله إن كان المقرّ ذمياً، على ما سلف من الخلاف<sup>١</sup> أمّا لو أقرّ الدمي بشراء ذميّ منه حمراً، أو إسلافه فيه، أو إقراضه، أو إصداقه، فإنّه يقضى عليه به.

الثاني: كونه غير مملوك للمقرّ، فلو قال ملكي لفلان، بطل وكذا لو قال داري، على الخلاف.

ولو قال: هو لفلان وهو ملكي إلى الآن، فهو من باب تعقيب الإقرار بالمنافي. ولو شهد الشاهدان أنّه أقرّ له بدار هي ملك المقرّ إلى حين الإقرار، لم تغد الشهادة ملك المقرّ له.

الثالث: نفوذ الإقرار فيه، فلو أقرّ الموقوف عليه بالوقف الثابت شرعاً لغيره بطل. ولو أقرّ به ثمّ ثبت وقفه بطل إقراره، وهل تسمع دعواه بعد إقراره؟ الأقرب نعم، إذا ادّعى عدم العلم بالوقف وأمكن في حقّه.

ولو أقرّ بأمّ الولد فالأقرب السماع؛ تنزيلاً على الاحتمال وإن بعد، ويمكن اعتبار

تصديقها، أو طلب الاستفسار.

ولو أقرّ بالمكاتب للغير وصدّقه المقرّ به قُبِلَ، وإن أكذبه<sup>١</sup> احتمل القبول إن أطلق أو ذكر أنّه كان ملكه قبل الكتابة، وحينئذٍ لا تبطل الكتابة مع تكذيب العبد. وإن قال: ملكته بعد الكتابة، فهو من باب تعقيب لإقرار بمنافيه.

ولو أقرّ بالمرهون لم ينفذ في حقّ المرتهن إلا مع التصديق، فإن فكّ نفذ الإقرار، وإن بيع غرم المقرّ بدله للمقرّ له.

وبصحّ الإقرار بالدين كالعين، فلو قال الدين الذي باسمي علي زيد ليكر، واسمي في الكتاب عارية وإرفاق، قُبِلَ؛ لجواز كونه وكيلاً عنه في الإدانة والإجارة<sup>٢</sup> والبيع.

أمّا لو أقرّت المرأة بصدافها، والوارث بديّة المورث، والخالع ببذل الخلع، فإن أسندوه إلى هذه الأسباب لما الإقرار، وإن أطلقوا، أو ذكروا سبباً مملّكاً، كانتقاله بالصلح أو الحوالة<sup>٣</sup> أو البيع، أو الهبة كحد من جوارها، فالأقرب صحّة الإقرار.

الرابع: كون المقرّ به تحت يد المقرّ، فلو أقرّ بمال غيره للغير فهي شهادة. ولو أقرّ بحرّيّة عبد في يد الغير فكذلك، ولو صار المقرّ به إليه يوماً نفذ الإقرار. فلو اشترى العبد بإذن الحاكم، أو بغير إذنه صحّ، وكان استنقازاً من طرفه، وبيعاً من طرف البائع، فلا يثبت فيه خيار لمجلس ولا الحيوان للمشتري، ويعتق بالشراء.

ثم إن كان قد أقرّ بأنّ العتق عن<sup>٤</sup> صاحب اليد، أو بأنّه حرّ الأصل، أو بأنّه عتق صاحب اليد إلا أنّه لا ولاء له عليه، ضاع ماله

ولو قدر على مفاضة المعسك فله ذلك في صورة كونه معتقاً أو عالماً بالحرّيّة، لا

١. في بعض النسخ، «كذبه».

٢. في بعض النسخ «الإجارة».

٣. في بعض النسخ، «الجمالة» بدل «الحوالة».

٤. في نسخة، «العتق غير» بدل «العتق عن».

مع انتفاء الأمرين. وإن كان قد أقر بعق الممسك وولائه ومات العتيق بغير وارث، فله أخذ قدر الثمن؛ لأنه إن كان صادقاً فله المقاصة، وإن كان كاذباً فالجميع له. وفيه إشكالان:

الأول: القول بعققه بمجرد الشراء؛ لأن في ذلك ضرراً على العبد، وربما كان عاجزاً عن التكسب، فلا ينفذ إقراره في حقه، إلا أن يجعل إقراره بمثابة عقده مباشرة، أو يصدقه العبد على الحرية.

الثاني: جواز المقاصة، فإنه دفع مالا متبرعاً به، فإذا استهلك مع التسليط فلا ضمان. وقد يجاب بأن مثل هذا الدفع يرغب فيه للاستفاد، ويكون ذلك مضموناً على القابض؛ لظلمه.



إذا أقر بمال معين لزم. فإن ادعى المقر له زيادة عليه فهي دعوى مستأنفة. ولو عين الوزن انصرف إليه، وكذا الكيل. ولو بهم انصرف إلى الوزن الغالب، والكيل الغالب، فلو تساوى أمران مختلفان في الأعسية، فسر المقر ولا تصرف الدراهم إلى الإسلامية، إلا مع علم قصد المقر.

ويصح الإقرار بالمبهم ويستفسر، فإن امتنع حبس حتى يبين، ولو جن، أو أغنى عليه ترقيب زوال عذره ولو مات عين الوارث. ولو قال لا أعلم، أو مال المقر أنسيت، أمكن قبول تعيين المدعى بيمينه، قال الفاضل: يشكل بما أنه لا يمين على المدعي إلا مع الرد، فيجب أقل متمول حبس.

ولو فسّر بعشرة، فقال المقر له أردت عشرين، لم تسمع دعوى الإرادة؛ إذ لا يلزم من إرادته عشرين وجوبها في ذمه نعم، له الدعوى بها، فيقبل قول المنكر

مع يمينه وعدم البينة.

ثم الألفاظ المبهمة كثيرة، ولنذكر منها خمسة عشر:

الأول: الشيء؛ وهو أعم من المال، فهو فُسْرُه بحدّ قذف أو حقّ شفعة قُبِلَ. ولو فُسْرُه بالخمر أو السرجين النجس لم يقبل، لأنّ «له» يستدعي الملك، وذلك ليس بمملوك. ويحتمل القبول، وهو قول الفاضل؛ لصدق «الشيء» عليه، وإمكان المنفعة به. وتحرّيم أخذه؛ لثبوت الاختصاص فيه. قال: وكذا يقبل لو فُسْرُه بحبّة حنطة، أو دُخُنْ؛ لتحرّيم أخذه على الغير<sup>١</sup> وقيل: لا يقبل؛ لأنّه لا قيمة له<sup>٢</sup>.

ولا تصحّ الدعوى به. ومنع الفاضل من عدم صحة الدعوى به<sup>٣</sup>

أمّا لو فُسْرُه بما لا يباح اقتناؤه، كالخنزير أو جلد الكلب والحر غير المحترمة، فإنّه لا يقبل؛ لأنّه ليس فيه حقّ واختصاص.

أمّا لو فُسْرُه بما لا يباح الاستماع به، لم يقبل. وكذا لو فُسْرُه برّد السلام، والعبادة في مرضه، والتسميت عند عطاسه «إن كان في الغير» «حقّ المسلم على المسلم أن يعود إذا مرض، ويحيّيه إذا سلّم، ويستغفره إذا عطس»<sup>٤</sup>. لأنّه لا يحبر عن مثله عادة. واحتمل قبول الفاضل لهذا الخبر<sup>٥</sup>

ولو قال: عصبتك شيئاً، وفُسْرُه بنفسه لم يقبل؛ لما فُسّرَ بالغصب به. ولو كان عبداً لم يقبل؛ لاقتضاء مفعولي<sup>٦</sup> الفعل هنا لمغايرة.

الثاني المال؛ ولم يفسره بما يتموّل وإن قلّ، لا بغيره، كالكلب العقور والخنزير والحشرات والسرجين النجس ولو قبلناها في الشيء.

ولو كان المقرّ كافراً لكافر تبع معتقدهم في المائيّة. وجوّز الفاضل تفسير المال

١ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥١ (الطبعة الحجرية).

٢ حكاية العلامة عن أحد وجهي الشافعية في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥١ (الطبعة الحجرية).

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥١ (الطبعة الحجرية).

٤ الكافي، ج ٢، ص ٦٥٣، باب العطاس والتسميت، ح ١

٥ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٢ (الطبعة الحجرية).

٦ في كثير من النسخ «مفعولين».

بجبة الحنطة والتمر؛ لأنهما مال وإن لم يتموّل؛ إذ المال أعم من المتموّل.<sup>١</sup>  
 الثالث: أسماء الأجناس، كالزيت والذهب والفضة، ويتشعّص ذلك فيما ذكره.  
 والقول قوله في وصفه وقدره بيمينه، ولا فرق بين المعرف في ذلك والمنكر؛ لامتناع  
 الحمل على العموم هنا.

الرابع: صيغ الجمع. وتحمل على الثلاثة فصاعداً، قلّة كانت أو كثرة، معرفة  
 أو منكّرة.

ولو قال، له عليّ دراهم وفسرها بدرهم، لم يقبل. ولو فسرها بدرهمين متأولاً  
 معنى الاجتماع، أو أخبر أنّه من القائدين بأنّ قلّ الجمع اتّان، فالأقرب القبول.  
 الخامس: صيغ العدد، إذا حرّدها عن الممتر وله تفسيرها بما يصدق عليه ذلك  
 العدد، كالألف والمائة. فلو قال: له عليّ ألف، فسرها بعبّات الدّخن، قُبل. ولو  
 فسرها بشاة، مأولاً أنّ فيها ألف جزء، لم يقبل.

ولو عطف عدداً غير مميّز عليّ مميّز بواسطة أو غير واسطة، لم يسر التمييز إلى  
 المعطوف، مثل: له عليّ ألف درهم وعشرون ومائة، أو: ألف درهم وعشرون. أمّا لو  
 جعل التمييز في العدد الأخير، فقد قال الشيخ بسريانه إلى ما قبله وإن تكثّر، مثل: له  
 ألف ومائة وخمسة وسبعون درهماً<sup>٢</sup>.

ولو قلنا بسريانه وقال: له عليّ مائة وله عليّ عشرون درهماً، لم يسر؛ لتغاير  
 الجمل. وكذا لو قال له عليّ مائة دينار وخمسة وعشرون درهماً، لم يسر الدرهم  
 إلى المائة؛ لتمييزها. وفي سريانه إلى الخمسة الوجهان. ولو قال: له خمسة عشر  
 درهماً، فالكلّ دراهم قطعاً.

السادس: الإيهام في محتملات اللفظ بحسب الصلة، مثل: له عليّ من واحد إلى  
 عشرة، احتمل ثمانية، واختاره ابن إدريس<sup>٣</sup>. وعشرة وتسعة، واختاره الشيخ في

١ تذكّرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٢ (الطبعة الحبرية)،

٢ المبسوط، ج ٣، ص ٧

٣ البرائير، ج ٢، ص ٥٠٩.



الكتابين<sup>١</sup>، باعتبار دخول الطرفين وعدمه.

ولو أراد مجموع الأعداد، فهي خمسة وخمسون، وبيانه<sup>٢</sup>، أن يزداد على آخر الأعداد واحد ويضرب المجموع<sup>٣</sup> في نصف العدد الأخير.

السابع. الإيهام للوصف، ولو قال: له عليّ درهم ناقص، أو: زيف، أو: صغير، قبل تفسيره مع اتصال اللفظ لا مع انفصال. ولا يقبل في الزيف بالفلوس.

ولو قال: له مال عظيم، أو: جليل، أو: نفيس، أو: خطير، أو: مال أيّ مال، أو: عظيم جداً، فسر بما يتموّل؛ لأنّ كلّ مال عظيم خطره؛ لكفر مستحلّه. وكذا لو قال حقير.

ولو قال: أكثر من مال فلان، نزمه بقدره وزيادة

ولو ادّعى جهل قدره، حلف ومضى بما ظنّه.

ولو تأوّل بأنّ مال فلان حرام أو عيب، وما أقررت به حلال أو دين، والحلال والدين أكثر نفعاً أو بقاءً من العيب، لم يقبل عند الشيخ<sup>٤</sup>، وقبل عند الفاضل بضمنه<sup>٥</sup>.

ولو قال: له عليّ أكثر من مائه، لزمه مائة وأدنى زيادة.

ولو قال ما به عليّ أكثر من مائة، فإن ضمّ للام هي «له» فكالأوّل، وإن فتح اللام فهي الإقرار بمائة أو بطلانه - لأنّه لا يبرم من مبي الرائد عليها ثبوتها - وجهان.

ولو قال: مال كثير، قال الشيخ في الكتابين. يلزمه ثمانون درهماً كالندرة<sup>٦</sup> وأنكره ابن إدريس؛ لبطلان القياس<sup>٧</sup>، ولاستعمال «الكثير» في القرآن لعبير ذلك، مثل «فئة

١. المبسوط، ج ٣، ص ٢٧؛ الخلاف، ج ٣، ص ٣٧٤-٣٧٥، المسألة ٢٢

٢. في بعض النسخ «وبايه» بدل «وبيانه»

٣. في بعض النسخ «الجميع»

٤. الخلاف، ج ٣، ص ٣٦١، المسألة ٢

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٣ (الطبعة الحيدرية)

٦. المبسوط، ج ٣، ص ٦؛ الخلاف، ج ٣، ص ٣٥٩، المسألة ١

٧. السرائر، ج ٢، ص ٥٠٠

كثيرة<sup>١</sup> «ذَكَرًا كَثِيرًا»<sup>٢</sup>. والشخ يقول: هو عرف شرعي<sup>٣</sup>. وتبعه القاضي<sup>٤</sup>، وبه قال ابن الجنيّد، وجعل حكم العظيم حكم الكثير<sup>٥</sup>.

## [٢٢٧]

## درس

الثامن: الإيهام في الجزء. فلو قال: له نصف، فسر بنصف ما يتموّل. ولو قال: له درهم ونصف، قيل: ينصرف نصف إلى نصف الدرهم، لقريظة العطف<sup>١</sup>. ولو قال له عليّ جزء من درهم، فسر بما شاء وإن قلّ. ولو قال: معظم درهم أو أكثره، لزم نصف درهم وأدنى زيادة، وإليه الرجوع فيها. ولو قال: له قريب من درهم، فالظاهر أنّه كذلك، ويحتمل تفسيره بما شاء؛ لأنّ القرب من الأمور الإضافيّة، فلا يشخص بشيء بعينه.

ولو قال له جزء من مالي، فسر بما شاء، وكذلك نصيب، أو: مسط، أو: حظ، أو سهم، أو: شيء، ولا يحمل على التخيّل. وقال ابن الجنيّد: لو قال: له في هذا العبد شيء، فله سدسه، وإن قال: جزء، فله سبعة، وإن قال سهم، فله ثمة<sup>٢</sup>. كأنّه يحمله على الوصيّة؛ لاستقرار عرف الشرع بذلك.

التاسع: الإيهام بـ «كذا»، فلو قال: له عليّ كذا، فهو كقول: شيء.

ولو فسره بالدرهم رفعاً، أو نصباً، أو جزءاً، فالأقرب أنّه واحد، فالرفع على البذل.

١ البقرة (٢): ٢٤٩

٢ الأحراب (٣٣): ٤١

٣ الخلاف ج ٣، ص ٣٥٩، المسألة ١

٤ المنهذب ج ١، ص ٤٠٥

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ٥٣٩ - ٥٤٠، المسألة ٢٤٨

٦ من القائلين بالعلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٣

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ٥٣٩ - ٥٤٠، المسألة ٢٤٨

والنصب على التمييز، والجَزَّ على الإضافة ويحتمل في الجزَّ بعض درهم، ويفسره بما شاء.

وقال في الخلاف يلزمه مع النصب عشرون، ومع الجزَّ مائة<sup>١</sup>؛ بناءً على أنَّ «كذا» كناية عن العدد، وأنَّ أقلَّ العدد المفسَّر بمعرد منصوب عشرون، وأقلَّ العدد المفسَّر بمجرور مائة.

ولو قال: كذا كذا درهم، أو نصبه أو جزَّه، فهو كالأوَّل، وفي الخلاف: لو نصب فأحد عشر<sup>٢</sup>.

ولو قال: كذا وكذا، وفسره بالدرهم رفعاً أو نصباً أو جزاً، وقال مع النصب: أحد وعشرون<sup>٣</sup>.

ويمكن حمله على من استقرَّ في عرفه ذلك، أو على من علم قصده، وبدونهما لا وجه له.

العاشر: الإبهام بالمعطوف وشبهه، فلو قال: له عليَّ درهم ودرهم ودرهم، فهي ثلاثة فلو قال أردت بالتالث تأكيد الثاني، قيل: لأنَّ التأكيد قد يكون سكرير اللفظ بعينه، والأصل براءة الذمَّة عن الزائد<sup>٤</sup>.

ولو قال: أردت به تأكيد الأوَّل، لم يقبل، لعدم «الواو» في الأوَّل، ووجوده في الثاني والثالث، وللфصل بين المؤكَّد والمؤكَّد.

ولو أتى بـ«الواو» في المعطوف أولاً، وبـ«ثمَّ» أو بـ«لقاء» في المعطوف ثانياً، لم تقبل دعوى التأكيد؛ للتغاير.

ولو قال له درهم درهم درهم، فواحد.

ولو قال: له درهم فدرهم، فإثنان، فلو قال: أردت فدرهم لازم، قيل بيمينه لو حالفه المقرُّ له.

١. الخلاف، ج ٣، ص ٣٦٥ و ٣٦٧، المسألة ٨ و ١١.

٢. الخلاف، ج ٣، ص ٣٦٦، المسألة ٩.

٣. الخلاف، ج ٣، ص ٣٦٦، المسألة ١٠.

٤. «يس في بعض النسخ» «والأصل براءة الذمَّة من الزائد».

ولو قال: له درهم فوق درهم، أو تحته، أو معه، أو فوقه وتحته ومعه، أو قبله، أو بعده، أو قبله وبعده، فواحد؛ لاحتمال إرادته بالدرهم الزائد أنه للمقر. وفي القبليّة والبعديّة يصعّف الاحتمال؛ من حيث إنها ظاهرة في الوجوب. ولو فسّر قوله: فوق درهم، بالزيادة؛ وتحته، بالنقيصة، قُبِلَ.

الحادي عشر: الإيهام بالظرفيّة وشبهها. فلو قال: له زيت في جرّة، أو: سمن في عكّة، أو: قماش في عيبة، أو: ألف في صندوق، أو: غصته سيفاً في جفن، أو: حنطة في سقينة، أو: دابة عليها سرج، لم يدخل الظرف ولا السرج - وقال ابن الجنيّد: كلّ ما لا يوجد بغير ظرف، كالسمن، فالإقرار به إقرار بظرفه، وليس بذلك، وجعل الإقرار بالدابة إقراراً بالسرج<sup>١</sup> - بخلاف: عبد عليه عمامة أو ثوب، فإنه يدخل؛ لأنّ له أهليّة الإمساك

ولو قال له جرّة فيها زيت، إلى آخر الظروف، فهو إقرار بالظرف خاصّة على الأقوى.

ولو قال: له خاتم فيه فصّ، أو فصّ على خاتم، لم يدخل الفصّ في الأوّل، ولا الخاتم في الثاني.

ولو قال: له جارية، وجاء بها وهي حامل، صحّ استثناء الحمل على الأقرب. ولو قال: له في هذا العبد ألف درهم، وفسره بأنّه وزن في ثمن نصفه ألف درهم، قُبِلَ وله النصف.

ولو قال: واشتريت أبا النصف بدرهم، لم يتغيّر الحكم. ولو قال: نقد عني ألفاً في ثمنه، كان إقراراً بالإقراض. ولو قال: أُرش جنائته، قُبِلَ، ولا يلزمه لإتمام لو نقص العبد. ولو قال: أوصي له من ثمنه بألف، بيع وصرف إليه ذلك إن احتمله. ولو قال: هو مرهون عنده على ألف، احتمل انقبول؛ لأنّه تعريض<sup>٢</sup> للبيع، ويكون

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٥٢٩، المسألة ٢٤٦ و ٢٤٧

٢ في بعض النسخ «يعرض» وفي بعضها «معرض» وفي بعضها «لا تعرض».

له في ثمة ذلك.

الثاني عشر: الإيهام في الأعيان وشبهها. فلو قال: له هذا الثوب، أو: هذا العبد، طوّل بالتعيين، فلو أنكره المقر له حلف وانتزع الحاكم ما أقر به، أو أقره في يد المقر، فلو عاد المقر له إلى التصديق، سمع

ولو قال: له علي ألف أو مائة، احتمل المطالبة بالتعيين ولزوم الأول.

ولو قال: مائة أو ألف، احتمل لزوم الثاني.

ولو قال: دينار أو درهم، طوّل بالساكن.

الثالث عشر: الإيهام المستخرج بطريق<sup>١</sup> استحراج المجهولات، وهو إنما يكون معتبراً لو كان المقر عالماً بذلك القدر وعبر عنه بتلك العبارة، فلو لقن العامي الصيغة لم يترتب الحكم.

ولو سمع من مقر صيغة حكم بها عليه ظاهراً فدو ادعى الجهالة وكان ممكناً في حقه، احتمل قوياً سماع دعواه.

فلو قال لزيد: علي مال ونصف ما لعمر، ولعمر علي مال ونصف ما لزيد، ولكل منهما أربعة، لأن لزيد شيئاً، فلعمر مال ونصف شيء، فزيد مال ونصف مال وربع شيء يعدل شيئاً، يسقط ربع شيء بربع شيء يبقى مال ونصف مال يعدل ثلاثة أرباع شيء، فـ«الشيء» مالان، ولكل مال نصف، فيكون أربعة، ثم يسأل عن معدود الأربعة.

الرابع عشر: الإيهام الممكن استخراجه من غير حساب ولا رجوع إلى المقر، كقوله: له علي من الفضة وزن هذا الصخرة، أو: يقدر ثمن عبد زيد، أو: بعدد وثيقة بكر، قبل ورجع إلى ذلك في التفسير.

الخامس عشر: الإيهام من حيث العموم، فلو قال: لزيد جميع ما تحت يدي، أو: ينسب إليّ، صحّ الإقرار وأخذ به فلو قال في شيء لم يكن هذا تحت يدي حال الإقرار، قبل قوله يمينه.

١. في بعض النسخ: «بطرق».

ولو قال: لا حق لي عندك، أو: في يدك، ثم رأى عنده شيئاً فقال: ما كنت أعلم بهذا وهو لي، سمعت دعواه؛ لإمكانه، فيحذف المتشبهت إن لم يكن للمدعي بيته.

[٢٢٨]

درس

### في الإضراب والاستثناء

لو قال: له درهم بل درهم، فواحد على الأقوى. ولو عيّن أحدهما وأبهم الآخر، فكذلك على الأقوى. ولو عيّنهما، فائتان. ولو قال: درهم بل درهماً، فائتان. وكذا بالعكس. ولو قال: له درهم بل دينار، ثماناً معاً. ولو قال: ما له درهم بل درهماً، ثماناً. وكذا: لكن درهماً



وقواعد الاستثناء ثمان:

الأولى: الاستثناء من الإثبات نفى وبالعكس فـ«عشرة إلا واحد» إن وردت عقيب النفي فواحد إذا رفع، وعقيب الإثبات تسعة إذا نصب، ولو نصب عقيب النفي فلا شيء، ولو رفع عقيب الإثبات فلا رفع. ويجب الجميع ويكون «إلا» وصفاً.

ولو قال: ما اقترضت منه عشرة إلا خمسة، أمكن وجوب الخمسة؛ للنصب على البديل، وعدم وجوب شيء؛ للنصب على أصل الاستثناء. وقيل:

إنه إن قصد بالنفي سلب المركب، وهو عشرة إلا خمسة، فلا شيء عليه؛ وإن قصد سلب العشرة لا غير، وقصد بالانقاص ذلك السلب، لزمه خمسة.

وهذا التوجيه يتمشى على تقدير النصب على الاستثناء، أو على البديل.

وربما جعل الاحتمالان في مثل: مائة عشرة إلا خمسة، بالنصب، وهو بعيد؛ لأنَّ

قصد سلب العشرة لا غير يقتضي الرفع على البديل.

الثانية: الاستثناء المتكرر يعرف عطف في حكم المستثنى الواحد، فيخرج الجميع، أو يدخل الجميع. وكذا لو كان الثاني أكثر أو مساوياً للأول وإن كان بغير عطف. أمّا لو انتفى العطف ونقص الثاني عن الأول، فإنه يرجع إلى الاستثناء الأول. فلو قال: له عليّ عشرة إلا تسعة، وعدّ إلى واحد، فخمسة؛ لأنّ مأخذ الجمل المنفية وهي الأفراد هنا، فنسقطها من المشنة وهي لأزواج، فيجب الباقي ولو أنّه لمّا وصل إلى الواحد قال: إلا اثنين إلا ثلاثة إلى التسعة، لزمه واحد؛ لأنّ نصّ الأزواج إلى الأزواج تكون ثمانية وأربعين، والأفراد إلى الأفراد تكون تسعة وأربعين، فإذا أسقطت الأول من الثاني بقي واحد ولو قال: له عشرة إلا عشرة إلا أربعة، صحّ الاستثناءان ولمه أربعة؛ لأنّ عشرة إلا أربعة، ستّة، وهي المنفية، ولو لا الاستثناء الثاني بطل الأول. ولو قال: عشرة إلا ثلاثة وإلا اثنين فهي خمسة، ولولا «الواو» لكانت تسعة، وكذا لو قال: إلا ثلاثة واثنين. ولو قال: عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فهي ثلاثة، سواء وجد «الواو» أو لا. وكذا عشرة إلا ثلاثة إلا ثلاثة، حملاً على التأسيس لا على التأكيد.

الثالثة: الاستثناء المتردد، كقوله له عشرة إلا خمسة أو ستّة، المخرج منه الأقل؛ أحداً بأول الإقرار ويحتمل إخراج أكثر، اقتصاراً على المتيقّن، ويحتمل طلب التعيين منه، فإن تعذر، أخرج الأقل.

الرابعة: الاستثناء من الجنس حقيقة ومن غيره مجاز، فيحمل على الأول. ولو أخبر عن إرادة المجاز، فالأقوى القبول.

فلو قال: له ألف درهم إلا ثوباً، وأخبر عن إرادة الإخراج، طوّل بتفسير قيمة الثوب، فإن أبقى بعدها شيئاً صحّ، وإن استوعب بطل الاستثناء، ويحتمل بطلان التفسير فيفسّر بما يبقى.

وتصوير هذا أن يكون له عليه ألف، فينفذ صاحب الحقّ على المدين ثوباً، أو

يدفع إليه ثوباً قضاءً، فيقرأ<sup>١</sup> على هذه الصورة.

ولو قال: له علي ألف إلا درهماً، فهي دراهم

ولو أخبر عن إرادة غيرها، كالجوز قبل، فإن بقي شيء بعد الدرهم صح، وإن لم يبق فالأقرب بطلان الاستثناء، ويلزمه ألف جوزة.

ولو قال: له ألف إلا واحداً، كلف التفسير، فإن فسر أحدهما، تبعه الآخر، فلو قال: أردت المنفصل، قبل وروعي ما تقدم

ولو قال: له علي مال إلا مالاً، أو: شيء إلا شيئاً، حمل على أقل متمول، فيكون الأول زائداً على أقل متمول، وبالإستثناء نقص ذلك الزائد.

وقال بعض العامة: هذا مستوعب، فيبطل الاستثناء ويحب أقل متمول<sup>٢</sup>. وهو موافقة في الحكم ومخالفة في التقدير<sup>٣</sup>.

والفائدة، أنه على التقدير الثاني لا يحتاج إلى تفسير اللفظ الثاني، بل يكفي تفسير اللفظ الأول.

وعلى ما مررناه يطالب بتفسيرهما، ويرتب عليه الاستثناء من الجنس وغيره، واستغراق الاستثناء وعدمه. وعندني أن تحيّل الاستغراق في هذا باطل؛ لأن «الشيء» و«المال» من الألفاظ المتواطئة الصالحة للكثير والقليل، فجاز أن يكون الشيء الأول مساوياً وغير مساوٍ.

[٢٢٩]

درس

القاعدة الخامسة: الاستثناء المستغرق باطل. ولا يحمل على الغلط، ولو ادّعى لم يسمع منه، ويحوز أن يكون الباقي أقل من المأخوذ على الأقوى.

١ في بعض النسخ: «فيقرأ».

٢ فتح القدير، ضمن المجموع شرح المهذب، ج ١١، ص ١٧٩.

٣ في بعض النسخ: «التقرير».



وتقريره في الأصول فلو قال: له علي عشرة إلا عشرة، لزمه عشرة، ولو قال: إلا تسعة، فواحد.

السادسة: إذا تعقب الاستثناء جملاً، فالمتصور في الأصول العود إلى الأخير، وربما حصلت قرينة توجب العود إلى الجميع

ثم قد تتعدد الأعداد في المستثنى والمستثنى منه، فيحتمل حينئذ في المستثنى الجميع<sup>١</sup>، كما يحتمل في المستثنى منه العود إلى الجميع، فهاهنا أمثلة:

الأول له عشرة دراهم وثوب إلا درهماً فإن جمعنا بين الجملين، كان الدرهم مستثنى من الدراهم والثوب بعد أن يذكر قيمة الثوب، وربما جعل هذا قرينة لعوده إلى الدراهم؛ لأن الاستثناء المنفصل مجاز وهو معارض بأن العود إلى الأبعد أشد محذورية من المجاز.

الثاني له دينار وعشرة دراهم إلا ثوباً قيمته ثمانية فإن جمعنا، كانت الثمانية موزعة على العشرة والدينار، وإن أعدهناه إلى الأخير، كان إقراراً بدينار ودرهمين. الثالث له درهمان ودرهم إلا درهماً فإن جمعنا، لزمه درهمان وهو ظاهر؛ للقرينة<sup>٢</sup>، وإن لم يجمع لزمه ثلاثة، لاستغراق الاستثناء.

الرابع له ثلاثة إلا درهمين ودرهماً، إن جمعنا المستثنى لزمه ثلاثة، وإن لم نجمع لزمه درهم.

الخامس له ثلاثة إلا درهماً ودرهمين، إن جمعنا فثلاثة، وإن لم يجمع فدرهمان. السادس له درهم ودرهم ودرهم إلا درهماً ودرهماً، يلزمه ثلاثة، جمعنا بين الأعداد أو لم نجمع؛ لأننا إن جمعنا صار مستغرقاً، وإن لم نجمع فالواحد مستغرق الآخر.

السابع له درهم ودرهم إلا درهماً إن جمعنا فعليه درهم، وإلا فدرهمان. ورده الفاضل بالتناقض؛ للنص على الأفراد<sup>٣</sup>، وإنما احتمل ذلك في الجمع؛ لأنه يجوز

١ في بعض النسخ «الجميع».

٢ في بعض النسخ «القرينة».

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٦ (الطبعة المجرية).

أن يراد به بعض أفراد<sup>١</sup>، كما يراد بـ«القوم»، في قولهم: جاء القوم إلا زيدا، من عدا زيد.

وهو مدفوع بإمكان التجوز عن الصف بدرهم؛ لصحة قولنا: له درهم إلا نصفه، فكأنه استثنى من كل درهم نصفه، وبصفا درهم درهم، على أن «واو» العطف بمثابة «ألف» التثنية عند النحاة والأصوليين، فكأنه قال: له درهمان إلا درهماً، ولا نزاع في صحته، وبه عُدل الشيخ في الخلاف<sup>٢</sup>

ولأن الاستثناء من العين صحيح عنده<sup>٣</sup>، مع قيام تخيل التناقض فيه، مثل: له هذا الدرهم إلا نصفه.

الثامن، إنما يجمع العدد المعرف<sup>٤</sup> ما لم يكن فيه إشارة، فلو أشار لم يجمع، مثل: له هذا الدرهم وهذا الدرهم إلا هذا الدرهم، فإنه يبطل الاستثناء قطعاً. وكذا لو قال: له هذا العبد وهذا العبد وهذا العبد إلا هذا، فبطل الاستثناء قطعاً.

القاعدة السابعة. الاستثناء من الأعيان صحيح، سواء كان بأدوات الاستثناء، كقوله: له هذه الدار إلا هذا البيت، أو: هذا الخاتم إلا قصه، أو غيرها، كقوله: له هذه الدار والبيت لي، أو: الخاتم والقص لي.

ولو قال: له هذه العبيد إلا هذا العبد، خرج من الإقرار، ولو قال: إلا واحداً، عي ما شاء، فلو ماتوا إلا واحداً فعيه صح.

ومن أبطله لئلا يموت الجميع سوى المستثنى، فهو متعكف؛ لأن التجويز قائم والتعيين إليه.

[القاعدة] الثامنة: قد يكون الاستثناء مجهولاً، وإلى معرفته طريق غير قول المقر، فيرجع إليه، مثل قوله: له عشرة إلا قدر مال زيد، أو إلا زنة هذه الصنجة.

١. في بعض النسخ: «بعض الأفراد».

٢. الخلاف، ج ٣، ص ٣٦٤-٣٦٥، المسألة ٦.

٣. لم نشر على قوله.

٤. في بعض النسخ: «المعروف».

ومثل المسائل الحسابية، كقوله لعمر و عشرة إلا نصف ما لزيد، ولزيد ستة إلا ثلث ما لعمر، فللعمر شيء، فلزيد ستة إلا ثلث شيء، فللعمر و عشرة وسدس شيء إلا ثلاثة تعدل شيئاً، فإذا جبرت وقابلت بقي سبعة تعدل خمسة أسداس شيء، فالشيء ثمانية وخمسان وهي لعمر، ولزيد ثلاثة وخمسين. وإن شئت بدأت بزيد في العمل، فلزيد شيء، فللعمر و عشرة إلا نصف شيء، فلزيد ستة وسدس شيء إلا ثلاثة وثلثاً تعدل شيئاً، وبعد الجبر والمقابلة يبقى اثنان وثلثان تعدل خمسة أسداس شيء، فالشيء ثلاثة وخمسين، فهي لزيد، ولعمر و عشرة إلا نصف هذه، وهو واحد وثلاثة أخماس، فإذا أُلقي من عشرة بقي ثمانية وخمسان.

[٢٣٠]

درس

### في الإقرار بالنسب

يشترط في صحة الإقرار به بلوغ المقر وعقله، وعدم تكذيب الشرع له، فلا عبرة بإقرار الصبي والمجنون، ولا بإقرار من<sup>١</sup> لنحق بالغير شرعاً، سواء أقر ببنوته أو أحوته أو غيرهما مما يغير ذلك النسب<sup>٢</sup> الشرعي، وكذا العنفي عنه شرعاً، كولد الرني وإن كان على فراشه، وولد النعان وإن كان الابن يرته. ثم إن كان المقر به ولداً، اشترط فيه مع ذلك خمسة شروط: الأول: أن لا يكذبه الحس، فلو أقر ببنوة من هو في سنه، أو أسن، أو أصغر بما تقتضي العادة بأنه لا يلد، بطل الإقرار ولو تصادقا.

فرع: لو دخلت حربية دار الإسلام ومعها ولد فاستلحقه مسلم، أو ذمي مقيم بدار

١. في كثير من النسخ: «ولا بالإقرار بمن».

٢. في كثير من النسخ: «السب».

الإسلام لحق به، إلا أن يعلم عدم دخوله دار الحرب، وعدم خروجها إلى دار الإسلام، وعدم مساحتها لموطوءة، فلا يلحق؛ لتكذيب الحس إياه. ولا يكفي إمكان إنقاذ الماء في قارورة إليها؛ لبعده وقوعه والانحلاق منه.

الثاني: أن لا ينازعه غيره، فلو تنازعا لم يثبت لأحدهما إلا بالبينة، أو القرعة.  
الثالث: التصديق إن كان أهلاً له، كالحي البالغ العاقل، ويسقط اعتباره في طرف الميت والصغير والمجنون، ويثبت نسبه. ولا عبرة بالإنكار بعد أهليته. ولو طلب إحلاف المقر فليس له؛ لأن غايته استخراج تصديقه، أو نكوله، وكلاهما غير مسموع؛ لأنه لو نفى النسب الآن صريحاً لم يقبل.

ولا يقدح في ذلك التهمة في استحقاق مال الصغير وإرث الميت.  
الرابع: أن يكون المقر أباً، فلو أقرت الأم فلا بد من التصديق على الأقرب؛ لإمكان إقامتها البينة على الولادة.  
والإقرار بالولد ليس إقراراً بزوجه الأم وإن كانت معروفة بالحرية؛ لاحتمال كونه عن شبهة، أو نكاح فاسد.

الخامس: أن يكون ولداً للصلب، فلو أقر بينوة ولد ولده فنازلاً، اعتبر التصديق. وإن كان المقر به غير الولد، فله شرطان آخران:  
الأول: أن لا يكذبه الحس، كما لو أقر بأخوة من يمتنع تولده من أب المقر أو أمه؛ لزيادة سن المقر به على سنهما، أو مساواته.

الثاني: تصديق المقر به، فلو أكذبه فلا نسب، وإن صدقه توارثا. ولا يتعدى التوارث إلى وارثهما إلا مع التصادق. وقال في المبسوط: يتعدى التوارث إلى أولادهما لا غير.

ثم هنا مسائل:

الأولى: لو استلحق ولد إحدى أمتيه بعينه لحق به. ولو لم يعين ومات عيّن

الوارث. فإن امتنع أقرع، فيكون الآخر رقاً. ولا يعرضان على القافة، ولا ينعق نصف كل واحد منهما.

الثانية: لو كان لأمته ثلاثة أولاد فأقر بأحدهم وعيته الحق به، وكان الباقيان رقاً، سواء كان المعين الأكبر، أو الأوسط، أو الأصغر، فإن مات عين الوارث، فإن امتنع فالقرعة، فبعق المقروع مطلقاً.

هذا على الرواية المشهورة بأن الأمة لا تصير فراشاً بالوطء<sup>١</sup> وعلى الرواية الأخرى بصيرورتها فراشاً<sup>٢</sup>، إن أقر بالأكبر لحق به مع الأوسط والأصغر، وإن أقر بالأوسط لحق به مع الأصغر وإن أقر بالأصغر، لحقه وحده، وحكم القرعة كذلك.

الثالثة: لو خلف ابناً فأقر بآخر، شاركه ولم يثبت نسبه، فإن أقر بثالث وكانا عدلين ثبت نسبه، وإلا شارك

ولو أقر بثالث أحدهما، أخذ فاضل نصيبه<sup>٣</sup> ولو صدق الثالث الثاني فهو شاهد، فثبت نسبه مع عدالته وعدالة الأول<sup>٤</sup>.

ولا يكفي في ثبوت النسب إقرار جميع الورثة من دون العدالة.

ولو كان له إبان معلوما النسب فأقر بثالث فأبكر أحدهما لم يلتفت إليه.

الرابعة: لو أقر الأخوان بابين وكانا عدلين ثبت نسبه وإرثه وفي المبسوط

يثبت نسبه ولا يرث؛ لأنه لو ورث لعجب الأخوين وغرعا عن الإرث فيبطل

إقرارهما؛ لأنه إقرار من ليس بورث، فيبطل النسب، فيبطل الإرث، فيلزم من

صحة الإرث بطلانه، ومن بطلانه صحته - ثم قال - ولو قلنا يثبت الإرث أيضاً

كان قوياً؛ لأنه يكون قد ثبت [نسبه]<sup>٥</sup> بشهادتهما فينبه أسرته لا بالإقرار<sup>٦</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٤٨٨، باب الرجل يقع على جاريته، ج ١، ٢، الفقيه، ج ٤، ص ٣١٤ - ٣١٥، ح ١٥٦٨٠

تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٧٩ - ١٨٠، ح ٦٢٨ - ٦٢٩، الاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٤ - ٣٦٥، ح ١٣٠٧ - ١٣٠٨

٢ الكافي، ج ٥، ص ٤٩١ - ٤٩٢، باب الرجل يكون له العارية، ج ٢، ٣، الفقيه، ج ٣، ص ٤٥٠ - ٤٥١، ح ١٤٥٦٠

تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٨ - ١٦٩، ح ٥٨٧ - ٥٨٨، الاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٧ - ٣٦٨، ح ١٣١٥ - ١٣١٦

٣ أضيف من المصدر

٤ المبسوط، ج ٢، ص ٣٩

وحاصله. الدور يلزم من جعلهما مقرّين لا من جعلهما شاهدين، ونحن نجعلهما شاهدين؛ إذ العدالة هي، المؤثرة لا الإرث عندنا، وإن انتفت العدالة ورث خاصة.

ولو كان معهما زوجة وصدقتهما، دفعت نصف ما في يدها، وكذا لو انفردت بالإقرار.

الخامسة: لو أقرّ الأخ بابن دعة وتصادها، ثبت الإرث وعزل الأخ، ولا يثبت النسب، إلّا مع العدالة. ولو تناكرا ورثا ولم يثبت النسب.

ولو أقرّ الأخ بينة أحد التوأمين لحقه الآخر، ولا اعتبار بإنكار أحدهما صاحبه. السادسة: لو أقرّ بمن هو أولى منه ثم بأولى سهمًا، فإن صدّق المقرّ به أولاً على الثاني دفع إليه ما في يده، وإن أكذبه أحبط وأغرم المقرّ للمقرّ به ثانياً ما أخذه الأول، سواء نفى<sup>١</sup> وارثاً غيره، أم لا على الأشبه.

السابعة: لو أقرّ بمن هو أولى منه ثم أقرّ بمبا<sup>٢</sup>ويه، فإن صدّقه اقتسما المال، وإلّا أغرم المقرّ للثاني قدر نصيبه، وكذلك لو أقرّ بثالث ورّبع وهكذا.

الثامنة: لو أقرّ بزوجه لدات الولد، أعطاه ربع ما في يده إن كان المقرّ ولداً، وإن كان المقرّ بالزوج أحد الأبوين وكان الولد ابناً لم يدفع إليه شيئاً، وإن كان بنتاً، دفع الفاضل عن نصيبه وهو نصف الثمن.

التاسعة: لو أقرّ بزوجه لذي الولد، دفع إليها ثمن ما في يده إن كان المقرّ ولداً، وإن كان أحد الأبوين أو هما دفع الفاضل ومنهما يعلم ما لو أقرّ بزوجه أو زوجة لغير من له ولداً<sup>٢</sup>.

العاشرة: لو أقرّ بزوجه ثم أقرّ بثانية وتصادقا، اقتسما الحصّة. وكذا لو أقرّ بثالثة ورابعة، وإن كذّبه غرم لها قدر نصيبها.

ولو أقرّ بخامسة ففي الغرم لها بمجرد الإقرار،<sup>١</sup> وبتكذيبه نفسه في غيرها نظر

١. في بعض النسخ: «بقي».

٢. في بعض النسخ: «الولد».

ولو كان الزوج مريضاً وتزوج بعد الطلاق ودخل استرسل الإقرار، ولم يقف عند حدٍّ إذا مات في سنته.

## [ ٢٣١ ]

## درس

الحادية عشرة: لو أقرَّ للميت بزواج ثاني لم يقبل، وفي غرضه بمجرد إقراره، أو بتكذيبه نفسه الوجهان.

ولو قلنا بالعدم، فيأول كلامه بتزويجه، يراها في عدة الأول ثم ماتت فظنت أنه يرثها زوجان، وكان ممن يمكن في حقه الاشتباه، فالأقرب القبول.

الثانية عشرة: لو أقرَّ الوارث طاهراً بما في فمكر المقر به نسب المقر وليس له يته. حار المقر له<sup>١</sup> التركة مع يمينه؛ عملاً بالمتحقق عليه.

الثالثة عشرة: لو استلحق المفق بالبعن غير صاحب الفراش، ففي ثبوت نسبه وجهان؛ من عدم المنازع؛ ومن تمكن الشبهة.

ولو استلحق عبد الغير أو أمه، ففي ثبوت نسبه مع التصديق أو لا معه - إذا كان غير كامل - نظر؛ من العموم، ومن أنه يسمع إرثه بالولاء.

ولو استلحق عبد نفسه الكبير وكذبه لم يثبت السب. وفي عتقه نظر؛ من إقراره بموحيه؛ ومن أنه فرع ثبوت السب الذي لم يثبت. ولو كان العبد مشهور النسب فالنظر فيه أولى بعدم العتق؛ لالتحاقه بغيره شرعاً.

الرابعة عشرة: لو تصادق البالغان على نسب، إما بقوة أو غيرها ثم رجعا، ففي قبول الرجوع نظر؛ من ثبوت النسب شرعاً فلا يرتفع بالرجوع، كالنسب بالفراش؛ ومن أنه ثبت بمجرد الإقرار، فإذا رجعا إلى الإنكار بقي على ما كان عليه والأقرب القطع بعدم صحة الرجوع في نسب الولد، ما غيره ففيه الوجهان.

١. في بعض النسخ: «حار للمقر له».

الخامسة عشرة: لو قال: هذا ولدي من الزنى، فهو من باب تعقيب الإقرار بما يتنافيه، فهل يؤخذ بأول كلامه ويلحق به، أو بآخره فلا يثبت له حكم النسب الشرعي؟ نظر.

السادسة عشرة: لو أقر بأخ من الأب ولأب موجود، فنفي بنوته في موضع يجوز النفي، لم يتوارثا وإن تصادقا. ولو مات الأب وهما على التصديق، أو استلحقه بعد موت أبيه ففي ثبوت نسبه وجهان؛ من حكم الشرع بنفي البنوة فيمتنع ثبوت الأخوة التي هي فرعها. والأقرب أنه كاستلحاق ورثة الملائع ولد اللعان.

وربما عُدَّ بطلان الاستلحاق بأن فيه عاراً على الأب، وشرط الوارث أن يفعل ما فيه حظ للمورث، وهو ضعيف، ورجح الفاضل الإلحاق<sup>١</sup>.

السابعة عشرة: لو قال: هو أخي، واقتصر. ثم قال: أردت أخوة الدين، أو: الرضاع، فالوجه القبول؛ لإمكانه. ووجه عدم القبول أنه خلاف الحقيقة.

الثامنة عشرة: قسّم في المبسوط [الإقرار بالنسب] إلى الإقرار بالنسب على نفسه، والإقرار به على غيره، وعنى بالأول الإقرار بالولد، وبالثاني الإقرار بمن عداه، فإن المقر بالأخ مقر على الأب، والمقر بالعم مقر على الجد. ولم يعتبر في الصغير التصديق بعد بلوغه في القسمين معاً، بل لو أنكر البنوة بعد بلوغه لم يقبل إنكاره<sup>٢</sup>. وطاهره أن الأخ لو أنكر الأخوة بعد بلوغه لم يسمع أيضاً. والمشهور اعتبار تصديق غير الولد بعد بلوغه.

التاسعة عشرة: لو أقر بأخ فكذبه المقر به ثم صدق بعد موت المقر، ففي إرثه نظر؛ من أن في إنكاره استحقاق الوارث غيره؛ ومن زوال المانع من ثبوت الأخوة، وهو التكذيب.

ولو أقر الأب بينوة الكبير فكذبه، فلمّا مات رجع إلى الاعتراف فالإشكال بحاله. ولو أقر الابن بأبوة رجل فأنكر، فلمّا مات اعترف بالأبوة له فالإشكال هنا

١. تذكره الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٢ (الطبعة المبرورة).

٢. المبسوط، ج ٣، ص ٢٨-٣٩.



أضعف؛ لأنَّ الإقرار بالهوية بعد الموت مسموع في الكبير والصغير عند الأصحاب، بخلاف الإقرار بغيرها من السب، فينزل هذا الإقرار منزلة الإقرار المبتدأ، والله الموفق.

آخر الجزء الأول<sup>١</sup> من كتاب الدروس والله الموفق، ويتلوه إن شاء الله في الجزء الثاني كتاب المكاسب.

وكان فراغه آخر نهار الأربعاء لاثنتي عشر ليلة حلت من شهر ربيع الآخر سنة أربع وثمانين وسبعمائة، والله تعالى المسؤول بفصله وطوله وبحق محمد وأهله أن يصلّي عليهم وأن يوفق لإتمامه بخير، ونحمد لله رب العالمين

١. هي نسخة «تم» بدل «آخر»

٢. حسب تجربة المؤلف الشهيد (عليه السلام) فإنه ألف الكتاب في جزءين انظر للجزء الأول من الكتاب، مقدمة التحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب المكاسب<sup>١</sup>

قال الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِمَّنْ رَزَقَكُمْ»<sup>٢</sup>. نزلت في  
تجارة الحنّ<sup>٣</sup>.

وقال: «وَأَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ»<sup>٤</sup>.

وعن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمٍ لَمَّا سَمِعُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا»<sup>٥</sup> وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ<sup>٦</sup> فَكَفُّوا عَنِ الطَّلَبِ وَأَقْبَلُوا عَلَى الْعِبَادَةِ: «مَنْ  
فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَجِبْ لَهُ، عَلَيْكُمْ بِالطَّلَبِ»<sup>٧</sup>.

وقال ﷺ: «أَلَا إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ نَفَتْ فِي رَوْعِي أَنَّهُ لَا تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ  
رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»<sup>٨</sup>.

ويراد به عدم المبالغة في الطلب، أو اطلب من وجه جميل.

---

١. من هنا يبدأ الجزء الثاني من الكتاب حسب تجربة المؤلف الشهيد.

٢. البقرة (٢): ١٩٨.

٣. مجمع البيان، ج ٢، ص ٥٢٧؛ الدر المنثور، ج ١، ص ٢٢٢، ديل الآية ١٩٨ من البقرة (٢).

٤. الجمعة (٦٢): ١٠.

٥. الطلاق (٦٥): ٢ و ٣.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٨٤؛ باب الرق من حيث لا يحتسب، ح ٥؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٩٢، ح ١٣٧٢٤؛ نهج

الأحكام، ج ٦، ص ٣٢٣، ح ٨٨٥؛ بغاوت يسير.

٧. الكافي، ج ٥، ص ٨٠، باب الإجمال في الطلب، ح ١.

كما روي عن الصادق عليه السلام: «ليكن طيبك للمعيشة فوق كسب المضيق<sup>١</sup>، ودون طلب الحريص الراضي بدنياه المطمئن إليها»<sup>٢</sup>  
 وقال عليه السلام: «إن في حكمة آل داود: ينبغي للمسلم العاقل أن لا يرى ظاعناً إلا في ثلاث مرة لمعاش، أو ترود لمعاد، أو لذة في غير ذات محرم»<sup>٣</sup>  
 وقال عليه السلام: «الكاذ على عياله كالمجاهد في سبيل الله»<sup>٤</sup>  
 وقال الكاظم عليه السلام: «إيتاك والكسل والصبر؛ فإنهما يمنعانك حفظك من الدنيا والآخرة»<sup>٥</sup>.

وقال الباقر عليه السلام: «من تناول شيئاً من الحرام، قاضه الله به من الحلال»<sup>٦</sup>.  
 وقال النبي صلى الله عليه وآله: «نعم العون على تقوى له النفس»<sup>٧</sup>.  
 وقال عليه السلام: «من المروءة إصلاح المال»<sup>٨</sup>  
 وقال عليه السلام: «إن النفس إذا أحرزت قوتها استقرت»<sup>٩</sup>.  
 وقال عليه السلام: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»<sup>١٠</sup> و«إذا أراد أحدكم الحاجة، فليكثر إليها، وليسرع المشي إليها»<sup>١١</sup>.  
 وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن الله يحب المحترق الأمين»<sup>١٢</sup>.  
 وعن الكاظم عليه السلام - وقد عمل بيده في رضى له -: أن رسول الله صلى الله عليه وآله عمل بيده،

١ في أكثر النسخ: «المضيق».

٢ الكافي، ج ٥، ص ٨٦، باب الإجمال في الطلب، ح ١٨، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٢٢ ح ٨٨٢

٣ الكافي، ج ٥، ص ٨٧، باب إصلاح المال وتقدير المعيشة، ح ١

٤ الكافي، ج ٥، ص ٨٨، باب من كذب على عياله، ح ١٠، الفقيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٣٤ بتفاوت يسير

٥ الكافي، ج ٥، ص ٨٥، باب كراهية الكسل، ح ٢، الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨-٤٠٩، ح ٥٨٨٨ بتفاوت يسير.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٨٠، باب الإجمال في الطلب، ح ٢ بتفاوت يسير

٧ الكافي، ج ٥، ص ٧١، باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة، ح ١٠، الفقيه، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٢٥٧٣.

٨ العصال، ج ١، ص ١٠، باب حصلة من المروءة، ح ٢٤

٩ الكافي، ج ٥، ص ٨٩، باب إخراج الفوت، ح ٢، الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦-١٦٧، ح ٣٦٢٢

١٠ الفقيه، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٢٥٧٦

١١ الفقيه، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٢٥٧٨

١٢ الكافي، ج ٥، ص ١١٣، باب الصاعات، ح ١، الفقيه، ج ٣، ص ١٥٨، ح ٢٥٨٣

وأمر المؤمنين عليه السلام، وهو من عمل لنبيين ولمرسلين والصالحين <sup>١</sup>.  
 وقال الصادق عليه السلام: «إني أشتهي أن يراني له عز وجل أعمل بيدي وأطلب الحلال» <sup>٢</sup>.  
 وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «من أتاه الله برزق ولم يعط إليه برجله، ولم يمد إليه يده،  
 ولم يتكلم فيه بلسانه، [ولم يشد إليه ثيابه] <sup>٣</sup>، ولم يتعرض له، كان ممن ذكره الله  
 عز وجل: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» <sup>٤</sup>.  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله: «من طلب العلم تكفل الله برقه» <sup>٥</sup>. وفتر بأن يعطى عليه  
 قلوب أهل الصلاح.

وقال الصادق عليه السلام: «إن الله تبارك وتعالى جعل أرزاق المؤمنين من حيث  
 لا يحتسبون، وذلك أن العبد إذا لم يعرف وجه رزقه كثر دعاؤه» <sup>٦</sup>.  
 وقال عليه السلام: «أبى الله عز وجل إلا أن يجعل رزق المؤمن من حيث لا يحتسب» <sup>٧</sup>.  
 وكان أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً ما يقول: «أعلموا علماً يقيناً أن الله عز وجل  
 لم يجعل للعبد وإن اشتد جهده وعظمت حيلته وكثرت مكابده <sup>٨</sup> أن يسبق ما سمي له  
 في الذكر الحكيم، ولم يجعل بين العبد في صغره وقلة حيلته أن يبلغ ما سمي له في  
 الذكر الحكيم فالعالم بهذا العامل به أعظم الناس راحة في منفعته، والعالم بهذا،  
 التارك له أعظم الناس شغلاً في مضرتة» <sup>٩</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٧٥-٧٦، باب ما يجب من الاعتدال بالاستقامة. ح ١٠، الفقيه، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٥٩٦  
 بتفاوت يسير.

٢ الفقيه، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٥٩٨ بتفاوت يسير.

٣ ما بين المحققين أعضاء من المصدر.

٤ الفقيه، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦١٥ بتفاوت يسير، والآية في سورة الطلاق (٦٥): ٣ و ٢.

٥ الجامع الصغير، ج ٢، ص ١٧٥، حرف الميم أكثر نقصان، ج ١٠، ص ١٢٩، ح ٢٨٧٠-٦.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٨٤، باب الرزق من حيث لا يحتسب، ح ٤، الفقيه، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٦١١، تهذيب  
 الأحكام، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ٩٠٥.

٧ الكافي، ج ٥، ص ٨٣، باب الرزق من حيث لا يحتسب، ح ١ بتفاوت يسير.

٨ هي بعض النسخ، «مكابده».

٩ الكافي، ج ٥، ص ٨١-٨٢، باب الإجمال في الطلب، ح ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٢٢، ح ٨٨٣، روله  
 ملخصاً.

وقال ﷺ: «كن لما لا ترحو أرجى منك لما ترحو، فإن موسى بن عمران ﷺ خرج يقتبس ناراً لأهله فكلمه الله عز وجل ورحع بيئاً. وخرجت ملكة سبأ فأسلمت مع سليمان، وخرج سحرة فرعون يطلبون انعز لفرعون فرجعوا مؤمنين»<sup>١</sup>.  
 وقال الصادق ﷺ: «قال رسول الله ﷺ: ما من نفقة أحب إلى الله عز وجل من نفقة قصد، ويبغض الإسراف إلا في الحج والعمرة، فرحم الله مؤمناً كسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً»<sup>٢</sup>.

[٢٣٢]

## درس

قد يجب التكسب إذا توقف تحصيل قوته وقوت عياله الواجبى النفقة عليه  
 وقد يستحب، إذا قصد به المستحب.  
 وقد يحرم، إذا اشتمل على وجه فتح، وهو أقسام  
 أحدها: ما حرم لعينه، كالماء، فيحرم فعله وتعلمه وتعليمه واستماعه والتكسب به، إلا عناء الغرس إذا لم يدخل الرجال على المرأة، ولم يتكلم بالباطل، ولم يلعب بالملاهي، وكرهه القاضي<sup>٣</sup>، وحرمه ابن دريس<sup>٤</sup>، والفاضل في التذكرة<sup>٥</sup>، والإباحة أصح طريقاً وأخص دلالة.  
 والنيابة بالباطل.  
 وعمل الصور المجسمة، قاله الشيخان<sup>٦</sup> وطرد القاضي التحريم في غير المجسمة<sup>٧</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٨٢-٨٤، باب الرق من حيث لا يحتسب، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٣٦١٢ بتفاوت يسير

٢ الفقيه، ج ٣، ص ١٦٧ ح ٢٦٢٤ بتفاوت يسير

٣ المذهب، ج ١، ص ٣٤٦

٤ السرائر، ج ٢، ص ٢٢٢

٥ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١٤٠-١٤١، المسألة ٦٤٥

٦ المقمعة، ص ٥٨٧: النهاية، ص ٣٦٣.

٧ المذهب، ج ١، ص ٣٤٤

والحلبى حرّم التماثيل وأطلق<sup>١</sup>.

وروى أبو بصير عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بما ييسط منها ويفترش ويوطأ، إنما يكره منها ما نصب على الحائط وعلى السرير». وسأله عن الوسائد فيها التماثيل<sup>٢</sup>.

والقمار وما يؤخذ به حرام، حتى القمار بالجوز والبيض والغاتم والأربعة عشر والطير.

وأحاديث الفصّاص والسّار المشتملة على الكذب

والحضور في مجالس المنكر لغير الإنكار، أو الضرورة.

وتزيين كلّ من الرجل والمرأة برينة الآخر.

والعشّ الخفيّ، كشوب اللبن بالماء.

وتدليس الماشطة بتزيين الخدّ وتحميره، والنقش في البدن والرجل، قاله

ابن إدريس<sup>٣</sup>. ووصل شعرها بشعر غيره<sup>٤</sup>.

وإعانة الظالم في الظلم لا في غيره من مهامّه، كالنساء والعرس والغسل

والطبخ.

والغيبة، والكذب، والسبّ لغير مستحقّه، والتهمة<sup>٥</sup>، والهجاء.

والذمّ لغير أهله، والمدح في غير موضعه.

والغزل مع الأجنبية، أي محادثتها ومراودتها، والتشبيب بها معيّنة، وبالعلمان

مطلقاً. ويجوز التشبيب بنساء أهل الحرب.

ويحرم نسخ الكتب المنسوخة وتعلّمها وتعليمها، وكتب أهل الضلال والبدع، إلّا

لحاجة من نقض، أو حجة، أو تقيّة.

وتحرم الكهانة والسحر بالكلام والكتابة، والرّقية، والدُّخنة بعقاقير الكواكب،

١. الكافي في الفقه، ص ٢٨١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨١، ح ١١٢٢ بغاوت يسير.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢١٦.

٤. في بعض النسخ: «النسمة».

وتصفية النفس، والتصوير، والعقد، والنفث، والأقسام، والعزائم بما لا يفهم معناه ويضّر بالغير فعله.

ومن السحر: الاستخدام للملائكة والجن، والاستئزال للشياطين في كشف الغائب وعلاج المصاب.

ومنه: الاستحضار بتلبّس الروح بيد من فعل<sup>١</sup>، كالصبي والمرأة. وكشف الغائب عن لسانه

ومنه: اليرنجيات<sup>٢</sup>، وهي إظهار غرائب خواص الامتزاجات وأسرار التّيرين ويلحق به الطّلّسمات، وهي تمزيغ القوى العالية الفاعلة بالقوى السافدة المنفعلة ليحدث عنها فعل غريب.

فعمل هذا كله، والتكسب به حرام. أمّا علمه لبوقى، أو ثلاً يعتز به، فلا وربما وجب على الكفاية؛ لدفع المتنبئ بالسحر. ويقبل مستحلّه.

وبجور حلّه بالقرآن والذكر والأقسام، لا به<sup>٣</sup> وعليه تحمل رواية العلاء بحلّه<sup>٤</sup>. والأكثر على أنّه لا حقيقة له بل هو تخيل، وقيل: أكثره تخايل وبعضه حقيقي<sup>٥</sup>؛ لأنّه تعالى وصفه بالعظمة في سحره فرعون<sup>٦</sup>.

ومن التخيل: السيمياء، وهي إحداث خيالات لا وجود لها في الحسّ للنّاتج في شيء آخر، وربما ظهر إلى الحسّ.

ويلحق به الشعبة، وهي الأفعال العجيبة المترتبة على سرعه اليد بالحركة، فيلتبس على الحسّ.

١. في بعض النسخ: «منفصل».

٢. في بعض النسخ: «التبرجات».

٣. في بعض النسخ: «لا يمثله».

٤. لم نثر على هذه الرواية إلّا ما حكاه في مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٢٣٧، بقوله: خبر العلاء عن محمّد بن مسلم، قال: سأله عن المرأة يصل لها السحر يحلّونه عليها؟ قال: «لا أرى بذلك بأساً».

٥. لم نثر على قائله. راجع جامع المقاصد، ج ٤، ص ٢٩ - ٣٠.

٦. الأعراف (٧)، ١١٦.

وقيل: العِلَلُشُمَات كانت معجزات لبعض الأنبياء<sup>١</sup>.

أما الكيمياء، فيحرم المستى بالتكليس بالزئبق والكبريت والزاج والتصدية والشعر والبيض والمرارة والأدهان، كما يفعله متحشفو الجهال.

أما سلب الجواهر خواصها وإفادتها خواص أخرى بالدواء المستى بالإكسير، أو بالنار اللينة الموقدة على أصلي الفلزات، أو لمراعاة نسبتها في الحجم والوزن، فهذا مما لا يعلم صحته، وتجنب ذلك كله أولى وأحرى.

ويحرم القباضة والتكسب بها، سواء استعملت في إلحاق الأنساب، أو في قفو الآثار إذا ترتب عليها حرام.

وتحرم بيع حط المصحف دون الآلة ولا يحرم بيع كتب الحديث والعلم المباح.

ويحرم اعتقاد تأثير النجوم مستقلة أو بالشركة، والإخبار عن الكائنات بسببها  
أما لو أخير بجريان العادة أن الله تعالى يفعل كذا عند كذا، لم يحرم وإن كره،  
على أن العادة فيها لا تطرد إلا فيما قل.

أما علم النجوم، فقد حرّمه بعض الأصحاب<sup>٢</sup> ولعله لما فيه من التعرض للمحظور من اعتقاد التأثير، أو لأن أحكامه تخمينية.

وأما علم هيئة الأفلاك، فليس حراماً، بل ربما كان مستحباً؛ لما فيه من الإطلاع على حكمة الله تعالى وعظم قدرته

وأما الرمل والفأل ونحوهما، فيحرم مع اعتقاد المطابقة لما دلّ عليه؛ لاستئثار الله تعالى بعلم العيب.

ولا يحرم إذا جعل فالاً؛ لما روي أن نبيّاً كان يحبّ الفأل، ويكره العليّة<sup>٣</sup> -  
بفتح الياء - وهو التشاؤم بالشيء.

١ لم نشر على قائله.

٢ كالأعلام في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٩٩، وفكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١٤٥، المسألة ٦٥٠.

٣ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٧٠، ح ٣٥٣٦؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٣٦، ح ٨١٩٢؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٢٥٤.



[٢٣٣]

## درس

وثانيها: ما حرم لغايته، كالعود والملاهي، من الدفّ والمزمار والقصب والرقص والتصفيق، وآلات القمار، وهياكل العبادة مبتدعة، كالصليب والصم وعمل السلاح وبيعه مساعدة لأعداء لدين، سواء كانوا كفّاراً أو بغاة، وقبّده ابن إدريس بحال الحرب<sup>١</sup>، وهو ظاهر الأحبار<sup>٢</sup>، ويكره لا معها. وكذا يكره بيع ما يكره، كالدرع والبيضة والخفّ والتجفاف - بكسر التاء - وهو الذي يلبس الخيل.

ولو علم أنّ المحالف يستعين بالسلاح على قتال أهل الحرب لم يكره، وهو مروي عن أبي جعفر عليه السلام في بيع السلاح على أهل الشام، لأنّ الله يدفع بهم الروم<sup>٣</sup>. والأقرب تحريم بيعه على قطاع الطريق وبيعهم. وحيث حرّمنا بيعه فهو باطل. وبيع العنب، وما يتخذ منه المسكر لعمل مسكراً، والحشب والحجر لعمل صنماً، أو وثناً، أو صليماً، أو آلة لهو، وفي رواية ابن حريّ: المنع ممن يعمله<sup>٤</sup>، وليس فيها ذكر العاية، واختاره ابن إدريس<sup>٥</sup>، والفاضل<sup>٦</sup>، لأنّ النبي عليه السلام لعن عاصر الخمر<sup>٧</sup>. وكذا يحرم بيع الثوب ليفطى به الصنم والصليب، وإجارة المساكن والحمولات للمحرّمات، إلّا أن يقصد إراقة الخمر، أو تلاف الخنزير.

وثالثها: ما لا نفع مقصوداً فيه للعقلاء، كالخُشّار وفضلات الإنسان.

١. السرائر، ج ٢، ص ٢١٦.

٢. راجع الكافي، ج ٥، ص ١١٢، باب بيع السلاح منهم، ج ٢، ص ٢٠١.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١١٢، باب بيع السلاح منهم، ج ١٢، نقيه، ج ٣، ص ١٧٥، ح ١٣٦٤٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٣-٣٥٤، ح ١١٠١٤ الاستبصار، ج ٢، ص ٥٨، ح ١٨٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٧٣، ح ١٠٨٤.

٥. السرائر، ج ٢، ص ٢١٨.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١٣٩، المسألة ٦٤٥.

٧. الكافي، ج ٦، ص ٣٩٨، باب شارب الخمر، ح ١٠.

ويجوز بيع حود القز وبزره، والنحل مع انحصارها ومشاهدة ما يرفع الجهالة منها. ولا يجوز بيع المسوخ إن قلنا بعدم وقوع الذكاة عليها، إلا القيل؛ لعظم الانتفاع بعظمه.

أما السباع، فما يصلح للصيد يحوز بيعه، كالفهد والهرّ والباري. وقول القاضي بالصدقة بضمن الهرّة، ولا يتصرف فيه بغير الصدقة<sup>١</sup> متروك، والرواية مصرّحة بإباحته<sup>٢</sup>.

وأما غيره، كالأسد والنمر والنسر، فالشيخان على تحريم البيع والتكسب بها<sup>٣</sup>، ونقل في المبسوط الإجماع على ذلك في مثل الأسد والذئب<sup>٤</sup>.

وقال ابن الحنيد: لا يصرف ثمن ما لا يؤكل لحمه من السباع والمسوخ في مطعم ولا مشرب<sup>٥</sup>. وابن إدريس جوّز ذلك؛ تبعاً للانتفاع بجلدها؛ بناءً على وقوع الذكاة عليها<sup>٦</sup>.

وأما الكلاب فانفقوا على جواز بيع الصائم<sup>٧</sup> وقيد الشيخ بالسلوقي<sup>٨</sup> - بفتح السين وخضم اللام - منسوب إلى قرية باليمن<sup>٩</sup> - وعليّ منع بيع كلب الهراش. واختلفوا في كلب الحائط والزرع والماشية، فمنع من بيعه في الخلاف<sup>١٠</sup>، وتبعه القاضي<sup>١١</sup>. والوجه الجواز، وفقاً لابن إدريس<sup>١٢</sup>، وابن حمزة<sup>١٣</sup>.

١. لم نشر عليه في كتبه، ولكن حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٥، المسألة ٧

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٦، ح ١٧٠

٣. المغنّة، ص ١٥٨٩، النهاية، ص ١٣٦٤، المبسوط، ج ٢، ص ١٦٦

٤. المبسوط، ج ٢، ص ١٦٦.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠ - ٤١، المسألة ٤.

٦. السرائر، ج ٢، ص ٢٢١.

٧. النهاية، ص ٣٦٤.

٨. معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٤٢، «سلق».

٩. الخلاف، ج ٣، ص ١٨١، المسألة ٣٠٢

١٠. لم نشر عليه في كتبه، ولكن حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٣، المسألة ٥.

١١. السرائر، ج ٢، ص ٢٢٠.

١٢. الوسيلة، ص ٢٤٨.

ولو قلنا بالمنع من بيعها، ففيها ديات على القاتل. سيأتي إن شاء الله تعالى.  
 ويجوز اقتناء الحر والتعليم. ولو قبل الهراش التعليم جاز.  
 ولا يلحق كلب الماء بالبري، خلافاً لابن إدريس<sup>١</sup>  
 ولا يجوز اقتناء الحثبات والعقارب والسباع الضارية، والترياق المشتمل على  
 محرم، والسموم الخالية عن المنفعة.  
 ويجوز بيع لبن الأتر والمرأة، لا الرحم والخنثى.  
 وليس الملك فاقد الطريق من قبل ما لا يستفيع به، فيجوز بيعه، ويكون حكمه  
 حكم المعيب. ولا يفرد الحافظ من قبل المنتفع به؛ لدوره، وعدم الوثوق.  
 ورابعها: الأعيان المجسة والمتجسة غير القابلة للطهارة وفي الفصول الطاهرة  
 خلاف، فحرم المصيد بيعها إلا بول الإبل<sup>٢</sup>، وجوره الشيخ في الخلاف<sup>٣</sup> والمبسوط<sup>٤</sup>،  
 وهو الأقرب؛ لطهارتها ونفعها.



فهرس

وخامسها: تعلق حق غير البائع به، كمال العير وما يختص به من الأشياء وإن  
 لم يملك، والوقوفات المطلقة.  
 ومن وجد عنده سرقة أو غصب فأقام يثمة بالشراء، اندفع عنه قرار الضمان إن  
 كان جاهلاً، وتخير مالکها في الرجوع عن من شاء مع تلفها.  
 ويجوز للوليّ تقويم أمة المولى عنده وشراؤها، ولا يجوز مباشرتها قبل  
 ذلك. وقال الصدوق: يجوز للأب مباشرة حارية الابن ما لم يكن مسها<sup>٥</sup>؛ لخبر

١ السرائر، ج ٢، ص ٢٢٠

٢، المقتنة، ص ٥٨٧.

٣ الخلاف، ج ٣، ص ١٨٥، المسألة ٣١٠

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٦٧

٥، علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٤٢، الباب ٣٠٣، دين الحديث ١

إسحاق بن عمار<sup>١</sup>، ويحمل على فعل ذلك بطريقة الشرعي.  
ويجوز تناول من مال الولد الصغير حيث تحب نفقة الأب، ومن مال الكبير  
حيث يمتنع من الإتفاق الواجب.  
ولا يجوز تناول الأم من مال الولد شيئاً، إلا بإذن الولي أو مقاصّة. وليس لها  
الاقتراض من مال الصغير. وجوزّه عليّ بن بابويه<sup>٢</sup>، والشيخ<sup>٣</sup> والقاضي<sup>٤</sup>، وربما حمل  
على الوصيّة.  
ولو صالح الولي غريم اليتيم بدون حقه، روعي الصلاح، ويرأى المدعى عليه إذا  
كان مقرّراً مصرّاً، ولو كان مكرراً أو موسراً لم يبرأ.  
ويجوز شراء ما يأخذ الجائر باسم الخراج والزكاة والمقاسمة وإن لم يكن  
مستحقاً له. وتناول الجائزة منه إذا لم يعلم عصبها، وإن علم ردّت على المالك، فإن  
جهله تصدّق بها عنه. واحتاط ابن أبي عمير بحفظها والوصيّة بها، وروى أنّها  
كاللقطة<sup>٥</sup>، قال: وينبغي إخراج خمسها والصدقة على إخوانه منها<sup>٦</sup>. والظاهر أنّه أراد  
الاستحباب في الصدقة.  
ونترك أخذ ذلك من الظالم مع الاختيار أفضل، ولا يعارضه أخذ الحسنين<sup>٧</sup>  
جوائز معاوية<sup>٨</sup>؛ لأنّ ذلك من حقوقهم بالأصالة.  
ولا يجب ردّ المقاسمة وشبهها على المالك، ولا يعتبر رضاه، ولا يمنع تطلّعه من  
الشراء. وكذا لو علم أنّ العامل يظلم، إلّا أن يعلم الظلم بعينه.  
نعم، يكره معاملة الظلمة، ولا تحرم لفول الصادق<sup>٩</sup>: «كلّ شيء فيه حرام

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٩٦٩

٢. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٦٣ - ٦٤، المسألة ٢٦

٣. النهاية، ص ٣٦٠

٤. المهذب، ج ١، ص ٣٤٩

٥. السرائر، ج ٢، ص ٢٠٤

٦. السرائر، ج ٢، ص ٢٠٣

٧. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٣٧، ح ٩٣٥

وحلال فهو حلال حتى تعرف الحرام بعينه»<sup>١</sup>.

ولا فرق بين قبض الحائر إياها أو وكيله، وبين عدم القبض.

فلو أحاله بها وقيل الثلاثة، أو وكّله في قبضها، أو باعها وهي في يد المالك أو في ذمته، جاز تناول، ويحرم على المالك المنع وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات، والهبة والصدقة والوقف، ولا يحل تناولها بغير ذلك

والأخير الخاص ليس له العمل لغير المستأجر في زمان الإجارة، بخلاف المطلق. وللزوجة التصدق بالمأدوم من مال لزوج إلا مع نهيه أو إضراره، وليس لغيرها ذلك، ولا لها تناول غير ذلك. والمأدوم ما يؤتم به، كالملح واللحم. وفي تعذيه إلى الخبز والفاكهة نظر.

والزوج يحرم عليه تناول شيء من مالها، إلا برضاها ولو ملكته مالا كره له السرّي به، وسحتمل كراهة جعله صدقاً لضرّة<sup>٢</sup> إلا بإذنها. ويجوز للوكيل أو الوصي في الدفع إلى قسيل، إعطاء عياله إذا كانوا منهم، والتفضيل إذا كانوا غير محصورين.

وفي جواز أحذه لنفسه رواية صحيحة<sup>٣</sup>، وعليها الأكثر، وربما جعله الشيخ مكروهاً<sup>٤</sup>، لروايه أخرى صحيحة بالمنع<sup>٥</sup>

والفصلات عند الصائغ - كتراب الصبغة - يجب دفعها إلى مالِكها، فإن جهل تصدق بها عيناً أو قيمة. ولا يجوز تملكها ولو كان الصائغ مستحقاً للصدقة. وفي رواية عليّ الصائغ «تصدق بالرب إمّا لك، أو لأهلك، أو قريبك»<sup>٥</sup> وأنه لو

١. الكافي، ج ٥، ص ٣١٣، باب النوادر، ج ٣٩، تنقيح، ج ٣، ص ٢٤١، ح ١٤٢١١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٩، ح ٢٣٧ بتفاوت يسير

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥، باب الرجل يدفع إليه الشيء، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٢٩٦.

٣. الاستبصار، ج ٣، ص ٥٤، دليل الحديث ١٧٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٢، ح ١١٠٠٠، الاستبصار، ج ٣، ص ٥٤، ح ١٧٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٣، ح ١١٢٦ بتفاوت يسير

خاف من استحلال صاحبه التهمة، جازت الصدقة به،  
ولا يجوز بيع الوقف، سواء كان على جهة عامة أو خاصة. وفي الحبس  
والسكنى نظر، إذا لم يقترن بمدة، ومع اقترانها بالمدة المعلومة يجوز البيع،  
وكذا لا تباع أم الولد إلا فيما سلف.  
ولا يجوز شراء المشتبه إذا كان أصله التحريم، كالتذبيحة المطروحة أو التي في  
يد الكافر، وكذا الجلد، ويجوز شراؤه من لمسلم، ومن المجهول حاله إذا كان في  
بلد الإسلام.  
وأما المشتبه الذي أصله الإباحة فيجوز شراؤه، كالماء المتغير المشتبه استناد  
تغيره إلى النجاسة، والمشتبه الذي لا يعرف له أصل، كما في يد الطالم، والمعروف  
بالخيانة والسرقة، فيجوز شراؤه، وتركه أولى

( [ ٢٣٥ ] )

درس

وسادسها: ما يجب على المكلف فعله بما عيماً كالصلاة اليومية، أو كفاية  
كتعسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه  
وفي فتاوي المرتضى: هذا واجب على بولي، فإذا استأجر عليه جاز<sup>١</sup>، والوجه  
التحريم. أما ثمن الكفن والماء والكافور فليس بحرام  
ولو استؤجر على ما زاد على الواجب من هذه جاز، كالفسلات المندوبة،  
والزيادة في الكفن، وتميق القبر، والحمل إلى المشاهد الشريفة، فلو بذل له أجره  
تريد عليه لم يحرم إذا كان هو المقصود.  
ومن الواجب الذي تحرم أخذ الأجرة عليه تعليم الواجب عيماً أو كفاية، من  
القرآن العزيز، والفقه، والإرشاد إلى المعارف لإلهية بطريق التنبيه

١. لم يشر على قوله في كنه، ولكن حكاه عنه الشهيد في مسالك الأنهار، ج ٢، ص ١٢٠، المحقق الثاني في جامع

المقاصد، ج ٤، ص ٢٦.

ولا تحرم الأجرة على العلوم الأدبية، والطب، والحكمة.  
وأما القضاء وتوابعه فمن الارتزاق من بيت المال. ويحرم فيه الأجرة والجمالة  
من المتحاكمين وغيرهما.

وقال الباقر عليه السلام: «الرُشى في الحكم كفر بالله وبرسوله»<sup>١</sup>.  
وكذا تحرم الأجرة على وظيفة، لإمامة، وإقامة الشهادة وتحملها وإن قام غيره مقامه.  
ولو أخذ الأجرة على ما زاد على الواجب من الفقه والقرآن جاز على كراهية،  
ويتأكد مع الشرط، ولا يحرم؛ لقول الصادق عليه السلام: «لو أن المعلم أعطاه رجل دية ولده،  
كان مباحاً»<sup>٢</sup>.

فلو استأجره لقراءة ما يهدي إلى ميت أو حي، لم يحرم وإن كان تركه أولى.  
ولو دفع إليه بغير شرط فلا كراهية، ورواية عن النبي صلى الله عليه وآله<sup>٣</sup>، وعن علي عليه السلام بمنع  
الأجرة على تعليم القرآن<sup>٤</sup>، تحمل على الواجب، أو على الكراهية  
وكذا الرواية عن الباقر عليه السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله لئن من احتاج الناس إليه ليفقههم  
فسألهم الرشوة<sup>٥</sup>.

وبجوز الاستئجار على عقد انكاح وغيره من العقود، أما على تعليم الصيغة  
والقائها على المتعاقدين فلا وكذا تجوز لأجرة على الخطبة والخطبة في الإملاء<sup>٦</sup>.  
وبجوز الاستئجار على نسخ القرآن ولفقه وإن تعيّن تعليمه.  
ونقل ابن إدريس إجماعاً على حوز لأجرة على نسخ القرآن وتعليمه<sup>٧</sup>.

١ الكافي ج ٥، ص ١٢٦، باب السمت، ج ١ تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٣٦٨، ح ٦٠٦٢ بتفاوت يسير

٢ الكافي ج ٥، ص ١٢١، باب كسب العلم، ج ٢ تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٣٦٤ - ٣٦٥، ح ١٠٤٦، الاستبصار،  
ج ٢، ص ٦٥، ح ٢١٦

٣ الفقيه، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٦٥٣

٤ الفقيه، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٣٦٧٧ - ٣٦٧٨ تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٩، الاستبصار، ج ٢،  
ص ٦٥، ح ٢١٥

٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢٤، ح ٥٣٤ بتفاوت.

٦ الإملاء، الترويح، سائر العرب، ج ١٠، ص ٤٦٤، «مفيد».

٧ السرائر، ج ٢، ص ٢٢٣.

وحزمها في الاستبصار مع الشرط<sup>١</sup>. والرواية بالنهي<sup>٢</sup> ضعيفة السند. والإجماع على جعله مهراً يلزم منه حلُّ الأجرة. ولو سلّمت الرواية حملت على الكراهة. والولاية عن العادل جائزة، بل مستحبة. وتجب مع الإلزام أو عدم وجود غيره. وتحرم عن الجائر، إلّا مع الإكراه، فينفذ ما أكره عليه، إلّا الدماء المعزومة. قال الصادق عليه السلام: «من سوّد اسمه في ديوان ولد سابع حشره الله يوم القيامة خنزيراً»<sup>٣</sup>.

ولو ظنّ القيام بالحق، والاحتساب المشروع لم يحرم. ويجوز له إذا كان مجتهداً إقامة الحدود معتقداً أنّه عن العادل. ويستحبّ له تحمّل الضرر اليسير في ترك لولاية ولا يجوز تحمّل الضرر الكثير في نفسه أو بدنه، أو من يجري مجراه من قريب ومؤمن. ويجوز تحمّله في المال، ولا يجب.



وهنا مسائل.

الأولى. تجوز المقاضاة المشروعة من بلودية على كراهة. وينبغي له أن يقول اللهم إني لم آخذ ظمناً ولا خيانة، وإنما أخذته مكان مالي الذي أخذ منّي لم أزد عليه شيئاً؛ لرواية أبي بكر الحضرمي<sup>٤</sup>. وكذا يكره لأحد الشريكين إذا خانه الشريك مقابلته بفعله، إلّا بإذنه؛ للرواية<sup>٥</sup>. الثانية: لا يجوز بيع المشتركات قبل الحيازة، كالكلأ والماء والدار والحجارة والتراب، ويجوز بعده وإن كثر وجودها. ولا يجوز بيع الأرض المفتوحة عنوة، ولا بيع ما بها من بناء وشجر وقت الفتح.

١. الاستبصار، ج ٣، ص ٦٥، دليل الحديث ٣١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٥، ح ١٠٤٨؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٦، ح ٢١٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٢٩، ح ٩١٣.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٩٨، باب قصاص الدين، ح ٣؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٣٧٠٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٧-١٩٨، ح ١٤٣٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٥٢، ح ١٦٨-١٦٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٠-٣٥١، ح ٩٩٢.



نعم، لو جدد فيها شيئاً من ذلك حاز بيعه، وربما قيل ببيعها، تبعاً لآثاره.

وروى أبو بردة: جواز بيع أرض الخراج من صاحب اليد، والخراج على المشتري<sup>١</sup>. وفي رواية إسماعيل بن الفضل إيماء إليه<sup>٢</sup>.

الثالثة: يجوز أخذ الأجرة على كتابة العلوم المباحة، ويكره على كتابة القرآن مع الشرط؛ لفحوى الرواية<sup>٣</sup>. ويكره كتابته بالذهب وتعميره به؛ لرواية محمد الوراق، قال الصادق عليه السلام: «لا يعجبني أن يكتب إلا بالسواد»<sup>٤</sup>. ولا يحرم ذلك على الأقوى.

الرابعة: يحرم بيع الحرّ وشرؤه، ولا عبرة بإذنه ولو كان حريئاً. نعم، لو أثبت يده عليه وباعه جاز؛ لحصول الرق حينئذٍ.

ويجوز إحارته، وإحارة الحرّ نفسه بعمل المباح.

الخامسة: لو باع المصحف على كافر بطل على الأصح. وفيل يصح، وتزال يده قهراً سعة على مسلم<sup>٥</sup> ويجوز بيع كتب المسلمين على الأقوى.

السادسة: يحرم التطعيف في الكمل ولو زيد في أم كثير. والأقرب أنه من الكبائر، لوعده الله تعالى عليه<sup>٦</sup>.

السابعة: يحرم بيع بيض ما لا يحلّ كنهه ولا ينتفع به، كبيض الرخم<sup>٧</sup> والجعد<sup>٨</sup>. ويجوز بيع ما يؤكل أو ينتفع بفرخه، كبيض جوارح لطير على القول بجواز بيعها.

الثامنة: يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة، ولا يحرم فعلهما لو أحد

١. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٥٥-١٥٦، ح ٦٨٦، لاستصار، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٢٨٧.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٢٨٢، باب شراء أرض الخراج من سلطان. و... ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٩-١٥٠، ح ٦٦٣.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٢١-١٢٢، باب بيع المصاحف، ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٦، ح ١٠٥٣.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٦٢٩، باب الوارد، ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٧، ح ١٠٥٦.

٥. حكاه عن بعض أصحابنا العلامة في تحرير الأحكام شرعية، ج ٢، ص ٢٦١، الرقم ٣٠٢٢.

٦. المطففين (٨٣): ١.

٧. الرخمة: طائر يأكل الطيرة، والجمع رخم المصباح السير، ج ٢، ص ٢٢٤، «رخم».

٨. «الجعدة» طائر حيث المصباح السير، ج ١، ص ١٢٥، «جدة».

الأجرة، خلافاً للقاضي<sup>١</sup>، ويجوز الارتفاق من بيت المال.

التاسعة: الأقرب أنه لا يحرم خصاء لحيوان غير آدمي إذا كان فيه نفع، وفقاً لابن الجنيّد<sup>٢</sup>، وابن إدريس<sup>٣</sup>، وخلافاً للشافعيين<sup>٤</sup>.

العاشرة: حرّم الحلبي الرمي عن قوس الجُلاهق<sup>٥</sup>، ولا يعلم دليله، إلا ما روى العامة<sup>٦</sup>، وقيدته الفاضل بطلب اللهو والبطر<sup>٧</sup>.

الحادية عشرة: لا يجوز سلوك طريق يغلب فيه تلف النفس مطلقاً، أو المال المصّر به، ولا أخذ الأجرة على تزويق المساجد وزخرفتها. ويجوز بيع جلد غير المأكول إذا ذكّي وكان متاً يقع عليه الدكاة قبل دبهغه إجماعاً وإن حرّمنا استعماله قبل دبهغه.

الثانية عشرة: لا يحور للأجير على عمل التقصير عما استؤجر له، ولو زاد عن ذلك في الجودة كان أفضل، ولو خُصّ بالزيادة بعض المستأجرين كره.

ومن ثمّ ينبغي للمعلّم التسوية بين الصبيان ويكره تفضيل بعضهم على بعض في التعليم والأجرة، إلا مع الشرط.

وقال ابن إدريس: إذا آجر نفسه لتعليم مخصوص جاز التفصيل بحسبه، وإن استؤجر لتعليمهم مطلقاً حرم التفصيل وإن كان أجرة بعضهم أكثر<sup>٨</sup>. ورواية حستان المعلم عن الصادق عليه السلام تشعر بالكراهية<sup>٩</sup>.

١. المهذب، ج ١، ص ٣٤٥.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٥، لمسألة ٨.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢١٥.

٤. كالحلبي في الكافي في الفقه، ص ٢٨١؛ والقاسمي في المهذب، ج ١، ص ٣٤٥.

٥. الكافي في الفقه، ص ٢٨٢.

٦. تاريخ دمشق، ج ٢٩، ص ٢٢٨؛ الدر المنثور، ج ٥، ص ٦٤٤، ديل الآية ٥٨ من سورة الأنبياء (٢١)؛ كنز

العتال، ج ١٥، ص ٢٢٢-٢٢٣، ح ٤٠٦٧٥.

٧. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٩، المسألة ١٣.

٨. السرائر، ج ٢، ص ٢٢٤.

٩. الكافي، ج ٥، ص ١٢١، باب كسب المعلم، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٤، ح ١١٠٤٥؛ الاستبصار، ج ٣،

ص ٦٥، ح ٢١٤.

الثالثة عشرة: يجوز بيع عظام الفيل، و تُغَاذِ الْأَمْشَاطُ مِنْهَا، فَقَدْ كَانَ لِلصَّادِقِ عليه السلام منه مشط<sup>١</sup>، ولا كراهة فيه، وفقاً لابن إدريس<sup>٢</sup>، والفاضل<sup>٣</sup>، وقال القاضي: يكره بيعها وعملها<sup>٤</sup>.

## [٢٣٦]

## درس

## في المناهي

وهي أقسام ثلاثة:

أحدها: ما نهى عنه لعينه فيفسد بيعه، كبيع حبل الخَبَلَةِ، أي نتاج التناح، أو البيع بأجل إلى تناح التناح، والملاقح، وهي ما في الأرحام، والمضامين، وهي ما في الأصلاب.

والملامسة، كالسع في الطلعة من غير وصف، أو تعليق البيع على اللبس والمنابذة، على تفسيري الملامسة وقد تفسّر بالمعاطاة، وهو ضعف، وبيع الخصاة، مثل: بعثك ما تقع عليه خصاتك، أو، ما بلغت خصاتك من الأرض، أو يجعل نفس رمي الخصاة بيعاً

وبعتين في بيعه، إمّا السع شرط الابتياح، وإمّا بثمانين نقداً ونسيئة. والأقرب في الأول الصّحّة، ويحمل النهي على الكراهة

والقرض يجزّ نفعاً، كشرط ردّ الصحاح عن المكسرة

وبيع المكره باطل، إلّا أن يرضى بعد لإكراه.

ولو خاف من ظالم فأقرّ ببيعه كان تلجئة، فيحرم تملكه على المقرّ له.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٦، باب جامع فيما يعمل الشراء، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٧٣، ح ١٠٨٣.

٢ السرائر، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٥١، المسألة ١٥.

٤ المهذب، ج ١، ص ٣٤٦.

ومن المناهي: الربا، سواء كان في البيع أو القرض، أو باقي المعاوضات على الأصح.

وثانيها: ما نهى عنه لعارض فلا يفسد بيعه، كالنهى عن البيع على بيع آخر. وفسّر بالزيادة على المشتري بعد تقرر الثمن وإرادة العقد، وبأمر البائع بالفسخ في زمن الخيار ليشتري منه بأزيد، وأمر المشتري به لبيعه بأنقص أو خيراً منه.

وقال بتحريم الأمرين الشيخ<sup>١</sup>، وابن إدريس<sup>٢</sup>، وتوقف الفاضل<sup>٣</sup>، وقطع الفاضلان بكراهة الدخول في السوم<sup>٤</sup>.

ومنه: البيع بعد نداء الجمعة، وبيع المعتكف.

ومنه الجش، وهو رفع السعر ممن لا يريد الشراء للحض عليه، وكرهه قوم<sup>٥</sup>، والأقرب التحريم؛ لأنه حذمة، ولا يطل العقد. وقال ابن الجنيد: إذا كان من البائع أبطله<sup>٦</sup>. وقال القاسمي: يتعبر المشتري<sup>٧</sup>، لأنه تدليس. وقطع في المبسوط بأنه لا خيار إذا لم يكن بمواطأة البائع، وقوى عدم الخيار أيضاً مع مواطأته<sup>٨</sup>. وقد الفاضلان الخيار بالغبن<sup>٩</sup>، كغيره من العقود.

ومنه: تلقّي الركبان لأربعة فراسخ فنافساً للبيع أو الشراء عليهم مع جهلهم بسعر البلد، ولو زاد عن الأربعة، أو أنفق من غير قصد، أو تقدّم بعض الركب إلى البلد أو السوق، فلا تحريم.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٩-١٦٠

٢ السرائر، ج ٢، ص ٢٣٥.

٣ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٨-٧٩، المسألة ٤٠.

٤ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٤، مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٨، المسألة ٤٠.

٥ كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٥، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٥-٧٦، المسألة ٣٨.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٥، المسألة ٣٨.

٧ لم يشر عليه في كتبه، ولكن حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٥، المسألة ٣٨.

٨ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٩.

٩ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٤-١٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١٥٨، المسألة ٦٦٥.

وفي رواية منهال: «لا تلقَ ولا تشتري ما يلقى، ولا تأكل منه»<sup>١</sup>. وهي حجة التحريم، كقول الشامي<sup>٢</sup>، وابن إدريس<sup>٣</sup>، وظاهر المبسوط<sup>٤</sup>. وفي النهاية<sup>٥</sup> والمقتعة: يكره؛ حملاً للهي على الكراهة<sup>٦</sup>.

ثم البيع صحيح على التقديرين، خلاف لابن الجني<sup>٧</sup>. ويتخير الركب، وفافاً لابن إدريس<sup>٨</sup>: لما روي عن النبي ﷺ «فمن تلقى فصاحب السلعة بالخيار»<sup>٩</sup>. ومع العين يقوى ثبوته والخيار موزون. ومنه: الاحتكار، وهو حبس العلات لأربع، والسمن، والريت والملح على الأقرب فيهما؛ توقعاً للفلاء، والأظهر تحريمه مع حاجة الناس إليه. ومظنتها الريادة على ثلاثة أيام في اعلاء، وأربعين في الرخص؛ للرواية<sup>١٠</sup>، فجبر على البيع حينئذ.

ولا يسفر عنه إلا مع الشدد، بقول النبي ﷺ «إنما السر إلى الله»<sup>١١</sup> ولا تسعير في الرخص قطعاً، فيحرم فعله. ومنه الغش بما يخفى، كما سلف<sup>١٢</sup>، وإخفاء العيب الباطن، والتدليس.

١ الكافي ج ٥ ص ١٦٨ باب النلقى ج ٢، الفقيه ج ٣ ص ٢٧٣ ح ٣٩٩٢، تهذيب الأحكام ج ٧ ص ١٥٨ ح ٦٦٦

٢ كافي رهرة في غيبة الروع، ج ١ ص ١١٦ و ١٢٢٤ و بن البراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٧٣، المسألة ٣٥

٣ السرائر، ج ٢ ص ٢٣٧

٤ المبسوط، ج ٢ ص ١٦٠

٥ النهاية، ص ٣٧٥

٦ المقتعة، ص ٦١٦

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٧٤، المسألة ٣٧

٨ السرائر، ج ٢ ص ٢٣٧-٢٣٨

٩ قريب منه في غيبة الروع، ج ١ ص ٢١٦ و ٢٢٤؛ وكذا العمال، ج ٤ ص ١٦٤ ح ٩٩٩٣

١٠ الكافي، ج ٥ ص ١٦٥، باب الحكرة، ج ٧، الفقيه، ج ٣ ص ٢٦٧ ح ٢٩٦٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧ ص ١٥٩ ح ٧٠٣؛ الاستبصار، ج ٣ ص ١١٤ ح ٤٠٥

١١ الفقيه، ج ٣ ص ٢٦٥ ح ٢٩٥٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٧ ص ١٦١-١٦٢ ح ٧١٣؛ الاستبصار، ج ٣ ص ١١٤ ح ٤٠٨

١٢ تقدم في الدرس ٢٢٢

## [٢٣٧]

## درس

وثالثها: ما نهى عنه نهى تنزيه، فلا يحرم، كبيع الأكفان والرقيق والذباجة والنحر صنعة، والقصابة والحيافة والنساجة، والنجامة بشرط، وأمر النبي ﷺ بصرف كسبها في علف الناضج<sup>١</sup>.

وكذا كسب القابلة مع الشرط، وأجرة ضرب الفحل، وكسب الإماء إلا مع الأمانة، وكسب الصبيان ومن لا ورع له، وركوب البحر للتجارة؛ للتغريز بالدين والنفس، ومعاملة الظلمة إلا للضرورة، والسفلة والأدنين والمُحارفين، وذوي العاهات، ومعاملة الأكراد ومجالستهم وما كحتهم. وعَلَّ ابن إدريس بأنهم لا بصيرة لهم؛ لتركهم مخالطة الناس وذوي البصائر<sup>٢</sup> ومعاملة أهل الذمّة، والربح على المؤمن إلا أن يشتري بأكثر من مائة درهم قيراع عليه قوت اليوم، أو يشري للتجارة فيرفق به، أو للضرورة.

وروى علي بن سالم عن أبيه، عن الصادق عليه السلام، لا بأس في غيبة القائم عليه السلام بالربح على المؤمن، وفي حضوره يكون رباحاً<sup>٣</sup>.

والربح على الموعود بالإحسان، ودخول السوق أولاً، وطلب الغاية في الثمن، ومدح المبيع وذمّه من المتعاقدين، وكتمان لبيب الطاهر، واليمين على البيع، وروى: كراهة الربح المأخوذ باليمين<sup>٤</sup>.

والسوم ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس، وإظهار جيّد المتاع وإخفاء رديئه

١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٦، ح ١٠١٤-١٠١٥، الاستبصار، ج ٣، ص ٦٠، ح ١٩٦-١٩٧.

٢ السرائر، ج ٢، ص ٢٣٣.

٣ الفقيه، ج ٣، ص ٣١٣، ح ١٤١٢٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٨، ح ٧٨٥، الاستبصار، ج ٣، ص ٧٠، ح ٢٣٣.

٤ الكافي، ج ٥، ص ١٦٢، باب العلف في الشراء والبيع، ح ٢-٤، الفقيه، ج ٣، ص ١٦٠، ح ٣٥٨٧.

تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٣، ح ٥٦-٥٧.

إذا كان يظهر للحس، والاستحطاط بعد العقد، ويتأكد بعد الخيار. والنهي من النبي ﷺ عنه<sup>١</sup> للكرهية؛ لأنه روي عن الصادق عليه السلام قولاً وفعلاً<sup>٢</sup>، كما روي عنه تركه قولاً وفعلاً<sup>٣</sup>.

والبيع في موضع يخفى فيه العيب، ولا استقصاء في الأمور؛ لقول الصادق عليه السلام: «من استقصى فقد أساء»<sup>٤</sup>.

والزيادة وقت الداء، بل حال السكوت، وقال ابن إدريس: لا يكره<sup>٥</sup>. وقال الفاضل: المراد السكوت مع عدم رضى البائع بالثمن<sup>٦</sup>.

وسفسرة الحاضر للبادي. وفي البسوط لا يحوز فيما يضطر إليه الحاضر<sup>٧</sup> وفي الوسيلة: النهي عن بيع الحاصر للبادي في البدو، لا في الحضر<sup>٨</sup>. وابن إدريس: إنما يكره إذا تحكّم عليه الحاصر فباع بدون رأيه، أو أكرهه على البيع بغلبة الرأي<sup>٩</sup>. وليس بشيء<sup>١٠</sup>.

ولا خلاف في حواز السمسة في الأمتعة المجلوبة من بلد إلى بلد

لخرج: الأقرب تعدى النهي إلى بيع البلدي للقروي؛ للمشاركة في العلة المومأ إليها، وإنما يكون ذلك مع جهل البدوي والقروي بأسمر، ولو اشترى لهما، فالأقرب الكراهة.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٦، باب الاستحطاط بعد الصفة، ح ١١، الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٢٨٥٥؛ تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ٨٠، ح ٣٤٥، وص ٢٢٢، ح ١٠١٧، الاستبصار، ج ٣، ص ٧٣، ح ٢٤٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٢، ح ١٠١٨، الاستبصار، ج ٣، ص ٧٣، ح ٢٤٤

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٦، باب الاستحطاط بعد الصفة، ح ١١، الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٢٨٥٥؛ تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ٨٠، ح ٣٤٥؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٣، ح ٢٤٢

٤ الكافي، ج ٥، ص ١٠٠ - ١٠١، باب في آداب اقتضاء الدين، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٢٥،

وفيها: «استقصى».

٥ السرائر، ج ٢، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

٦ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٧٧ - ٧٨، المسألة ٣٩

٧ البسوط، ج ٢، ص ١٦٠.

٨ الوسيلة، ص ٢٦٠

٩ السرائر، ج ٢، ص ٢٣٧

ومن المكروه الصرف والصياغة، وتولي لكيل والوزن لغير العارف بهما، وطلب الحاجة من حديث النعمة والمحالف والسطان، وشراء الوكيل من نفسه، وبيعه على نفسه. وروى هشام<sup>١</sup>، وإسحاق: المنع من الشراء<sup>٢</sup>.

ولا بأس بالختان والخفض. ويكره الاستئصال في الخفض، فإن تركه أشرق للوجه. وكذا يكره للماشطة غسل الوجه باخرقة؛ لأنها تذهب بمائه. وفي مكاتبة الصقار: لا بأس بأجرة البذرة<sup>٣</sup>. وإجارة الإنسان نفسه للأعمال الدنية<sup>٤</sup>. وروى عمار: الكراهة مطلقاً<sup>٥</sup>.

وروى ابن سنان: لا بأس بها؛ لفعل موسى<sup>٦</sup>. وجمع الشيخ بينهما بالكراهة لمن يخاف التقصير دون غيره<sup>٧</sup>. وعن الرضا<sup>٨</sup>: «كل شيء يتقي فيه انحد ربه فلا بأس به»<sup>٩</sup>، وكان السؤال عن بيع الرقيق. وقال الباقر<sup>١٠</sup>: «كان أهل الكهف صيارفة»<sup>١١</sup>. ويكره الإنزاع على الناعة وولدهم طفل، إلا أن ينحر أو يتصدق به. وإنزاع الحمار على العنق وانتهاج تثار العرس وبيع الملك لغير ضرورة إلا أن يشتري خيراً منه.

١ الكافي، ج ٥، ص ١٥١ - ١٥٢، باب اداب التجارة، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٢، ح ١٩٩٨ وج ٧، ص ٦ - ٧، ح ١٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٢، ح ٩٩٩.

٣ البذرة: الجماعة تتقدم القافلة للحراسة، يحصم يفرق بالليل، ويحصم بالليل، ويحصم بهما جميعاً. المصباح السير، ج ١، ص ١٠، «بذرق».

٤ الفقيه، ج ٣، ص ١٧٢، ح ١٣٦٥٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٥، ح ١١٤١.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٩٠، باب كراهية إجارة الرجل نفسه، ج ٢: الفقيه، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٦٥٩ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ١١٠٠٢ الاستبصار، ج ٣، ص ٥٥، ح ١٧٧.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٩٠، باب كراهية إجارة الرجل نفسه، ج ٢: الفقيه، ج ٣، ص ١٧٣ - ١٧٤، ح ٣٦٥٨ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ١١٠٠٢ الاستبصار، ج ٣، ص ٥٥، ح ١٧٨.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٣، دليل الحديث ١١٠٠٢، الاستبصار، ج ٣، ص ٥٥، دليل الحديث ١٧٨.

٨ الكافي، ج ٥، ص ١١٤، باب الصناعات، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٢ - ٣٦٣، ح ١١٠٢٩ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٢، ح ٢١٠ بتفاوت يسير.

٩ الكافي، ج ٥، ص ١١٣ - ١١٤، باب الصناعات، ج ١٢: الفقيه، ج ٣، ص ١٥٩، ح ٣٥٨٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٣، ح ١١٠٤٠ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٤، ح ٢١١.



[٢٣٨]

درس

## في آداب التجارة

وهي التفقه فيما يتولاه، وتقديم الاستحارة، والسهولة، والعلم، وإيعاء الكيل والوزن، والاقتراب من المبتاعين، بذلك أوصى علي عليه السلام<sup>١</sup>.  
والتسوية بين الماكس وغيره، وإفادة، والتسامح في البيع والشراء، والاقتضاء، والفضاء.

وروي في التقاضي من العريم «أطل تجلوس وألرم السكوت»<sup>٢</sup>.  
وقبض الباقر، وإعطاء الراحح، والمبادرة في طلب الرزق، والتكبير ثلاثاً، والشهادتان عند الشراء، وسؤال البركة في الشراء، والخيرة في البيع، والانتقال ممّا يعسر من أنواع التجارة إلى غيره، وملازمة ما يورك له فيه، وشراء العقار، وتفريقه في مواضع، ومعاملة من نشأ في خير، والزراعة والمفروض.  
قال الصادق عليه السلام «ما في الأعمال شيء أحب إلى الله تعالى من الزراعة، وما بعث الله نبياً إلا رزاعاً، إلا إدريس عليه السلام فإنه كان حياطاً»<sup>٣</sup>.

وتعلم الصقل، والخروج من البلد عند الإعسار، وإعلام الأخ بالعسر، والاقتصاد في المعيشة، والإحسان إلى الإخوان للمبتلى بعمل السلطان، والرفق في المعيشة، وإحراز قوت السنة، ويدرار الصانع والتاجر إلى الصلاة، وإعطاء الصانع لعين حفظها من النوم، فروى مسمع: أن سهر الليل كله سحت<sup>٤</sup>. والمكافأة على الهدية، ومشاركة الجلوساء فيها إذا كانت طعاماً، وكهة أو غيرها. وتحبب التجارة في بلد

١ الكافي، ج ٥، ص ١٥١، باب آداب التجارة، ح ١٣، الفقيه، ج ٢، ص ١٩٣-١٩٤، ح ٢٧٢٩

٢ الكافي، ج ٥، ص ١٠١، باب في آداب اقتضاء الدين، ح ٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ١١٢٨

٤ الكافي، ج ٥، ص ١٢٧، باب السحت، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٧، ح ١٠٥٨

يوفق فيه الدين، أو يصلّى فيه على الثلج.

ويستحبّ التعرّض للرّزق وإن لم يكن له بضاعة كثيرة، فيفتح بابه ويبسط بساطه.

ويستحبّ لطالب الرّزق الرجوع بغير الطريق الذي خرج به، فإنّه أرزق له. ويكره كثرة الفراغ والنوم والكسل والضجر والمُنى، ومباشرة دنيّات الأمور بنفسه - بل كبارها، ومنها: شراء العقار والرقيق والإبل - والدوران في الأسواق بغير فائدة، وتولّي الصناعات للظلمة، واندخول في المُريب، وائتمان شارب الخمر، واشتراط النائحة أجراً، ولا بأس به مع عدم الشرط، وبيع المصحف. ويستحبّ شراؤه.

وأجلب شيء للرّزق الصدق وأداء الأمانة.

وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ طلب التجارة استغنى .. إنّ تسعة أعشار الرّزق في التجارة»<sup>١</sup>.

وروي: أنّ التجارة تزيد في العقل<sup>٢</sup>، وتركها ينقصه<sup>٣</sup>.

وعن الكاظم عليه السلام: إنّ الله أبقى أن يجعل مُنجِر المؤمن بمكّة، أو ربح المؤمن بمكّة، وأمر بالبيع في الطريق قبل قدومها<sup>٤</sup>.

ويكره للتاجر شكاية عدم الربح، واستقلال قليل الرّزق، فيحرم الكثير. وحمل المال في الكُم؛ لأنّه مضيع.

ويستحبّ كتمان المال ولو من الإخوان.

وقال الصادق عليه السلام: «اشتروا وإن كان غائباً، فإنّ الرّزق ينزل مع الشراء»<sup>٥</sup>.

١. الكافي، ج ٥، ص ١٤٨، باب فصل التجارة والمواظبة عليها، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣، ح ٥.

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٤٨، باب فصل التجارة والمواظبة عليها، ح ١٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٩١، ح ٣٧٢٠.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٤٨، باب فصل التجارة والمواظبة عليها، ح ١؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٣٧٢١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢، ح ١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٠، ح ١٠٠٢.

٥. الكافي، ج ٥، ص ١٥٠، باب فصل التجارة والمواظبة عليها، ح ١٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٣٩٧٠ تهذيب

الأحكام، ج ٧، ص ٤، ح ٩.

ويستحبّ بدأة صاحب السلعة بالسوم، والدعاء عند دخول السوق بقوله: «اللهم إني أسألك من خيرها وخير أهلها، وأعوذ بك من شرّها وشرّ أهلها» فإذا جلس تشهد الشهادتين، وصلى على السيّ وآله (صلى الله عليه وعليهم)، وقال: «اللهم إني أسألك من فضلك حلالاً طيباً، وأعوذ بك من أن أظلم أو أُظلم، وأعوذ بك من صفقة خاسرة ويمين كاذبة».

فإذا اشترى شيئاً قال ثلاثاً «للهمّ إني شترته أتمس فيه فضلك، فاجعل لي فيه فضلاً» وثلاثاً «اللهم إني اشتريته أتمس فيه رزقك، فاحمل لي فيه رزقاً». وإذا طلب شراء دابة أو رأس قال: «اللهم قدر لي أطولها حياة، وأكثرها منفعة، وخيرها عاقبة».

وإن أراد جارية قال ثلاثاً: «اللهم إن كانت عطمة البركة، فاضلة المنفعة، ميمونة الناصية، فيتم لي شراءها، وإن كانت غير ذلك فاصرفني عنها إلى الذي هو خير لي منها، فإنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت علام الغيوب»

وقال الصادق عليه السلام: «من عَشَرَ عَشْرَ مِائَةٍ مَالَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَشَرَ فِي أَهْلِهِ»<sup>١</sup>. وأمر الكاظم عليه السلام بطرح دينارٍ معشوش بعدَ قطعةٍ ينصفين في البالوعة<sup>٢</sup>. ويستحبّ شراء الحنطة للفقير، ويكره شراء الدقيق، وأشدّ كراهية الخبز. ويستحبّ كيل الطعام، والاقتصار على المعاش في بلده، فإنّه من السعادة.

١ الكافي، ج ٥، ص ١٦٠، باب العشر، ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢، ح ٥٦.

٢ الكافي، ج ٥، ص ١٦٠، باب العشر، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢، ح ٥٠.

## كتاب البيع

قال الله جلّ جلاله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>١</sup>.  
وهو الإيجاب والقبول من الكاملين؛ الدّ لأن على نقل العين بموضع مقدّر مع التراضي.

فالإيجاب: بعت، و: شريت، و: منّكت.  
والقبول: ابتعت، و: اشتريت، و: منّكت، و: قبلت. بصيغة الماضي، فلا يقع بالأمر والمستعمل.

ولا ترتيب بين الإيجاب والقبول على الأقرب، وفقاً للقاضي<sup>٢</sup>.  
ويشترط فيهما التطابق، فلو قال: بعتك لعدين بألف، فقال: قبلت أحدهما بصفه، لم يصح، وإن تساوى قيمة.

وأولى بالبطلان ما لو قال: بعتكما العبد بألف، فقبل أحدهما بخمسائة؛ لأنّ الإيجاب لم يقع للقابل إلا على نصف العبد؛ قضية للإشاعة.

ولا يقدح تغلّل أن أو تنفّس أو سعال.  
ولا تكفي الكناية بإجارة أو خلع أو كتابة، ولا الاستيجاب المتبوع بالإيجاب، مثل: بعني، أو: تبعني، فيقول: بعتك، خلافاً للقاضي<sup>٣</sup>.  
وإشارة الأخرس المفهمة كاللفظ.

١ البقرة (٢): ٢٧٥.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٨٤، المسألة ٤٥.

٣ يظهر خلاف ذلك من كلامه في المهدّب، ج ١، ص ٣٥٠.

ولا المعاطاة وإن كانت في لمحقرات نعم، يباح التصرف في وجوه الانتفاعات، ويلزم بذهاب إحدى العينين، ويظهر من حفيد الاكتفاء بها مطلقاً<sup>١</sup>، وهو متروك. ومن المعاطاة أن يدفع إليه سلعة بنمن يوافق عليه من غير عقد، ثم تهلك عند القابض، فيلزمه الثمن المسقى. ويشبهه قضاء المدين العرض عن النسيء أو عن عرض آخر، فإن ساعره فذاك، وإلا فله سعر يوم القبض، ولا يحتاج إلى عقد. وليس لهما الرجوع بعد التراضي.

ولا الكتابة حاضراً كان أو غائباً. ويكفي لو تعذر النطق مع الإشارة. ومعنى بكمال المتعاقدين بلوغهما وعقلهما، فقد الصبي باطل وإن أذن له الولي أو أحاره، أو بلغ عشرأ في الأشهر وكذا عقد المحتون. ولا فرق بين عقدهما على ما لهما أو غيره، بإذن مالكة أو غيره. وفي معناه السكران.

واختيارهما، فعقد المكره باطل، إلا أن يرضى بعد الإكراه والأقرب أن الرضى كافي عيّن قصد إلى اللفظ دون مذكوله، فلو أكره حتى ارتفع قصده لم يؤثر الرضى كالسكران.

وقصدهما، فلا يعقد من العاقل والمائم والساهي والهازل والغالط. وتملكهما، أو حكمه، كالأب والحدّ ولو وصي والوكيل والحاكم وأمينه، والمقاص. فبيع الفضولي غير لازم، إلا مع الإجازة، فينتقل من حين العقد، وأبطله الشيخ في الخلاف والمبسوط<sup>٢</sup>، وابن إدريس<sup>٣</sup>، لنهي النبي ﷺ عن بيع ما لا يملك<sup>٤</sup> ويحمل على نفي لزوم.

ولو ضمّه إلى المملوك، صح فيه ووقف في الآخر. ولو ترثت العقود على العين والتمن، فللمالك إجازة ما شاء، ومهما أجاز عقداً

١. المقنعة، ص ٥٩١؛ وحكاها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٨٣-٨٤، المسألة ٤٤.

٢. الخلاف، ج ٣، ص ١٦٨، المسألة ٢٧٥. المبسوط، ج ٢، ص ١٥٨.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٢٧٤.

٤. تأريخ دمشق، ج ١٩، ص ١٨٣، مسند الشافعيين، ج ١، ص ٢٠٠، ج ٢٥٠.

على المبيع صحّ وما بعده خاصّة، وفي الثمن ينعكس. ولا يقدر في ذلك علم المشتري بالغصب.

ولو فسخ المالك أخذ العين وزوائدها ومافيهما، فإن هلك رجوع على من شاء. والقرار على المشتري مع العلم، وعلى الغاصب مع الجهل أو دعواه الوكالة. ويرجع بالثمن مع وجوده على كلّ حال، وكذا مع تنه جاهلاً إذا رجع عليه المالك بالقيمة. ولو زادت القيمة، فالأقرب رجوعه بالزيادة أيضاً.

ولا يمنع من الرجوع انتفاعه بالخدمة والنسب والصوف، لمكان الفرور، خلافاً للمبوط<sup>١</sup>.

والمعتبر بالقيمة يوم التلف على الأقرب. ولو اختلفا فيها حلف الفارم. وفي النهاية: المالك<sup>٢</sup>.

ولا يشترط الإحارة في الحال، ولا كون المبيع حاصلًا حين العقد، فتصحّ إجازة الصبي والمجنون بعد الكمال.

وكذا لو باع ملك غيره ثم انتقل إليه فأجر...

ولو أراد لزوم البيع بالانقار، فهو بيع ما ليس عنده، وقد نهى عنه<sup>٣</sup>. نعم، لو باعه موصوفاً في الذمة يطابق<sup>٤</sup> ما عند البعير ثم مسكه ودفعه صحّ وأطلق الحلبي صحّة بيع ما ليس عنده<sup>٥</sup>، ويحمل على ذلك.

ولا يكفي في الإجازة السكوت عند عرضها، ولا الفورية، فله الإجازة ما لم يرد. ولو قبض الفضولي الثمن وقع للمالك عند الإجازة، قاله الشيخ<sup>٦</sup>

١ المبوط، ج ٣، ص ٧١

٢. النهاية، ص ٤٠٢

٣ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٥، ج ٢٥٠٢ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٥٣٦، ج ١٢٢٥ مجمع الروايات، ج ١، ص ١٥٢، ج ١٦٣٨٩ وراجع الخلاصة، ج ٣، ص ١٦٦، المسألة ٢٧٥

٤ في بعض النسخ: «يطابق»

٥ الكافي في الفقه، ص ٣٥٩

٦. النهاية، ص ٣٨٥

واشترط الفاضل إجازة القبض<sup>١</sup>، وهو حسن بن كان الثمن في الذمة.  
وحكم البيع الفاسد استرداد العوضي أو بدلها، ولا يوجب اتصال القبض،  
ويرجع صاحب العين بمنافعها لمستواة. ولو فاتت بغير استيفاء فوجهان. ولو  
زادت فللمالك، إلا أن يكون بفعل المشتري جاهلاً، فالزيادة له، عيناً كانت كالصبيغ،  
أو صفة كالصنعة.

وقال ابن إدريس، إنما يرجع بالعين<sup>٢</sup>. وقال ابن حمزة: ليس للبائع الرجوع  
بالمنافع المستوفاة؛ لأن الخراج بالصبر<sup>٣</sup>، ونقص بالقاصب.  
وقال الحلبي: إذا كان المبيع [مع كون العقد]<sup>٤</sup> فاسداً متى يصح التصرف فيه  
للتراضي وهلكت العين في يد أحدهما، فلا رجوع<sup>٥</sup>. ولعله أراد المعاوضة.  
ويجوز للواحد تولي طرفي العقد، نعم، يشترط في الوكيل الإعلام احتياطاً.

## [٢٣٩]

## درس

يشترط في العوضين أن يكونا معلومين، فلو باعه بحكم أحدهما، أو ثالث فسد  
وإن هلك ضمه القابض بقيمته يوم التلف، وفي المقتنة<sup>٦</sup>، والنهاية. يوم البيع، إلا أن  
يحكم على نفسه بالأكثر فوجب، أو يكون البائع حاكماً، فبحكم بالأقل فيشبع<sup>٧</sup>.  
واختاره الشاميان<sup>٨</sup>.

١. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٨٧-٨٩، المسألة ٤٨

٢. السرائر، ج ٢، ص ٢٤٢

٣. الوسيلة، ص ٢٥٥

٤. ما بين المعقولين أضواء من المصدر

٥. الكافي في الفقه، ص ٣٥٥

٦. المقتنة، ص ٦٠٧

٧. نكت النهاية، ج ٢، ص ١٤٥-١٤٦

٨. الكافي في الفقه، ص ٣٥٣؛ غيبة النروع، ج ١، ص ٢٣٠

وقال ابن إدريس عليه الأعلى من يوم قبض إلى التلف<sup>١</sup>. وفي رواية رفاعة: جواز تحكيم المشتري، فتلزمه القيمة<sup>٢</sup>.

ولا تكفي المشاهدة في الموزون، خلافاً للمبسوط<sup>٣</sup>، وإن كان مال السلم، خلافاً للمرتضى<sup>٤</sup>.

ولا قوله: بسعر ما بعته، مع جهالة المشتري، خلافاً لابن الجنيدي؛ حيث جوزه، وجعل للمشتري الخيار<sup>٥</sup>.

وجوزه ابن الجنيدي بيع الضبرة مع المشاهدة جزافاً بثمن جزاف مع تغاير الجنس<sup>٦</sup>. ومال في المبسوط إلى صحة بيع لجزاف<sup>٧</sup>. وفي صحيحة الحلبي: كراهة بيع الجزاف<sup>٨</sup>.

ولو قال: بعته كل قفيز بدرهم، بطل مع الجهالة. وظاهر الشيخ الصحة مطلقاً<sup>٩</sup>.

أما لو قال: بعته قفيزاً منها بدرهم، فإنه يصح ولو استثنى من المبيع أو الثمن مجهولاً بطل ومنه أن يقول: إلا ما يساوي واحداً بسعر اليوم، وهما جاهلان به أو أحدهما. ولو قال: إلا ما يخص واحداً من هذا العقد، صح، ونظر إلى ما تقرّر عليه العقد، فهو كان الثمن أربعة صح في أربعة أخماسها به.

١ السرائر، ج ٢، ص ٢٨٥.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٠٩ - ٢١٠، باب شراء الرقيق، ح ٤؛ النقيض، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ١٣٨٥٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٩ - ٧٠، ح ٢٩٧.

٣ المبسوط، ج ٣، ص ٢٢٢.

٤ المسائل الناصريّة، ص ٣٦٩ - ٣٧٠، المسألة ١٧٥.

٥ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٦٦، المسألة ٢٣٤.

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، المسألة ٢٣٧.

٧ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٢.

٨ الكافي، ج ٥، ص ١٧٩، باب شراء الطعام وبيعه، ح ٤؛ النقيض، ج ٣، ص ٢٠٩ - ٢١٠، ح ٣٧٨٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٢، ح ٥٣٠ - ٥٣١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٢، ح ٣٥٥ - ٣٥٦.

٩ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٢؛ الخلاف، ج ٣، ص ١٦٢ - ١٦٣، المسألة ٢٥٩.



ولو استثنى جزء من الثمن المقدّر صحّ واستخرج بالجبر، فلو قال: بعشرة إلا نصفه، فهو ستة وثلثان، ولو عطف بالو فهو عشرون.  
 هذا إذا كانا عارفين حال العقد بذلك كله.  
 ولو باعه بدينار غير درهم، أو غير قفيز حنطة، صحّ مع علم النسبة لا بدونها. ولو باعه بدراهم من صرف عشرة بدينار، صحّ مع علمهما  
 ولو باعه بنصف دينار لزمه شقّ دينار، إلا أن يشترط صحيحاً أو يتعارف  
 ولو باع عبده وعبد موكله في عقد واحد صحّ، وقسّط الثمن عليهما بحسب القيمة يوم العقد. وأبطله الشيخ<sup>١</sup> والقاضي<sup>٢</sup>.  
 ولو كانا مثلين<sup>٣</sup> صحّ.  
 ولو ضمّ ما لا يملك أو لا يصحّ بيعه وتنسيط كذلك.  
 وبعتبر قيمة الخمر والعربير عبداً مستعملين منضمّاً إلى ما يصحّ بيعه  
 والأقرب حوار مع الصوف والشعر على الطهر إذا أريد جزؤه في الحال، أو شرط بقاؤه إلى أوان جزؤه وشرط الشيخ<sup>٤</sup> والشماتان الضميمة فيه<sup>٥</sup>  
 ولو باع الحمل منفرداً لم يصحّ، ولو ضمّه إلى الأمّ صحّ، وإلى غيرها، سطل عند ابن إدريس<sup>٦</sup> وحوّزه الشيخ<sup>٧</sup>؛ لرواية إبراهيم الكرخي في ضمّه إلى الصوف<sup>٨</sup>.  
 ولو باع اللبن في الضرع منفرداً بطل، ولو ضمّه إلى المخلوب، صحّ عند الشيخ<sup>٩</sup>

١ الميسوط، ج ٢، ص ١١٢٨ العلاف، ج ٢، ص ١١١ مسألة ١٨١

٢ المهذب، ج ١، ص ٣٩٣-٣٩٤

٣ في بعض النسخ «مثلين».

٤ النهاية، ص ٤٠٠

٥ الكافي في الفقه، ص ٣٥٦، عية النروع، ج ١، ص ٢١٢-٢١٣

٦ السرائر، ج ٢، ص ٣٢٢

٧ النهاية، ص ٤٠٠

٨ الكافي ج ٥، ص ١٩٤، باب بيع العدد والمجازفة ج ٨: الفقيه، ج ٢، ص ٢٣١، ج ٣٨٥٦: تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ١٢٣-١٢٤، ج ٥٣٩

٩ النهاية، ص ٤٠٠

وأتباعه<sup>١</sup>؛ لرواية سماعه<sup>٢</sup> وجوز الشيخ ضم ما سيوجد إلى مدة معلومة<sup>٣</sup>.  
ولو قاطعه على اللبن مدة معلومة بعوض، كذلك عند الشيخ، إلا باللبن والسمن<sup>٤</sup>.  
وفي صحيحة ابن سنان: جواز ذلك بالسمن إذا كانت حوالب<sup>٥</sup>.  
وفي لروم هذه المعاوضة نظر، وفتح ابن إدريس بالمنع منها<sup>٦</sup>.  
ولو قيل بجواز الصلح عليها، كان حسناً، ويلزم حينئذٍ، وعليه تعمل الرواية.  
ولو اشترى تبن كل كز بدرهم قبل كيله جاز؛ لصحيحة زرارة<sup>٧</sup>.  
والمروي: جواز بيع سمك الأجمة مع انقصاب<sup>٨</sup> ومنع المسألتين ابن إدريس<sup>٩</sup>.  
ولا يكفي المكال المجهول، ولا الوزن المجهول والمعدود إذا عسر عدّه جاز  
كيله بمعدود  
ولو باع الأرض والثوب المشاهدين ولتأيمسحاً جاز. ويظهر من الخلاف  
المنع<sup>١٠</sup>.

ولو أخبره بالقدر فنقص أو زاد تخير، فيأخذ بالحصة مع النقص إن شاء

- ١ كاس حمرة في الوسيلة، ص ٢٤٦، والمجلس في الكافي في الفقه، ص ٢٥٦؛ وابن البراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٦٩، المسألة ٢٢٨.  
٢ الكافي، ج ٥، ص ١٩٤، باب بيع العدد والمجرفة، ج ٦، فقهه ج ٣، ص ٢٢٤ ح ٢٨٣٤، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٢ ح ٥٢٨، الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٤ ح ٣٦٤.  
٣ النهاية، ص ٤٠٠.  
٤ النهاية، ص ٤٠٠.  
٥ الكافي ج ٥، ص ٢٢٤، باب المسم تعطى بالعريضة، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٧ ح ٥٥٦، الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٣ ح ٣٦٢.  
٦ السرائر، ج ٢، ص ٣٢١-٣٢٢.  
٧ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٥ ح ٥٤٧ ورواها عن جميل بن دراج في الكافي، ج ٥، ص ١٨٠، باب شراء الطعام وبيعه، ج ٨، والفقيه، ج ٣، ص ٢٢٦ ح ٣٨٣٨، وص ٢١٠ ح ٣٧٨٦، وتهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤٠-٤١ ح ١٧١.  
٨ الكافي، ج ٥، ص ١٩٤، باب بيع العدد والمجرفة، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٤ ح ٥٤٣، وص ١٢٦ ح ٥٥٠-٥٥١.  
٩ السرائر، ج ٢، ص ٢٢٤.  
١٠ الخلاف، ج ٣، ص ١٩٨، المسألة ٤.

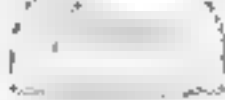
وقيل: في الأرض يأخذها بجميع الثمن<sup>١</sup>. وروي: التوفية من الأرض المجاورة لها إن كانت للبائع<sup>٢</sup>.

وما يقصد طعمه وريحه، الأولى اعتباره، أو وصفه. ولو خلا عنهما صح، وتخير مع العيب. وكذا ما يفسد بالاختبار، كالجوز والبيض والبطيخ.

ويثبت الأرض مع التصرف فيما له بقيته، ولو لم يكن له بقية بطل البيع من حينه، ويحتمل من أصله، فمؤونة نقله على المشتري على الأول، وعلى البائع على الثاني، ويسترد الثمن على التقديرين، وظاهر الجماعة بطلان البيع من أصله.

ولا فرق بين المبصر وغيره وقال سائر للمكفوف الرد وإن تصرف<sup>٣</sup>.

ولو تبرأ البائع من العيب فيما لا قيمة لمكسوره المعيب، صح عند الشيخ<sup>٤</sup> وأتباعه<sup>٥</sup> ويشكل بأنه أكل مالٍ بالباطل، لا عوض هنا.

ويحوز شراء المسك في فأره وإن لم يفتق بإدخال خط فيه، وفتقه أحوط. ثم يتخير المشتري إن ظهر فيه عيب 

ولو باع المشاهد بعد مدة صح. ويراعى البقاء على العهد، فإن اختلفا حلف المشتري؛ لأصله بقاء يده على الثمن. وقيل: البائع؛ للاستصحاب<sup>٦</sup>.

ويحوز بيع العين الموصوفة، فيتخير من وصف له. ولو وصفها أجنبي، تخيراً مع عدم المطابقة

ويكفي رؤية البعض فيما يدل على البني وينبغي إدخاله في العهد، فيبطل بدونه على الأقرب.

ولو رأى بعضاً ووصف الباقي، تخير في لجميع لو ظهر خلافه.

١. من القائلين الشيخ في الميسوط، ج ٢، ص ١٥٤.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٣٨٧٨؛ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٥٣ ح ٦٧٥.

٣. المرئسم، ص ١٨٠.

٤. النهاية، ص ٣٩٢.

٥. كالمحلي في الكافي في الفقه، ص ٣٥٨؛ وابن حمزة في التوسيلة، ص ٢٥٥.

٦. من القائلين العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣١٩، مسألة ٢٩٤.

وخيار الرؤية فوري.

ويجوز الإندار<sup>١</sup> للظروف بحسب العادة. ولو زاد أو نقص، جاز برضاهما، ولو باعه السمن الموزون بظرفه كل رطل بدرهم، فالأقرب الجواز.

[٢٤٠]

درس

يشترط في المشتري الإسلام في شراء لمصحف والرقيق المسلم، إلا أن يكون ممن ينعق عليه، أو شرط عليه العتق على الأقرب.

ولو أسلم عبد الكافر بيع عليه قهراً بشئ المثل، فلو لم يوجد راغب، حيل بينهما بمسلم حتى يوحد الراغب، ونفقت عليه، وكسبه له، ويجري فيه أحكام العقد، من الخيار والرد بالعيب فيه أو في ثمنه المعتبر، فيقهر على بيعه ثانياً.

والأقرب أنه لا يجوز إجارة المبد المسلم للكافر، سواء كانت في الدمة، أو معينة، وجوزها الفاضل في الدمة<sup>٢</sup> والظاهر أنه لرد إجارة الحر المسلم.

وبشترط في المبيع القدرة على تسليمه، فلو باع الطير في الهواء لم يصح، إلا مع اعياد الرجوع، وكذا السمك في الماء، ولو كان يمكن تسليمه بعد مدة بالاصطياد، جاز إذا كان معلوماً محصوراً.

ولو باع بغيراً شارداً أو ضالاً بطل. ولو باع الآبق منفرداً لم يصح، إلا على من هو في يده.

ولو باعه منضتاً إلى ما يصح بيعه منفرداً صح، ويكون الثمن بإذاته لو لم يجده. وجوز المرتضى بيعه منفرداً لمن يقدر على تحصيله<sup>٣</sup>. وهو حسن.

ولا يجوز بيع الرهن إلا برضى المرتهن.

١. أندره غيره، أي أسقطه لسان العرب ج ٥، ص ١٦٩، ندره.

٢. تذكرة الفقهاء ج ١، ص ٤٦٣ (الطبعة المجرية).

٣. الانصار، ص ٤٣٥-٤٣٦، المسألة ٢٤٧.

ويجوز بيع الجاني خطأ أو شبيهاً، ويضمن المولى أقل الأمرين من قيمته وأرش الجناية، ولو امتنع فللمجنّي عليه أو وليه شراعه العبد، فبطل البيع، وكذا لو كان معسراً وللمشتري الفسخ مع الجهالة، لتزول ملكه ما لم يقده المولى.

ولو كانت الجناية عمداً فالأقرب الصحة، ويكون مراعى. فإن قتل بطل البيع، وكذا لو استرق. ولو كانت طرفاً واستوفى فباقيه مبيع، وللمشتري الخيار مع جهله ومنع الشيخ من بيع الجاني عمداً<sup>١</sup>.

ولو وجب قتل العبد برّدة عن فطره أو محاربة، فالأقرب المنع من صحة بيعه. نعم، لو تاب في المحاربة قبل القدرة عليه صحّ وكذا يصحّ بيع المرتدّ لا عن فطرة، ويكون مراعى بالتوبة.

وفي بيع بيوت مكة خلاف، مبني على أنها فتحت عمرة أو صلحاً، وعلى أن حكمها حكم المسعد أم لا، ونقل في الخلاف الإجماع على المنع من بيعها وإجارتها<sup>٢</sup>، وهو مروى عن السيّد<sup>٣</sup>.

وبشرط في المبيع الملك، فلا يقع على الحرّ، ولا على الكلاقل حيازته، ولا على ما لم يحرّ العاده بتملكه، كحبة حنطة، وإن لم يجز غصبها من مالكها، فضمن المثل لو تلفت، ويردّها إن بقيت.

ويشترط مغايرة المشتري للمبيع، فلو باع عبده نفسه فالأقرب البطلان. ولو جعلنا الكتابة بيعاً صحّ. نعم لو اشترى نفسه نفسه صحّ وإن لم يتقدّم إذن السيّد، وكذا لو باع نفسه بإذن السيّد.

ويشترط تعيين المبيع، فلو باعه شاة من قطيع، أو عبداً من عبيد أو من عبيدين، بطل وكذا لو باعه قطعاً واستثنى منه شاة مبهمه.

١ البسوط، ج ٢، ص ١٢٥ الخلاف، ج ٣، ص ١١٧، المسألة ١٩٨

٢ الخلاف، ج ٣، ص ١٨٨ - ١٨٩، المسألة ٣١٦

٣ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٦٥٦ - ٦٥٧، ج ٢٩٨١ - ٢٩٨٢، المستدرک علی الصحيحین، ج ٢،

ص ٦١، ج ٢٣٢٧، وراجع الخلاف، ج ٣، ص ١٨٩، المسألة ٣١٦

ولو باعه ذراعاً من ثوب معلوم المساحة وقصداً معيناً، أو أن يختار أحدهما ما شاء بطل، وإن قصداً الإشاعة صح.

ولو قال: بعثك عشراً من هنا إلى حيث يتم، فالأقرب الصحة ولو باعه صاعاً من متماثل الأجزاء صح. وكذا عشرة أطنان من القصب المتماثل، ويبقى المبيع ما بقي من القدر؛ لحسنة بريد بن معاوية<sup>١</sup>.

ويجوز شراء جزء مشاع معلوم النسبة من معلوم القدر، تساوت أجزاؤه أو اختلفت.

ولا يجوز بيع ما هو مشدود في الأقمشة، إلا أن يكون له بارامج، أي كتاب بتفصيله، أو يذكر البائع ذلك، فإن طابق، ولا تخير المشتري.

والطريق والشرب لو ضتهما البيع<sup>٢</sup> اشترط علمهما، فلو أيهما بطل. ولو شرط عدمهما صح، وإن أطلق دخل الطريق، فإن اتحد صح، وإلا بطل. ولو فقد تخير المشتري وإن حقت بملك البائع (وقال: بحقوقها) فله المهر من جميع الجوانب؛ قصداً للفظ.

ولو باعه بيتاً من دار بحقوقه فكذلك، فيسلك من جميع جوانب الدار. ويحتمل البطان في الموضعين؛ لتنزيل الحقوق على القدر الضروري، وهو يحصل في السلوك بجانب واحد ولم يعين.

ولو كان هناك طريق إلى الشارع أو في ملك المشتري، أمكن الاجتزاء به وشمول الجميع.

ويجوز - على كراهية - بيع ماء الهر والمصنع والبر، مع المحل وبدونه، وبيع الجرّ والروايا، والشراء بيعاً وسليماً بالفلوس، وبيع المعدن المملوك

ولو أحيأ أرضاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً. وأما بيع أم الولد، والوقف فقد سبق<sup>٣</sup>.

١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٦، ج ٥٤٩.

٢. في بعض النسخ: «إلى المبيع» بدل «المبيع».

٣ تقدم في ج ٢، القدر ١٦٦ و ١٧٢.

[ ٢٤١ ]

درس

## في النقد والنسيئة

لا يجب تعيين أحدهما في العقد؛ لأنَّ مطلقه يحمل على النقد، فإن شرطه تأكد، وأفاد التسلُّط على الفسخ إذا عثر رمان نقد فأخلَّ المشتري به. وإن شرط النسيئة افتقر إلى تعيين الأجل المضبوط، فلا يجوز التأقيت بمقدم الحاج، وإدراك الثمار، فيبطل العقد.

ويجوز بالنيور، والمهرجان، والقيص،<sup>١</sup> والعطير<sup>٢</sup>، وشهور المعجم إذا عرفها المتماقدان.

ولو باع بدينار نقداً، وبدنارين إلى شهر، فالمروي عن علي<sup>٣</sup>؛ لزوم أقل الثمنين وأبعد الأجلين<sup>٤</sup>، وعليه جماعة<sup>٥</sup>.

ويعارضه النهي عن بيعين في بيعة، وحالة الثمن<sup>٦</sup>، ومن ثمَّ أبطله في المبسوط<sup>٧</sup>، والحلي<sup>٨</sup>، وسلار<sup>٩</sup>، وابن حمزة<sup>١٠</sup>، وابن إدريس<sup>١١</sup>، والفاضلان<sup>١٢</sup>.

١. النصح - بالكسر -: مطر النصارى، وهو عيد لهم، قال: عرب، ج ٢ ص ٥٤٥، «نصح».

٢. عيد العطير: عيد اليهود، المصباح المنير، ج ٢، ص ٤٧٧، «طر».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٥٢، ح ٢٢٠.

٤. كالصبي في المقنعة، ص ١٥٩٥ والشيخ في النهاية، ص ٢٨٧-٢٨٨؛ وابن الجوزي على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٥١-١٥٢، المسألة ١١٣.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٨، ح ٤٩٧١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٠، ح ١٠٠٥.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٥٩.

٧. الكافي في الفقه، ص ٣٥٧.

٨. المراسم، ص ١٧٤.

٩. الوسيلة، ص ٢٤١.

١٠. للرائز، ج ٢، ص ٢٨٧.

١١. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٠؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٥٢، المسألة ١١٣.

ولو باعه كذلك إلى أجلين فكالأول عند المفيد<sup>١</sup>، مع أنه حكم بالنهاي عن البيع في الموضعين<sup>٢</sup>، وجعله المرتضى مكروهاً<sup>٣</sup> وقال ابن الجنيد: لا يحل، فإن هلكت السلعة فأقل الثمنين نقداً، وإن أخره المشتري جازاً<sup>٤</sup>.  
والأقرب الصحة ولزوم الأقل، ويكون استأخير جائزاً من جهة المشتري، لازماً من طرف البائع؛ لرضاء بالأقل، فالزيادة رباً، ولأجلها ورد النهي<sup>٥</sup>، وهو غير مانع من صحة البيع.

## فروع:

الأول: لو باعه بثمن واحد بعضه نقداً وبعضه نسيئة صح قطعاً، وكذا لو أجله نحوماً معلومة، وكذا لو باعه سلعتين في عقد بثمن إحداهما نقد والأخرى نسيئة.  
الثاني: لو تمادى الأجل إلى ما لا يبقى إليه المتبايعان غالباً، كألف سنة، ففي الصحة نظر، من حيث خروج الثمن عن الانتفاع به؛ ومن الأجل المضبوط وحلوله بموت المشتري، وهو أقرب.

الثالث: مبدأ الأجل من العقد لا من التفرق<sup>٦</sup>

ولو منعه البائع من قبض المبيع، لم يقدح ذلك في مضي الأجل.

هذا، ويجوز شراء ما باعه نسيئة قبل الأجل مطلقاً، وبعده بغير جنس الثمن مطلقاً، وبجنسه مع التساوي، ومع الزيادة ولقصان فالأقرب الجواز. وفي النهاية: لا يجوز شراؤه بنقصان عما باع به<sup>٧</sup>.  
ولو كان المبيع طعاماً، ثم اشتراه البائع بعد الأجل صح على كراهية؛ لرواية

١. المقنعة، ص ٥٩٥.

٢. المسائل الناصريّة، ص ٣٦٥، المسألة ١٧٢.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٥١-١٥٢، المسألة ١١٣.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٢٠٤، باب المدة، ج ٦ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٥٥، ح ٢٣٧.

٥. في بعض النسخ: «من حين العقد لا من حين التفرق».

٦. النهاية، ص ٢٨٨.



محمّد الحنّاط<sup>١</sup>، ولو اشترى منه طعاماً غيره بدراهمه حاز، زاد أو نقص.

وقال في الخلاف: لا تجوز الزيادة؛ لأدائه إلى بيع طعام بطعام بزيادة<sup>٢</sup>، ويضعف بأنّ العوض دراهم لا طعام.

والعينة - لغة وعرفاً - شراء العين نسيئة<sup>٣</sup>، فإن حلّ الأجل فاشترى منه عيناً أخرى نسيئة ثمّ باعها وقضاه الثمن الأوّل، كان حائراً، ويكون عينة على عينة. ولو باعه بشرط القضاء منه، بطل الشرط وبيع عند الشيخ، أو الشرط وحده، على اختلاف قوليه<sup>٤</sup>، وصحّحهما الفاضل<sup>٥</sup> وقيل: العينة، شراء ما باعه نسيئة<sup>٦</sup>.

وقال ابن إدريس: اشتقاقها من العين وهو النقد، وفسرها بشراء عين نسيئة ممّن له عليه دين، ثمّ يبيعها عليه بدونه تقدراً ويقضي الدين الأوّل<sup>٧</sup>.

ويحوز شراء الموصوف وإن لم يكن عند البائع في الحال. ولا يشترط فيه الأجل إذا كان عامّاً الوجود؛ للصّحّ<sup>٨</sup>. ومنع ابن إدريس<sup>٩</sup> معنوع.

ولو قال له اشتر لي هذا المتاع من فلان وأربحك فيه، فاشتراه صحّ، ولا يلزم الأمر الشراء ولو كان قد قاطعه عن ثمن معين وليس هذا من باب الهوى عن مع ما ليس عنده<sup>١٠</sup>.

١ الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٧ - ٢٠٨، ج ١٣٧٨٠ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٥، ج ١١٤٥ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٢، ج ٢٥٧

٢ الخلاف، ج ٢، ص ١٠١ المسألة ١٦٦

٣ الصحاح، ج ٤، ص ٢١٧٢، «عين».

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٢

٥ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٥٤٦ (الطبعة المحرّرة).

٦ راجع فتح العزيز، المطبوع بعاش المجمع شرح المذهب، ج ٨، ص ٢٢١، روضة الطالبين، ج ٣، ص ٨٥

٧ السرائر، ج ٢، ص ٢٠٥ - ٢٠٦

٨ الفقيه، ج ٣، ص ٢٨٢، ج ١٤٠٢٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤٩، ج ٢١١.

٩ السرائر، ج ٢، ص ٢٩٠

١٠ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٥، ج ٣٥٠٣ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٢٦، ج ١١٢٣٥ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٥٣، ج ١٢٣٨٩، وراجع الخلاف، ج ٣، ص ١٦٩، المسألة ٢٧٥.

ولا يجب دفع الثمن قبل حلوله ولا قبضه، ويجب عند الحلول. ولو امتنع البائع أثم.

ولو هلك بعد تعيينه فمن ماله ما لم يفرض فيه المشتري أو يتعد، وللمشتري التصرف فيه، فيبقى في ذمته. وهذا حكم عام في كل مستنع عن قبض حقه. نعم، يجب دفعه إلى الحاكم إن أمكن. ويجب ابن إدريس على الحاكم القبض، ومنع من إجباره المستحق على قبضه أو إبرئه<sup>١</sup>، وهو بعيد.

[٢٤٢]

درس

### فيما يدخل في المبيع

والضابط: مراعاة مدلول اللفظ لغةً، أو عرفاً، أو شرعاً. ولنذكر هنا ألقاظاً نسعه: أحدها: الأرض والساحة والبقعة والعرصة ولا يدخل فيه البناء ولا الشجر ولا الزرع ولو قال: بعقوقها، على الأصح<sup>٢</sup>. نعم، لو قال: وما اشتمل عليه، أو: ما أغلق عليه بابها، دخل ذلك كله، وأولى منه إذا اشترطه لفظاً. وحيث لا يدخل يبقى بحاله فإن كان بناءً أو غرساً تأبّد، وإن كان ررعاً فإلى الحصاد.

ولو كان يجرّ مرة بعد أخرى، فإن كان مجزوراً فهو للمشتري، وإلا فالجزء الأولى للبائع والباقي للمشتري، قاله الشيخ<sup>٣</sup>، وإقاضي<sup>٤</sup>، وأنكره الفاضل، وجعله للبائع على كل حال، ويبقى حتى يستقلع<sup>٥</sup>.

ولو شرط المشتري دخول الزرع جاز وإن كان سنبلاً أو قطناً، تفتح أو لا.

١. السرائر، ج ٢، ص ٢٨٨

٢. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٢.

٣. المهذب، ج ١، ص ٣٧٦

٤. مختلف الشیخ، ج ٥، ص ٢٩٣، المسألة ٢٦٤

وفي المبسوط: لا يصح السنبل والقطر: للجهالة<sup>١</sup>، مع أنه يجوز بيع السنبل والبذر مع الأرض<sup>٢</sup>.

وفي المختلف: إن كان البذر تابعاً لدخل بالشرط، وإن كان أصلاً بطل<sup>٣</sup>. والوجه الصحة مطلقاً.

وتدخل الأرض في ضمان المشتري بالتسليم وإن تعدد انتفاعه. نعم، له الخيار لو لم يعلم.

ويدخل المعدن على الأقرب ولو جهله البائع تخيراً. وكذا البئر والمين وماؤهما. ولو ظهر فيها مصع، أو صخرة معدة لعصر الزيت أو العنب فكذلك. وللبيع الخيار مع عدم العلم.

والحجارة المحلوقة تدخل، فإن أصرت بالفرس أو الزرع فللمشتري الخيار مع عدم العلم.

ولا تدخل الحجارة المدفونة، وعلى البائع نقلها وسوادة الحفر، فإن علم المشتري فلا خيار، وإلا فله الخيار إن غابت شيء من المصاع وعلى البائع المبادر بالنقل، فلو تركها ولا ضرر فيه فلا خيار للمشتري نعم، له إلزامه بالنقل.

ولو أراد تملكها للمشتري لم يجب عليه القبول، ولا أجره للمشتري عن زمان النقل.

وثانيها: القرية والدشكرة<sup>٤</sup> والضيعة هي عرف أهل الشام. وتتأول دورها وطرقها وساحاتها. لا أشجارها ومرارها، إلا مع الشرط أو القرينة، أو يتعارف ذلك، كما هو الغالب الآن.

وثالثها: البستان والباع. ويدخل فيه أشجار والأرض والجدار والبناء الذي جرت العادة بكونه فيه دون غيره، والمجاز والشرب.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٠٢.

٢ المبسوط، ج ٢، ص ١٠٨، الخلاف، ج ٢، ص ٨٤، المسألة ١٣٧.

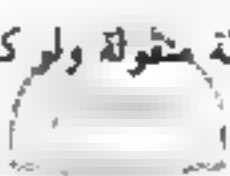
٣ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٩٩، المسألة ٢٧٤.

٤ الدشكرة: بناء على هيئة القصر، فيه سائر وبيوت للعمم والحشم، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٦، «دشكره».

ولو باعه بلفظ الكرم، تناول العنب لا غير، إلا مع قرينة غيره، وفي دخول العريش وجهان، أقربهما دخول المثبت منه دائماً أو أكثرية، دون المنقول دائماً أو أكثرية.

ولو باع واستثنى نخلة أو شجرة معينة، فله المدخل والمخرج إليها، ومدى جرائدها من الأرض.

ورابعها: الدار وتشمل الأرض والبناء سفلى أو علواً، والعتام المعروف بها، والمرافق كلها، والبئر والحوض ومازهما، والطريق، والأبواب المثبتة، والرفوف المثبتة، والسلّم المثبت، والدرج والمفاتيح.

ولو استقل الأعلى لم يدخل، إلا بالشرط أو القرينة. وعليه تحمل مكاتبه الصفار إلى العسكري  بعدم دخول الأعلى<sup>١</sup>.

ولا يدخل شجرها وما بها من آلة منقولة ولو كانت مدفونة كالخاية أو مثبتة، كالرحى المنصوبة.

وفي المبسوط: يدخل النحل والشجر في بيع الدار والخواهي المدفونة؛ لأنها كالخزائن، والرحى المثبتة أعلاها وأسفلها<sup>٢</sup>، وهو قوله في الخلاف: ووافق في الخلاف على الرحي<sup>٣</sup>، وهو أعلم بما قال نعم، لو كانت الخاية مثبتة في الجدران، قرب دخولها.

ومنع في المبسوط من دخول ماء البئر في الدار، لأن له مادة مجهولة تمنع من صحة بيعه، فتمنع من دخوله<sup>٤</sup>، وتبعه القاضي<sup>٥</sup>، وخالفهما الفاضل<sup>٦</sup>.

وخامسها: السوق والحان. ويدخل فيهما الأرض والدكاكين وأبوابها وطرقها

١. الفقيه ج ٣، ص ٢٤٢، ج ٢٨٨٧، تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٥٠، ج ٦٦٤

٢. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٥-١٠٦.

٣. الخلاف، ج ٣، ص ٨٢، المائة ١٢٣.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٦.

٥. المهذب، ج ١، ص ٣٧٧.

٦. مختلف الشیعة، ج ٥، ص ٢٩٨، المائة ٢٧١.

ورفوفها المثبتة، وخرائنها وسقوفها وغرفها. ولو كان باب الدكان ممّا ينقل، فالأقرب دخوله؛ للعرف.

وسادسها: الشجر. ويدخل فيه الكبيرة والصغيرة والأغصان والعروق والمجاز والشرب. ولا يدخل الأرض إلا مع الشرط أو القرينة نعم، يستحقّ البقاء مغروسة، فلو انقلعت شجرة لم يكن له غرس أخرى، ولا استخلاف فروخها إلا بالشرط. قيل: ولا تدخل الفروخ إلا بالشرط<sup>١</sup>.

ولا تدخل الثمرة، إلا طلع الحبل قبل التأبير إذا كان إنثاءً وانتقل بالبيع. ولو أبر لم يدخل ولو أبر البعض فكلّ حكمه، فإن عسر التمييز اصطلاحاً. ولا فرق بين أن يؤبر بإبر، أو باللواقع.

وقال ابن حمزة: إذا باع الشجر قبل بدو الصلاح فالثمرة للمشتري<sup>٢</sup>. وهو نادر. وعلى المشتري تبقيتها إلى أن يملأ عرقاً، وللبيع تبقيتها إن لم تصرّ بالأصول، ولو تصرّرا منعاً، ولو تصرّر أحدهما احتمل تقديم صاحب الثمرة وتقديم المشتري. وهو خيرة الفاضل<sup>٣</sup>.

ولو انقطع الماء وبضرّ الأصل ببقاء الثمرة يسيراً اغتفر، وإن كان كثيراً، بأن خيف عليه الحفاف، أو نقص الحمل في القابل<sup>٤</sup> حبر على القطع، ولا أرض على المشتري؛ لأنّه قطع مستحق. ويحتمل عندي الأرض؛ لأنّه نقص دخل على مال غيره لنفعه.

فرع: لو ظنّها المشتري غير مؤبّرة فظهرت مؤبّرة، فله الفسخ عند الشيخ؛ لفوات بعض المبيع في طئه<sup>٥</sup>. وأنكره الفاضل؛ بعدم العيب وتفريطه<sup>٦</sup>. والوجه الأول؛ لأنّ فوات بعض المبيع أبلغ من العيب، ولا تفريط؛ لأنّه بني على الأصل.

١. من الفاتنين السلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٥٧٣ (الطبعة المحرّرة).

٢. الوسيلة، ص ٢٥٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٥٧٤ (الطبعة المحرّرة).

٤. المبسوط، ج ٢، ص ٩٠.

٥. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٠٠، المسألة ٢٧٥.

ولو ظنّها البائع مؤبّرة فظهرت غير مؤبّرة، فله الفسخ إن تصادقا على الظنّ.  
ولو ادّعى أحدهما على صاحبه علم الحال فأنكر، احتلّ إحلاف المنكر.  
ويقضى بما ظنّه.

هذا، ولو ظهرت ثمرة بعد البيع فللمشتري  
ولا يدخل الورد وإن كان جُنبذاً في بيع اشجر، وكذا ورد الثمر.  
وسابغها: العبد والأمة. ويتناول ثيابه الساترة للمورة دون غيرها على الأقوى،  
ولا يتناول ماله وإن قلنا بملكه، إلّا مع الشرط فيراعى فيه العلم والتحرّز من الربا.  
وثامنها: الكتاب. ويتناول أجزائه وجسده وخيوطه وما به من الأصول  
والعواشي والأوراق المثبّنة فيه.  
ولا يدخل كيسه، ولا ما به من أوراق مفردة لا تتعلّق به. وفي دخول ما يعلم به  
نظر، أقربه الدخول؛ للعرف.

ويدخل في سع الدابّة النعل، ولا يدخل الرجل والمقود إلّا بالشرط.  
وتاسعها: الحمام. ويدخل بيوته وموقده وخزانة سائه وأحواصه ومسلخه وبثره  
وماؤها، ولو كان يتزع من مباح دخلت السفيه فيه.  
والأقرب دخول قدره المثبّنة. ولا يدخل سطله ولا أمداحه ولا وقوده ومازره  
وعليه تسليمه إليه مفرّغاً من الرماد وكثير القمامة.

[٢٤٣]

درس

في القبض

وحكم العقد تقابض العوضين، إلّا أن يشترط تأخير أحدهما، أو تأخيرهما إذا  
كانا عينين أو أحدهما.

ولو شرط تأخيرهما وهما في ادمّة بطل؛ لأنّه بيع الكالئ بالكالئ.

فإن تنازعا في التقدم تقابضا معاً، سواء كان هناك تعيين أو لا. وفي المبسوط<sup>١</sup>، والخلاف: يجبر البائع أولاً؛ لأن الثمن تبع للمبيع<sup>٢</sup>. وبالقَبْض ينتقل الضمان إلى القابض إذا لم يكن له خيار، ويتسلط على التصرف بغير تحريم ولا كراهة.

ويمنع البائع من فسخ البيع بتأخير الثمن وبدونه، الأقرب الكراهة في بيع المكيل والموزون، وتأكد في الطعام، وأكد منه إذا باعه بريح.

ونقل في المبسوط الإجماع على تحريم بيع الطعام قبل قبضه<sup>٣</sup>. وقال الفاضل: لو قلنا بالتحريم لم يفسد البيع<sup>٤</sup>.

وحمل الشيخ الإجارة والكتابة على ليع قائلاً: إن الكتابة والإجارة ضربان من البيع<sup>٥</sup> - وأكرهه الفاضل<sup>٦</sup> - ولأن المملوك ليس مكيلاً ولا موزوناً وهما محل الخلاف، للإجماع على جواز بيع غيرهما قبل القبض

ولو استغل إليه بغير بيع، كصلح أو حلق أو صدق أو عوض إجارة، فلا كراهة في بيعه قبل قبضه.

ولو أحال غريمه المسلم إليه على غريمه المسلم منه، فهو كالبيع قبل القبض. ولو دفع إليه مالاً لشري به طعاماً لنفسه بطل.

ولو قال: اشتريه لي ثم أقبضه لنفسك، بني على القولين. ولو قال: أقبضه لي ثم لنفسك، بني على تولي طرفي القبض، والأقرب جوازه. ولو كان أحد المالين قرضاً صح.

ولو قبض أحد المتبايعين فباع، ثم نف غير المقبوض لم يبطل البيع الثاني وإن بطل الأول، وعلى البائع بدل ما باعه، مثلاً أو قيمة يوم تلف العين.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٤٨.

٢. الخلاف، ج ٣، ص ١٥١، المسألة ٢٢٩.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١١٩.

٤. مختلف الشيع، ج ٥، ص ٣٠٤، المسألة ٢٧٩.

٥. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠.

٦. مختلف الشيع، ج ٥، ص ٣٠٦، المسألة ٢٨٠.

ولو اعتاض عن السلف قبل قبضه بني على القولين، ولو اعتاض عن القرض أو المنصوب جاز.

ويعتبر قيمة العوض في المنصوب مكان الدفع وزمانه، وفي القرض مكان القرض، وفي السلم مكان التراضي.

ولو امتزج المبيع قبل قبضه تخير المشتري في الفسخ، ومؤونة القسمة على البائع لو لم يفسخ، ولو بذل البائع للمشتري ما امتزج به لم يزل خياره. وقال الشيخ: يزول<sup>١</sup>، وكذا لو امتزجت اللقطة المبيعة أو الحرطة غيرها. وقال الشيخ: يفسخ البيع مع عدم التمييز، إلا أن يسلم البائع الجميع<sup>٢</sup> والوجه أنه كالأول.

ولو غصب المبيع قبل قبضه فله الفسخ، إلا أن يمكن إعادته في زمان لا يفوت به غرض ولو لم يفسخ، لم يكن له مطالبة البائع بالأجرة على الأقرب. نعم، لو منعه البائع فعليه الأجرة.

ولو هلك المبيع قبل القبض، فمن البائع ولو أبرأه المشتري من الضمان، مع أن النماء المتجدد بين العقد والقبض للمشتري، وهو في يد البائع أمانة.

ولو أهلكه أجنبي، فللمشتري الفسخ ومطالبة الأجنبي.

ولو كان المهلك البائع، فالأقرب تخير المشتري بين الفسخ فيطالب بالثمن، وعدمه فيطالب بالقيمة.

ولو تعيب من قبل الله تعالى أو من قبل البائع، فللمشتري الفسخ، وله الأرض على الأقوى. ولو كان من قبل أجنبي، فالأرض عليه للمشتري إن التزم، وللبيع إن فسخ.

ولا إشكال في توزيع الثمن على العينين فصاعداً لو تلف بعضها، وله الفسخ.

ولو أتلفه المشتري فهو قبض، ولو جنى عليه، فالأقرب أنه قبض أيضاً.

ولو قبض بعض المبيع وهلك الباقي فهو في ضمان البائع، وللمشتري الفسخ؛ للتبعيض.



ولو تلف بعد قبض المشتري فهو من ماله، إلا أن يختص بالخيار فيكون من البائع، مع أن النماء للمشتري ولو رضي المشتري ببقائه في يد البائع فهو قبض عند الحلبي<sup>١</sup>.

ولو ظهر في المبيع أو الثمن زيادة يتدوت بها المكاييل أو الموازين، فهي مباحة، وإلا فهي أمانة.

ولو ادعى البائع نقص الثمن والمشتري نقص المبيع، حلف الآخر إن حضر المدعي الاعتبار، وإلا حلف. ويحتمل تقديم مدعي النمام إن اقتضى النقص بطلان العقد، كالسلم والصرف بعد التفريق، وإلا فمدعي النقص ولو حوّل الدعوى إلى إنكار قبض الجميع، قبل قول المنكر مطلقاً.

والقبض في غير المقول التحلية بعد رفع اليد وفي الحيوان نقله وفي المعنبر، كله أو وزنه أو عذّه أو ماله وفي الثوب وضعه في الد وقيل التحلية مطلقاً<sup>٢</sup> ولا بأس به في نقل الضمان، لا في رواد النحرّم أو الكراهة عن البيع قبل القبض، نعم، لو حلّى بيته وبين المكيل ما منع حتى يكتاله لم يستل إليه الضمان، ولا يكفي الاعتبار الأول عن اعتبار القبض.

ويحب التسلم مفرّغاً فلو كان فيه ما لا يخرج إلا بهدم، وحب أرشه على البائع، ولو قبض بغير إذن البائع أنقل إليه الضمان، ولم يكن مانعاً من فسح البائع؛ للتأخير عن الثلاثة.

وأحرّة المعتبر على البائع في المبيع، وعلى المشتري في الثمن.

وأحرّة الدّلال على أمره. وبو أمراه فليسابق، فإن اقتربا وكان الغرض تولية طرفي العقد فعليهما. وكذا لو نلاحقا وكان مرادهما محرّد العقد. ولو منعنا من تولية الطرفين امتنع أحد أجرتين. وعليه يحمل كلام الأصحاب: أنه لا يجمع بينهما لواحد.

١ الكافي في الفقه ص ٢٥٥

٢ من التدبّر المحقّق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٣ والمختصر النافع، ص ٢٠٧.

ولا ضمان على الدّلال إلا مع التفريط. ويقدم قوله بيمينته في عدمه، وفي التلف والقيمة، وقول المالك في عدم الرد.

ولا درك على الدّلال في استحقاق المبيع، أو الثمن، أو تعييهما.  
ولو تبرع بالبيع والشراء فلا أجر له وإن أجاز المالك

[٢٤٤]

درس

في الشرط

يجوز اشتراط سائغ في عقد البيع، فيرم الشرط في طرف المشترط عليه، فإن أخل به فللمشترط الفسخ وهل يملك إيجابه عليه؟ فيه نظر.

ولو شرط ما هو قضية العقد فلو كذا.

ولو شرط ما ينافي، كعدم التصرف بالمبيع والهبة والاستخدام والوطء، أو شرط البائع وطء الأمة، أو تأخير تسليم المبيع إلى مدة غير معينة، أو شرط المشتري تأخير الثمن كذلك، أو شرط كون الأمة ولوداً، أو أن يرجع بالثمن إن غصب منه، أو أن يكون تلفه من البائع متى تلف، أو شرط عدم الحسارة، بطل، وأبطل على الأقرب، ويصح اشتراط تبقية الررع إلى سبله، والتمرة إلى إيناعها.

ولو شرط المشتري انعقاد الثمرة وإيناعها وصيرورة الزرع سنبلًا وشبهه مما ليس بمقدور، بطل، وأبطل.

ويصح اشتراط عمل محلل معلوم مع الثمن أو المثل، وعقد بيع أو هبة أو تزويج أو سلف أو قرض أو قراض أو عتق أو كتابة أو تدبير أو رهن، أو ضمير على الثمن أو المبيع في السلم، و شرط اشتغال لمبيع على صفة كمال مقصودة، أو اشتغال الثمن عليها ولو كانت غير مقصودة غالباً لكن يتعلق بها غرض المشتري كاشتراط الثبوت، صح

ولو كانت غير مشروعة بطل، كما لو شرط جهله بالعبادة فظهر عالماً.  
ولو اشترط الكفر فظهر مسلماً، قال لشيخ: لا خيار له<sup>١</sup>؛ لأن الإسلام يعطو  
ولا يعلى عليه<sup>٢</sup>. وقال ابن إدريس<sup>٣</sup> والفاضل: له الخيار؛ للمخالفة، ولأنه يصح بيعه  
على الكافر، ويستغرق وقته في الخدمة<sup>٤</sup>. والصحيح الأول؛ لما قاله الشيخ،  
والأغراض الدنيوية لا تعارض الأخروية  
ولو باعه بأضعاف القيمة ليقرضه أو ليؤجل ما عليه صحاً، وتوقف فيه المحقق<sup>٥</sup>،  
ولا وجه له

ولو شرط طعن الطعام على البائع، فاسرروي. الجواز<sup>٦</sup>. ومنعه في المبسوط<sup>٧</sup>  
ويجوز اشتراط العودة والزبح في الأمة، والصيد في العهد والكلب.  
ولو شرط بيع المبيع على البائع بطل، لا للدور، بل لعدم قطع نية الملك ولو  
شرط بيعه على غيره، فالوجه الصحة  
ولو شرط رهناً أو ضمناً وحب التعيين بالمشاهدة، أو الوصف، ويحتمل صحة  
الإطلاق، ويحمل الرهن على حافظ الحق، والصامم على الموسر الباذل  
ولو شرط الإشهاد لم يعتبر إلى تعيين الشهود، ولو عيّنهم لزم، ولا يلزمهم  
التحمل.  
ويجوز اشتراط رهن المبيع على ثمنه، ومنعه الشيخ<sup>٨</sup>.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١١٣٠ الخلاف، ج ٣، ص ١١٢، المسألة ١٨٥

٢ الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٤، ج ٥٧٢٢

٣ السرائر، ج ٢، ص ٢٥٧

٤ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢١٦، المسألة ١٨٢

٥ لم نثر عليه وقال في جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٦٤ حكى في المختلف عن بعض من عاصره التوقف فيه...  
ولعله أراد بمن عاصره المصنف، فإن المحكي عنه التردد في ذلك راجع لمختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٢٣،  
المسألة ٢٩٧.

٦ رواء الشيخ في المبسوط ج ٢، ص ١٩٤ ولم نثر عليه في المصادر الروائية

٧ المبسوط، ج ٢، ص ١٩٤

٨ المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٥

ولا يكفي عقد البيع عن عقد الرهن، ولو جمع بينهما في عقد واحد وقدم الرهن بطل.  
 وإن قدم البيع، مثل: بعثك الدار بمائة ورهننت العبد بها، فقال: اشتريت ورهننت،  
 ففيه وجهان. أقربهما المنع؛ لعدم ثبوت الحق حال الرهن.  
 ولا يجوز اشتراط العتق عن البائع، ولا اشتراط الولاء له، ويجوز عن المشتري،  
 ويحمل مطلقه عليه. وكسبه قبل العتق للمشتري.  
 ولو انتق قهراً لم يكف. وللبائع لفسخ الرجوع بالقيمة. وقيل: له الرجوع بما  
 يقتضيه<sup>١</sup> شرط العتق<sup>٢</sup>. ويضعف بأن الشروط لا يوزع عليها الثمن. ولو نكل به البائع  
 عتق ولم يجزئ.

ولو أخرجه عن ملكه بيع أو هبة أو وقف، فللبائع فسخ ذلك كله.  
 ولو أسقط البائع الشرط جاز، إلا في العتق؛ لتعلق حق العبد، وحق الله تعالى به.  
 ولو مات قبل العتق فالخيار بحاله.

ويجوز اشتراط حمل الجارية أو الدابة، فيفسخ لو ظهرت حائلاً.  
 ولو جعل الحمل جزءاً من البيع، فالأقوى الصحة؛ لأنه بمعنى الاشتراط.  
 ولا تضر الجهالة؛ لأنه تابع

ولو شرط أنها تحمل، قال الشيخ<sup>٣</sup> ولقاضي لم يجز البيع، إلا أن تحمل، ولو  
 لم تحمل فللمشتري فسخه وإضاؤه<sup>٤</sup>. وبطله الفاضل وإن حملت؛ لأنه عرر<sup>٥</sup>.  
 وفي عبارتهما إشارة إلى صحة العقد وعدم لزومه وإن كان غير جائز؛ لأن  
 الشرط غير معلوم الوقوع، ويلزمهما إطراده في كل شرط مجهول، وانتفاء الفرق بين  
 الشرط الصحيح والفاقد، إلا في جواز العقد وعدمه، وهو غريب.

وروى محمد بن مسلم النهي عن مقاطعة الطحان على دقيق بقدر حنطته، وعن

١ في بعض النسخ: «نقصه».

٢. لم يشر على قائله.

٣ الميموط، ج ٢، ص ١٥٦.

٤. جواهر الفقه، ص ٦٠، المسألة ٢١٩ - ٢٢٠.

٥. لذكره الفقهاء، ج ١، ص ٤٨٥ (الطبعة الحصرية).

مقاطعة العصار على كل صاع من السبسيم بالشئ يزج المعلوم مقداره<sup>١</sup>. ووجهه الخروج عن البيع والإجارة.

ولو شرط البائع تملك العزبون<sup>٢</sup> لو لم يرض المشتري بالبيع<sup>٣</sup>، بطل العقد ووجب رده.

### فروع.

الأول: لو قال: بع من فلان بألف وهي علي، وقصد الضمان، صح ولا يلزمه، فإن شرطه البائع ولما يضمن فله الفسخ.

ولو قال: وعلي عشرة، قال الشيخ يصح<sup>٤</sup> وأبطله الفاضل دهاياً إلى أن الثمن لا يكون على غير المشتري<sup>٥</sup> ويمكن أن يقال: هو جعل للبائع لا من الثمن، كما لو قال: طلق، أو: أعتق وعلي ألف، فإنه وافق على صحته.

الثاني: يجوز الجمع بين مختلفين، كبيع وسلم، وبيع وإجارة، وبين مختلفات، ونقسط الثمن إن أحسب إليه.

الثالث: لو صالح على الشرط بعوض صح إن لم يكن عتقاً، ويلزم من الطرفين. ولو شرط في عقد آخر سقوط هذا الشرط صح أيضاً. ولو شرط تأجيل الدين الحال لزم، وكذا لو شرط حلول المؤجل. الرابع: لو شرط رهناً معيناً أو ضميناً معيناً، فهلك الرهن أو مات الضمين، فإن كان بعد الرهن والصمان لم يؤثر، وإن كان قبله فله الفسخ.

١ الكافي، ج ٥، ص ١٨٩، باب المعاوضة في الطعام ج ١١، الفقه، ج ٣، ص ٢٣٣ - ٢٣٤، ج ٢٨٦٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤٦ - ٤٥، ج ١٩٧.

٢ بيع العريان، هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمسى البيع حبيب من الثمن وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة ولم يرجعه المشتري النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٢٠٢، «عرب».

٣ في كثير من النسخ: «بالمبيع».

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٨، الخلاف، ج ٣، ص ١٥٦، المسألة ٢٤٧.

٥ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٩٤.

## [٢٤٥]

## درس

## في المراجعة وتوابعها

البيع بغير إخبار برأس المال مساومة، وهي أفضل من باقي الأقسام، وبالإخبار مع الريادة مراجعة، ومع النقيصة مواضعة، ومع مساواة تولية، وإعطاء البعض تشريك. ولو جهل في المراجعة قدر الربح، أو الأصل، أو الصرف، أو الوزن بطل. ويجب حفظ الأمانة بالصدق في النمس ولمؤن إن ضحها، والإخبار عما طرأ من موجبات النقص

ولا يجب الإخبار بالغبن، ولا بالبائع وإن كان زوجته أو ولده. نعم، لو واطأ على الشراء ليخبر به كان غشاً حراماً. ولو باعه والحالة هذه تخير المشتري مع العلم المجتد

وليقول: بعثك بكذا وبيع درهم، ولا يقل: ربيع العشرة درهم، فيكره، وللشيخ قول بالتحريم<sup>١</sup>، واختاره الشاميان<sup>٢</sup>.

ويحب الإخبار بالأجل، فلو أخل به فالمروي أن للمشتري مثله<sup>٣</sup>. وفي المبسوط، والخلاف<sup>٤</sup>، والسرائر: يتخير المشتري بين الفسخ والأخذ بالثمن حالاً<sup>٥</sup>.

ولو اشترى أمتعة صفقة، امتنع بيع بعضها مراجعة مطلقاً. وقال ابن الحنيد<sup>٦</sup>

١ النهاية، ص ٣٨٩

٢ كالحلي في الكافي في الفقه، ص ٢٥٩؛ وابن التراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٨٥، المسألة ١٤٣.

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢٠٨، باب بيع النسيئة، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤٧، ج ٢٠٣.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٢، الخلاف، ج ٢، ص ١٢٥، المسألة ٢٢٤.

٥ السرائر، ج ٢، ص ٢٩١.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٨٧، المسألة ١٤٤.

والقاضي: يجوز فيما لا تفاضل فيه، كالمعدود المتساوي<sup>١</sup>.

والعبارة: اشتريته بكذا، وشبهه ولو عمل فيه بنفسه، قال: وعملت فيه بكذا. ولو استأجر عليه جاز أن يقول ذلك، وأن يضمه ويقول: تقوم عليّ، أو: رأس مالي، على الأصح. ومنع في المبسوط من «رأس مالي» هنا<sup>٢</sup>.

ولو أخذ أرش الجناية لم يحب وضعها، بل الإخبار عما نقص بها. ولا تضمّ المؤونة والكسوة واندواء وتضمّ أجره الدّلال والكيال والحافظ والمخزن.

ولو حطّ البائع عنه في زمن الخيار، أسقطه عبد الشيخ، ولو زاده، ألحقه عنده<sup>٣</sup>؛ بناءً على أنّ المبيع إنما يملك بانقضاء خيار، والمبنى ضعيف. وأطلق القاضي أنّ هبة شيء من الثمن يسقط في الإخبار<sup>٤</sup>.

ولو قوم على الدّلال متاعاً بغير عقد وجعل الزائد له لم يجز بيعه مرابحة. فإذا باعه، ملك الرائد عبد الشيخين<sup>٥</sup>، (صحيفة محمد بن مسلم<sup>٦</sup>). وإن باعه بالقسم فلا شيء له. وإن نقص أمّ الدّلال، ولو بدأ الدّلال بطلب التقويم فله الأجرة لا غير وسوى الحلّيون بين الأمرين في الأجرة<sup>٧</sup> والأول أثبت؛ لأنّه جعله مشروعة، وجهالة العوض غير ضائرة؛ لعدم فضائه إلى التنازع.

وروى ابن راشد فيمن اشترى جواري وجعل للبيّع نصف ربحها بعد تقويمها. أنّه يحوز، فإن أحبل المالك إحداها سقط حقّ البيّع<sup>٨</sup>.

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشّية، ج ٥، ص ١٩٥ المسألة ١٥٣ ولم يشر على قوله في كتبه.

٢ المبسوط، ج ٢، ص ١٤١

٣ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٤: الخلاف، ج ٣، ص ١٢٨-١٢٩، المسألة ٢٢٨

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشّية، ج ٥، ص ١٩٥ المسألة ١٥٤، ولم يشر على قوله في كتبه.

٥ المقنعة، ص ٦٠٥، النهاية، ص ٣٩٠

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٩٥، باب بيع المتاع وشرائه، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٥٣-٥٤، ح ٢٣١.

٧ كابن إدريس، في السرائر، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٣٦ والمختصر للمابع، ص ١٢٠٦ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ٢٤٠-٢٤١، المسألة ٤٠٣.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٢، ح ٣٥٢.

ومتى ظهر كذب المخبر تخير المشتري، سواء كان في جنس الثمن، أو قدره، أو وصفه.

ولو ادعى البائع الغلط في الإخبار لم يسمع دعواه ولا يثبت، إلا أن يصدق المشتري، وله إحلافه على عدم العلم. نعم، لو قال: اشتراه وكيل، وأقام بيته سمع، وتردد فيه الشيخ<sup>١</sup>.

والمواضعة كالمراجعة في الإخبار وأحكامه، ويضيف: ووضعته كذا، ويكره نسبه إلى المال.

ولو قال: بعتك بمائة ووضعته درهم من كل عشرة، فالثمن تسعون. ولو قال: لكل عشرة، زاد عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم.

وضابطه إضافة الوضعية إلى الأصل ونسبتها إلى المجموع، ثم إسقاطها، فالباقي الثمن.

ولو قال: وضعية العشرة درهم، **احتمل الأمرين**؛ نظراً إلى معنى الإضافة من «اللام» و«من» وإن أثبتنا الإضافة الطرفية فهي كالتبعية، والشيخ طرد الحكم بالضابط هي وضعية درهم من كل عشرة<sup>٢</sup>، كأنه يجعل «من» لابتداء الغاية، ويجعل العشرة سالمة للبائع.

وأما التولية: فهي البيع برأس المال. ويشترط فيه علمه، ولفظها كالبيع. ولو قال: ولتتك العقد، أجزأ ولو قال: ولتتك السلعة، احتمل الجوار.

والتشريك هو أن يجعل له فيه نصيباً برأس ماله، وهو بيع أيضاً. ولو أتى بلفظ التشريك، فالظاهر الحواز، فيقول: شركتك في هذا المتاع نصف بنصف ثمنه.

وقد يتفق في مبيع واحد المراجعة وقسيماها، كما لو اشترى ثلاثة ثوباً بالسوية، لكن ثمن أحدهم عشرون، والآخر خمسة عشر، والآخر عشرة، ثم باعوه بعد

١ المبسوط ج ٢، ص ١٤٣

٢ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٢؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٣٥، المسألة ٢٢٥



الإخبار بخمسة وأربعين، فهو مواضعة بالنسبة إلى الأول، وتولية بالنسبة إلى الثاني، ومرابعة بالنسبة إلى الثالث وكذا لو باعوه مساومة، ولا يقسم على رأس المال. هذا مع تعدد العقود. ولو كان العقد واحداً بالخمسة والأربعين، كان الثمن مقسوماً على رأس المال. ولو تشخص في العقد الواحد ثمن كل ثلث، فهو كالعقود المتعددة.

[٢٤٦]

درس

### في بيع الحيوان

كل حيوان مملوك - أناسي وغيره - يصح بيعه أجمع، وبيع جزء منه معلوم مشاع لا معين، إلا مع وجود مانع. كالاستيلاد والنوق والإباق من غير ضميعة، وعدم المدرة على السليم

ولو استثنى جزء معلوماً منه صح مع الإشاعة.

ولو استثنى الرأس والجلد، فالمروي؛ لصحة<sup>١</sup>، فإن دبعه فذاك، وإلا كان البائع شريكاً بنسبة القيمة

ولو شرط ذبحه، فالأقرب جواز الشرط إذا كان ممّا يقصد الذبح. فإن امتنع، فالأقرب تخيير البائع بين الفسخ وبين الشركة بالقيمة.

وجوز سلار استثناء اللحم بالوزن<sup>٢</sup>. ومنعه ابن الجيد؛ لتفاوتته<sup>٣</sup>. والمرتضى<sup>٤</sup>، وابن إدريس يجوزان استثناء الرأس والجند ولا يتشاركان<sup>٥</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٣٠٤، باب النوادر، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨١ ح ٢٥٠

٢ المراسم، ص ١٧٨.

٣ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٩ - ٢٦١، المسألة ٢٢٧

٤ الانتصار، ص ٤٤٠ - ٤٤١، المسألة ٢٥٢

٥ السرائر، ج ٢ ص ٣٥٥

ولو اشتركوا في حيوان بالأجزاء المعيّنة لما الشرط وكان بينهم على نسبة الثمن. ويصحّ بيع الحامل معه ومنفردة عنه، ولا يصحّ إفراده عنها بالبيع.

وقال الشيخ في المبسوط<sup>١</sup>، والقاضي، ولا إفرادها عنه فيبطل البيع لو استثناء البائع<sup>٢</sup>. وكذا يبطل عندهما لو كان الحمل جزءاً وهو بعيد.

ويصحّ بيع المرتدّ عن ملة لا عن فطرة على الأقوى. ولا يصحّ استثناء البائع وطء الجارية. نعم، لو شرط تزويجها أو تحليلها أمكن الصحة.

ولو أطلق بيع الحامل، دخل عندهما، خلافاً للأكثر. وحيث يدخل في البيع فهو مضمون؛ تبعاً لأتمه. فلو أجهضت قبل القبض أو في خيار المشتري فله الرجوع بتفاوت ما بين الحمل والإجهاض.

ويدخل البيض في بيع البائض مع لإطلاق، ولو شرطه البائع لم يجز عند الشيخ<sup>٣</sup>. والأمر بشراء حيوان بشركته يملك نصفه بنصف الثمن، فإن نقد ياذنه صريحاً أو فعوى رجع عليه، وإلا فلا رجوع.

وطاهر ابن إدريس: أن فضة الأمر لا إذن في العقد، وإلا لم تحقق الشركة<sup>٤</sup> وفيه منع ظاهر.

وروى الحلبي في مشتري دابة يقول لآخر: انقد عني والربع بيننا: يشتركان إذا نقد<sup>٥</sup>.

ولو تلف في موضع ضمان المشتري فهو مهما.

ولو أراد الشركة بأقل من النصف أو الأكثر أتبع. فلو تنازعا في القدر، فإن كان في الإرادة حلف الأمر، وإن كان في تية الوكيل حلف الوكيل إن نقص عما يدّعيه الموكل.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٥٦

٢. جواهر الفقه، ص ٦٠، المسألة ٢١٩

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٥٦.

٤. السرائر، ج ٢، ص ٣٤٩.

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ج ٢٨١٦: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٨، ج ٢٩٢

وإن زعم الموكل أنه اشترى له الثلث، فقال النصف، احتمال ذلك؛ لأنه أعرف، وتقديم الموكل؛ لأن الوكيل مدعي زيادة، والأصل عدمها.

وحكم غير الحيوان حكمه في هذا الباب.

ولو قال: الريح لنا ولا خسران عليك، ففي صحيحة رفاعة في الشركة في جارية: يصح<sup>١</sup>، ورواه أبو الربيع<sup>٢</sup>، ومنعه ابن إدريس<sup>٣</sup>؛ لأنه مخالف لقضية الشركة.

قلنا: لا نسلم أن تبعية المال لازم لمصطق الشركة، بل للشركة المطلقة. والأقرب تعذي الحكم إلى غير الحارية من المبيعات.

ويملك آدمي بالسي، ثم التولد. وقد سبق من ينعق عند الملك.

وإذا أقر مجهول الحرية بالعبودية قَبْر، ولا يقبل رجوعه، سواء كان المقر مسلماً أو كافراً، لمسلم أو كافراً.

ولو أقر مالك العبد ببيعه، ثم أنكر العبد البيع بعد موت البائع لم يقبل منه، سواء كان عليه يد أم لا.

ويملك غير آدمي من الحيوان بالاصطياد في الوحشي، ثم التولد، وبماقي أسباب الملك، وبالاغتنام والمعاوضة وتولد في غيره، والإرث

[٢٤٧]

درس

يستحب بيع المملوك إذا كره صاحبه؛ لرواية علي بن يقطين<sup>٤</sup>، وتغيير اسمه عند الشراء. والأقرب أطراؤه في الملك الحادثة.

١. الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، باب شراء الرقيق، ج ١٦: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧١، ح ٣٠٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨١، ح ٣٤٧، و ص ٢٢٨، ح ٤٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٢-٨٤، ح ٢٨٣.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٣٥١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٦، ح ٣٣٦.

وروي: كراهة التسمية بمبارك وميمون وشبهه<sup>١</sup>.  
 ويستحب إطعامه حلوى، والصدقة عنه بأربعة دراهم.  
 ويكره أن يريه ثمنه في كفة الميزان؛ حذراً من أنه لا يفلح. رواه زرارة<sup>٢</sup>.  
 ويجوز النظر إلى وجهه من يريد شراءها ومحاسنها. وهل له النظر إلى جسدها  
 من تحت الثياب، بل وإلى العورة؟ نظر، أقربها مراعاة التحليل من المولى.  
 وفي رواية أبي بصير: «لا بأس أن ينظر إلى محاسنها ويمسها ما لم ينظر إلى ما  
 لا ينبغي له النظر إليه»<sup>٣</sup>.  
 ويكره وطء ابنة الزنى بالملك أو العقد مخافة العار، والعقد أشد كراهة من  
 الملك. وحرمه ابن إدريس بناءً على كسر ولد الزنى وتحريم الكافرة<sup>٤</sup> وفي  
 المقدمتين منع.  
 ويكره الحج والتزويج من ثمن الزانية.  
 وعن أبي خديجة: لا تطب ولد ولد من امرأة أمهت مالا حراماً، أو اشترت به  
 إلى سبعة آباء<sup>٥</sup>.  
 واختلف في التفريق بين الأطفل وأمهتهم إلى سبع سنين، وقيل: إلى بلوغ مدة  
 الرضاع<sup>٦</sup>. ففي رواية سماعة: «يحرم إلا برصاهم»<sup>٧</sup>.

١ معاني الأخبار، ص ١٣٩١ باب بواذر المصبي، ح ٣٥، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٨١، الباب ٢٨، ح ٨٩.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، باب شراء الرقيق، ح ١٦٤، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧١-٧٠، ح ٣٠٢.

٣ في نسخة أضاف بعد قوله: «زرارة»: «ويحصل تعديته، بـ إراءة كل الأثمان وإن كانت عروصاً».

٤ الفقيه، ج ٤، ص ٢٠، ح ١٤٩٧٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٥، ح ٢٢١.

٥ السرائر، ج ٢، ص ٣٥٣.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٥، باب بيع اللقيط وولد الزنا، ح ٦ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٨، ح ٣٣٣، الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٦٧.

٧ قال المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٥٣ وقيل استنفذه عن الرضا، ودليله في جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ٢٢٤ بقوله: ولمل ذلك مقتضى إطلاق المحكي عن تنقية والنهاية والبراسم الاستثناء.

٨ الكافي، ج ٥، ص ٢١٨-٢١٩، باب التفريق بين ذوي الأرحام من المالقة، ح ٢، الفقيه، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٣٨١٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٣، ح ٣٦٢.

وأطلق المفيد<sup>١</sup>، والشيخ في الخلاف والمبسوط: التحريم وفساد البيع<sup>٢</sup> - وهو ظاهر الأخبار<sup>٣</sup> - وطرد الحكم في أم الأم<sup>٤</sup> وابن الجنيد طرده فيمن يقوم مقام الأم في الشفقة، وأفسد البيع في السبايا، وكره ذلك في غيرهم<sup>٥</sup> والحليون على كراهية التفرقة، وتخصيص ذلك بالأم<sup>٦</sup>. وهو فتوى الشيخ في العتق من النهاية<sup>٧</sup>.

واختلف في كون العبد يملك، فظاهر لأكثر ذلك. وفي النهاية<sup>٨</sup> يملك ما ملكه مولاه، وفاصل الصرية، وأرض الجنابة، بمعنى جواز التصرف، وجواز تزويجه منه وتسريه وعتقه، لا بمعنى ملك رقبة المال<sup>٩</sup> ولا يدخل في بيع الرقيق عند الأكثر، لا بالشرط، سواء علم السيد أم لا وقال القاضي: مع علمه للمشتري<sup>١٠</sup> وقال ابن الجنيد بذلك إذا علم به وسلمه مع العبد<sup>١١</sup> ولو اشتراه وماله صغ، ولم يشترط علمه، ولا التفصي من الربا إن قلنا: يملك، وإن أحلناه اشترطاً ورواية زراره مصرّحه بإطلاق جواز زيادة ماله على نفسه<sup>١٢</sup>. وروى فضيل: أنه لو قال لمولاه: يعني بسبعمائة ولك عليّ ثلاثمائة، لزمه إن كان

١. المقنعة، ص ٦٠١

٢. الخلاف، ج ٥، ص ٥٣١، المسألة ١٨ المبسوط، ج ٢، ص ٢١

٣. راجع وسائل الشيعة ج ١٨، ص ٢٦٣-٢٦٦، الباب ٢، من أبواب بيع الحيوان.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ٢١

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٢٢، المسألة ٤٨

٦. كآب إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٤٧، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٥٣، والعلامة في مختلف

الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٨ المسألة ٢١٧

٧. النهاية، ص ٥١٦

٨. النهاية، ص ٥٤٢

٩. المهذب، ج ١، ص ٤٠٢

١٠. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٢، المسألة ٢١٢

١١. الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، باب المملوك يباع وله مال، ح ١٣، الفقيه، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٣٨٢٠: تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ٧١، ح ٣٠٥

له مال حينئذٍ<sup>١</sup>. وأطلق في صحيحة الحلبي لزوم الجمالة لبائعه<sup>٢</sup>.

وقال الشيخ<sup>٣</sup> وأتباعه: لو قال لأجنبي: اشتري لي ذلك عليّ كذا، لزمه إن كان له مال حينئذٍ<sup>٤</sup>. وهذا غير المروي. وأنكر ابن إدريس<sup>٥</sup> ومن تبعه اللزوم وإن كان له مال؛ بناءً على أن العبد لا يملك<sup>٦</sup>.

والأقرب ذلك في صورة الفرض؛ لتحقيق العبر عليه من السيد، فلا يجوز جعله لأجنبي أمّا صورة الرواية فلا مانع منها على القولين، أمّا على أنه يملك فظاهر، وأمّا على عدمه فأظهر.

ويجوز شراء سبي الظالم وإن كان كله للإمام في صورة غزو السرية بغير إذنه، أو فيه الخمس، كما في غيرها. ولا فرق بين كون الظالم مسلماً أو كافراً.

ولو اشترى حربياً من مثله جاز، ولو كان ممن يعتق عليه، قيل: كان استنقاذاً<sup>٧</sup>؛ حذراً من الدور لو كان شراءً. ولا يلحق به أحكام البيع بالنسبة إلى المشتري. وروى ابن بكير: تسميته شراءً<sup>٨</sup>.

وإذا هلك الرق في الثلاثة فمن مال البائع إذا لم يحدث فيه المشتري حدثاً. والقول قوله بيعينه في عدم الحدث.

وفي رواية الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام: يحلف على عدم الرضى به ويضمن البائع<sup>٩</sup>.

١. الكافي، ج ٥، ص ٢١٩ - ٢٢٠، باب العبد يسلّم مولاه أن يبيعه. ح ١ - ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٤، ح ٣١٦ - ٣١٥.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٢٨١٧، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٨، ح ٢٩١.

٣. النهاية، ص ١١٢.

٤. كافي البراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٧، المسألة ٢٢٤.

٥. السرائر، ج ٢، ص ٣٥٣.

٦. كالعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٨، المسألة ٢٢٤.

٧. من اللغاتين العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ٣٠٩، المسألة ١٣٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٧، ح ٣٣٠، الاستبصار، ج ٣، ص ٨٣، ح ٢٨١.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٠، ح ٣٤٣، وفيه: «حسن بن زيد».

وفيها دلالة على أنه لو رضي به كان من ماله، وربما كان ذلك؛ لأنّ الرضى يسقط الخيار وإن لم يتلفظ به، ولا يعلم ذلك إلا منه، فمن ثمّ توجّهت اليمين. وقد يعلم منها سماع دعوى التهمة، وأنكره المحقق في الكت، وضفّ طريق الرواية<sup>١</sup>.

قلت: لأنّ في رجاله معاهيل، وقد ذكره في التهذيب<sup>٢</sup>.

وفي صحيحة عليّ بن رثاب: إذا أحدث المشتري حدثاً، كنظر ما كان حراماً قبل الشراء أو لمسه، فهو رضىّ منه، يبطل خياره<sup>٣</sup>. وذلك يدلّ على أنّ الرضى به مبطل، ولكنّ الحدث دليل عليه فإذا لم يكن عليه دليل مع تجويزه، وحسب الإحلاف مع التماس البائع.

وروى عليّ بن يفظين ميمى شترى جاريه وقال: أجيئك بالثمن: «إن حاء إلى شهر وإلا فلا بيع له»<sup>٤</sup>. وهذا الحكم نادر



[٢٤٨]

درس

يحب استبراء الأمة على كلّ من البائع والمشتري بحبضة، فإن استرايت فخمسه وأربعون يوماً وقال المعيد: ثلاثة أشهر<sup>٥</sup> ولو أخبر البائع الثقة باستبرائها سقط عن المشتري

وإنما يحرم فيه الوطء دون مقدّماته؛ لرواية الصحيحة عن محمد بن بزيع<sup>٦</sup>.

١ نكت النهاية، ج ٢، ص ٢٠٢-٢٠٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٠ ح ٢٤٢

٣ الكافي، ج ٥، ص ١٦٩، باب الشرط والخيار في البيع ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٤ ح ١٠٢

٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٠ ح ١٠٢٢ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٨ ح ٢٦١؛ ورواه مسنداً في الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٣ ح ٣٧٧٠

٥ المقنعة، ص ٦٠٠

٦ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٧٨ ح ٦٢٣؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٣ ح ١٣٠٤

وفي المبسوط: يحرم<sup>١</sup>.

ولا استبراء في الصغيرة واليائسة وأمة المرأة والحائض، إلا زمان حيضها.  
واستبراء الحامل بوضع الحمل، إلا أن يكون عن زنى فلا حرمة له، والمشهور  
أنه يستبرئها بأربعة أشهر وعشرة أيام وجوباً عن القبل لا غير، وأن الوطء بعدها  
مكروه إلى أن تضع، فيعزل، وإن أنزل كره بيع لولده، واستحب عزل قسط له من ماله.  
وكما يجب الاستبراء في البيع يجب في كل ملك زائل وحادث بغيره من العقود،  
وبالسبي والإرث، وقصره ابن إدريس على لبيع، وأوجب استبراء أمة المرأة،  
ولم يكتف بإخبار البائع<sup>٢</sup>. وهو ضعيف.

ولو تلفت في زمان الاستبراء فمن مال صاحب اليد، إلا أن يكون الخيار  
للمشتري فمن البائع.

ولو وضعت عند عدل هلاكها من البائع، إلا أن يكون بعد قبض المشتري  
ومضى الحبار.

ولا يجب وضعها عند العدل وإن كانت حماً، ولو بشرط الوضع لزم، إلا أن يتفقا  
على غيره.

والنفقة على البائع مدة الاستبراء عند الشيخين<sup>٣</sup>. والفاضل تارة يقول به بشرط  
الوضع عند عدل<sup>٤</sup>، وتارة يقول: النفقة على لمشتري؛ لأنها تابعة للملك<sup>٥</sup>.

ولو وطئ المشتري في مدة الاستبراء، عزر مع العلم بالتحريم ويلحق به الولد.  
وفي سقوط الاستبراء حينئذٍ نظر؛ من عدم الخروج عن عهده؛ وانتفاء ثمرته؛ إذ لو  
ظهر ولد يمكن تجدد له لحق به.

ولو وطئها أحد الشركاء، حذ بصيب غيره مع العلم، ولحق به الولد، وعليه قيمة

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٠

٢ السرائر، ج ٢، ص ٣٤٦-٣٤٧

٣ المقنعة، ص ٥٩٢-٥٩٣؛ نكت النهاية، ج ٢، ص ١٤٤-١٤٥

٤ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٠٨-٤٠٩، الرقم ٢٤٩٢

٥ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٧، المسألة ٢١٦، وص ٢٤٧ المسألة ٢١٦



نصيب الشريك يوم وضع حياً، وتصير ثم ولد، فعليه قيمتها يوم الوطء، ويسقط منها بقدر نصيبه.

وفي رواية ابن سنان. عليه أكثر الأمرين، من قيمتها يوم التقويم، وثمنها<sup>١</sup>. واختاره الشيخ<sup>٢</sup>

وفي دخول أرض البكارة في المهر نظر، وجمع الفاضل بينهما<sup>٣</sup>. ولو ظهر استحقاق الأمة المبتاعة وحب الفقر<sup>٤</sup>، إما العشر أو نصفه - على تقدير البكارة والثبوت - أو مهر المش على خلاف، وقيمة الولد إن سقط حياً، وأحره مثلها. ويرجع على البائع مع حبه، أو ادعاء الإذن بجميع ذلك على الأصح. ولو كان عالماً بالاستحقاق والتحريم فهو زن وولده رق، وعليه المهر إن أكرهها ولو اشترى عبداً موصوفاً في الدمه فدفع إليه عبيدين ليحار، فأبق أحدهما، فهي رواه محمّد بن مسلم: بر نجع نصف الثمن، فإن وجدته تحير، وإلا كان الباقي بينهما<sup>٥</sup> وعليها الأكثر وهو ساء على تساويهما في القيمة، ومطابقتها للوصف، وانحصار حقه فيهما.

وعدم ضمان المشتري هنا، لأنه لا يرد على المبيع المعين الهالك في مدة الخيار، فإنه من ضمان البائع والحلتون على ضمان المشتري الأبق كالمقبوض بالسوم<sup>٦</sup>. غير أن ابن إدريس قيد الضمان بكونه مورد العقد، فلو لم يكن المعقود عليه فلا ضمان<sup>٧</sup>. وبشكل إذا هلك في زمن الخيار

١ الكافي، ج ٥، ص ٢١٧-٢١٨، باب مادر، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٢، ج ٩، ٣.

٢ النهاية، ص ٤١٢.

٣ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٤-٢٥٥، المسألة ٢٢٢.

٤ عقر المرأة ما يؤخذ من الواطن نساء لبعثها، وأصله من العقر، كأنه عقرها حين وطئها وهي بكر فاقطنها، فقيل لما يؤخذ بسبب العقر عقر لسان العرب ج ٦، ص ٢٦٣-٢٦٤، «أرش».

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢١٧، باب مادر، ج ١، الفقيه، ج ٣، ص ١٤٨، ج ٣٥٤٦، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٢، ج ٣٠٨.

٦ كابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٥، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٣، المسألة ٢٢٦.

٧ السرائر، ج ٢، ص ٣٥٠.

واستخرج في الخلاف من الرواية جوز بيع عبد من عبيدين<sup>١</sup>، وليست صريحة فيه. وجوزّه الفاضل إذا كانا متساويين من كل وجه<sup>٢</sup>.

فروع:

الأول. على الرواية لو تعدّد العبد، ففي انسحاب الحكم احتمال، فإن قلنا به وكانوا ثلاثة مثلاً فأبى واحد فات ثلث المبيع، فيرتفع ثلث الثمن. ويحتمل هنا عدم قوات شيء؛ لبقاء محل الاختيار. أما لو كانتا أمتين أو عبداً وأمة، فإن الحكم ثابت. الثاني: لو فعل ذلك في غير العبد، كاشوب، وتلف أحد الثوبين أو الثياب، ففيه الوحهان. وقطع الشيخ بأننا لو جوزنا بيع عبد من عبيدين لم يلحق به الثوبين<sup>٣</sup>؛ لبطان القياس.

الثالث: لو هلك أحد العبدین احتمل انسحاب الحكم، ويستحقّر التنصيف؛ إذ لا يرجى العود هنا.

### [٢٤٩]

#### درس

روى أبو خديجة عن الصادق عليه السلام في لمملوكين لمأذوين يبتاع كل منهما الآخر. فالحكم للسابق، وإن اشتبه وكانا في القوة سواء حكم لأقرب الطريقين، فإن تساويا، بطل البيعان<sup>٤</sup>.

وروي: القرعة مع التساوي<sup>٥</sup> وهو مبني على الشراء لأنفسهما إذا ملكنا العبد، أو

١ الخلاف، ج ٣، ص ٣٨، المسألة ٥٤.

٢ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٤، المسألة ٢٢١.

٣ الخلاف، ج ٣، ص ٣٨، المسألة ٥٤.

٤ الكافي، ج ٥، ص ٢١٨، باب تادر، ح ٢: الفقيه، ج ٣، ص ١٨، ح ١٢٢٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٢-٧٣.

ح ١٣١٠ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٢-٨٣، ح ٢٧٩.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢١٨، باب تادر، دليل الحديث ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٣، ح ١٣١١: الاستبصار، ج ٢،

ص ٨٢-٨٣، دليل الحديث ٢٧٩.

الشراء بالإذن وقلنا: ينزل المأذون؛ لخروجه عن الملك، إلا أنه يصير فضولياً فيلحقه إمكان الإجازة. ولو كانا وكيلين وقلنا بعدم الانمزال صحاً معاً.

وفي النهاية: لو علم الاقتران أقرع<sup>١</sup> وردّه ابن إدريس بأن القرعة لاستخراج المبهم، ومع الاقتران لا إيهام، بل يبطلان<sup>٢</sup>.

وأجاب المحقق<sup>٣</sup> بجواز ترجيح أحدهما في نظر الشرع، فيقرع<sup>٤</sup>.

ويشكل بأن التكليف منوط بأسبابه بظاهرة، وإلا لزم التكليف بالمحال، وليس كالقرعة في العبيد؛ لأن الوصية بالعتق بل نفس العتق قابل للإيهام، بخلاف البيع وسائر المعاوضات.

وروى مسكين فيمن اشترى جارية سرقته من أرض الصلح ردّها على البائع، فإن فقد استمعت<sup>٥</sup>، وعليها الشيخ<sup>٦</sup>، وأتبعه<sup>٧</sup>. وقال الحلّيون: لا تسعى؛ لأنها ملك الغير، وتدفع إلى الحاكم ليوصلها إلى أربابها<sup>٨</sup>.

والأقرب المروي، تريبلاً على أن السائح يكلف بردها إلى أهلها، إمّا لآته السارق، أو لآته ترتبت يده عليها، واستسعاؤها<sup>٩</sup> حملاً بين حق المشتري وحق صاحبها.

والأصل فيه أن مال الحرّبي فيء في الحقيقة، وبالصلح صار محترماً احتراماً عرضياً، فلا يعارض ذهاب مال محترم في حقيقة.

وروى ابن أشيم فيمن دفع إلى مأذون ألفاً ليعتق منه نسمة ويحجّ عنه بالباقي.

١. النهاية، ص ٤١٢.

٢. السرائر، ج ٢، ص ٣٥٢.

٣. نكت النهاية، ج ٢، ص ٢٠٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٢، ح ٢٥٥.

٥. النهاية، ص ٤١٤.

٦. كابين البراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٦٢، المسألة ٢٢٩.

٧. كابين إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٥٦، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٥٥ والعلامة في مختلف

الشبهة، ج ٥، ص ٢٦٢، المسألة ٢٢٩.

فأعتق أباه وأحبه بعد موت الدافع، فادّعى وارثه ذلك، وزعم مولى المأذون ومولى الأب أنه اشتراه بماله: تمضي الحجة، ويرد رقاً لمولاه حتى يقيم الباقيون بيّنة<sup>١</sup>، وعليها الشيخ<sup>٢</sup>.

وقدّم الحلّيون مولى المأذون؛ لقوة اليد، وضعف السند<sup>٣</sup>، وحملها على إنكار مولى الأب البيع ينافي منطوقها

وفي السماع: يحكم بإمضاء ما فعله المأذون<sup>٤</sup>، وهو قوي إذا أقر بذلك؛ لأنه في معنى الوكيل، إلا أن فيه طرحاً للرواية المشهورة.

وقد يقال: إن المأذون بيده مال لمولى لأب وغيره، ويتصادم الدعاوي المتكافئة يرجع إلى أصالة بقاء الملك على مالكه.

ولا يعارضه فتواهم بتقديم دعوى الصحة على العاد؛ لأن دعوى الصحة هنا مشرّكة بين متقابلين متكافئين متساوياً، وهذا واضح لا غار عليه.

وروى محمد بن قيس في وليدة ياعها ابن سيدها فاستولدها المشتري: ينزعهما الأب وولدها، وللمشتري أخذ البائع ليجزى أبو البيع<sup>٥</sup>، وهي قضية عليّ<sup>٦</sup> في واقعة، ولعل ذلك استصلاح منه<sup>٧</sup>، وفيها دلالة على أن عقد الفضولي موقوف، وعلى أن الإجازة كاشفة.

ومن تقريراته<sup>٨</sup> عدم ردّ الشاة التي تأكل الذبّان لقاً قال شريح: لبس طيّب بغير علف<sup>٩</sup>.

١. الكافي، ج ٧، ص ٦٢-٦٣، باب النواذر، ح ٢٠: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٤-٢٣٥، ح ١٠٢٣، وج ٩، ص ٢٤٣-٢٤٤، ح ٩٤٥.

٢. النهاية، ص ٤١٤.

٣. كاهن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٥٧، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٥٤، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٦٣-٢٦٤، المسألة ٣٣٠.

٤. المختصر النافع، ص ٢١٩.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٢١١، باب شراء الرقيق، ح ١٢، بحقه، ج ٣، ص ٢٢٢-٢٢٣، ح ٢٨٢٩: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٤-٧٥، ح ٣٦٩: الاستبصار، ج ٣، ص ٨٥، ح ٢٨٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٥، ح ٣٢٢.

[ ٢٥٠ ]

درس

## في بيع الثمار

لا يجوز بيع الثمرة<sup>١</sup> قبل ظهورها عاماً واحداً إجماعاً والمشهور عدم جوازه أزيد من عام، ولم يحالف فيه إلا الصدوق<sup>٢</sup>؛ لصحبة يعقوب بن شبيب<sup>٣</sup>، وحملت على عدم بدو صلاح<sup>٤</sup>

ولو باعها قبل ظهورها مضطّة، احتسب ابن إدريس جوازه ولو عاماً واحداً، ثم أفتى بالبيع<sup>٥</sup>، وهو الأصحّ والجواز رواء سماعاً<sup>٦</sup> ولو ظهرت ولما يند صلاحها، وباعها أزيد من عام، أو مع الأصل، أو بشرط القطع، أو مع الصميعة صحّ، وكذا لو بيعت على مالك الأصل في أحد هولي العاضل<sup>٧</sup>

ووجه الصحة، أنه كالجمع بينهما في عقدٍ ويصتف بعدم العقد هنا على الجمع والبيع اختبار الخلاف<sup>٨</sup>

ويدون واحد من هذه الشروط مكروه على الأقوى، جمعاً بين الخيار وهال سَلار إن سلمت الثمرة برم البيع، وإلا رجع المشتري بالنفس، والحاصل للبائع<sup>٩</sup>.

١ في بعض النسخ، «الثمار».

٢ المقنع، ص ٢٦٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٧ ص ٨٧-٨٨، ح ٢٧٢ الاستبصار ج ٢، ص ٨٦ ح ٢٩٢.

٤ حمله العلامة في مختلف الشيعة، ح ٥، ص ٢٢٣-٢٢٤ مسألة ١٩٢.

٥ السرائر، ج ٢، ص ٣٦٠-٣٦١.

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٧٦، باب بيع الثمار وشراؤها، ح ٧، نقبه، ح ٣، ص ٢١٢، ح ٢٧٩٢ تهذيب الأحكام، ج ٧.

٧ ص ٨٤ ح ٣٦٠ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٦-٨٧ ح ٢٩٥.

٨ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٣٣.

٩ الخلاف، ج ٢، ص ٨٧، المسألة ١٤١.

٩ راجع المراسم، ص ١٧٧.

قرع: على اشتراط بدو الصلاح، لو أدرك بعض البستان جاز بيع الجميع، ولو ضم إليه بستان آخر منعه الشيخ<sup>١</sup>؛ لظاهر رواية عمار<sup>٢</sup>. والوجه الجواز؛ لرواية إسماعيل بن الفضل<sup>٣</sup>؛ واعتضاها بالأصل.

هذا، ويجوز اشتراط المتجدد من الثمرة في تلك السنة، وفي غيرها مع حصر السنين، سواء كان المشترط من جنس البرز، أو غيره، ولو شرط ضم ما يتجدد من بستان آخر عاماً أو عامين احتمل الجواز. ولا يحمل مطلق البيع قبل الصلاح على القطع، بل يصح على قول أو يراعى، ويبطل على آخر.

وبدو الصلاح في الثمرة: زهوه، أي تنونه، وفي العنب: انعقاد حصرمه، لا ظهور عنقوده وإن ظهر ثوره، وفي باقي الثمار: انعقاد حبه بعد نثر ورده، وروى أبو بصير: اشتراط الأمن من الآفة<sup>٤</sup>.

ويحوز بيع الثمرة الظاهرة والحفية في مشر أو قشرين وبيع الحصرات بعد انعقادها - وإن لم يتناه عظمها - لقطة ولقعات معلومة وبيع ما يجر، كالرطبة والبقل، جرة وحررات، وما يخترط، كالحناء والتوت والأس، خرطة وخرطات، والمرجع في اللقطة والجرة والخرطة إلى العرف.

ولو باع الجرة الثانية أو الخرطة الثانية أو الثالثة، جاز عند ابن حمزة<sup>٥</sup> وبشكل بالعالة فيبطل، إلا بالنعي كما قاله الفاضل<sup>٦</sup>.

١. المبوط، ج ٢، ص ١١٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٢، ح ٢٩١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٨٩، ح ٣٠٤.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٧٥ - ١٧٦، باب بيع الثمار وشراؤها، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٤، ح ١٣٦١.

الاستبصار، ج ٣، ص ٨٧، ح ٢٩٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩١، ح ٣٨٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٨٨ - ٨٩، ح ٣٠٢.

٥. الوسيلة، ص ٢٥٣.

٦. مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٣٤، المسألة ٢٠٦.

ومنع الشيخ من بيع البطيخ والقثاء والخيار والبادنجان بعد ظهوره قبل بدو  
 الصلاح، إلا بشرط القطع<sup>١</sup> والوجه الحواز ويحمل الإطلاق على بدو الصلاح.  
 ويجوز بيع الررع قائماً وحصيداً، بارراً كان أو لا، ويبيع سنبله خاصة. ومنع  
 الصدوق من بيع الزرع قبل السنبل إلا مع لفصل<sup>٢</sup>. والوجه الجواز.  
 والحصاد على المشتري، وكذا لو باعه قصيلاً. ولو أبى فصله البائع، أو تركه  
 بأجرة. وكذا الثمرة بشرط الصرام.  
 ولو باعها مطلقاً وجب نقيتها إلى أو أن أخذها عرفاً من بسر أو رطب أو تمر أو  
 عنب أو زبيب أو طلاء.  
 ولو اضطرب العرف فالأغلب ومع التساوي يحتمل وجوب التمين، والحمل  
 على أقل المراتب، لأنه المتيقن، وعلى أعلاها؛ صيانة لمال المشتري. واستثناء  
 البائع الثمرة كذلك.  
 والسقي لكل منهما جائز ما لم يقتضوا. ولو تقابلا رجحت مصلحة المشتري.  
 ويحتمل ترجيح مالك الثمرة مشترياً كان أو بائعاً، نعم، يقتصر على الضروري. فإن  
 تنازعا حكم العرف. ولو مع أحدهما الآخر من السقي فهلك ماله أو نقص ضمن.  
 ولو اشترى نخلاً بشرط قطعه جدوعاً وجب الفور، إلا أن يشترط التأخير إلى  
 أهل معين فيجب، ويسقى لو اعتقر إليه.  
 ولو أخره عن وقت الوجوب فأنمر فهو للمشتري، وعليه أجرة الأرض، وأجرة  
 مالكها إن سقاه وراعاها.  
 ولم يشترط المعظم إذن المشتري، واشترطه ابن إدريس<sup>٣</sup>. ورواية الغنوي  
 مطلقة<sup>٤</sup>.

١ الميسوط، ج ٢، ص ١١٤

٢ المقنع، ص ٣٩٢

٣ السرائر، ج ٢، ص ٣٦٧

٤ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٧، باب من ررع في غير أرضه أو غرس، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٠، ح ٣٨٢،  
 وص ٢٠٦، ح ٩٠٨.

ولا تدخل الثمرة قبل التأخير في بيع الأصل في غير النخل، ولا في النخل إلا أن ينتقل بالبيع. وطرد الشيخ الحكم في المعاوضات، ووافق على عدم دخوله في غيرها كالهبة، ورجوع البائع في عين ماله عند التفليس<sup>١</sup>.  
وفي دخول الورد قبل انعقاد الثمرة في بيع الأصول خلاف، فأدخله الشيخ في ظاهر كلامه<sup>٢</sup>، ومنعه الفاضل<sup>٣</sup>.  
وأدخل الشيخ أيضاً البُئذ في بيع شجر الورد<sup>٤</sup>، وتبعه القاضي<sup>٥</sup> وابن حمزة<sup>٦</sup>. ومنع العلّيون ذلك<sup>٧</sup>، وهو قوي.

## [٢٥١]

## درس

تفسد المزينة، وهي بيع الثمرة بالتمر وإن لم يكن منها، خلافاً للخلاف<sup>٨</sup>.  
والأقرب تعديته إلى سائر الثمار.  
وكذا المحاقلة، وهي بيع السنبل من العسطة والشعير بالحب من جنسه وإن لم يكن منه، خلافاً للشيخ<sup>٩</sup>.  
ويجوز بيع العريّة، بأن تقدر عند بلوغها تمراً وتباع بقدره، وهي نخلة واحدة في

١ الميسوط، ج ٢، ص ١٠٠.

٢ الميسوط، ج ٢، ص ١٠٢.

٣ مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٢٦، المسألة ١٩٥.

٤ الميسوط، ج ٢، ص ١٠٢.

٥ المهذب، ج ١، ص ٣٧٥.

٦ الوسيلة، ص ٢٥٠.

٧ كابين إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٦٣؛ والعلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٢٨، المسألة ١٩٩.

٨ الخلاف، ج ٢، ص ٩٤، المسألة ١٥٣.

٩ الميسوط، ج ٢، ص ١١٧؛ الخلاف، ج ٣، ص ٩٣، المسألة ١٥٣.



دار الغير في رواية السكوني<sup>١</sup>. وقال النعوتون<sup>٢</sup> والجمهور: أو بستانه<sup>٣</sup>. فيشتري ثمرتها مالكهما، أو مستأجرهما، أو مستعيرهما بتمر من غيرها مقدّر موصوف حال<sup>٤</sup> وإن لم يقبض في المجلس، خلافاً للمبسوط، وطرد الحكم بوجوب التقابض في المجلس في الربونات<sup>٥</sup>.

ولا يشترط المطابقة في الخرص للوقع، بل يكفي الظن.  
ولا يجوز المفاضلة حين العقد، ولا يمنع من صحة بيعها بلوع الصاب، ولا يجوز بتمر منها؛ لئلا يتحد الثمن والمثمن وقيل: يجوز رحصة<sup>٦</sup>.  
ولا تكفي المشاهدة في الثمر المحمول ثمتاً، ولو أعرى محتاحاً نخلة - أي حمل له ثمرتها عامها - ثم اشترى المعري ثمرتها منه بتمر، جاز على الأقرب.  
ولو فضل مع الفقير تمر فاشترى به ثمرة نخلة ليأكله رطباً، فالأقرب جواره، ولو اشترى أزيد من نخلة فالأجود المصح ويظهر من ابن إدريس<sup>٧</sup>.  
ولا عريّة في غير المحل

وحوّل ابن العنيد بيع ما المقصود منه مستور، كالحرر والنوم والبصل<sup>٨</sup>. ومنعه جماعة<sup>٩</sup>. والأقوى الأول؛ تحكيماً للعرف. وأولى بالجوار الصلح

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، باب بيع زرع، لأخصر و...، ج ٩، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٢، ح ٦٣٤؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٩١ - ٩٢، ح ٢١١ وقد استشكل في جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٠٧ على ما استعاده المصنف من رواية السكوني في معنى «العريّة».

٢ راجع الصماح، ج ٤، ص ٢٤٢٢، لسال العرب، ج ١٥، ص ٥٠ - ٥١، «عري».

٣ راجع المضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٩٦ - ١٩٧، الأتم، ج ٣، ص ٦٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٧٥.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١١٨.

٥ من القائلين ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٧٠؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٢٤.

٦ راجع السرائر، ج ٢، ص ٣٦٩ - ٣٧٠، وفي جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٠٩، هكذا نقل عن الشهيد في الدروس، «فالأجود المصح، ويظهر من ابن إدريس الجوار».

٧ لم نثر على من حكاه عنه.

٨ كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٣٧.

ويجوز تقبيل الشريك بحصة صاحبه من الثمرة بخرص معلوم وإن كان منها، وهو نوع من الصلح لا بيع، وقراره مشروط بالسلامة.

وللبائع استثناء حصة مشاعة من الثمرة وأرطال معلومة، فيحمل على الإشاعة حتى لو تلف شيء سقط من الثنبا مقابلها إذا كان بغير تفريط في الموضعين أمّا لو استثنى ثمر شجرات بعينها فلا. وقد يفهم من هذا التوزيع تنزيل شراء صاع من الصبرة على الإشاعة.

ولو باعه صبرة من الثمرة بأخرى من جنسها، أو غيره من غير اعتبار بطل وإن تطابقا عنده أو لم يتمانعا وجعله الشيخ مراعى بالتطابق مع تساوي الجنس، وعدم الممانعة مع اختلافه<sup>١</sup>، وهو من باب الاكتفاء بالمشاهدة.

وهلاك الثمرة بعد القبض - وهو التخفيه - من مال المشتري إن لم يكن الخيار مختصاً به، وقبله من البائع، إلا أن يكون بسبب المشتري ولو أتلها البائع فللمشتري تغريم المثل، وفسخ البيع، ولو أتلها أجنبي قبل القبض، فله الفسخ أيضاً وإلزام الأجنبي، فإن فسخ طالب البائع الأجنبي.

ولو تحددت ثمرة أو لقطة للبائع قبل قبض ولا تميز، فللمشتري الفسخ وإن بذل له البائع الجميع، أو ما شاء على الأقوى. ولو كان بعد القبض اصطلاحاً، وما يتجدد من التفصيل<sup>٢</sup> بعد قطعه للبائع، إلا أن يقع الشراء على الأصول. وما ينبت من الحب المشتري سنبله للمشتري لا لرب الأرض.

ولو اشترى ثمرة بشرط القطع فتركه حتى أهنع، فله وعليه الأجرة، ولا شركة عندنا. وقال الشيخ<sup>٣</sup> وابن إدريس: إن كانت الأرض خراجية، فعلى المشتري الخراج

١. المبسوط، ج ٢، ص ١١٩

٢. في بعض النسخ: «التفصيل».

٣. النهاية، ص ١٤١٥، المبسوط، ج ٢، ص ١٢٦

دون الأجرة، وإن كانت عشريّة، فعليه الأجرة والزكاة<sup>١</sup>. والمرويّ في الفصيل يتركه مشتريه حتّى يُسَبِّل: «إِنَّ عَلَيْهِ طَسُق الْأَرْض»<sup>٢</sup>.

ولا يجوز بيع البذر الكامن، ولو صولح عليه جاز.

ويجوز لمشتري الثمرة بيعها قبل قبضها بجنس الثمن<sup>٣</sup> وغيره، زاد أو نقص. ولو اشترى ورق التوت أو ثمرته، لم يستتبع أحدهما الآخر. ولو اشترى الأصل لم يتبع الثمرة. وفي تبعيّة الورق بطر. وكذا ورق الحنّاء والآس. وكذا قضيب ما اعتيد قضيبه، كالخلاف.

وحيث قلنا بالتبعيّة يتربّص به إلى أوّل أخذه عرفاً.

ولو باع الأصل وقلنا بدخول الورق و استثناء البائع، فهو كاستثناء البائع الطلع قبل التأبير، فمقتضاء تبقّيته إلى أوّل بلوغه

ولا يعتبرهما اشتراط القطع ولو اعتبرناه في شراء الطلع؛ لأنّ ذلك ليس بملك مسجّد، بخلاف الشراء.

قليل بيع الأصل سبب في روال الملك، واستثناؤه سبب في التدارك، فهو كالحادث<sup>٤</sup>.

قلنا: السبب في الروال هو البيع المطلق لا مطلق البيع، وليس المشرف على الروال ولمّا يزل كالزائل العائد؛ لأنّه تقدير لما لا وجود له بمنزلة الموجود.

وروى يعقوب بن شعيب، إذا اشترى ثمرة وفي نيّتها فسخ المشتري إن لم يرتضها بعد صرامها: «لا يصلح»<sup>٥</sup>. وظاهره الكراهية.

١ السرائر، ج ٢، ص ٣٦٦

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٧٥، باب الزرع الأخضر...، ج ٧ الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٧، ج ٣٨٧٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٢، ج ١٦٢٧ الاستبصار، ج ٣، ص ١١٢-١١٣، ج ٣٩٧.

٣ في بعض النسخ: «الثمرة».

٤ لم نثر على قائله.

٥ الكافي، ج ٥، ص ١٧٦، باب بيع الثمار وشرائها، ج ٩ الفقيه، ج ٣، ص ٢١٢-٢١٣، ج ٣٧٩٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٩، ج ٣٧٨.

وفي حنة الحلبي جواز بيع التمر<sup>١</sup> بتمر من نفس الشجرة، والعنب بزييب كذلك<sup>٢</sup>. وهو نادر.

وروى أبو بصير: اشتراط الأمن من الآفة في بيع الشجرة<sup>٣</sup>. وهو على الندب.  
وروى سماعة: جواز بيع الشجرة قبل خروج طلعتها مع الضميمة<sup>٤</sup>. وهو متروك.  
ويجوز بيع الكلاً المملوك. وليس لمشتريه بيعه بما اشتراه بشرط الرعي مع المشتري، ويجوز بأكثره. ولو كان قد عمل فيه جاز. والظاهر أنه على الكراهية، مع أن الراوي سماعة. نعم، يشترط تقدير ما يرعاه بما يرفع الجهالة.  
ولو أعطى الزارع نصف بذره ونصف نفقته على الشركة جاز، ويكون بيعاً إن كان قد ظهر، وإلا صلحاً.

[٢٥٢]

درس  
في النزاع والإقالة

إطلاق الكيل والوزن يحمل على المتعارف في بلد العقد، فإن تعدد فبالأغلب، فإن تساوى وجب التمين، فيبطل بدونه.

ولو عينا غير المتعارف لزم. والبحث في لفد كذلك.  
ولو تنازعا في النقد المعين تحالفا، ولو ادعى أحدهما النقد الغالب، قيل: يرجح<sup>٥</sup>.  
ولو تنازعا في قدر الثمن حلف البائع مع بقاء المبيع، والمشتري مع تلفه على

١ في بعض النسخ: «الشجرة» بدل «التمر».

٢ الكافي، ج ٥، ص ١٧٦ - ١٧٧، باب بيع الثمار وشراؤها، ج ١١٠ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٩ ح ٣٧٩، الاستبصار، ج ٣، ص ٩١، ح ٣١٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩١ ح ٣٨٧، الاستبصار، ج ٣، ص ٨٨ - ٨٩ ح ٣٠٢.

٤ الكافي، ج ٥، ص ١٧٦، باب بيع الثمار وشراؤها، ج ١٧، الفقه، ج ٢، ص ٢١٢ ح ٣٧٩٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٤ ح ٣٦٠، الاستبصار، ج ٣، ص ٨٦ - ٨٧ ح ٢٩٥.

٥ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٣٦١، الرقم ٣٢٤٦.

الأشهر. ونقل الإجماع عليه في الخلاف<sup>١</sup> والرواية مرسل<sup>٢</sup>.  
وقال ابن الجنيّد:

يخلف المشتري إن كانت في يده، وأحدث فيه حدثاً. ويخلف البائع إن كانت في يده، فيتخلف المشتري بين الأعداء. أو الترك<sup>٣</sup>.  
وقال الحلبي: يتحالفان إن تنازعا في المبيع أو الثمن قبل التقابض، ويفسخ البيع<sup>٤</sup>. ولم يتعرض لما بعد القبض.

وقال ابن إدريس: يخلف صاحب اليد<sup>٥</sup>.

واحتمل الفاضل التحالف مطلقاً، وخلف المشتري مطلقاً<sup>٦</sup>. وهما نادران

ولو تنازعا في قدر المبيع خلف البائع، وفي تعيينه يتحالفان، وكذا في تعيين الثمن المعين، أو في جسه، أو في تعيين العوضين، كقوله بعتك العبد بالدار، فيقول: بعثني الجارية بالستان

وعليها يحمل قول النبي ﷺ، إذ اخلف المتبايعان تحالفاً وتراذاً<sup>٧</sup>.

واخلاف الورثة كالمبتاعين ورثاً قيل: يخلف ورثه البائع في المبيع، وورثة المشتري في الثمن<sup>٨</sup>، جرياً على قاعدة تقديم المكر، وقصراً للرواية على موردتها.

فروع:

الأول: لو تحالفا في رهن الخيار المشترك تحالفاً. ويعمل العدم؛ لأنهما بملكان

١ الخلاف، ج ٣، ص ١٤٧-١٤٨، مسأله ٢٣٦.

٢ الكامي، ج ٥، ص ١٧٤، باب إذا خلف البائع ومشتري ج ١، القيد، ج ٣، ص ٢٦٩-٢٧٠، ج ١٣٩٨٧ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٩-٢٣٠، ج ١٠٠١.

٣ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ٣١٥، مسألة ٢٩٢.

٤ الكامي في الفقه، ص ٣٥٥.

٥ السرائر، ج ٢، ص ٢٨٣.

٦ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣١٧، المسألة ٢٩٢.

٧ المسالك الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٥٤٣-٥٤٤، ج ١٠٨٠٢-١٠٨١٣، وراجع أيضاً الخلاف، ج ٣، ص ١٤٩، المسألة ٢٣٦، وفي المصدرين «أو تراداً».

٨ من الفاتنين المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٧.

الفسخ. والوجه الأول ما لم يفسخ أحدهما.

والغرض من اليمين نكول الكاذب، ودوام العقد بإحلاف الصادق. وإن حلفا فالفسخ أمر ضروري شرع لتعذر إمضاء العقد. وعليه يتفرع التحالف في عقد المضاربة. ويحري التحالف في سائر العقود بجارية على هذا النمط.

الثاني: البادئ باليمين من يتفقار عليه، فإن اختلفا عيّن الحاكم، ثم الحلف على النفي خاصة، فإن نكل أحدهما حلف الآخر على الإثبات. ولو جمع بين النفي والإثبات في اليمين فالأقرب معه؛ لأن موضع الإثبات بعد النكول. ولو نكلا عن اليمين فكحلفهما.

الثالث: إذا حلفا أو نكلا احتمل أن يفسخ العقد؛ إذ إمضاءه على وفق الممنين متعذر، وعلى وفق إحداهما تحكم.

ويحتمل أن ينزل، فيفسحه المتعاقدان أو أحدهما، أو يرضى أحدهما بدعوى الآخر، أو يمسحه الحاكم إذا يشئ من اتواقفهما وأمتعا من فسخه؛ لئلا يطول النزاع. وعلى الانقضاء يفسخ من حينه لا من أصله، فالتضاء لمن كان مالكا، وعلى الفسخ من حين إنشائه.

ثم إن تقاربا على الفسخ، أو فسخه الحكم، انفسخ ظاهراً وباطناً. ولو بدر أحدهما، فإن كان المحقق فكذلك، وإلا انفسخ طاهراً.

الرابع: في منع كل منهما من التصرف فيما وصل إليه بعد التنازع تردد؛ من قيام الملك؛ وبوقوع زواله، فهو كالرائل، وولي بعدم الجواز بعد التحالف؛ لتأكد سبب الزوال. ولو قلنا بالانقضاء مع قطعاً.

الخامس: لو تحالفا بعد هلاك العين ضمن مثلها، أو قيمتها يوم الهلاك على الأقرب، ولو عابت فأرشها، ولو أبق فالقيمة، لتحيلولة، ثم يترادان إذا عاد.

وإن رهن أو أجر أو كوتب فالعقود باقية وينقل إلى القيمة في المكاتبه. وفي الرهن والإجارة وحهان مبيتان على العمل على الكتابة، أو الإباق.

ولو رضي صاحب العين بتأخير الأخذ إلى فك الرهن أو فراغ الإجارة احتمل

إجابته إن تسلّم العين، أو أسقط الضمان وجوّرناه، وإلا لم يجب.

السادس: لو تنازعا في قدر الثمن بعد الإقالة أو الفسخ بخيار حلف البائع.

السابع: لو تنازعا في النقد والسيئة، أو قدر الأجل، أو اشتراط رهن، أو ضمن على الصبيح أو الثمن حلف المنكر.

الثامن: لو تنازعا في الصحة والفساد، حلف مدّعي الصحة.

ولو ادّعى الصفر، أو السفه، أو الجون وقد كان موصوفاً بهما<sup>١</sup>، احتمل إخلافه؛ لأنّه أعرف، وإخلاف الآخر؛ ترجيحاً للصحة.

ولو كان مدّعي النقص الآخر، فإخلاف مدّعي الصحة هنا أوجه، كما لو قال المشتري للبائع بعثني في صفرك، وادّعى البائع البلوغ.

وأما الإقالة فهي فسخ، وليست بيعاً في حق المتبايعين ولا غيرهما، سواء كانت قبل القبض أم لا، وسواء كان المبيع عقاراً أم غيره، فلا ثبت بها شفعة ولا حصار المجلس، وتصحّ في الجمع والبيع وإن كان مسلماً، ومع قيام السلعة وتلفها ونفوس المثل أو القيمة.

ولا تصحّ الإقالة برادة في اثنان أو نقص. ولا يسقط بها أجر الدّال والكتال والوزان والناقد.

وصورتها، أن يقول: ثقيلنا، أو: تفاسخنا، أو: أفلتك، فيقبل الآخر.

ولو التمس منه الإقالة فقال: أفلتك، ففي اعسار قبول الملمس هنا نظر؛ من قيام الالتماس مقامه؛ ومن عدم علمه بإجابته.

نعم، لو بدّاه فقال: أفلتك، اعتبر قبول الآخر قطعاً. وفي الاكتفاء بالقبول الفعلي هنا احتمال.

## كتاب السِّلْم والسلف

وهو العقد على مضمون في الذمة موصوف بمال معلوم، مقبوض في المجلس إلى أجل معلوم.

وشرعته إجماع، وآية الدين<sup>١</sup> نزلت فيه عند ابن عباس<sup>٢</sup>. وعليه النص<sup>٣</sup>. وصيغة الإيجاب في السِّلْم: أسلمت إليك، أو أسلمتك كذا في كذا إلى كذا. والقبول من المُسَلَّم إليه: قبلت، وشبهه.

والإيجاب من المُسَلَّم إليه بالبيع والتملك، أو: استلمت منك كذا. وينعقد البيع بلفظ السِّلْم على الأقرب. ويلحق السِّلْم أحكام البيع بأسرها.

ويختصُّ بشروط ستة:

[الشرط] الأول: ذكر الجنس، وهو ملغى الدال على الحقيقة النوعية هنا، كالحنطة والشعير.

والوصف، وهو الفارق بين أصناف ذلك النوع، كالصرابة<sup>٤</sup> والعدائنة، فيبطل السِّلْم مع الإخلال بهما أو بأحدهما.

١. البقرة (٢): ٢٨٢

٢. التبيان، ج ٢، ص ٣٧١؛ مجمع البيان، ج ٢، ص ٥٠٦٨١؛ الآية ٢٨٢ من البقرة (٢).

٣. راجع وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٨٣-٣١٤، أبواب السلم.

٤. قال في جامع المقاصد، ج ٤، ص ٢٢١ المراد بالصرابة، كونها خالصة من خلوط آخر، كتراب ونحوه. ولم أظفر له بمعنى في الذمة.



ولو تعذر الوصف بطل أيضاً، كاللحم ولخبز والنبل المنحوت،  
ولا يمنع مسيس النار من السلم إذ 'مكن الوصف.  
والمعتبر الأوصاف التي يختلف الثمن بها بما لا يتعابن بمثله.  
ولا يجب الاستقصاء، فلو استقصى و'دى إلى عسر الوجود بطل، وإلا صح.  
ولا يشترط ذكر السلامة من العيب، فإن لإطلاق يحمل عليه نعم، ذكره مستحب.  
ويكفي في كل وصف أقل ما يطلق عليه، قل ويجب ذكر الجودة أو الرداءة  
بالإجماع<sup>١</sup>، وفيه نظر.

ولا يجوز اشتراط الأجود، أما الأردأ، ففيه وجهان؛ من عدم الوقوف على غايته؛  
ومن أن طلب أردأ ممّا يحصر عتب<sup>٢</sup>، فيكفي فيه أن يكون في المرتبة الثانية من  
الردى<sup>٣</sup>، وهذا القدر معلوم.

ويصح السلم في الحب، والنمر، واللبن، والشحم، والطيب، والثوب، والرقيق،  
والذهب، والفضة، والحديد، والرياح، والحاش هو عليه، والحيوان، والآلى الصغار  
دون الكبار، واليهوت، والفيروزج، والزبرجد، الخدم ضبطها، وعظم الاختلاف  
باختلاف أوصافها.

والأقرب جواز السلم في العقب وشبهه من الحواهر التي لا يتفاوت الثمن  
باعتبارها تفاوتاً بيناً

ويجوز السلم في الأودية البسيطة و مركبة إذا علم المتعاقدان بسائطها  
وكذا في المختلطه المقصودة الأجر<sup>٤</sup>، كالتابي<sup>٥</sup> من القطن والحرير والخز الذي  
فيه الحرير ولو لم يعلم قدر الخلطين، إذ كان ذلك عرفاً مطرداً، ولو اضطرب، وحب  
معرفة قدرهما.

ولو كان الخليط غير مقصود، كالإتمحة في لجين، والماء في الخل، لم تضر

١ من الفاتلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ١١٦، الرقم ٣٥١٣.

٢ في بعض النسخ، «عيب».

٣ قال في جامع المعاصد، ج ٤، ص ٢١٥ هو قماش معروف مسوب إلى عين تاب وهو بلد بالشام.

جهالته وإن كان خلّ الزبيب والتمر؛ لأنّه يتبيّن بذكر حموضة الخلّ وحدّته ونفوذه، وليس دهن الورد والبنفسج من المختنطة؛ لأنّ ترويعه بالمجاورة.

ولنذكر ممّا يعمّ البلوى به ثلاثة عشر؛

أحدها: الرقيق، فيذكر فيه الذكورة، والأنوثة، والنوع، واللون، والسن، والقدر، كالطويل والقصير والرّبعة.

ولو قدره بالأشبار، كالخمس<sup>١</sup> والستة احتمال المنع؛ لإفضائه إلى العزّة. ويحتمل وجوب ذكر الكحل والدعج ولزجج وتكلمم الوجه في الجارية، وكونها خميسة، ربّانة الملمس، ثقيلة الردف، أو أصداد ذلك، لتفاوت الثمن به وعدم عزّته. والأقرب وجوب تعيين البكارة أو الثبوت في الأمة. فلو أطلق بطل. ولا يشترط ذكر الملاحاة. فلو ذكرها، روعي العرف. ويحمل على أقلّ درجة. ويحتمل البطلان؛ لعدم انصباطها. فإنّ مرجعها إلى الاستحسان والشهرة المختلفين باختلاف الطباع.

ولا يجب التعرّض لأحاد الأعماء؛ لعدم تعاوب الثمن فيه يتّأ، وربما أدّى إلى عزّة الوجود وكدائلو شرط الولد مع الأمّ المعصود بها التسري، ولو قصد بها الخدمة، كالزنجيّة جاز؛ لقلّة التفاوت.

وأولى بالجواز اشتراط كونها حاملاً، سواء كانت حسناء أو شوهاء. ومنع في المبسوط منه؛ لعدم إمكان ضبط وصفه<sup>٢</sup> ومع ابن الجبّيد من اشتراط الحمل في الحيوان كلّهُ<sup>٣</sup>. والوجه الحواز. ولا يجب وصف الحمل؛ لأنّه تابع.

وثانيها: الإبل. فيذكر السن، كالشيء والذكورة والأنوثة واللون كالأسود والأحمر والصنف كالعراقي والبخاني. ولنتاج إذا كان معروفاً عامّ الوحود كالعبادي. وثالثها: الخيل. فيذكر الذكورة والأنوثة والسن والنوع، كالعربي والتركي واللون. ولو ذكر الشيات، كالأغرّ والمحبّل ولطيم، جاز وإن لم يجب ذكرها.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٧٦.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٨١، المسألة ١٣٥.

ورابعها البقر والحمير ويتعرض فيه لسنّ والنوع والذكورة والأنوثة واللون والبلد.  
 وخامسها: الطير. ويتعرض فيه للنوع واللون، وكبر البجّة أو صغرها؛ لأنّ سنّها  
 غير معلوم. وكلّ ما يعلم سنّه يرجع فيها إلى البجّة فإن فقدت فإلى السيّد، إن كان  
 رقيقاً صغيراً، وإلى الرقيق، إن كان بالغاً. فإن فقد، فإلى ظنّ أهل الخبرة.  
 وسادسها: زوائد الحيوان، كالدين ونسباً والسمن والربد والرائب والصوف  
 والشعر والوبر.

ويتعرض في الدين للنوع، كالماعز ولمرعى وإن قصد به الجبن أو الكشك،  
 احتمال ذكر الزمان بالصعاء والغيم؛ فإنّ لهما أترأ يتأ في ذيك عند أهله. ويلزم عند  
 الإطلاق حليب يومه، وفي اللبأ ذلك ويزيد في اللون والطبخ أو عدمه.  
 وفي السمن النوع، كالبقرى واللون وحدثاته أو العتاقة  
 وفي الحبن ذلك، والرطوبة واليبوسة، وكذا العرش والأقط. وربما وجب في  
 الفريش ذكر اليومى أو غيره؛ لتفاوتيه بذلك وعلى الزيد جمع ما تقدّم  
 ويتعرض في الصوف والشعر والوبر للنوع والزمان، والطول والقصر، والنعومة  
 والحشونة، والذكورة والأنوثة إن ظهر لهما تأثير في الثمن

[٢٥٣]

درس

وسابعها: الثياب، ويذكر فيه النوع والبلد والعرص والصفافة والغلظ، والنعومة أو  
 أضدادها.

ولا يجوز ذكر الوزن؛ لعسره.

وله الخام عند الإطلاق وإن ذكر المقصور جاز.

فإن اختلفت البلدان ذكر بلد القصارة، كنبعلبيكي والفيطي والروسي.

ويحوز اشتراط المصبوع، فيذكر لونه وشباعه أو عدمه. ولا فرق بين المصبوع

بعد نسجه أو قبله على الأقوى. ومنعه الشيخ إذا صبغ بعد غزله؛ لأنَّ الصبغ مجهول، ولأنَّه يمنع من معرفة الخشونة والنعومة<sup>١</sup>.

وفي وجوب ذكر عدد الخيوط نظر، أقربه ذلك؛ لاشتهاره بين أهله، وتأثيره في الثمن.

وثامنها: الحرير والكرف والكتان. ويذكر فيها البلد واللون والنعومة أو الخشونة. ويختص الحرير بالغلط أو الدقة

ويجوز السلف في جوز القز، فيذكر اللون والطراءة أو اليبس، والبلد، وأبطله الشيخ إذا كان فيه دود؛ لأنَّ الحي يفسد بالخروج، والميت لا يصح بيعه<sup>٢</sup>. قلنا: هو كنوى التمر في بلد لا قيمة له فيه.

والكزشف بوجوب ذكر خلجه أو عدمه وقيل: يحمل الإطلاق على عدمه<sup>٣</sup> وهو بعيد إلا مع القرينة.

ولو أسلف في الغزل وجب ذكر ما سلف واشتراط الغلط أو الدقة. ولو أسنده إلى غزل امرأة بعينها بطل

وتاسعها: الحبوب والفواكه ولثمار. فيذكر في الحنطة البلد والحدائة والعنق واللون، والكبر أو الصغر، والصراة أو ضدها.

ولا يشترط ذكر حصّاد عام أو عامين، وإن ذكره جاز. وفي الشعير والقطنية ذلك كلّ. وفي التمر البلد والنوع والكبر والصغر، والحدائة أو العتاقة، واللون إن اختلف النوع. وفي الرطب ذلك كلّ، إلا العتاقة. ويجب الفارق. ولو شرط المنصف أو المذنب لزم.

وفي الزبيب البلد والنوع، والكبر والصغر، واللون إن اختلف نوعه، والمزيت أو غيره. وله الجاف من التمر، والزبيب الخالي عن الخثالة. ولا يجب تناهي الجفاف.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٧٧-١٧٨.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ١٨٢.

٣. من القائمين العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ٣٠٧، المسألة ٤٦٢.

وفي الفواكه البلد والنوع، والطراوة أو ضدها، واللون إن اختلف.  
وفي الجوز الصنف والصغر والكبر والسند، والحديث أو العتيق. وله منزوع القشرة  
العليا، وكذا اللون.

وفي الطلاء البلد والنوع، والحديث أو لعتيق، واللون والصفاء والقوام. ويجب  
كونه ممّا ذهب ثلثاه فصاعداً، حالياً من شغل<sup>١</sup> غير المعتاد  
وإن ضمّ إليه ظروفه اشترط كونها ممّا يصحّ فيه السّلم، فلو كانت من آدم، احتمل  
المنع؛ لعسر وصفه، والأقرب الجواز، لعدم تعلّق الغرض بجميع أوصافه.  
وفي السيلان والصّفّر<sup>٢</sup> ابلد ولوع ولقوام، وفي الدبس ذلك، ولا يمنع منه  
مسيس النار وبحوز السلم في المصفرّ<sup>٣</sup> من الرطب والتمر، ويوصف بوصفيهما.  
وعاشرها العسل. فيذكر فيه البلد، ولرمان واللون. ويحمل الإطلاق على  
المصقى لا الشهد. ويحمل المصقى على ما لم يمتدّ النار، إلا أن يشترط ذلك.  
وحادي عشرها الخشب والحطب، فيذكر النوع واليسس والرطوبة والطول  
والثخن، ولا يجبان في الحطب، نعم يذكر فيه العلط والدقة والوزن. وفي خشب  
العريش ذلك، ويزيد السمع أو الققد.

وثاني عشرها، الحجر، واللين، والآجر.

ففي الحجر النوع واللون والقدر والورن، وللطحى يزيد الرقة أو الثخن، والبلد.  
وفي اللين القالب المشهور، وانمكان سدي يضرب فيه، وكذا في الآجر. ويزيد  
فيه اللون.

وثالث عشرها، الآتية. فيذكر النوع وشكل والقدر والطول والسمك والسعة،  
وكونه مصبوباً أو مضروباً، والوزن، خلافاً لمشيخ<sup>٤</sup>

١، في بعض النسخ: «التقل».

٢ الصقر عسل الرطب البهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤١، «صقر».

٣ المصفر من الرطب المصلّب يصبّ عليه الدبس ليلين سار العرب، ج ٤، ص ٤٦٦، «صقر».

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٨٤.

ومدار الباب على الأمور العرفية، ربما كان العوام أعرف بها من الفقهاء، وحظّ الفقيه البيان الإجمالي.

## [ ٢٥٤ ]

## درس

الشرط الثاني: التقدير بالكيل أو الوزن فيما يكال أو يوزن، وفيما لا يضبط إلا به وإن جاز بيعه جزافاً، كالخطب والحجارة، ويجوز السلف في المحدود الذي لا يعظم تفاوته بالعدد، كالجوز واللوز، بخلاف الرمان والبض، فلا يحوز بغير الوزن. ولو جمع بين العدد والوزن بطل. وإن كان لهماً أو أجْزأً، جاز عند الفاضل<sup>١</sup>. ولو أسلم في المكيل ورنأً أو بالعكس، فالوجه الصحة؛ لرواية وهب عن الصادق عليه السلام<sup>٢</sup>.

ويشترط في المكيال والصنجة الصومية، فلو أشار إلى قسعة أو صخرة بطل. ولو عينا مذكراً أو صنجة<sup>٣</sup> من جملة المشهور لغا التعيين، ولا يبطل العقد في الأصح. وكذا لو شرط في البيع. وله ملء المكيال وما يحتمله بلا هزّ ورلزلة ودق، ولا وضع كفّ على جانبه، إلا أن يسمح به الدافع، أو يشترط في العقد، إذا لم يتضمن الجهالة.

الشرط الثالث: أن يكون المسلم فيه ديناً؛ لأنه موضوع لفظ السلم لغة وشرعاً. فلو أسلم في عين كان بيعاً، ولو باع موصوفاً كان سلماً؛ نظراً إلى المعنى في الموضعين.

١ تذكرة الفقهاء ج ١١، ص ٣٣٦، المسألة ٤٨٩.

٢، الفقيه، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٢٩٥٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤٤-٤٥، ح ١٩٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٨٩، ح ٢٦٥.

٣ صيغة الميراث: مغرب. راجع لسان العرب، ج ٢، ص ٣١١، ص ٥.

وليس المانع من السلف في العين اشترط الأجل الذي لا يستعمله العين؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّه لا يشترط الأجل.

نعم، يشترط التصريح بالحلول وعموم الوجود عند العقد، ولو قصداً للحلول ولم يتلفظ به صَحَّ أيضاً.

ولو قصد الأجل اشترط ذكره، فيبطل العقد بدونه ولو أطلق العقد حمل على الحلول. ويشترط في الأجل التعيين بما لا يحتمل الجهالة. وتحمل الشهور على الأهلة، مهما أمكن، ويكمل المنكسر ثلاثين على لأقوى. ويلحق اليوم إذا وقع السلم في أثنائه، فيستوفى من آخره بقدر ما مضى قبل العقد، سواء كان ذلك اليوم المستوفى منه أطول أو أقصر؛ للتسامح في مثله.

ولو قال إلى سنة، فالأجل آخرها، وتحمل على الهلالية، إلا أن يعيّن الشمسنة. ولو قال: إلى رجب، أو الجمعة، فالأجل، وَلَهُمَا؛ لصدق الاسم ولو عيّن أوّل رجب أو آخره، حَمَلًا عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ أَوْ آخِرِهِ<sup>١</sup>. لا على النصين ليبطل العقد.

ولو قال: في رجب، أو هي الجمعة، نحمل، وَجُزْءُ الشَّيْخِ<sup>٢</sup>، فيحمل على الجزء الأول.

ويحوز التأجيل بشهور العجم إذا عرفها، وبالميزان والمهرجان إذا علماهما، ويحتمل البطلان؛ لأنهما عبارتان عن يومي الاعتدالين بانتهاء الشمس إلى أول نقطة من الحمل والميزان، وذلك لا يعلم إلا من الرصدي الذي لا يقبل قوله وحده، واجتماع من يفيد قوله العلم بعيد.

وكذا الفصح<sup>٣</sup>، والخميس، والفطير<sup>٤</sup> شرط العلم عند العقد.

ولو أقت بالخصاد والصّرام وشبههما بطل.

١ في بعض النسخ «حمل على أول جزء منه أو آخره» وفي بعضها «حَمَلًا عَلَى أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ وَآخِرِهِ».

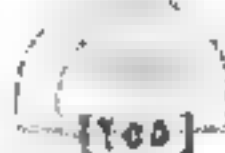
٢ الميسوط ج ٢، ص ١٧١: الخلاف، ج ٢، ص ٢٠٢، المسألة ٨.

٣ الفصح «بالكسر» فطر التصاري. وهو عيد لهم. لسان عرب، ج ٢، ص ٥٤٥، «فصح».

٤ عيد الفطير عيد اليهود. المصباح المنير، ج ٢، ص ٧٧، «فطر».

ولا يشترط في الأجل الوُقْع في الثمن، فلو أُقْتُ ببعض يوم جاز.  
 ومنع ابن الجنيْد من النقيصة عن ثلاثة أيَّام<sup>١</sup>، وهو قول الأوزاعي<sup>٢</sup>.  
 ولا ينتهي في الكثرة إلى حدٍّ، ومع ابن الجنيْد من ثلاث سنين<sup>٣</sup>؛ للنهي عن بيع  
 السنين<sup>٤</sup>، ولعلَّه للكرَاهة.  
 ولو قال: إلى الخميس، حمل على الأقرب، وكذا: إلى ربيع، أو: جمادى، وإن كان  
 التعيين أولى.

الشرط الرابع: استناد التُّنْم فيه إلى ما لا يحيل عادةً، فلو أسنده إلى بستان  
 معيَّن: أو قرية قليلة بطل،  
 ولا يلحقه الإسناد إلى بلد معيَّن بالعين، لأنَّ الدينيَّة حاصلة وإن كان وحده القضاء  
 متعيَّنًا، ولا يضُرُّ لعدم انحصاره.



درس ٢٥٥

الشرط الخامس: قبض الثمن قبل التفرُّق، فيبطل بدونه، ولو قبض البعض صحَّ  
 فيه، ويتحقَّر المسلم إليه.  
 ولو فارقا المجلس مصطحبين ثمَّ قبضا صحَّ.  
 ولو بان المقبوض من غير الجنس، أو مستحقًّا بطل، إلَّا أن يكون المجلس باقياً،  
 أو يكون الثمن معيَّناً<sup>٥</sup>.  
 ولو شرط كون الثمن مؤجَّلاً بطل: لأنَّه من بيع الكالئ بالكالئ وإن قبض

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٦٤ - ١٦٥ المسألة ١١٩

٢. حكاه عنه ابن قدامة في الممَّني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣٥٧، المسألة ٣٢٢٤.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٦٥، المسألة ١٢٠

٤. الكافي، ج ٥، ص ٢٠٧، باب بيع النسيئة، ج ١

٥. في بعض النسخ، «معيَّناً» بدل «معيَّناً».



في المجلس؛ لقصر الأجل.

ولو شرط كونه من دينه عليه، فالوجه العساد، وفاقاً للشيخ<sup>١</sup>، ولو شرط بعضه منه بطل فيه.

ولو أطلقاً ثم تقاضاً في المجلس، فانضهر الحواز.

ويقع التقاضى قهرياً إن كان الجنس ووصف واحداً، ويلزم منه كون مورد العقد ديناً بدين، ويشكل صحته.

ولو شرط تأجيل البعض بطل في الجميع؛ لجهالة ما يوازي المقبوض ويحتمل الصحة، ويقسط فيما بعد، كبيع سلعتين، فنستحق إحداها وظاهر ابن الجندب: جواز تأخير قبض لثنى إلى ثلاثة أيام<sup>٢</sup>، وهو متروك.

الشرط السادس: القدرة على التسليم عند الأحل، فلا يصح المعز حال العقد ولا فيما بينهما. ولا يكفي وجوده في بلد لا يعتاد بيعه إليه إلا نادراً، كهدية أو مصادرة، ولو عيّن بلداً لم يكف وجوده في غيره وإن اعتيد نقله ولو أسلم فيما يعسر وجوده عند الأجل مع إمكانه، كالكثير من العاكهة في البواكير، فإن كان وجوده نادراً بطل، وإن أمكن تحصيله لكن بعد مشقة فالوجه الجواز؛ لإلزامه به مع إمكانه ويحتمل المصع؛ لأنه غرر.

فرع: لو شرط نقل العاكهة من بلد بعيد إلى بلد قبل وجودها في بلده صح وإن كان يبطل مع الإطلاق، ولا يجب عليه السعي فيها والفرق بينه وبين البواكير أنها مقصودة عند العقد، بخلاف تغاير البلدان. ولو فرض قصد ذلك البلد صح.

هذا، ولو انقطع عند الأحل لعارض، لم يفسخ العقد؛ لأنّ تناول الدفع هذه السنة

١. النهاية، ص ٣٩٨.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ١٦٤-١٦٥، المسألة ١١٩.

لقضية الأجل، ومورد العقد إنما هو الذمة، بل يتخير وليس فوراً، بخلاف خيار الغبن؛ لأن تأخيره انتظار وتأجيل، والأجل لا يلحق بعد العقد.

ولو صرح بالإمهال، ففي بطلان خياره نظر؛ من تجدد الحق حالاً فحالاً، فهو كخيار المولى منها؛ ولأنه كتأخير الدين المؤجل؛ ومن أن الإمهال أحد شقي التخيير وقد أثره. وأولى في الإبطال ما إذا قال: أبطلت خياري. وقول ابن إدريس بعدم الخيار بتعذر المسلم فيه<sup>١</sup>، نادر.

ويجري الخيار لو مات المسلم إليه قبل وجود المسلم فيه. ولو قبض البعض بتخير أيضاً، وله أخذ ما قبض، والمطالبة بحصة غيره من الثمن وفي تخيير المسلم إليه حينئذ وجه قوي؛ لتبعض الصفقة عليه نعم، لو كان الانقطاع بتفريطه فلا خيار له. ولو علم الانقطاع قبل الأجل، ففي الخيار وجهان، كالحالف على أكل الطعام غداً فستلفه قبل الغد.

ولو كان يوجد في بلد آخر، لم يجب نقله مع المشقة ولا مع عدمها إذا كان قد عيّن البلد، وإلا وجب.

ولو اعتاض عن المسلم فيه بعد انقطاعه جاز، إذا كان بغير جنس الثمن أو به مع المساواة، ويبطل مع الزيادة عند الأكثر، وهو في الرواية أشهر<sup>٢</sup>. وقال المفيد<sup>٣</sup>، والحليون، يجوز<sup>٤</sup>. وهو ظاهر مرسله أبان<sup>٥</sup>، ومكاتبة ابن فضال<sup>٦</sup>.

١ السرائر، ج ٧، ص ٣١٧

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٠، باب السلم في الرقيق وغيره من الحيوان؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٢، ح ١٢٢ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٥، ح ٢٤٩

٣ المقصود، ص ٥٩٦

٤ كإبن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣١٠ والمحقق في بكت النهاية، ج ٢، ص ١٦٤ - ١٦٥، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٦٧، المسألة ١٢٣

٥ الكافي، ج ٥، ص ١٨٥ - ١٨٦، باب السلم في الطعام، ج ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٠، ح ١٢٧؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٥، ح ٢٥٢

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٨٧، باب السلم في الطعام، ج ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٠، ح ١٢٨؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٥ - ٧٦، ح ٢٥٣

[٢٥٦]

درس

## في اللواحق

لا تكفي المشاهدة في الشمس الذي شأنه الاعتبار، خلافاً للمرتضى<sup>١</sup>. وتوقف  
الفاضل في الاكتفاء بها في المذروع<sup>٢</sup>. وقطع الشيخ باشتراط ذرعه<sup>٣</sup>. وليس بقوي،  
كما لا يشترط في البيع.

ويجوز كون الشمس نقداً وعرضاً ما لم يؤد إلى الربا. ومنع الحسن من جوار إسلاف  
غير التقدين<sup>٤</sup> ضعف. وكذا منع ابن الحبيد من إسلاف عرض في عرض إذا كانا  
مكيلين أو موزونين أو معدودين، كالسمن في الريت<sup>٥</sup>. ومنع من إسلاف العارية<sup>٦</sup>  
ويجوز السلم في الجلود مع المشاهدة عند النسخ<sup>٧</sup>. قيل وهو خروج عن  
السلم، لأنه دين<sup>٨</sup>. ويمكن جعله من باب نسبة الشرة إلى بلد.

واعتيار مشاهدة جميع الغنم يكفي عن الإمعان في الوصف، لعسره، واختلاف  
خلقته، وعدم دلالة الوزن على القيمة والروية تدل على الجوار إذا أسده إلى غنم أرض  
معيّنة<sup>٩</sup> ويحتمل الجوار فيما قطع قطعاً متناسباً، كالنعال السبئية، فيذكر الطول والعرض  
والسكك والوزن والوجه المنع، لعدم تساوي السكك عالياً، وهو أهم المراد منه.

١. المسائل الناصريّة، ص ٢٦٩ - ٢٧٠، المسألة ١٧٥.

٢. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٦٧، دبل المسألة ١٢٢.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٧٠، الخلاف، ج ٣، ص ١٩٨، المسألة ٤.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٦٨، المسألة ١٢٣.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٧٤، المسألة ١٢٤.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٧٧، المسألة ١٢٩.

٧. النهاية، ص ٣٩٧، الخلاف، ج ٣، ص ٢١، المسألة ٢١.

٨. من القائلين أين إدريس في السراير، ج ٢، ص ٣١٢، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٥٦.

٩. الكافي، ج ٥، ص ٢٠١، باب الرجل يبيع ما ليس عنده، ج ١٩، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٨، ج ١١٩.

وفي اشتراط ذكر مكان التسليم مع كون السلم مؤجلاً أقوال: ثالثها: اشتراطه، إذا كان لحمة مؤونة، ورابعها: ذكره، إذا كانا في مكان قُصدهما مفارقتة، والأقرب اشتراطه مطلقاً.

ويجب قبض الموصوف عند الأجل أو لإبراء، فإن أبقى قبضه العاكم، فإن تلف، أو تعذر العاكم فمن الممتنع.

ولو دفع أجود وجب القبول، خلافاً لابن الجنيدي<sup>١</sup>؛ لرواية سليمان بن خالد؛ إذ شرط فيها طيب نفسيهما<sup>٢</sup>.

ولا يجب القبض قبل الأجل وإن انتفى لضرر عن المسلم، ولم يستعلق غرض الدافع بغير البرامة.

ويجب خلو الحبوب من التراب والقشر غير المعتاد، وخلو الحنطة من الشعير، إلا أن يذكر اخنلاطها به، ويعفى عن الحنات الهسرة

ولو أسلم في شاة لبون، فله حلبها وتسليمها إلى المسلم.

ويجوز السلم في السمك والجراد عتياً وميتاً ونبأً ومطبوخاً، وفي الصمغ والطين الأرمني والحسني<sup>٣</sup> ساذحاً ومعمولاً سباحاً وألواحاً.

ولو أسلم حالاً فسلم المبيع في المجلس، ففي الاكتفاء به عن تسليم الثمن نظر؛ من خروجه عن بيع الدين بمثله.

ولو أحال بالثمن، فقبضه البائع قبل التفريق صح، وإلا فلا، على الأقرب فيهما. ولو أحال البائع على المشتري، اشترط قبض المحتال في المجلس على الأصح. ووجه الحواز أن الإحالة كالقبض.

ولو صالح البائع عن الثمن على مال، فالأقرب الصعّة، واشترط قبض مال الصلح. ويجوز اشتراط الرهن والضمن وكل سائغ ولو كان أصواف نعجات مع التعمين على الأقرب.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٨١ مسألة ١٣٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤١، ج ١٧٣.

ولو دفع أردأ أو أزيد جاز في غير ربوي، وبطل فيه على الأقرب.  
ولو تنازعا في قبض الشمس قبل، التفرق أو بعده حلف مدعي الصحة.  
ولو أقاما بيّنة بني على ترحيح الداخل والخارج، وقيل يقدّم بيّنة القبض؛  
لشهادتها على الإثبات.<sup>١</sup>  
ولو قال البائع، قبضته ثم رددته إليك قبل التفرق، فأنكر المسلم، حلف البائع.  
ولو أسلم أحد الغريمين أو هما، فالسهم بحاله، إلا أن يكون المسلم فيه خمرأ، أو  
خنزيراً ولم يقبض، فيبطل.  
ولو أسلم عَرَضاً في عَرَضٍ ثم جاء بالثمن وهو على الصفات، وجب القبول، ولو  
كانت أمة فلا عَقْر عليه بوطنها.  
ويجوز تعدد المسلم فيه في العقد الواحد، احتلف الأجل أو اتفق، فلو قسض  
بعض الثمن وزّع على الجميع.  
ولا يجوز بيعه قبل حلوله ولو كان توليه. ولو صالح عليه قبل الحلول، فالأقوى  
الإجزاء.  
ولو وحد المشتري بالمقبوض عبثاً فلا أرش، وله الرد والمطالبة بالسلم.

١ من الفائلين الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ١٩٢؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٥٤ وتحرير الأحكام  
الشرعية، ج ٢، ص ٤٣٢-٤٣٣، الرقم ٣٥٦٣

## كتاب الخيار

وأنواعه تسعة:

أحدها: خيار المجلس؛ لقوله ﷺ: «البَّيْعَانُ بالخيار ما لم يفترقا»<sup>١</sup>، إلا بيع الخيار، أي خيار الشرط، فإنه باقٍ وإن تفرقا، أو بيع شرط فيه تعجيل ثمرة الخيار، وهو التطابق على الالتزام في العقد.

وما روي عن أمير المؤمنين ﷺ: «إذا صفى الرجل على البيع فقد وجب وإن لم يفترقا»<sup>٢</sup> مؤول بما ذكر، أو بأن الوجوب بمعنى سببته الملك. ويختص بالبيع بأنواعه، وثبت لهما ما دما في المجلس، أو فارقاه مصطحبين، ولا عبره بالحائل.

ويكفي في المفارقة المبطله خطوط؛ لصدقها بها. ويسقط باشتراط سقوطه في العقد لا قبله، خلافاً للخلاف<sup>٣</sup>، وإيجابهما العقد، وإيجاب أحدهما ورضى الآخر، ويقولهما. تسقطا خيار المجلس، أو: الخيار. والعائد عن اثنين له الخيار، ويبطل بما يبطل به خيار المتعاقدين، ولو قال له: اختر الإمضاء، فقال: اخترته، بطل خيارهما، وإن اختار الفسخ.

١ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٤٢، ح ٢٠٠٦، مس أبي ذر، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ٢٤٥٩، ومعه في الكافي، ج ٥، ص ١٧٠، باب الشرط في البيع، ح ١٥٩٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٤، ح ٦٠٠.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٠-٢١، ح ٢٤٢.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ٩، المسألة ٧، و ص ٢١، المسألة ٢٨.

انفسخ، وإن سكت فخياريه باقي، وخيار لقائل على الأقوى؛ لعموم الخبر<sup>١</sup>، وقد ثبت لأحدهما الخيار؛ لأن المفهوم ضعيف.

ولو قال له: اختر الفسخ، فالحكم ما تقدم. وبقاء خيار القائل هنا بسكوت المحاطب أولى. ولو قال: اختر، فالحكم كذلك.

ولو تصرف المشتري سقط خياره وحده. ولو تصرفا، أو تعارض فسخ أحدهما وإيجاب الآخر قديم جانب الفسخ.

ولو مات أحدهما أو ماتا فلولوا<sup>٢</sup> والولي ولو حن أو أعمى عليه فللولي. ولو حرس اعتمد على الإشارة أو الكتابة المفهمة، وإن تعذر الاستعلام، فالأقرب تختير الحاكم ما فيه المصلحة وعبرة لشبح<sup>٣</sup> تختير الولي، ولو تختير الولي ثم زال العذر فلا نقض<sup>٤</sup>.

ولا عبرة بالتفرق كرهاً مع معهما من التخيير، فإذا زال الإكراه فلهما الخيار في مجلس الزوال بطوله عند الشيخ<sup>٥</sup>.

ولو لم يسع من التخيير بطل الخيار ولزم العقد

فروع:

الأول: أسقط الفاضل الخيار في شراء الغريب، أمّا المشتري؛ فلهعه عليه، ولأنّه وطّن نفسه على الغيب؛ إذ المراد به العتق. وأمّا البائع؛ فلما ذكر، ولتغليب العتق<sup>٦</sup>.

ويحتمل ثبوت الخيار لهما بناءً على أن الملك بانقضاء الخيار، وثبوته للبائع؛ لأنّ نعوذ العتق لا يزيل حقه السابق، وحينئذٍ يمكن وقوف العتق ونفوذه، فيقرم المشتري القيمة لو فسخ البائع، ويجري مجرى التلف الذي لا يجمع من الخيار.

١. تقدم قبل هذا في أول كتاب الخيار

٢. الميسوط، ج ٢، ص ٨٤: الخلاف، ج ٣، ص ٢٧، المسألة ٣٧

٣. الميسوط، ج ٢، ص ٨٤

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ١٠: المسألة ٢٢٦: قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٦٥

الثاني لو اشترى العبد نفسه فكالأول عنده إن قلنا بجوازه، كالكتابة.  
الثالث: لو باع أو اشترى من ولده الصغير، فالأقرب ثبوت الخيار؛ للعموم، وهو في قوة اثنين. ولو التزم به من جانب الطفل، أو من جانبه، فالطرف الآخر باقٍ.  
الرابع: لا خيار في الإجارة والإقالة، لأنهما ليستا بيعاً عندنا. وكذا العوالة والصلح على الأصح، والهبة بشرط الثواب، واقتضاء العين عن الدين. والقسمة والشفعة.

الخامس، يثبت في بيع خيار الرؤية، ولا يسمعه اجتماع الخيارين، وكذا بيع خيار الشرط والحيوان.

السادس، يثبت في الصرف، تقابضاً أو لا. فإن التزماً به قبل القبض وجب التقابض، فلو هرب أحدهما عصي وانسخ العقد. ولو هرب قبل الالتزام فلا معصية. وبحتمل قوياً عدم العصيان مطلقاً، لأن القبض مدرجاً في اللزوم، فله تركه.

السابع، لو تناديا بالعقد على بعد مفرط صح العقد، ولهما الخيار على الأقوى وإن تقاربا بالسفل، ووجه عدم الخيار أنه لا يجمعهما مجلس عرفاً.

الثامن، لو تنازعا في التفرق حلف المكر. ولو سارعا في الفسخ وكانا قد تفرقا قدّم منكراً.

ولو قال أحدهما: تفرقا قبل الفسخ، وقل الآخر: فسخنا قبل التفرق، احتمل تقديم الأول؛ لأصالة بقاء العقد، وتقديم الثاني؛ لأنه يوافقه عليه ويدّعي فساد، والأصل صحته؛ ولأنّ الفسخ فعله.

[٢٥٧]

درس

وثانيها: خيار الشرط

وهو جائز لهما ولأحدهما، ولا يتقدّر بالثلاثة. نعم، يشترط ضبطه بما لا يحتمل التفاوت.



ويجوز اشتراطه لأجنبي منفرداً، فلا عتراض عليه، ومعهما أو مع أحدهما، ولو خولف أمكن اعتبار فعله، وإلا لم يكن بذكره فائدة.

وقال ابن حمزة: إن رضي الأجنبي لزم، وإن لم يرص تغير المشتري<sup>١</sup>. ولم يشترط كونه عن المشتري

ولو شرط الحبار لأحدهما، أو في إحدى العيين مبهماً بطل.

ويصح في جميع العقود إلا الكاح ولا يصح في الإبراء، والوقف والعق على خلاف فيهما، ولا في الطلاق.

وقطع الشيخ<sup>٢</sup>، وابن إدريس بمنعه في الصرف ناقلين الإجماع<sup>٣</sup>. ومع الفاضل الإجماع<sup>٤</sup>. واختلف قولاه في الضمان<sup>٥</sup> ولم نعلم وجه المنع مع صحيحة ابن سنان «المسلمون عند شروطهم»<sup>٦</sup>.

وجوز في المبسوط<sup>٧</sup>، والعاصي<sup>٨</sup>، وابن إدريس. دحوله ودحول خيار المجلس في الوكالة والعارية والودعة والجمالة وإقراض<sup>٩</sup>.

وهي الخلاف: بدخل فيها خيار اشترط ولا يدخل خيار المجلس إجماعاً<sup>١٠</sup>. والفاضل لا يرى للخيارين معنى، لأنها عقود جائزة على الإطلاق<sup>١١</sup> ويدفع

١ الوسيلة ص ٢٢٨

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٧٩.

٣ السرائر ج ٢، ص ٢٤٤

٤ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣، ١، المسألة ٦٦

٥ قال بدحول خيار الشرط في الضمان في تذكرة نفقه، ج ١١ ص ٦٤، المسألة ٢٥١ وقال بعدم دحوله في

الصمد في قواعد الأحكام، ج ٢ ص ١٥٥

٦ الكافي ج ٥، ص ١٦٩، باب الشرط والخيار في بيع، ج ١، الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٣٧٦٨؛ تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ٢٢، ح ٩٣ - ٩٤

٧ المبسوط، ج ٢، ص ٨٢

٨ المهذب، ج ١، ص ٣٥٦

٩ السرائر، ج ٢، ص ٢٤٦

١٠ الخلاف، ج ٣، ص ١٣ - ١٤، المسألة ١٢

١١ مختلف الشيعة ج ٥، ص ١٠٤، المسألة ٦٧

باحتمال إرادتهم منع التصرف مع الخيار.

ومنع في الخلاف من دخول خيار الشرط في الصلح<sup>١</sup>، وهو بعيد. وجوز اشتراطه في القسمة<sup>٢</sup>، والكتابة<sup>٣</sup>، والسبق<sup>٤</sup>.

### فروع:

الأول: لو شرط الخيار ولم يعبث مدة ففي فساد العقد، أو الحمل على الثلاثة قولان<sup>٥</sup>. ونقل في الخلاف الإجماع على نصراقه إلى الثلاثة<sup>٦</sup>.

الثاني: لو شرط الاستثمار صح، ولم يعنى إلى مدة عند الشيخ<sup>٧</sup>، ويشكل بالفرر. الثالث: مبدؤه من العقد عند الفاضل<sup>٨</sup>، لأنه قضية اللفظ، ولئلا يلزم الفرر. ومن التفرق عند الشيخ<sup>٩</sup>، وابن إدريس<sup>١٠</sup>؛ حملاً على التأسيس، وتفادياً من اجتماع المثليين. الرابع: يجوز اشتراط مدة متأخرة عن العقد، فيلزم بهما. ولو شرط اللزوم وقتاً، والخيار وقتاً متعاقبين في مدة معينة احتمل الحومر.

### وهنا مسائل:

الأولى يجوز اشتراط ارتجاع المبيع عند رد الثمن مع تعيين المدة، فليس للبائع

١ الخلاف، ج ٣، ص ١٢، المسألة ١٠

٢ الخلاف، ج ٣، ص ١٨، المسألة ٢٠

٣ الخلاف، ج ٣، ص ١٨، المسألة ٢١

٤ الخلاف، ج ٣، ص ١٩، المسألة ٢٣

٥ من القائلين بفساد العقد في المبسوط، ج ٢ ص ٨٣، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١١٨، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٩٨، المسألة ٦٠ ومن القائلين بالحمل على الثلاثة المفيد في المقتضى، ص ٥٩٢، والمرعى في الانتصار، ص ٤٣٨، المسألة ٢٥، والحدادي في الكافي في الفقه، ص ٣٥٣

٦ الخلاف، ج ٣، ص ٢٠، المسألة ٢٥

٧ الخلاف، ج ٣، ص ٣٧، المسألة ٥١: المبسوط ج ٢ ص ٨٦

٨، شرائع الإسلام، ج ٢ ص ٢٠، تذكرة الفقهاء، ج ١١ ص ٤٨، المسألة ٢٤١: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٩٩، المسألة ٦٢

٩ المبسوط ج ٢، ص ٨٥: الخلاف، ج ٣، ص ٣٣، المسألة ٤٤

١٠، السرائر، ج ٢، ص ٢٤٧

الفسخ بدون ردّ الثمن أو مثله. ولا يحمل الإطلاق على العين. ولو شرطاً ردّ العين  
احتمل الجواز، والنماء للمشتري كما أن تلف منه؛ لرواية إسحاق بن عمار<sup>١</sup>.

فرع: لو شرط ارتجاع بعضه بعض شئ، أو انخيار في بعضه، ففي الجواز نظر.  
وكذا لو وزعاً الشمس نجومياً ليردّ في كلّ نجم بقسطه أو لا بقسطه.

ولو شرط المشتري ارتجاع الثمن إذا ردّ المبيع جاز، ويكون الفسخ مشروطاً برّد  
المبيع، فلو فسخ قبله لغا.

ولو شرط الارتجاعين وأتعد الوقت صغراً قطعاً، وإن تغاير الوقت احتمل  
صحتهما، فالسابق يرتجع، فإن ترك ارتجع الآخر.

الثانيه: في نملك المبيع بالعقد، أو بعد الخيار، بمعنى الكشف أو النقل، خلاف،  
مأخذه أن الناقل العقد، والغرض بالخيار الاستدراك، وهو لا بأس فيه، أو أن عايد  
الملك التصرف الممتنع في مدة الخيار، وربما قطع تسخ بملك المشتري إذا احصر  
بالخيار<sup>٢</sup>.

وظاهر ابن الحبيد توقف الملك على نقض الخيار<sup>٣</sup> فالنماء على النقل للمانع،  
وعلى الآخرين للمشتري

الثالثة: لو شرط الخيار فيمن يعتق عبه، فهو كما مرّ في خيار المجلس<sup>٤</sup>.

الرابعة: لصاحبه الفسخ والإمضاء في حضور الآخر وغيبته، بحكم حاكم وعدمه  
نعم، ثبوته يتوقف على الإشهاد مع النزاع  
وقال ابن الجنيّد:

يشترط في الخيار المحتصّ في الفسخ والإمضاء الحضور، أو الحاكم، أو الإشهاد

١ الكافي، ج ٥، ص ١٧١، باب الشرط والحد في البيع، ج ١٠ الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٥، ج ٣٧٧٤: تهذيب  
الأحكام، ج ٧، ص ٢٣، ج ٩٦.

٢ الخلاف، ج ٣، ص ٢٢-٢٣، المسألة ٢٩

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٠٥، المسألة ٦٩

٤ تقدّم في ص ٢٣٧.

- قال -، وفي المشترك لا يعمد المصح والإمضاء إلا بحضورهما<sup>١</sup>.

وقال ابن حمزة: لا بد في المشترك من اجتماعهما على الفسخ، أو الإمضاء<sup>٢</sup>.

وفي المبسوط: لا خلاف في جواز الإمضاء بغير حضور الآخر<sup>٣</sup>.

الخامسة: التصرف في مدة الخيار إيجاب من المشتري وفسخ من البائع، ولا يحتاج البائع إلى فسخ ولا المشتري إلى إيجاب، إلا في رواية السكوني، وفيها: «إن أقامه في السوق ولم يبيع، فقد رجب عليه»<sup>٤</sup>.

وهي صحة عقد البائع وجهان، ولو تعارضا قدم الفسخ.

وليس للبائع التصرف في مدة الخيار لمختص بالمشتري، وفي جواز العكس وتصرف كل منهما مع اشتراك الخيار وجهان، نعم، يترتب عليه أثره وفي الخلاف. لا يأنم المشتري بالوطء في زمن الخيار<sup>٥</sup>. ويمكن حمله على المختص به.

ولو وطئ في المشترك، أو المختص بالبائع لم يسمع النائع من الفسخ، فإن فسخ قال الشيخ<sup>٦</sup>، والقاضي: يرجع بقيمة الولد<sup>٧</sup>. والعنف على المشتري؛ بناءً على عدم الانتقال وأكره ابن إدريس<sup>٨</sup>، والفاصل<sup>٩</sup>، وراد أن الأمة تصير مستولدة، فيدفع قيمتها<sup>١٠</sup>. ومنع الشيخ الاستيلاد، إلا أن تعود إليه<sup>١١</sup>.

١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٠٧، المسألة ٧٣

٢. الوسيلة، ص ٢٣٨

٣. المبسوط ج ٢، ص ٨٥

٤. الكافي، ج ٥، ص ١٧٣، باب الشرط والخيار في البيع، ج ١٧: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢، ج ٩٨.

٥. الخلاف، ج ٣، ص ٢٢، المسألة ٣١

٦. المبسوط، ج ٢، ص ٨٣

٧. المهذب، ج ١، ص ٣٨٥

٨. الررائر، ج ٢، ص ٢٤٨

٩. مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٠٥-١٠٦، المسألة ٦٩

١٠. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٧١

١١. الخلاف، ج ٢، ص ٢٤، المسألة ٣٢

السادسة: لو تلف المبيع قبل قبض المشتري بطل البيع والخيار، وبعده لا يطل الخيار وإن كان التلف من البائع، كما إذا ختص المشتري بالخيار. فلو فسخ البائع رجوع بالبدل في صورة عدم ضمانه، ولو فسخ المشتري رجوع بالثمن وغرم البدل في صورة ضمانه.

ولو أوجب المشتري في صورة التلف قبل القبض لم يؤثر في تضمين البائع القيمة أو المثل. وفي انسحابه فيما لو تلف بيده في خياره نظر.

السابعة: يجوز نقد الثمن وقبض المبيع في مدة الخيار بغير كراهة، والتعرض للفسخ لا نافعهما.

الثامنة: لا فرق في التصرف بين إتلاف العين أو نقلها عن الملك، أو فعل آثار الملك، كالاستخدام والمباشرة حتى العينة والتمس بشهوة، بل النظر إلى ما يحرم لغيره، لرواية علي بن رثاب<sup>١</sup> ولو قبلت المشتري بإدائه فهو تصرف، وكذا لو رضي به.

التاسعة: استثنى بعضهم من التصرف ركوب الدابة، والطحن عليها، وحلبها<sup>٢</sup>؛ إذ بها عرف حالها لتخيّر، وليس ببعيد، فلا إشكال في حوار اشتراطه مع بقاء الخيار العاشرة. لو أعتق المشتري في خياره نقد العتق في الحال؛ لروال الخيار، وقال الشيخ: ينهد بعد مدة الخيار<sup>٣</sup>.

[٢٥٨]

درس

### وثالثها خيار الحيوان

وهو ثلاثة أيام من حين العقد، أو التفرق للمشتري خاصة. وقال المرتضى:

١. الكافي، ج ٥، ص ١٦٩، باب الشرط والخيار في البيع ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٤، ج ١٠٢

٢. يظهر من كلام ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٣٩٧

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٨٤، الخلاف، ج ٢، ص ٢٣، المسألة ٣٠.

لهما<sup>١</sup>، والرواية صحيحة<sup>٢</sup>، إلا أن لشهرة رواية<sup>٣</sup> وفتوى، بل الإجماع يعارضها. ويحمل ذكر البائع فيها على التزمه بما يفعله المشتري في الخيار. وربما حملت على ما إذا كان العوضان حيوانين، ويسقط بما تقدم.

ولا فرق بين الأمة وغيرها. وقال العيني: الخيار في الأمة مئة الاستبراء<sup>٤</sup>.

ورابعها: خيار التأخير، فمن باع من غير تقابض لكمال العوضين، ولا اشتراط أجل، فللبائع الخيار بعد ثلاثة في مسخ البيع.

#### فروع:

الأول: قيده في المبسوط بشراء معين<sup>٥</sup>، فعلى هذا لو اشترى هي الذمة لم يطرده الحكم، سواء كان سلعاً أم غيره. ( )  
 الثاني: لو تلف المبيع بعد الثلاثة فمن البائع إجماعاً. وفي الثلاثة قولان: فعند المفيد<sup>٦</sup>، وسأله: من المشتري<sup>٧</sup> وعند الشيخ<sup>٨</sup>، وأكثر أنه من البائع<sup>٩</sup>. وهو الأقوى؛ لرواية عقبة بن خالد<sup>١٠</sup>.

١ الانتصار، ص ٤٢٣، المسألة ٢١٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣ - ٢٤، ح ٩٩

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٣٧٦٤ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ٢٤، ح ١٠١، وص ٦٧، ح ٢٨٧.

٤ الكافي في الفقه، ص ٣٥٣

٥ المبسوط، ج ٢، ص ٨٧

٦ المقنعة، ص ٥٩

٧ المراسم، ص ١٧٢

٨ النهاية، ص ٣٨٦

٩ كابين إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٧٧ - ٢٧٨؛ وابن التراج على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة.

ج ٥، ص ١٠٠، المسألة ٦٣، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٠٠، المسألة ٦٣.

١٠ الكافي، ج ٥، ص ١٧١ - ١٧٢، باب الشرط والتعريف في البيع، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢١، ح ٨٩.

وقال ابن حمزة - وهو ظاهر كلام الحنبي<sup>١</sup> - إنه من مال المشتري إن عرض عليه التسليم<sup>٢</sup>. وارتضاء الفاضل<sup>٣</sup>.

الثالث: لا خيار للمشتري بعد لثلاثة ولا فيها في ظاهر كلامهم، مع أنه يلوح منه جواز تأخير الثمن؛ إذ لم يحكموا بإجباره على النقد.

الرابع: لو قبضه المشتري بغير إذن البائع لم يتغير الحكم، ولو أذن له فعند الشيخ الحكم باي، وحكم بأنه لو تلف بعد الثلاثة هـا يكون من مال البائع<sup>٤</sup>.

الخامس: قال الصدوق في شراء الأمانة، إن جاء بالثمن إلى شهر وإلا فلا بيع له<sup>٥</sup>؛ لرواية علي بن يقطين<sup>٦</sup>، وهي نادرة.

السادس: ظاهر الأكثر أن البائع يملك فسخ والمطالبة بالثمن بعد الثلاث. وظاهر ابن الجنب<sup>٧</sup>، والشيخ في المبسوط بطلانه<sup>٨</sup> والذي في الرواية: لا بيع بعد الثلاثة<sup>٩</sup>. وحمل على نفي اللزوم<sup>١٠</sup>.

السابع: لو أحضر المشتري الثمن قبل لبيع بعد الثلاثة، حكم الفاضل بعدم جواز الفسخ<sup>١١</sup>؛ لزوال سببه ويحتمل جوره<sup>١٢</sup> لوجود مقتضيه فيستصحب.

الثامن: لو شرطاً الحار، أو أحدهما بغير الصورة عند العاقل<sup>١٣</sup>، ويحتمل

١ الكافي في الفقه، ص ٢٥٣

٢ الوسيلة، ص ٢٢٩

٣ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٠٠، المسألة ٦٣

٤ النهاية، ص ٢٨٦

٥ المقنع، ص ٢٦٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٢، دليل الحديث ٣٧٧٠

٦ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٠، ج ٢٤٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٧٨، ج ٢٦١

٧ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٠٢، المسألة ٦٤

٨ المبسوط، ج ٢، ص ٨٧

٩ الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، ج ٢٧٦٧ و ٢٧٦٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢١، ج ٨٨، الاستبصار، ج ٣، ص ٧٧ - ٧٨، ج ٢٥٨ و ٢٦٠

١٠ جملة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٠٢، المسألة ٦٤

١١ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٦٧

١٢ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٦٨؛ تذكرة الفقهاء، ج ١١، ص ٧١، للمسألة ٢٥٦

أطرادها، فلو اشترطه المشتري، فسخ البائع بعد الثلاثة، ولو شرطاه وخرج الخيار، فكذلك.

القاسع: لو قبض الثمن ثم ظهر مستحقاً، أو بعضه فكلاً قبض. ولو قبض المبيع فلا خيار. وفي بعض كلام الشيخ: "للبائع الفسخ متى تعذر الثمن". وفيه قوة.

#### وخامسها: خيار ما يفسده الميبات

وهو ثابت للبائع عند انقضاء النهار، وينفزع عليه كثير مما سلف. والأقرب أطراد الحكم في كل ما يتسارع إليه الفساد عند خوف ذلك، ولا يتقيد بالليل. ويكفي في الفساد نقص الوصف وقلة الرعة، كما في الخضراوات والرطب واللحم والمصوب وكثير من الفواكه. وهل يرز خوف فوات السوق منزلة الفساد فيه نظر؛ من لزوم الضرر بنقص السعر؛ ومن انقضاء العقد للروم. والتفريط من البائع حيث لم يشترط النقد.

[٢٥٩]

#### درس

#### وسادسها: خيار الغبن

وهو ثابت في قول الشيخ<sup>١</sup> وأتباعه<sup>٢</sup> بكل من المشتري والبائع، إذا غبن بما لا يتفاوت به الثمن غالباً وقت العقد، مع جهله بالقيمة. ولا يتقذر الغبن بغير العرف.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٨.

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٨٧: الخلاف، ج ٢، ص ٤١، المسألة ٦٠.

٣ كالقاسي في المذهب، ج ١، ص ٣٦١؛ وابن حنزة في الوسيلة، ص ٢٣٧.



ولو دفع الغابن التماوت، أو بذل سمغون من الربون<sup>١</sup>، أو تصرف فيه بما لا يخرج به عن الملك، أو بما يخرج به إذا كان المقبون البائع، لم يزل الخيار، وحينئذ يلزمه قيمة العين لو فسخ، وليس للبائع فسخ البيع الثاني مع احتماله كالشفيع.

وربما قال المحقق في الدرس بعدم خيار الغبن، ويظهر من كلام ابن الجنيد<sup>٢</sup>؛ لأن البيع مبنى على المكايسة والمغالية، ولم تقف فيه على رواية سوى خبر الضرار<sup>٣</sup>، وتلقي الركبان<sup>٤</sup> وفي الخلاف لم يستند إلى الإجماع ولا إلى أخبار الأصحاب<sup>٥</sup>، وأكثر القدماء لم يذكره.

والأصح ثبوته وهو رتبة متى علم به وبحكمه، ويعذر مع الجهل بأحدهما

وسابعا: خيار الرؤية، وهو ثابت في بيع الأعيان الشخصيّة مع عدم المطابقة، فيتغير من وُصف له ولو وُصف لهما وراد ونقص، تخيرا ويقدم الفاسخ منهما وهو فوري على الأصح، وكذا خيار التعيين<sup>٦</sup>.

ولو شرطا رفعه، فالظاهر بطلان العقد للفرر، وكذا خيار العيب ويحتمل الفرق بينهما؛ لأن الفرر في نفس سهل الإزالة، بخلاف الرؤية، فيصح اشتراط رفع خيار الغبن. ولو شرطا رفع خيار التأخير جاز. ولو شرط البائع إبداله إن لم يظهر على الوصف، فالأقرب العساد.

١. قال في جامع المقاصد في شرح القواعد، ج ٨ ص ١٥ الربون - يفتح أوله - هو الراعب في الشراء، وكأنه مولد وليس من كلام العرب.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٧٤ - ٧٥ المسألة ٣٧.

٣. الكافي، ج ٥ ص ٢٨٠، باب الشمعة، ج ٤، ص ٢٩٢ - ٢٩٤، باب الضرار، ج ٢، ٦، ٨، الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤، ج ٥٧٢١: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦ - ١٤٧، ج ٦٥٦، ص ١٦٤، ج ٧٢٧: مسابىح ما جة، ج ٢، ص ٧٨٤، ج ٢٣٤٠.

٤. الكافي، ج ٥، ص ١٦٨ - ١٦٩، باب التلقي، ج ١ - ٤: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٥٨، ج ٢٩٦ - ٢٩٩.

٥. الخلاف، ج ٣، ص ٤١ - ٤٢، المسألة ٦٠.

وثامنها: خيار التدليس، وفوات الشرط، سواء كان من البائع أو المشتري، فيتخير عند فواته بين الفسخ والإمضاء بعير أرش، إلا في اشتراط البكارة فيظهر سبق الثبوتية، فإنَّ الأرض مشهور وإن كانت رواية بونس به مقطوعة<sup>١</sup>، لو جعلنا الثبوتية عيباً، كما يشعر به مذهب القاضي؛ حيث أثبت الأرض مع عدم شرط البكارة<sup>٢</sup>. وابن إدريس اعترف بأنه تدليس، وخير بين الرد والأرض<sup>٣</sup>، وتبعه في المختلف<sup>٤</sup>.

ولو لم يعلم سبق الثبوتية فلا خيار؛ لأنها قد تذهب بالتعئيس والعلة والنزوة. نعم، لو ظهر ذلك في زمن خيار الحيوان، أو خيار الشرط ترتب الحكم. ومن التدليس؛ التصرية في الشاة والناقة والبقرة على الأصح. ونقل فيه الشيخ الإجماع<sup>٥</sup>. وطرد ابن الحنبل الحكم في الحيوان الآدمي وغيره<sup>٦</sup>، وليس بذلك البعيد؛ للتدليس.

ويثبت باعتراف البائع، أو بقص حلتها في الثلاثة عن الحلب الأول. فلو تساوت الحلبيات في الثلاثة، أو زادت اللاحقة فلا خيار ولو رادت بعد النقص في الثلاثة لم يزل الخيار.

وللشيخ وجه بثبوت الخيار بالتصرية وإن لم ينقص اللبن<sup>٧</sup>؛ لظاهر الخبر<sup>٨</sup>. وإذا ردّها ردّ اللبن إن كان باقياً، ومثله أو قيمته إن كان تالفاً، وأرشه إن تعيب.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢١٦، باب من يشتري الرقيق فيظهر به عيب و...، ج ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٤.

ج ٢٧٨ الاستبصار، ج ٣، ص ٨٢، ج ٢٧٨

٢ المذهب، ج ١، ص ٣٩٣.

٣ السرائر، ج ٢، ص ٣٠٤.

٤ مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٠٦، المسألة ١٦٠.

٥ الخلاف، ج ٣، ص ١٠٢، المسألة ١٦٧.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٠٥، مسألة ١٦٤.

٧ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٥، الخلاف، ج ٣، ص ١٠٦، المسألة ١٧٢.

٨ الكافي، ج ٥، ص ١٧٣-١٧٤، باب من يشتري الحيوان و...، ج ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥، ج ١٠٧.

ولو اتخذ منه جُبْنًا أو سمنًا فأظهر أنه كالتلف. ولو قلنا برده فله ما زاد بالعمل.

وفي استرجاع اللبن المتجدد إشكال، يبنى على أن العسخ يرفع العقد من أصله أو من حينه.

وقطع الشيخ بعدم استرجاعه؛ لأنه حدث في ملكه، وقال برّد عوض اللبن صاع من برّ أو تمر، فإن تعذر فقيمته <sup>١</sup> أتت على قيمة الشاة. وتردّد في وجوب قبول اللبن على البائع <sup>٢</sup>

وقطع ابن البرّاج بعدم الوجوب، بل يتعيّن الصاع <sup>٣</sup>. وصوّبه الفاضل مع تغيّر اللبن، مع اعترافه بعدم وقوعه على حديث من طرفنا <sup>٤</sup> (وطاهر الشيخ وجود الأخبار بذلك) <sup>٥</sup>.

وفي التهذيب: روى الحلبي فبمن اشترى شاة فأمسكها ثلاثاً ثم ردّها يردّها معها ثلاثة أمداد من طعام إن كان شرب لبنها <sup>٦</sup> ولم يذكر المصراة، وكذا في النهاية <sup>٧</sup>. وأكره ابن إدريس، إلا أن تكون مصراة <sup>٨</sup>

### فروع

الأول. لو قلنا بقول ابن الحنيد في تصرية الآدمية والأتان وفقد اللبن <sup>٩</sup>، لم يجب البرّ أو التمر ولو أوجبتاه في الشاة والبقرة لعدم النصّ، وعدم الانتفاع به فيما ينتفع به لبن المنصوص.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٥

٢ التهذيب، ج ١، ص ٣٩١-٣٩٢

٣ راجع مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٠٤، المسألة ١٦٢، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٢٥، الرقم ٣٣٩٤.

٤، مابين القوسين ثم يرد في بعض النسخ راجع الخلاف، ج ٣، ص ١٠٧، المسألة ١٧٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥، ج ١٠٧

٦ النهاية، ص ٣٩٤

٧ السرائر، ج ٢، ص ٣٠٠

٨، حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٠٥، المسألة ١٦٤.

الثاني: الأقرب أن حبس ماء القناة والرحى وإرساله عند رؤية المشتري<sup>١</sup> كالتصرية في ثبوت الخيار.

الثالث: لو رضي بالتصرية فوجد بها عيباً بعد الحلب، فله ردّها عند الشيخ مع الصاع<sup>٢</sup>.

ولو حلبها غير مصراة ثم أطلع على العيب، فله ردّها عنده إن كان اللبن باقياً، وإلا فلا؛ لتلف بعض المبيع، أمّا اللبن الحادث فله، ولا يسمع حلبه من الرد<sup>٣</sup>.

ومنع الماضل من الردّ هي الصورة الأخيرة؛ لمكان التصرف<sup>٤</sup>. ويحتمل المنع في الأول أيضاً؛ لأنّ الحلب إنّما يغتفر في الردّ بالتصرية.

الرابع: لو علم المشتري بالتصرية فلا خيار، ولو علم بها بعد العقد قبل الحلب تخير. قاله الفاضل، مع توقّفه في ثبوت الخيار قبل الثلاثة لو حلبها<sup>٥</sup>.

الخامس: لو تصرف بغير الحلب فلا ردّ، ولا يثبت بالتصرية أرش.

السادس: تقييد الخيار بالثلاثة، لمكان خيام الحيوان، صرح به الشيخ<sup>٦</sup>. وروى العامة: الثلاثة، لمكان التصريح<sup>٧</sup>. وتظهر القاعدة لو أسقط خيار الحيوان.

السابع: هذا الخيار على الفور إنّما علم به، والظاهر امتداده بامتداد الثلاثة إن كانت ثابتة، وإلا فمن حين العلم.

وتشبه التصرية في الردّ مع التصرف بالوطء ما لو ظهر حبل الأمة، ويردّ معها نصف عشر قيمتها وقال الحلبي: العشر<sup>٨</sup>. وفصل ابن إدريس بالبكارة والثبوة<sup>٩</sup>.

١. في بعض النسخ: «البائع».

٢. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٥.

٣. المبسوط ج ٢، ص ١٢٥-١٢٦.

٤. مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢٠٨، المسألة ١٧٦. تذكّر الفقهاء، ج ١١، ص ١٠٧، المسألة ٢٨٥.

٥. تذكّر الفقهاء، ج ١١، ص ٩٨-٩٩، دليل المسألة ٢٧٨.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٥: الخلاف، ج ٢، ص ١٠٢، المسألة ١٦٨.

٧. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٩٢، ح ٣١٤٤؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٣، ح ٢٢٢٩؛ السنن الكبرى، البيهقي،

ج ٥، ص ٤٤٨، ح ٤٥٦.

٨. الكافي في الفقه، ص ٣٥٨.

٩. السرر، ج ٢، ص ٢٩٨.

وفي رواية حميل: يردّ العشر<sup>١</sup>، وفي أخرى: يردّ شيئاً<sup>٢</sup>، وفي أخرى: يكسوها<sup>٣</sup>. وتأولهما الشيخ بمطابقة نصف العشر<sup>٤</sup> وربما حمل على حملها من السحق وشبهه. ولو وطئ بعد العلم بالحبل تعيّن الأرش. ويظهر من التهديد جوار الردّ. ويلزمه العشر عقوبة، وجعله محملاً للرواية به<sup>٥</sup>. وأكثر الأخبار مقيدة بعدم العلم<sup>٦</sup>. وجوز الشيخ في رواية العشر السهو من الكاتب<sup>٧</sup>.

قلت: والصدوق ذكر رجالها. وفيها نصف العشر<sup>٨</sup>.

وقيد ابن الجبيل بكون الحمل من لمولى<sup>٩</sup>، ويلوح من كلام النهاية<sup>١٠</sup>. وحسيني يتوجّه لزوم الردّ: للحكم ببطلان البيع. ويتوجّه وجوب العقر.

ولو حمل على حمل لا يلزم منه بطلان البيع لم يلزم الردّ. وأشكل وجوب العقر؛ لأنّها ملكه حال الوطء، إلا أن نقول بـ الردّ يمسح العقد من أصله، أو يكون المهر حبراً لحانت البائع، كما في لبن النساء المصّرّام وغيرها عند الشيخ<sup>١١</sup>. والأخبار مطلقة في الحمل<sup>١٢</sup>. وهو الأصح.

ولو كان العيب غير حبل يوطئه تعيّن الأرش إجماعاً إلا من الجعفي، وكذا لو

١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٢، ح ٢٦٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ح ٢٧٤.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢١٥، باب من يشتري الرقيق. ح ٨، الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٣٨٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٢، ح ٢٦٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ح ٢٧٥.

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢١٥، باب من يشتري الرقيق. ح ٩، الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٣٨٢٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٢، ح ٢٧٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ح ٢٧٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٢، ذيل الحديث ٢٧٢؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨١، ذيل الحديث ٢٧٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٣، ذيل الحديث ٢٧٢.

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠٥-٨. ١. الباب ٥ من أبواب أحكام العيوب.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٣، ذيل الحديث ٢٧٢.

٨ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٣٨٢٣.

٩ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٠٦، المسألة ١٦٥.

١٠ النهاية، ص ٢٩٣.

١١ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٥.

١٢ راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠٥-١٠٨. الباب ٥ من أبواب أحكام العيوب.

تَصَرَّفَ بِغَيْرِ الْوَطْءِ. وَفِي مَقَدِّمَاتِهِ نَظَرٌ؛ مِنْ تَنْسِيهِهِ؛ وَمِنْ النَّصِّ عَلَى إِسْقَاطِهَا خِيَارَ الْحَيَّوَانِ<sup>١</sup>. وَلِأَنَّ الْوَطْءَ مُجْبِرٌ بِالمَهْرِ، بِخِلَافِ الْمَقَدِّمَاتِ.  
وَمِنْ التَّدْلِيسِ جَعَلَ الشَّعْرَ الْجَعْدَ سَهْطًا، وَالْوَجْهَ الْأَصْفَرَ أَحْمَرَ، وَالْأَسْمَرَ أَيْبَضَ.  
فَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ فَلَهُ الْخِيَارُ، وَإِلَّا فَفِيهِ لِلشَّيْخِ تَرَدُّدٌ<sup>٢</sup>.

## [٢٦٠]

## درس

وَتَأْسَعُهَا: خِيَارُ الْعَيْبِ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْأَرْضِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفَ بِقَطْعِ الثَّوْبِ أَوْ حِيَاطَتِهِ، أَوْ صِبْغِهِ وَشِبْهِ ذَلِكَ، فَتَنْتَعِنَ الْأَرْضُ.  
وَضَائِبُ الْعَيْبِ مَا زَادَ عَلَى الْخَلْقَةِ، أَوْ نَقَصَ - لِلخَبَرِ عَنِ الْمَبِيِّ ~~قَالَ~~ -<sup>٣</sup> كَفَوَاتُ عَضِيٍّ، أَوْ مَرَضٍ، كَجَنْوْنٍ وَجَذَامٍ وَبَرَصٍ وَقُرْنٍ - بِسُكُونِ الرَّاءِ - وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَرُدُّ بِهَا الرَّقُّ. وَلَوْ تَجَدَّدَتْ مَا بَيْنَ الْعَقْدِ وَسَنَةِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفَ فَالْأَرْضُ.  
وَمِنْهُ الْحَذَبُ فِي الظَّهْرِ أَوْ الصَّدْرِ، وَالسَّلْعُ، وَالْإِبَاقُ الْمَتَقَدِّمُ عَلَى الْعَقْدِ، وَعَدَمُ حَيْضٍ مَنْ شَأْنِهَا الْحَيْضُ. وَيُلَوِّحُ مِنْ ابْنِ دَرِيْسٍ بِنِكَارِ كَوْنِهِ عَيْبًا<sup>٤</sup>، وَالرَّوَايَةُ مَصْرُوحَةٌ بِكَوْنِهِ عَيْبًا<sup>٥</sup>.  
وَعَدَمُ شَعْرِ الرِّكْبِ. وَهِيَ قَضِيَّةُ ابْنِ أَبِي لَيْسَى مَعَ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ<sup>٦</sup>.

١ راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠٢-١٠٤، باب ٤ من أبواب الخيار

٢، المبسوط، ج ٢، ص ١٢٩

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢١٥-٢١٦، باب من يشتري الرقيق...، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٥-٦٦، ج ٢٨٢

٤ السرائر، ج ٢، ص ٣٠٤-٣٠٥

٥، الكافي، ج ٥، ص ٣١٣، باب من يشتري الرقيق...، ج ١، لغيره، ج ٣، ص ٤٥، ج ٤٥٥٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٥، ج ٢٨١

٦، الكافي، ج ٥، ص ٢١٥-٢١٦، باب من يشتري الرقيق...، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٦٥-٦٦، ج ٢٨٢

والدُّرْدِي في الرِيت والسمن إذا راد على المعتاد، والحبل في الأمة دون الدابة.  
والمرض المستمر، أو العارض كَحُتَّى يوم، وانْبَغَرَ في الرقيق، وبَوْل الكبير في  
الفراش، والزنى، ولم يجعل الشيخ هذه ثلاثة عيباً<sup>١</sup>

والسرقة والخيانة والحقق البين، وشرب المسكر، والنجاسة في غير قابل  
التطهير، أو فيه إذا احتاج زوالها إلى مؤونة، أو اقتضى نقصاً في المبيع.

وعدم الحتان في الكبير إذا لم يعلم جليبه من بلد الشرك، ولو كان صغيراً أو أمة  
فليس بعيب، وقال الشَّح: عدم الحتان ليس بعيب مطلقاً<sup>٢</sup>.

وكونه لزئمة، وكونه أعسر على الأقرب، واستحقاقه الحد أو التعزير المخوف أو  
القتل أو القطع

أما الكفر والعناء وعدم معرفة الصانع، وكونه محرماً أو حائماً أو متزوجاً، أو  
حائماً أو حائناً، أو كون الأمة متروجة أو معتدة، فليس بعيب، ونقوى كون الكفر  
عيباً، وفافاً لابن الجعيد<sup>٣</sup>، والشَّح في أحد قوليه<sup>٤</sup>

فرع: لو ظهر تعريم الأمة على المشتري بِشَيْءٍ أو رصاع أو مصاهرة، ففي كونه  
عيباً نظراً من نقص انتفاعه؛ وعدم صدق الحد عليه مع بقاء القيمة السوقية  
أما لو ظهرت الأمة بكرة، والمشتري عاجز من الاقتضاخ فلا رد هنا قطعاً، إلا  
مع الشرط. وقال الشيخ: لا رد من شرط<sup>٥</sup> وهو بعيد.

ثم إن إطلاق العقد أو اشتراط الصحة يقتضي السلامة من العيب

ويسقط خيار العيب بأمر أربعة:

أحدها: علم المشتري به قبل العقد

١ الخلاف، ج ٣، ص ١١٢-١١٣، المسألة ١٨٦-١٨٨

٢ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٠، الخلاف، ج ٣، ص ١١٣، المسألة ١٨٩

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٥، ص ٢١٢ مسألة ١٧٦، وص ٢١٦-٢١٧، المسألة ١٨٣.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٣٠

٥ المبسوط ج ٢، ص ١٣٠

وثانيها: أن يرضى به بعده غير مقيد بالأرش.

وثالثها: أن يتبرأ البائع منه مفضلاً. وفي التبري مجملًا - كقوله: برئت من جميع العيوب - قولان، أشهرهما الاكتفاء، علم البائع بالعيب أو لا<sup>١</sup>.

فرعان:

الأول: هل يدخل العيب المتجدد بعد العقد وقبل القبض، أو في زمن خيار المشتري؟ فيه نظر، من العموم؛ ومن أن مفهومه التبري من الموجود حال العقد نعم، لو صرح بالبراءة من المتجدد صَحَّ

الثاني: لو تبرأ من عيب قُتِلَ به في زمن خيار المشتري، فالأقرب عدم ضمان البائع. وكذا لو علم المشتري به قبل العقد<sup>٢</sup>، أو رضي به بعده وتلف في زمن خيار المشتري.

وبحتمل الضمان؛ لبقاء علة الخيار المقصي لضمان العيب معيبة، وأقوى إشكالاً ما لو تلف به وبعبء آخر متجدد في الخيار

ورابعها أن يتحدد بعد قبض المشتري في غير مدة الخيار للمشتري، أو السنة فيما مرَّ.

ولو تحدد قبل القبض أو في الخيار فللمشتري الرد، وليس له إجبار البائع على الأرش عند الشيخ نافلاً فيه عدم الخلاف<sup>٣</sup>.

ولو اصطُلِحَ عليه جاز وربما منع الإجماع، أو لعلَّه أراد به إجماع العامة؛ لأنَّ ضمان الكل يقتضي ضمان الجزء، إلا أن يقال: الثمن لا يتقسط على الأجزاء، فيمنع بالأرش في العيب السابق على العقد.

١ من القائلين بالاكتفاء ابن البراج في المهدب، ج ١، ص ٣٩٢ وبين الجيد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ١٩٨-١٩٩، المسألة ١٥٧ ومن القائلين بعدم الاكتفاء الشيخ في النهاية، ص ٣٩٢؛ وسأرد في المراسم، ص ١٧٥؛ وابن حمزة في الوسيطة، ص ٢٥٥

٢ في بعض النسخ: «بالبيع قبل البيع» بدل «به قبل العقد»

٣ المبسوط، ج ٢، ص ١٣١؛ الخلاف، ج ٣، ص ١٠٩، المسألة ١٧٨



أما الرد فيسقط، ويبقى الأرض بأربعة:

أحدها: التصرف في المبيع، عدم بالعيب أو لا، كان التصرف ناقلاً للملك أو لا،  
مغتراً للعيب أو لا، لازماً أو لا، عاد إليه بعد خروج ملكه أو لا

وقال الشيخ: إذا كان البيع قبل عسمة بالعيب وعاد إليه فله رده<sup>١</sup>. وقال:  
التدبير والهبة لا يمتعان من الرد؛ لأنَّ به ارجوع فيهما، بخلاف العتق<sup>٢</sup>. وسوى  
ابن إدريس بينهما<sup>٣</sup>. وجعل ابن حمزة التصرف مانعاً من الأرض إذا كان بعد العلم  
بالعيب<sup>٤</sup>.

والأرض بعد العتق للنابع، ولا يجب صرفه في الرقاب، وكذا لو قتله البائع، فله  
أرض السابق.

وحوّر الشيخ ركوب الدابة في طريق الرد، وحلبها وأحد لبنها مع بقاء الخيار<sup>٥</sup>،  
ومعه الفاضل<sup>٦</sup> أما العلف والسقي والإحرام فليس بتصرف قطعاً.  
ولو نقلها من السوق إلى بلدة فإن كان قريباً عادة فكالعلف، وإن كان بعيداً أو  
مشتعلاً على خطر فهو تصرف على تردد<sup>٧</sup>.

وقاها: حدوث عيب عند المشتري مضمون عليه، إلا أن يرضى البائع برده  
مجبوراً بالأرض، أو غير مجبور

ولا يجبر البائع على الرد وأخذ الأرض، ولا يتخير المشتري بين المطالبة  
بأرض السابق

ولو قبل البائع الرد، لم يكن للمشتري الأرض بالعيب الأول عند الشيخ<sup>٨</sup>.

١ المبسوط، ج ٢، ص ١٢١

٢ النهاية، ص ٢٩٤.

٣ السرائر، ج ٢، ص ٢٩٩

٤ الوسيلة، ص ٢٥٧

٥ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٩

٦ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢١٨، المسألة ١٨٦

٧ راجع المبسوط، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢

ومن هذا الباب، لو اشترى صفقة متعدداً وظهر فيه عيب وتلف أحدهما، أو اشترى اثنان صفقة فامتنع أحدهما من الرد، فإن الآخر يُمنع منه وله الأرش، سواء تعددت العين أو اتحدت، اقتسماها أم لا. وتردد في موضع من الخلاف؛ للعموم<sup>١</sup>، وجريانه مجرى عقدين، وقطع في المسوط<sup>٢</sup>، والشركة من الخلاف بجواز تفرقهما<sup>٣</sup>، وهو خيرة ابن الجبید<sup>٤</sup>، وابن إدريس<sup>٥</sup>، والقاضي<sup>٦</sup>، ونفاء في النهاية<sup>٧</sup>؛ وهو قول المفيد<sup>٨</sup>، والعلبي<sup>٩</sup>.

ولو اشترى من اثنين، فله الرد على أحدهما دون الآخر قطعاً، وكذا لو اشترى صفتين من واحد.

فرع: لو جاوزنا لأحد المشتريين الرد، لم نجوز له لأحد الوراث عن واحد؛ لأن التعدد طارئ على العقد، سواء كان الموروث خیار العیب أو غيره.

ومنه: لو اشترى شئین فصاعداً **فظهر عيب** في أحدهما، فليس له رده وحده، بل ردهما أو إمساكهما وأرش **المتعيبين**.  
ولو اشترى حاملاً وشرط الحمل، أو قلنا بدحوله، فوضعت، ثم طهر على العيب، فليس له إفرادها بالرد، لا لتحريم التفرقة، بل لاتحاد الصفقة، ولا فرق بين الأمة والدابة.

ولو حملت إحداهما عند المشتري لا بتصرفه، فالحمل له وإن فسخ، وترد الأم ما

١ الخلاف، ج ٣، ص ١١٠، المسألة ١٧٩

٢ المسوط، ج ٢، ص ١٤٠

٣ الخلاف، ج ٣، ص ٢٢٣، المسألة ٦٠

٤ حكاه عند الملامة في مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٢١٢، المسألة ١٧٥

٥ السرائر، ج ٢، ص ٢٤٥

٦ المهذب، ج ١، ص ٣٩٣

٧ النهاية، ص ٤٠٩

٨ المقنعة، ص ٥٩٧

٩ الكافي في الفقه، ص ٣٥٨-٣٥٩

لم تنقص بالحمل أو الولادة

وأطلق القاضي أنّ الحمل عند المشتري يمنع من الرد<sup>١</sup>؛ لأنّه إمّا بفعله، أو إهماله  
المراعاة حتّى ضربها الفحل، وكلاهما تصرف

وثالثها: إذا اشترى من يمتع عليه، فإنّه يمتع بنفس الملك، ويتمنّ الأرض هنا.  
ويمكن ردّ هذا الوجه إلى التصرف.

ورابعها: إسقاط الردّ في موضع يملكه ويختار الأرض. ولا فرق بين قوله. اخترت  
الأرض، أو أسقطت الردّ. وأمّا الأرض فيسقط ويبقى الردّ في موضعين يأتيان إن  
شاء الله تعالى.

فرع: قال في المبسوط

لو وهب المشتري المصيب أو أبق من عبده، فلا أرض له؛ لأنّه لم يئأس من ردّه.  
ثم إن عاد ملكه أو عاد الأبق<sup>٢</sup>، والأخذ أرضه<sup>٣</sup>

وظاهره أنّ الأرض إمّا يكور مع عدم القدرة على الردّ، وأنّ الردّ حائر مع هذا  
التصرف، وفيهما مخالفة للمشهور

[٢٦١]

درس

خيار العيب على التراخي، وله الفسخ بحصور البائع وعيبته، قبل القبض وبعده  
ولو تنازعا في ذلك، فإن كان الخيار باقياً فنه إنشاء الفسخ، ويمكن جعل إقراره  
إنشاءً. وإن كان قد رآه، كما لو تلفت العين افتقر المدعي إلى البينة، ومع عدمها  
لا يثبت الفسخ، وله إحلاف الآخر إن ادّعى علمه بالفسخ.

فرع: إذا قضي بعدم الفسخ فهل للمشتري أرض؟ الوجه ذلك؛ لئلا يخرج عن

١. المهذب، ج ١، ص ٢٩٨

٢. المبسوط، ج ٢، ص ١٣١

الحقّين. ويحتمل نفيه؛ مؤاخذه له بإقراره. ويحتمل أن يأخذ أقلّ الأمرين من الأرض وما زاد على القيمة من الثمن إن اتفق؛ لأنّه يزعمه يستحقّ استرداد الثمن وردّ القيمة، فيقع التقاصّ في قدر القيمة، ويبقى قدر الأرض مستحقاً على التقديرين.

ثمّ الفسخ يقتضي رفع العقد من حينه، فالنماء المتجدّد بين العقد والفسخ للمشتري؛ لأنّ الخراج بالضمان. ويشكل إذا كان المبيع مضموناً على البائع، كما لو كان بيده، أو في مدّة خيار لمشتري بسبب الشرط أو بالأصل، كخيار الحيوان.

ولو جعلنا السماء تابعاً للملك لا للضمان، فلا إشكال أنّه للمشتري على كلّ حال. والشيخ تارة يجعله تابعاً للضمان<sup>١</sup>، وتارة للملك<sup>٢</sup>

ويجب على البائع الإعلام بالعيب الخفيّ على المشتري إن علمه البائع؛ لتحريم النش. ولو تهرأ من العيب سقط الوجوب قال الشيخ والإعلام أحوط<sup>٣</sup> وكفّته معرفة الأرض أن يقوم صحيحاً ومعيّلاً ويؤخذ من الثمن مثل نسبة نقص المعيب عن الصحيح، لا تفاوت ما بين المعيب والصحيح، كما قاله عليّ بن بابويه<sup>٤</sup>، والمعيد<sup>٥</sup>، لأنّه قد يكون مساوياً للثمن، وكأنّهما يتبا على غالب الأحوال من شراء الشيء بقيمته.

ولو اختلف المقومون، انتزعت قيمة من المجموع نسبتها إليه بالسوية، ففي القيمتين يؤخذ نصفهما، وفي الثلاث ثلثها وهكذا. ويشترط في المقوم العدالة والمعرفة والتعدّد والذكورة وارتفاع التهمة.

## فروع.

الأول: لو زادت قيمة المعيب عن الصحيح، كما في الحصى احتمل سقوط الأرض

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٢٦ الخلاف، ج ٣، ص ١٠٧، المسألة ١٧٤

٢ و ٣ المبسوط، ج ٢، ص ١٢٦

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ١٩٧ - ١٩٨، المسألة ١٥٦

٥. المقنعة، ص ٥٩٧.

وبقاء الرد، لا غير. ويشكل مع حصول مدع من الرد، كحدوث عيب أو تصرف، فإن الصبر على العيب ضرار والرد ضرار.

ولو تنازعا في تقديم العيب وكان مشكلاً حلف البائع، وإن علم تقدمه بشاهد الحال، فالأقرب انتفاء اليمين عن المشتري ولو علم تأخره، فالأقرب انتفاء اليمين عن البائع ويجريان مجرى البيّنة. ولو تنازعا في التبرّي أو في الإعلام حلف المشتري<sup>١</sup>.

الثاني: لو اشترى ربوياً بجسه وظهر فيه عيب من الجنس فله الرد، لا الأرض؛ حذراً من الربا، ومع التصرف فيه الإشكال.

ولو حدث عنده عيب آخر احتمل رده وضمان الأرض، كالمقبوض بالسوم. ويحتمل الفسخ من المشتري أو من الحاكم ويرتفع الثمن ويقوم قيمة ما حدث عنده بالعيب القديم، كالتالف من غير الجنس، والأول أقوى، لأن تقدير الموجود معدوماً خلاف الأصل.

الثالث: لو اختلف أحوال التقويم، فالأقرب اعتبار يوم العقد؛ لأنه حين الانتقال على الأصح ومن قال بانقضاء اختيار يحتمل تقويمه حينئذ، وهو ضعيف؛ لأننا لو سلمنا ذلك فالترصّي ومعاوضة إنما هو حال العقد. وأمّا اعتبار انتقال الصمان فأضعف، وقوى الشيخ اعتبار أقلّ الأمرين من قيمته يوم العقد والقبض<sup>٢</sup>.

ثم لو تنازعا في سبق العيب حلف البائع، ولو كان هناك قرية تشهد للمشتري وأفادت القطع فلا يمين، وقرينة البائع كدك.

ولو تنازعا في التبرّي أو في علم المشتري حلف، ولو أنكر البائع كون المعيب مبيعه حلف ولو صدّق على أنّ مبيعه معيب وأنكر تعيين المشتري حلف المشتري. ولو تنازعا في صرف المشتري أو حدوث عيب عنده حلف.

١ ليس في بعض النسخ «ولو تنازعا في تقديم - إلى - حلف المشتري»

٢ المبسوط، ج ٢، ص ١٣٢

ولو كان العيب مشاهداً غير المتفق عليه، فادّعى البائع حدوثه والمشتري سبقه، فكالعيب المنفرد.

ولو ادّعى البائع زيادة العيب عند المشتري وأنكر، احتمل حلف المشتري؛ لأنّ الخيار متيقّن والريادة موهومة. ويحتمل حلف البائع؛ إحرازاً للزيادة مجرى العيب الجديد.

ولو حدث في المبيع عيب غير مصموم على المشتري لم يمنع من الردّ، فإن كان قبل القبض، أو في مدّة خيار المشتري للشرط أو الأصل فله الردّ مادام الخيار.

ولو خرج الخيار ففي الردّ خلاف بين ابن نعمة وتلميذه المحقق، فجوّزه ابن نما<sup>١</sup>؛ لأنّه من ضمان البائع، ومنعه المحقق<sup>٢</sup>؛ لأنّ الردّ لمكان الخيار وقد زال. ولو كان حدوث العيب في مبيع صحيح في مدّة الخيار فالباب واحد. وقد يثبت الخيار بالشركة، وتبقي الصفقة، والإفلاس، والوفاء مع الوفاء، وغير ذلك ممّا هو مذكور في مواضع.

لواحق:

الأولى: لو أقرّ المشتري الأمة لمزوجة عقدها فوطئها الزوج ثمّ ظهر بها عيب، فإن كانت بكرأ فلا ردّ، وله الأرض؛ وإن كانت ثيباً احتمل ذلك؛ لأنّه كتصرف المشتري. وهو مختار الفاضل<sup>٣</sup>.

واحتمل الردّ؛ لأنّ الوطء مستند إلى لعقد السابق من البائع وهو خيرة القاضي<sup>٤</sup>. الثانية: الخلاف في أخذ الأرض في العيب الحادث في خيار المشتري، كالخلاف

١. لم نثر على قوله ولا على من حكاه عنه مقدّمات على الشهيد

٢. شرائع الإسلام ج ٢ ص ٥١.

٣. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٠٨، المسألة ١٦٨

٤. المهذب، ج ١، ص ٢٩٣

في الحادث قبل قبضه، وجزم الشيخ في النهاية<sup>١</sup>، والقاضي<sup>٢</sup>، والحلي بجوار الأرض هنا<sup>٣</sup>، كما قالوا به ثم، وفيه قوة.

الثالثة: ظاهر المفيد<sup>٤</sup>: أن حدوث العيب عند المشتري لا يمنع من الرد<sup>٥</sup> ويشكل إذا كان غير مضمون على البائع

الرابعة: جعل في الخلاف قطع الثوب؟ يبعه، أو صبغه ويبعه مانعاً من الأرض ولو كان باقياً<sup>٦</sup>، وقيل: للبائع استرداده ودفع قيمة الصبغ<sup>٧</sup>، فلا أرض للمشتري، وفيهما إشكال. وقطع العاضل بالأرض فيهما<sup>٨</sup>.

١. النهاية، ص ٣٩٣

٢. المهذب، ج ١، ص ٣٩٣.

٣. الكافي في الفقه، ص ٣٥٨

٤. المقنعة، ص ٥٩٧

٥. الخلاف، ج ٣، ص ١٢٩، المسألة ٢٦٥، وفيه «... فليس له إلا المطالبة بالأرض».

٦. من القائلين الشيخ في الخلاف، ج ٣، ص ١٢٩، المسألة ٢٦٤

٧. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢١١، المسألة ١٧٣ - ١٧٤

## كتاب الربا

وهو حرام بالنقص<sup>١</sup> والإجماع، ومن أعظم الكبائر، حتى أن الدرهم منه أشد من سبعين زنية بذات محرم<sup>٢</sup>.

ومحلّه المتساويان جنساً، المقدّران بالكيل، أو الوزن إذا تماوتا في القدر، أو في الحلول والتأجيل، وفي القرض مع جرّ المنفع.

وضابط الجنس شمول اللفظ الخاص، كالتمّ الشامل لجميع أصنافه، والعنب، والطعام الشامل للحنطة والشعير على الأظهر، كتطافر الأخبار الصحاح به الخالية عن المعارض، وفيها: أن الشعير من الحنطة<sup>٣</sup>.

والأصل وفرعه جنس، كاللبن وما يعمل منه، والعنب والتمر وما يتخذ منهما، ولحم المعز والضأن جنس؛ لشمول الغنم لهما، والبقرة والجاموس جنس، والعرّاب والبتّخاني جنس، والطيور أجناس، والحمام كلّ جنس على الأقرب وإنما يتصوّر الربا في الطير إذا بيع لحمه وزناً.

وفي اتحاد السمك، أو اختصاص كلّ صنف بخلاف، والشيخ على الاتحاد<sup>٤</sup>، وهو قويّ. والدهن يتبع ما يقتصر منه.

١ البقرة (٢): ٢٧٥-٢٧٦ و ٢٧٨. وراجع وسائل الشيعة ج ١٨، ص ١١٧-١٢٤، الباب ١ من أبواب الربا  
٢ الكافي، ج ٥، ص ١٤٤، باب الربا، ج ١١، المقيد، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٣٩٩٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤، ح ٦١.

٣ راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٣٧-١٤٠، الباب ٨ من أبواب الربا

٤ الخلاف، ج ٣، ص ٧٣-٧٤، المسألة ١٢٣



وكل ما يتروح<sup>١</sup> به الحل من لبفسج ولورد والبان فجنس. والخل المتخذ من التمر يخالف حل الخمر.

واللحم والشحم مختلفان. أما الألية و شحم فالظاهر اتحادهما. والجودة والرداءة، والمصوغ ولمكسر، ولصحة والعيب لا أثر لها في الاختلاف. ولو اختلف الجنسان جار التفصيل نقد، وفي النسبة خلاف، فسمعه ابن الحصيد<sup>٢</sup> والحسن<sup>٣</sup>، وهو ظاهر المفيد، وسلار، وقاضي<sup>٤</sup>؛ لقوله: (عليه الصلاة والسلام): «إنما الربا في النسبة»<sup>٥</sup>.

وقول الباقر<sup>٦</sup>: «إذا اختلف الشيطان فلا بأس مثلين بمثل يدأ بيد»<sup>٧</sup>. وجوزّه الشيخ<sup>٨</sup>، والمتأخرون على كراهية؛ لقوله<sup>٩</sup> إذا اتفق الجنس مثلاً بمثل واحتلف، فبيعوا كيف شئتم<sup>١٠</sup>، وصحيحة الحسين تدل على الكراهية<sup>١١</sup> وفي ثبوت الربا في المعدود قولان، أشهرهما الكراهية؛ لصحيحة محمد بن مسلم<sup>١٢</sup>، وزرارة<sup>١٣</sup>، والتحرير حيرة المفيد<sup>١٤</sup>، وسلار<sup>١٥</sup>، وابن الحصيد<sup>١٦</sup>، ولم نقف لهم على قاطع.

١ في بعض النسخ «يتروح».

٢ و٣ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١١٧، المسألة ٧٨.

٤ المقنعة، ص ٦٠٣؛ المراسم، ص ١٧٩؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٦٣ و ٣٦٥.

٥ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٢١٧، ح ١٠١/١٥٩٦، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٧٥٩، ح ٢٢٥٧.

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٨٩، باب المعاوضة في الطعام، ح ٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٥، ح ٤ ٤.

٧ المبوط، ج ٢، ص ٨٩، الخلاف، ج ٣، ص ٤٦، المسألة ٦٥.

٨ راجع صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٢١١، ح ٨١/١٥٨٧، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٢٣٥٠.

٩ الكافي، ج ٥، ص ١٨٧، باب المعاوضة في الطعام، ح ٣، ص ١٩١، باب المعاوضة في الحيوان، ح ١٦.

الفقيه، ج ٣، ص ٢٧٩، ح ٩٠٠-٩٠٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٤-٩٣، ح ٢٩٦ و ٢٩٩.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢، ح ١٥٢١ الاستبصار، ج ٣، ص ١٠١، ح ٣٥٢.

١١ الكافي، ج ٥، ص ١٩٠، باب المعاوضة في الحيوان، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٨، ح ٥١١.

وص ١١٩، ح ١٥١٩ الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٠، ح ٢٤٧.

١٢ المقنعة، ص ٦٠٥.

١٣ المراسم، ص ١٧٩.

١٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١١٤، المسألة ٧٧.

ولو تفاضل المعدودان نسيئة، ففيه الخلاف، والأقرب الكراهية.  
وبالغ في الخلاف حيث منع من بيع الثياب بالثياب، والحيوان بالحيوان نسيئة  
متماثلاً ولا متفاضلاً<sup>١</sup>. والعجب أنه قال مع ذلك بكراهة بيع المتمثلين المتساويين  
نسيئة<sup>٢</sup>. وأول كلامه بإرادة التحريم<sup>٣</sup>؛ لأنَّ نمالة إجماعية.  
ولا يجوز بيع اللحم بحيوان من جسده على لأصحّ وتحويز ابن إدريس ذلك شاذاً<sup>٤</sup>.  
وروى إسماعيل بن الفضل: كراهة أخذ لثمن من آخر، واشتراط إبدال ذكور  
ولدها بإناث أو بالعكس، ولو أبدل بعد الولادة فلا بأس، وكذا قال: يكره أخذها  
على أن يدفع إليه في كل سنة من ألبانها وأولادها قدرأ معيناً<sup>٥</sup>.  
وما له حالها جفاف ورطوبة يباع مع اتفاق الحال، ولو اختلف الحال، فالمشهور  
مع بيع الرطب بالتمر متساوياً ومتفاضلاً؛ للرواية<sup>٦</sup>  
وقال في الاستبصار - وتبعه ابن إدريس<sup>٧</sup> -: يجوز متساوياً على كراهية<sup>٨</sup>؛ لعدم  
التصريح في الرواية.  
وأما العيب بالزبيب وغيره ممّا ينقص عند الجفاف، فبعض من منع هناك جواز  
فيه متماثلاً في القدر<sup>٩</sup>، ومنع منهما آبن العنيد<sup>١٠</sup>، والحسن<sup>١١</sup>، وابن حمزة<sup>١٢</sup>.

١ الخلاف، ج ٣، ص ٤٨، المسألة ٦٧

٢ الخلاف، ج ٣، ص ٤٦، المسألة ٦٥

٣ أوله العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١١٦ المسألة ٧٨

٤ السرائر، ج ٢، ص ٢٥٨

٥ الكافي، ج ٥، ص ١٩١، باب المعاوضة في الحيوان - و -، ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٠ - ١٢١

ح ١٥٢٦ الاستبصار، ج ٣، ص ١٠٢ - ١٠٤، ح ٣٦٢

٦ الكافي، ج ٥، ص ١٨٩، باب المعاوضة في الطعام، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٤، ح ٣٩٨ الاستبصار،

ج ٣، ص ٩٣، ح ٣١٤ - ٣١٦

٧ السرائر، ج ٢، ص ٢٦١

٨ الاستبصار، ج ٣، ص ٩٣، دليل الحديث ٣١٦

٩ كالشيخ في الخلاف، ج ٣، ص ٦٤ المسألة ١٠٥

١٠ و ١١ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة ج ٥، ص ١٢١، المسألة ٨١

١٢ الوسيلة، ص ٢٥٣

والفاضل<sup>١</sup>. وهو أولى.

مسائل:

الأولى: منع في النهاية من بيع السر بالريت متفاضلاً نسيئة<sup>٢</sup>؛ تعويلاً على روايات<sup>٣</sup> قاصرة الدلالة، ظاهرة في الكراهية. ومنع فيها من بيع المسمم بدهنه، والكتمان بدهنه<sup>٤</sup>، وتبعه ابن إدريس<sup>٥</sup>. وجوزّه الفاضل مع التساوي<sup>٦</sup>.

الثانية: يباع الدقيق بالحنطة وزناً، أحب طأ عند الشيخ<sup>٧</sup>، وابن إدريس جزماً<sup>٨</sup>؛ لأنّ الوزن أصل للكيل.

وقال الفاضل. يباع أحدهما بالآخر كيلاً متساويين؛ لأنّ الكيل أصل في الحنطة<sup>٩</sup> والروايات الصحيحة مصرّحة بالجوار في المتماثلين<sup>١٠</sup>. وليس فيها ذكر العيار.

الثالثة: لا يبيع الزوان<sup>١١</sup> والشيلّم والفضل في الحنطة من التماثل إذا لم يرد عن العادة. وكذا الشمع في العسل، والماء في الخلّ والحبر والطسح

الرابعة: يجري الربا في الطين الأرمني وأما الخراساني المأكول فبيعه للأكل حرام، بآعه بجنسه أو غيره، متماثلاً أو متفاضلاً. ولعبر الأكل جائز، فإن قضت العادة

١. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٢٥، المسألة ٨١

٢. النهاية، ص ٣٧٨

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٨٩ - ١٩٠، باب المعاوضة على طعام، ج ١٤ - ١٥، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٧، ح ٤١٤ - ٤١٥

٤. النهاية، ص ٣٧٩

٥. السرائر، ج ٢، ص ٢٦١

٦. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٣٠، المسألة ٨٥

٧. المبسوط، ج ٢، ص ٩٠.

٨. السرائر، ج ٢، ص ٢٦٠

٩. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٢٨، المسألة ٨٣

١٠. الكافي، ج ٥، ص ١٨٩، باب المعاوضة في الطعام، ج ٩ - ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٥، ح ٤٠٤

١١. الزوان: حبّ يحاط البرّ فيكسبه الرداءة المصباح تيسير، ج ١، ص ٢٦٠

بكيله أو وزنه كان ربوياً، وإلا فلا. وأطلق الشيخ<sup>١</sup>، والقاضي: تحريم بيع الطين المأكول<sup>٢</sup>.

الخامسة: لا يجري الربا في الماء وإن وزن أو كيل؛ لعدم اشتراطهما في صحة بيعه نقداً.

ولو أسلف ماء في ماء إلى أجل، احتل أن يكون ربوياً؛ لاشتراط الوزن حينئذٍ في المسلم فيه، وكذا الحجارة والتراب والحطب. ولا عبرة ببيع الحطب وزناً في بعض البلدان، لأن الوزن غير شرط في صحته.

## [٢٦٢]

### درس

قال الصادق عليه السلام: «لا رباً إلا فيما يكال أو يوزن»<sup>٣</sup> والمعتبر بالكيل والوزن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فما علم ذلك فيه اتبع، وجرى فيه الربا وإن تغير حاله بعد.

ولا فرق بين أن يكون ذلك في بلده عليه السلام، أو في بلد آخر إذا أقر أهله عليه. وما لم يعلم حاله يتبع عادة البلدان، فإن اختلف فالأقرب أن لكل بلد ما يغلب فيه، مصيراً إلى العرف الخاص عند تعذر العام. وغلب الشيخان<sup>٤</sup>، وسأله<sup>٥</sup>، وابن إدريس جاب التقدير على جانب العدد، أو الجزاف<sup>٦</sup>؛ أخذاً بالأحوط.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٩٠؛ الخلاف، ج ٢، ص ٤٩؛ المسألة ٦٩.

٢. المهذب، ج ١، ص ٣٦٢.

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٤٦؛ باب الربا، ج ١٠؛ المقية، ج ٣، ص ٣٧٥؛ ح ٢٩٩٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧.

ح ١٧٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٠١؛ ح ٣٥٠.

٤. المقنعة، ص ٦٠٤ - ٦٠٥؛ النهاية، ص ٣٧٨.

٥. المراسم، ص ١٧٩.

٦. السرائر، ج ٢، ص ٢٦٠.

والمعتبر هنا جسس المقدّر وإن لم يقدر لصفه، كحبة حنطة، وما نقص  
عن أرزة ذهباً؛ أو لعظمه، كزبره حديد، وإن كان بيع هذه وقرضها من غير  
اعتبار جائز.

والمصنوع إن خرج عن الورس، كالثوب لم يكن ربوياً  
ويخرج عن الربا ببيع كلّ من العوضين بشمن، والتقاص، وبالقرض كذلك، وبالبيع  
بالمساوي وهبة الزائد من غير شرط، وبالضميمة، كمدّ عجوة ودرهم بمدين أو  
درهمين، أو بمدين ودرهمين، أو بمدّ ودرهمين، أو بمدين ودرهم.  
والظاهر أنّه لا يشترط فيهما قصد المخالفة، وكذا لو ضمّ غير ربوي.  
ولا يشترط في الضميمة أن تكون دت وقع، فلو ضمّ ديناراً إلى ألف درهم ثمناً  
لألفي درهم جاز؛ لرواية ابن الحجاج<sup>١</sup>.

ومحور مع شاة ذاب لبن شاة مثلها ومخالفة، ويلين من جسها وغيرها، وكذا  
دجاجة فيها سعة بحالة ومشغولة وبسعة ولو أجزنا الربا في المعدود  
ويجوز التماثل بين الزبد واللبن والخبث، وبين الحليب والمحيض، وبين اللبن  
والمضّل والأقط، والزبد بالزبد، والأقط بالأقط، والمضّل بالمضّل، والسمن بالسمن.  
ويحرم التفاضل في ذلك كلّ، والسبيّة مع اتحاد الجنس

ولو كان في أحد العوضين ربوي غير مقصود اغتفر، كالدرهم<sup>٢</sup> المموّه  
بالذهب، والصّفّر والرصاص المشتملين على الذهب والفضّة  
ولا يحب التفاضل قبل التفرّق إلّا في لصرف. وللشيخ قول في العريّة باشتراط  
قبض الثمن في المجلس، أو في موضع آخر مع الاصطحاب، وقبض ما على العريّة  
بالتخلية قبل التفرّق<sup>٣</sup>، وهو متروك.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٤٦، باب الصروف، ج ٩، تنقيح، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٤٠٤٦ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٤، ح ٤٤٥.

٢ في بعض النسخ «كالدرهم».

٣ المبسوط، ج ٢، ص ١١٨.

ولا ربا بين الزوجين دواماً وممتعة على لأقرب، ولا بين الولد ووالده وإن علا، ولا بين المولى وعبيده إن قلنا بملك العبد، إلا أن يكون مشتركاً. ويجوز أخذ الفضل من الحرابي لا أعطائه الفضل. وفي جواز أخذ الفضل من الذمي خلاف، أقره المنع. ولا يجوز إعطاؤه لفضل قطعاً. وأين الجنيد جَوَّزَ أخذ الوالد الفضل من ولده، إلا أن يكون له وارث، أو عليه دين<sup>١</sup>. فظاهره عدم جواز أخذ الولد الفضل، وأنه لو كان للولد وارث امتنع الربا من جانبين، وهما ضعيفان؛ لأن مال الولد في حكم مال الوالد مطلقاً. والمعمول من جنين إذا بيع بهما جاز، وبأحدهما مع زيادة تقابل الآخر. ويجب على أخذ الربا ردّه بقبت العس أو تلفت، عالماً بالتحريم أو جاهلاً عند المتأخرين<sup>٢</sup>.

وقال الصدوق<sup>٣</sup>، والشيخ يكفى الجاهل الاستهزاء<sup>٤</sup>؛ للآية<sup>٥</sup>، وللرواية عن الباقرين<sup>٦</sup>، وهو المعتمد.

[٢٦٣]

درس

إذا باع أحد النقدين بصاحبه فهو صَرَفٌ يجري فيه الربا مع اتسعاد الجنس، ويجب فيه التقابض قبل التفريق، فيبطل بدونه.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١١٠. المسألة ٧٥

٢. كابين إدريس في السرائر، ج ٢ ص ٢٥١؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٠٩ المسألة ١٧٤ وقهر المحققين في إصباح القوائد، ج ١، ص ٤٨٠.

٣. الهداية، ص ٢١٦.

٤. النهاية، ص ٢٧٦.

٥. البقرة (٢): ٢٧٨.

٦. الكافي، ج ٥، ص ١٤٥-١٤٦، باب الربا، ج ٥ و٩، ص ٢٧٦-٢٧٧، ج ٢، ص ٢٧٧؛ تهذيب الأحكام،

ج ٧، ص ١٦، ج ٧٠.

ولو قبضاً بعضاً صح فيه وفيما قبله، ولو فارقاً المجلس مصطحبين حتى تقابضاً حاز.

ولو تقابضاً حزافاً ليزناه في موضع آخر حاز الافتراق.  
ولو أقرضه بعد قبضه، ثم أقضه ثم قرضه جاز وإن كان حيلة  
ولو وكل أحدهما، أو وكلا في القص، اشترط قبض الوكيل قبل التفريق، ولو كان  
وكيلاً في العقد سقط اعتبار الموكل.

ولو اشترى المودع الوديعه، اشترط قبض ثمنها في المجلس، فلو ظهر ثمنها  
بطل العقد

ولو اشترى منه أحد المدينين بالآخر وثماً يقبضه، ثم اشترى به نقداً آخر بطل  
الشراء الثاني، ولو تفرقاً بطل الأول أيضاً، ومع قبض الأول يصح العقد الثاني وإن  
لم يتفرقاً أو يتخايراً؛ لأن نفس العقد يبطل بخيار المجلس  
وقال ابن إدريس:

إن كان النقد المبتاع أولاً معيئاً، صح العقد الثاني إذ تقابضاً في المجلس، وإن كان  
في الذمة بطل الثاني؛ لأنه بيع دين بدين<sup>١</sup>  
ولو اقتضى عن النقد آخر، كان صرفاً بعين ودمه، فاشترط القبض في المجلس  
للموص، ولا يصح كون المقتضى مؤجلاً؛ لأن تراصيهما يسقط الأجل.  
وفي المبسوط اشترط لفظ البيع، فلو قبض ثمنه بغير بيع لم يكن صرفاً وضم،  
ولا يصح التقاض عنده، وجوز التباري<sup>٢</sup>.  
ولو اضطرراً بما هي الذمم، كان بيع دين بدين.

ولو نهاتراً احتمل الجواز، وقد مر في كتابه<sup>٣</sup>. وعلى قول الشيخ يحتمل المنع.  
وفي رواية عبيد بن زرارة إطلاق الجواز<sup>٤</sup>

١ السرائر، ج ٢، ص ٢٦٧-٢٦٨

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٩٧-٩٨

٣، تقدم في ج ٢، للدرس ١٦٤

٤ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٣، ج ٤٤٣

ولو اصطالحا أو تباريا جاز. وفي صحيحة إسحاق بن عمار<sup>١</sup>، وعبيد بن زرارة: يجوز تحويل النقد إلى صاحبه وإن لم يتقابضاً<sup>٢</sup>؛ معللاً بأنَّ النقيدين من واحد. وظاهره أنه بيع، وأنَّ ذلك توكيل المصير في القبض، وما في الذمة مقبوض. وعليه ابن الجنيد<sup>٣</sup>، والشيخ<sup>٤</sup>. واشترط ابن إدريس القبض في المجلس<sup>٥</sup>، وهو نادر.

ولا يشترط في بيع النقد الذي في الذمة تشخيص ثمنه، خلافاً لابن إدريس؛ فراراً من بيع الدين بالدين<sup>٦</sup>. وردَّ بأنَّ القبض في المجلس أخرجه عن الفرر المانع من بيع الدين بمثله. نعم، يشترط علم الموضين بالوصف الرافع للجهالة. والمغشوش من النقيدين باع بغيرهما، أو بأحدهما مخالفاً أو مماثلاً، مع زيادة تقابل الغش وإن لم يعلم قدر الغش إذا علم وزن المبيع.

وتراب أحد النقيدين يباع بالآخر<sup>٧</sup> ولا يعوض<sup>٨</sup> ولو اجتمعا ويبيعا بهما جاز. وكذا تراب الصياغة وتجب الصدقة بعينه أو ثمنه مع جهل أربابه والإبناء المصوغ من الجوهريين، أو العليّ منهما يباع بغيرهما، أو بهما مع علم وزن المبيع وإن لم يعلم وزن كل واحد منهما، إذا لم يمكن التخليص. ولو بيع بالجنس الواحد لم يجز إلا أن يقطع بزيادة الثمن وقال الشيخ<sup>٩</sup>، وجماعة يباع بالآقل؛ معافطة على طلب الزيادة<sup>١٠</sup>.

١. الكافي، ج ٥، ص ٢٤٥، باب الصروف، ج ٢: الفقه ج ٣، ص ٢٩١، ج ٤٠٤٩: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٢.

٢- ١٠٢، ج ٤٤١

٣. الكافي، ج ٥، ص ٢٤٧، باب الصروف، ج ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٣، ج ٤٤٢

٤. حكاة عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٣٦، المسألة ٩٥

٥. النهاية، ص ٢٨٠

٦. السرائر، ج ٢، ص ٢٦٥

٧. السرائر، ج ٢، ص ٢٦٨

٨. النهاية، ص ٢٨٣

٩. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٤٤، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٣١٦، الرقم ٢٢١٣.



والسيف والمركب المحلّيان بالنقد إن علم مقدار الحلية، بيعت كيف كان مع الخلاص من الربا، وإن جهلت ولم يمكن لنزع إلا بضرر بيعت بعير جنسه، أو به مع زيادة يقطع بها من جنسه أو غير حسه وقال الشيخ: لو أراد بيعها بالجنس ضمّ إليها شيئاً<sup>١</sup>. فظاهره أن الضميمة إلى الحلية، ولعلّه أراد أن يبيعها منفردة لا يجوز، فيضمّ إليها المحلّ أو شيئاً آخر، أو يضمّ إليها وإلى المحلّ: تكثيراً للثمن من الجنس، وربما حمل على الضميمة إلى الثمن، وهو واضح.

وهنا مسائل:

الأولى: قال في المبسوط: لو تحايروا بين التعايض بطل الصرف<sup>٢</sup>، ومعه الفاضل إذا لم يختار الفسخ<sup>٣</sup>.

الثانية: لو باع أحدهما ما نصص على غير صاحبه قبل التفرّق، فالوجه الجوار، وفاقاً للفاضل<sup>٤</sup>، ومعه الشيخ، لأنّه يبيع الآخر خماره<sup>٥</sup> وردّه بأنّا نقول ببقاء الخيار.

الثالثة: لو قبض زيادة عمّا له، كان رنّد أمانه، سواء كان غلطاً أو عمدًا، وفاقاً للشيخ<sup>٦</sup>، ويجوز هبته له، وشراء معيّن أو موصوف به، وشراء نقد من جنسه أو غيره مع القبض في المجلس.

ولو كانت الزيادة لاختلاف لموازين أو الأوزان المعتادة فهي حلّ.

الرابعة: لو اشترى منه بصف دينار حمل على الشقّ، إلا مع شرط غيره، أو اقتضاء العرف ذلك.

١ النهاية، ص ٢٨٤

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٩٦.

٣ مختلف الشيعة ج ٥، ص ١٤٥، المسألة ١٠٤

٤ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٤٦ المسألة ١٠٤.

٥ المبسوط، ج ٢، ص ٩٦

٦ المبسوط، ج ٢، ص ٩٧

ولو اشترى مبيعاً آخر بنصف فعلبه شقن، فإن بذل له ديناراً صحيحاً زاده خيراً.

ولو شرط في العقد الثاني إعطاء صحيح عنهما، لم يجز عند الشيخ، لزم العقد الأول أولاً، أما إذا لزم، فلأن الزيادة تلحق بالأول، وهي زيادة صفة منفردة عن العين، فتكون صفة مجهولة، فيفسد المقدان، وأما إذا لم يلزم، فالفساد في الثاني؛ لأنه ألحق بالأول زيادة غير ممكنة، وهي تقتضي جهالة الثمن الثاني<sup>١</sup>.

ويحتمل الحواز؛ وفاقاً للفاضل؛ لأن لزيادة في الحقيقة إنما هي في ثمن الثاني، وهي زيادة صفة مضافة إلى العين، فلا تكون مجهولة.

ومع العاضل جهالة الزيادة؛ لأن كون النصف من الصحيح معلوم، وعلم قيمته عبر شرط؛ لأن الصفة غير متقومة في نفسها<sup>٢</sup> وعموم: «المسلمون عند شروطهم»<sup>٣</sup> يجوز إلحاقها بالأول، لزم أو لا.

الخامسة: الثمن هو ما هن بالياء هناء وفي غيره كذلك. ويحتمل أن يكون هو النقد إذا كان أحد العوصين، وإلا فالمقرون بالياء. وتظهر الفائدة في بيع حيوان بحيوان، أو بيع نقد بحيوان، فلو ظهر النقد ثمناً أو مثماً من غير الجنس وكان معيّناً بطل العقد؛ لأن الأثمان تتعین بالتعيين عندنا، ولو ظهر بعصه بطل فيه، ويتخير في الباهي، وإن كان غير معيّن فله الإبدال ما لم يتفرّقا

وإن كان العيب من الجنس، كخشونة لجوهر ورداءة السكة، فإن تعيّن فليس له الإبدال، ويتخير بين ردّه وبين الأرض إن حلف الحنس، وإن اتحد فله الرد لا غير، وإن لم يتعین فله الإبدال ما دام في المجلس، وإن تفرّق لم يجز الإبدال على الأقرب، وله الرد.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٩٨-٩٩

٢. مختلف الشبهة، ج ٥، ص ١٤٧، المسألة ١٠٧

٣. الكافي، ج ٥، ص ١٦٩، باب الشرط والبيع في البيع، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢، ح ٩٤.

وقال الشيخ<sup>١</sup>، وابن حمزة: ينختر بين نكح والإيدال والرضى مجاناً<sup>٢</sup>. ولم يقيّداً باتحاد الجنس.

وفي المختلف: له الإيدال دون النكح؛ لعدم التعيين<sup>٣</sup>.

ويشكل بأنّهما تفرّقا قبل قبض البدل.

وقال ابن الجنيّد: يجوز الإيدال ما لم يتجاوز يومين، فيدخل في بيع النسيئة<sup>٤</sup>.

ولم يقيّد بالتعيين وعدمه، وفي رواية إسحاق عن الكاظم<sup>٥</sup> إشارة إليه<sup>٥</sup>.

ولو أراد الأرش بعد التفرّق في المختلفين وجب كونه من غير النكدين، فلو أخذه من أحد النكدين لم يحز.

ولو ظهر بعصه معيّناً من الجنس احتصّ بالحكم، وليس له إفراده بالردّ، إلّا مع رضى صاحبه.

السادسة: روى أبو الصّاح: حوار جعل إيدال درهم طازح بدرهم غلّة عوضاً لصياغة خاتم<sup>٦</sup>.

وحكم جماعة بحواز بيع درهم بدرهم مع شرط صاغة خاتم<sup>٧</sup>. قال ابن إدريس: لأنّ الزيادة ليست عيناً<sup>٨</sup>.

وردّ بأنّ الربا يحصل بالزيادة الحكميّة، وظاهرهم جوار التعدية إلى غير ذلك، فإنّ اعتمدوا على الرواية فلا دلالة لهم فيها. ووجه المنع مطلقاً، والرواية في الإجارة لا غير، فكان العمل يحبر تفاوت ما بين الدرهمين<sup>٩</sup>، إذ الطازح الخالص، والغلّة غيره.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٩٥، الخلاف، ج ٢، ص ٦٩، المسألة ١١٤

٢. الوسيلة، ص ٢٤٤

٣. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٤٩، المسألة ١١٠

٤. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٥٠، المسألة ١١٢

٥. الكافي، ج ٥، ص ٢٤٦، باب الصروف، ج ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٣، ح ٤٤٤

٦. الكافي، ج ٥، ص ٢٤٩، باب الصروف، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٠، ح ٤٧١

٧. كالشيخ في النهاية، ص ٣٨١، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٤٤، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٢، ص ٣١٦، الرقم ٣٢١٥

٨. السرائر، ج ٢، ص ٢٦٧

السابعة: يجوز التعامل بالدرهم المغشوشة إذا كانت معلومة الصرف وإن جهل غشها، وإن لم يعلم صرفها لم يجز إلا بعد بيان غشها. وعليه تحمل الروايات<sup>١</sup>. وروى عمر بن يزيد: «إذا جازت الفضة المثلين فلا بأس»<sup>٢</sup>.

فرع: لو قبض مغشوشة على أنها حياء فله ردّها ولو كانت تروّج بالحياد على الجهال، ويحرم إخراجها على الجاهل بهاها.

الثامنة: تحريم الربا يعمّ الآخذ والمُعطي؛ لمعاونته على الحرام. ولقول الصادق عليه السلام: «الزائد والمستزيد في النار»<sup>٣</sup>.

ولو اضطرّ الدافع ولا مندوحة، فالأقرب ارتفاع التحريم في حقّه.

التاسعة: روى زرارة وغيره: يجوز بيع لدنانير بالدرهم سيئة<sup>٤</sup>. وهي متروكة معارضة بأشهر منها، معتضدة بالفتوى

العاشرة: لو كان له عليه أحد النّقدين مدفع إليهم الآخر قضاء ولم يحاسبه، احتسب بقسمته يوم القبض؛ لأنّه حين الانتقال. وفي رواية إسحاق: لأنّه حبس منفعه عنده<sup>٥</sup> ويجوز أن يقرضه دراهم ويشترطّ بقدها بأرض أخرى؛ للرواية<sup>٦</sup>.

الحادية عشرة: يجوز التعامل بالدرهم العدديّة وإن اشتملت على تفاوت يسير إذا كان معلومة الصرف؛ لرواية ابن الحجاج<sup>٧</sup>. ولو اقتضى عن العدديّة وزنة جاز إذا قلّ التفاوت. ولو شرط المقرض ذلك وعلم التفاوت لم يجز، وهو مروى<sup>٨</sup>.

١ راجع وسائل الشيعة ج ٦٨، ص ١٨٥-١٨٨، الباب ١٠ من أبواب الصرف

٢ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٠٨، ح ٤٦٣؛ الاستبصار ج ٣، ص ٩٦، ح ٣٣٠

٣ الفقيه ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٤٠٤٠؛ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ٩٨، ح ٤١٩

٤ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٠٠، ح ٤٣١ و٤٣٦؛ الاستبصار ج ٣، ص ٩٤، ح ٣٢١ و٣٢٤

٥ الكافي ج ٥، ص ٢٤٨، باب الصرف ج ١٦ الفقيه ج ٣، ص ٢٩٠-٢٩١، ح ٤٠٤٧؛ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٠٧، ح ٤٥٨

٦ الكافي ج ٥، ص ٢٥٥-٢٥٦، باب الرجل يأخذ الدرهم... ح ١-٣

٧ الكافي ج ٥، ص ٢٤٦-٢٤٧، باب الصرف ج ٩ الفقيه ج ٣، ص ٢٩٠، ح ٤٠٤٦

٨ الكافي ج ٥، ص ٢٤٤، باب الصرف ج ١١ تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١١٢، ح ٤٨٣

الثانية عشرة: لو جمع بين الربوي وغيره في عقد جاز، فإن كان مشتملاً على أحد النقيدين، اشترط قبض ما يوازنه<sup>١</sup> في المجلس.

الثالثة عشرة: لو باعه بدراهم صرف عشرة صح مع العلم، لا مع الجهل. ولو قال: بدينار إلا درهماً، وكان معلوم النسبة صح، وإن كان مجهولها، أو نسبة بما سيتعامل به بطل؛ لقول علي عليه السلام: «لعل الدينار يصير بدرهم»<sup>٢</sup>

الرابعة عشرة: يكره بيع دابة بأخرى، وشرائط زيادة على إحداهما، بل يبيع كلاً منهما بثمن. ويجوز ذلك مع اختلاف الجنس.

١. في بعض النسخ: «ما يوازنه»

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٦، ج ٥٠٢

## كتاب الدين

عن النبي ﷺ: «الدين هم بالليل، ومذلة بالهار»<sup>١</sup>.  
وعن عليّ عليه السلام مثله، وزاد: «وقضاء في دنيا وقضاء في الآخرة»<sup>٢</sup>.  
وتعوذ النبي ﷺ من الدين<sup>٣</sup>؛ ومن ثم كرهت الاستدانة.  
ولا كراهة مع الضرورة، فقد مات رسول الله ﷺ والحسنان عليهم السلام وعليهم  
دين<sup>٤</sup>.

ولو كان له مال بإزائه خفت الكراهية. وكذا لو كان له ولي يقضيه وإن لم يحب عليه  
قضاؤه، فرالت مناقشة ابن إدريس<sup>٥</sup>: لأن عدم وحب القضاء لا يتنافي وقوع القضاء.  
ولا يجب الاستدانة للمع إذا لم يجب، أو لم يكن له ما يرجع إليه، ولكنها جائزة،  
خلافًا لظاهر كلام ابن إدريس في منع جوارها<sup>٦</sup>.  
وقبول الصدقة للمستحق أولى من الاستدانة، وحرم الحلبي الاستدانة على غير  
القادر على القضاء<sup>٧</sup>.

١. المتفق، ص ٢٧٧؛ كسر المختار، ج ٦، ص ٢٢١، ح ١٥٤٧٩؛ ورواه الصدوق عن عليّ عليه السلام في الفقيه، ج ٣،  
ص ١٨٢، ح ٣٦٨٤.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٩٥، باب الدين، ح ١١١؛ فقيه، ج ٣، ص ١٨٢، ح ١٣٦٨٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٢،  
ح ٣٧٦.

٣. المختار، ج ١، ص ٤٤، باب الدين، ح ٣٩.

٤. الفقيه، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٦٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٢-١٨٤، ح ٣٧٨.

٥. والمرآة، ج ٢، ص ٣٠.

٧. الكافي في الفقه، ص ٣٣.

وتجب نية القضاء فيعان عليه، وروي: أنه ينقص من المعونة بقدر قصور النية<sup>١</sup>. ويكره للمدين الزول على الغريم، فإن نزل فالإقامة ثلاثة فما دون، ويكره الأزيد وقال الحلبي: يحرم الزائد<sup>٢</sup>. وفي رواية سماعة: لا يأكل من طعامه بعد الثلاثة<sup>٣</sup>.

ويجب على المديون الاقتصاد في السقة، ويحرم الإسراف. ولا يجب التقدير وهل يستحب؟ الأقرب ذلك إذا رضي عياله ويستحب احتساب هدية الغريم من دينه؛ للرواية عن علي عليه السلام<sup>٤</sup>. ويتأكد فيما لم تجر عاداته به.

ويجوز مطالبة مع عدم علم بالإعسار، فيجب عليه الخروج من الدين. ولا يستثنى له إلا دار السكنى، وثياب البدن، والخادم، وقوت يوم وليلة له ولواجب الفقه

ولو فصل من الدار فضلة وحب بيعها، ولو كانت مشتمة ففي وجوب الاستبدال بحسبينة بكفيه خلاف، وظاهر ابن الوليد وجوب<sup>٥</sup> ولو باع أحد هذه جار أحد ثمنها والروية تدل على استحباب منعه من بيع داره وكراهة أخذ ثمنها<sup>٦</sup>.

ولو التجأ إلى الحرم حرمت المطالبة، ورواية تدل على تحريم المطالبة لو ظفر به في الحرم من غير قصد الالتجاء<sup>٧</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٩٥ باب قضاء الدين، ج ١ الفقيه، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٣٦٩٠

٢ الكافي في الفقه، ص ٢٣٦.

٣ الكافي، ج ٥، ص ١٠٢، باب الزول على الغريم، ج ٢ الفقيه، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣٧٠٨ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤

٤ الكافي، ج ٥، ص ١٠٢، باب هدية الغريم، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٠، ح ٤٤٠ الاستبصار، ج ٣، ص ٩، ح ٢٢.

٥ حكاية عبد الصدوق في الفقيه، ج ٣، ص ١٩٠-١٩١، دير تحديث ٣٧١٨.

٦ الفقيه، ج ٣، ص ١٩٠-١٩١، ح ٣٧١٨ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٨، ح ٤٤١

٧ الكافي، ج ٤، ص ٤٤١، باب من رأى غريمه في الحرم، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٤، ح ٤٢٣

وقال علي بن بابويه: لو ظفر به في الحرم لم تجز مطالبته، إلا أن يكون قد أدانه في الحرم<sup>١</sup>.

والحق الفاضل<sup>٢</sup>، والحلي مسحد النبي ﷺ والمشاهد به<sup>٣</sup>.

وفي المختلف: تكره المطالبة إن أدانه خارج الحرم، ولو أدانه فيه لم تكره<sup>٤</sup>. وهو نادر.

ومنع بعض المتأخرين من فعل العبادة الموسعة المنافية في أول أوقاتها، وحكم بطلانها إذا طوّل، أو كانت زكاة أو خمساً أو غير العالم به<sup>٥</sup>. وجوز ابن حمزة صلاة المطالب في أول الوقت<sup>٦</sup>.

ويجب التكسب لقضاء الدين على الأقوى بما يليق بالمديون ولو كان إجارة نفسه، وعليه تحمل الرواية عن عليّ عليه السلام<sup>٧</sup>.

ولو غاب المدين وحسب تيقن القضاء والعزل عند أماره الموت - وأطلق الشيخ وحبوب العزل<sup>٨</sup>، وابن إدريس عدم وجوبه<sup>٩</sup> - والإشهاد، ولو شس منه تصدق به عنه. وقال ابن إدريس يدفعه إلى العياكم، وإن قطع عليّ موته وانتمى الوارث كان للإمام<sup>١٠</sup>. والحكم الثاني لا شك فيه، وأما الأول، فالحق التخيير بينه وبين إيقانه في يده، أو الصدقة مع الصمان.

ولا تجوز مطالبة المصّر مع ثبوت إعساره أو علم المدين به، ولا حبسه. وله

١. حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٢، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٨٨، المسألة ٤.

٢. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٨٨، المسألة ٤.

٣. الكافي في الفقه، ص ٣٢١.

٤. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٨٨، المسألة ٤.

٥. كاهن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٣، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠١، المسألة ١٨، وتذكره

الفقهاء، ج ١٣، ص ١٣، المسألة ٩.

٦. الوسيلة، ص ٢٧٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٠، ج ٨٣٨: الامتصاص، ج ٣، ص ٤٧، ج ١٥٥.

٨. النهاية، ص ٣٠٧.

٩. ١٠ و ١١ السرائر، ج ٢، ص ٣٧.



الإنكار مؤزياً ثم يقضي مع اليسار.

ولو حلف ظالماً أو مؤزياً ثم تاب وردَّ المال وربحه، أخذ المالك نصف الربح والمال، قاله الشيخ<sup>١</sup>، وحمله ابن إدريس على المضاربة؛ لتعذر حمله على غير ذلك<sup>٢</sup>.

وتقضى نفقة الروحة، استدانتها أولاً، أذن في الاستدانة أولاً، ولا تقضى نفقة الأقارب مطلقاً، إلا مع إذنه أو إذن الحاكم في الاستدانة وأطلق الشيخ وجوب القضاء عن الزوجة<sup>٣</sup>؛ لرواية السكوبي<sup>٤</sup> وقال ابن إدريس، يدفع إلى الزوجة، ثم تقضي هي<sup>٥</sup>، وكأنه نزاع قريب<sup>٦</sup>.

وبجوز اقتضاء الدين من أثمان المحرمات إذا كان البائع ذمياً مستتراً، ولو كان حربياً لم يصح. وكذا لو تظاهر وإطلاو شيخ محمول على ذلك.

ولا تصح المضاربة بالدين للمديون ولا لغيره، لعدم تعينه، ولو صار وبيع فالربح لصاحب المال، إما المديون إن كان هو العامل، أو المدين إن كان غير العامل، إلا أن يشتري في الذمة فيكون الربح له، وعليه الإنم والصمان

ولو بيع الدين وحب على المديون قباض الضريم، وإن لم يأذن البائع في الإقباض وإن كان الثمن أقل في غير الربوي، قاله المتأخرون<sup>٧</sup>.

وروى محمد بن الفضيل<sup>٨</sup>، وأبو حمزة: لا يدفع المديون أكثر مما دفع المشري<sup>٩</sup>.

١ و٢ النهاية، ص ٢٠٧

٢ السرائر، ج ٢، ص ٣٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٤ - ١٩٥، ح ٤٢٦

٥ السرائر، ج ٢، ص ٣٨

٦ في بعض النسخ، «لفظي» بدل «فريب».

٧ كالمعلاة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٠٢؛ وسحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٥٧، الرقم ١٣٦٣٠

وفطر المحققين في إيضاح العوائد، ج ٢، ص ٤.

٨ الكافي، ج ٥، ص ١٠٠، باب بيع الدين بالدين، ح ٢ و١٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٩، ح ٤٠١، وص ١٩١،

ح ٤١٠

٩ الكافي، ج ٥، ص ١٠٠، باب بيع الدين بالدين، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٩، ح ٤٠١

ولا معارض لها. وحمل على الضمان<sup>١</sup>.

ولو كان الدين مؤجلاً لم يجز بيعه مطلقاً. وقال ابن إدريس: لا خلاف في تعريم بيعه على من هو عليه، ويلزم بطريق التنبيه تعريمه على غيره<sup>٢</sup>. وجوز الفاضل بيعه على من هو عليه<sup>٣</sup>. فبياع بالحال لا بالمؤجل. ولو كان حالاً جاز بيعه بالعين والدين الحال لا بالمؤجل أيضاً.

وتحل الديون المؤجلة بموت الغريم، ولو مات المدين لم تحل، إلا على رواية أبي بصير<sup>٤</sup> واختارها الشيخ<sup>٥</sup> والقاضي<sup>٦</sup> ولعلبي<sup>٧</sup>.

ولو قتل فديته كماله. ولو كان عمداً لم يعز للورثة القصاص، إلا بعد أداء الدين على المشهور. وقيد الطبرسي ببذل القاتل مدية<sup>٨</sup>. وجوز الحلّيون القصاص مطلقاً<sup>٩</sup>. ومن وجد عين ماله فله أخذها من تركة الميت إذا كان في المال وفاء، وإلا فلا. قاله الأصحاب: لرواية أبي ولاد<sup>١٠</sup>. ولو اقتسم الدين لم يجز. والحاصل لهم، والتاوي عليهم.

ولو اصطلعوا على ما في الذمم بعضاً ببعض فالأقرب جواره. ولو باع كل نصيبه بمال معين، أو دين حال، وأحال به على الغريم لا يخر جاز. ولو أحال كل منهما صاحبه بماله على الغريم من غير سبق دين، فالأقرب أنه لا أثر له؛ لأنه توكل في المعنى.

١ حمله العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٩١، المسألة ٦

٢ السرائر، ج ٢، ص ٣٩

٣ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٠٢، مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٩٦، المسألة ١٣

٤ الكافي، ج ٥، ص ٩٩، باب أنه إذا مات الرجل حل دينه، ج ١، الفقيه، ج ٣، ص ١٨٨-١٨٩، ج ٣٧١٢-٣٧١٣

تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٠، ج ٤٠٧

٥. النهاية، ص ٣١٠

٦ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠٠، المسألة ١٦

٧ الكافي في الفقه، ص ٣٣٣

٨ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٩٩، مسألة ١٥

٩ كافي إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٩٩، المسألة ١٥

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٣، ج ١٢١، الاستبصار، ج ٢، ص ٨، ج ٢٠

ولا يجوز بيع السهم من الزكاة أو الحمس أو الرزق على بيت المال قبل قبضه؛ لعدم تعيينه.

ولا يبطل الحق بتأخير العطاية وإن ضلت المدة وروى يونس: من ترك المطالبة بحق له عشر سنين فلا حق له، ومن عطل أرضاً ثلاث سنين متوالية لغير علة أُخرجت من يده<sup>١</sup>.

وقال الصدوق: من ترك داراً أو عقراً أو أرضاً في يد غيره ولم يطلب ولم يخاصم عشر سنين فلا حق له<sup>٢</sup> والسند ضعيف، والقول نادر.

ولا فرق في وجوب إنظار المعسر بين من أنفق في المعروف وغيره. وقال الصدوقان: لو أنفقه في المعصية طوّل وب كان معسراً<sup>٣</sup>. وفيه بعد، مع أن المنفق في المعروف أوسع مخرجاً لحلّ الزكاة له.

ولا يشترط في الحالف المعسر إعلام الغريم بالعم على قضائه، خلافاً للحلي<sup>٤</sup>. وفي رواية مرسلّة: «الإمام يقضي الديون ما خلا مهر النساء»<sup>٥</sup>. وربما حمل على ما زاد على الضرورة

[ ٢٦٤ ]

درس

في مداينة العبد

لا يجوز للعبد التصرف في نفسه وما في يده باكتساب، إلا بإذن المولى، سواء

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٩٧، باب نادر، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٢-٢٣٣، ح ١٠١٥

٢ المقنع، ص ٣٦٨

٣ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٤، المسألة ٣٣، وقال به الصدوق في المقنع، ص ٣٧٤ والهداية، ص ٣١٧

٤ الكافي في الفقه، ص ٣٣١

٥ الكافي، ج ٥، ص ٩٤، باب الدين، ج ٧: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٤، ح ٣٧٩

قلنا بملكه أم لا، فلو تصرف بغير إذنه وبغير رضا المستحق، فإن كان على آدمي ففي رقبته، وإن كان على غيره تعلق بكسبه

وكذا ما يرضى به المستحق، كالبيع والإقراض بدون رضى السيد، فيتبع به إذا أعتق.

ولو كوتب مطلقاً أو مشروطاً ففي التبعية نظر، أقربه العدم. نعم، لو تحرر من المطلق شيء أمكن التبعية بقدره.

ولو اجتمع إذن السيد ورضى المستحق، فإن كان نكاحاً، فسيأتي إن شاء الله تعالى. وإن كان غيره، فإن كان بيده مال تعارة تعلق بها؛ لأن موجب الإذن في الالتزام الرضى بالأداء وأقرب ذلك ما في يده، وهل يتعلق بكسبه من احتطاب واحتشاش والتقاط؟ إشكال. لعدم تناول الإذن في التجارة إياه، وأنه بالإذن ضاهى الجزء المؤدى من كسبه.

ولو اشترى المأذون منه للتجارة <sup>طولب بالثمن</sup> وإن علم البائع كونه مأذوناً، بخلاف الوكيل، لاقتضاء العرف جعل المأذون قائماً مقام السيد فيما هو في يده، إذ هو مستخدم عنه، بخلاف الوكيل، فإنه عرضة لروال بعزل نفسه ولو طولب السيد جاز. ولا ينفك الحاجر عنه بالإذن، فلو عيّن له نوعاً من التجارة أو زماناً اقتصر عليه، ويشتري بالنقد، إلا أن يعيّن له المولى النسيئة، وكذا البيع.

ولو اشترى في الذمة بإذنه وتلف الثمن قبل القبض ضمن المولى. وليس له الاستدانة إلا مع الإذن صريحاً أو فعوى، كضرورات التجارة. ويقبل إقراره وإن كان لقريبة، ويؤخذ مما في يده.

وقال القاضي: إذا أذن له يوماً فهو مأذون أبداً حتى يحجر عليه، ويجوز عنده تعليق الإذن على الصفة، كدخول الشهر.

وليس له إجارة نفسه ولا التزويج؛ لأنه تصرف في رقبته ولم يؤذن له فيها.

١ في بعض النسخ: «في التجارة».

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف النسخة، ج ٥، ص ٤٥٤، المسألة ١٠٧.

وفي إجارة رقيقه ودوابه نظر؛ من أنها لا تسمى تجارة، ومن أن التاجر ربها فعلها، وهو قريب.

وقال القاضي: يؤجر نفسه ويستأجر غيره، ويزارع ويستأجر الأرض<sup>١</sup>. ويجوز له التوكيل لا الإذن لعبده في التجارة؛ ليصير قائماً مقامه. وليس له اتخاذ دعوة. وينعزل بالابقاء؛ لشهادة الحال ويحتمل بقاء الإذن؛ للاستصحاب. ولا يكفي سكوت السيد في الإذن فيما سكت عنه ولا غيره<sup>٢</sup>.

وقال القاضي: إذا لم ينهه فهو إذن في التجارة، وبالفحش قال: لو أذن له في القسارة أو لصنع صار مأذوناً في كل تجارة<sup>٣</sup>. وهو متروك.

ولا يشتري من ينعق على سيده. ولو ركبته الديون لم يرل ملك السيد عما في يده، فبصرف في الديون، فإن فضل عليه شيء استعفى على قول الشيخ في النهاية<sup>٤</sup>؛ لصحيفة أبي بصير<sup>٥</sup>. وفي المبسوط<sup>٦</sup> سمع به إذا تحرر<sup>٧</sup>.

وفي روايه عجلا. إن باعه السيد عبده<sup>٨</sup>، وإن أعتقه فعلى المأذون في رواية ظريف<sup>٩</sup>، وعمل بها الفاضل في المختلف، وحمل رواية أبي بصير على استدائنه للتجارة<sup>٩</sup>.

ولو ظهر استحقاق ما يباعه المأذون رجع المشتري الجاهل عليه، أو على مولاه. وليس له معاملة سيده.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٥٤ المسألة ١٠٧.

٢. في بعض النسخ «ولا في غيره».

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٥٥، المسألة ١٠٧.

٤. النهاية، ص ٣١١.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٣٠٣، باب المملوك يتجر، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٠، ح ٤٤٥؛ الاستبصار، ج ٣، ص ١١-١٢، ح ٣١.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٦٤.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٤٨، ح ٨٩٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٠، ح ٦٤.

٨. الكافي، ج ٥، ص ٣٠٥، باب المملوك يتجر...، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٦، ح ٤٣٦.

٩. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠٣، المسألة ٢١.

ولا يثبت كونه مأذوناً بقوله، بل لا بدّ من بيّنة أو شياخ، ويجوز أن يعجر عليه السيّد وإن لم يشهد.

وقال القاضي: لا بدّ من إشاعته في سوقه وعلم الأكثر، ولا يكفي علم الواحد والاثنتين، بل للواحد السامع الحجر معاملته؛ لعدم تمام العجر<sup>١</sup>، وهو بعيد. ولو قال حجر عليّ السيّد، لم يعامل وبأنكر السيّد الحجر؛ لأنّه المتعاطي للعقد.

ولو تصرف غير المأذون وقف على إحازة السيّد، فإن أجاز ملك المشتري والمقترض، وإلا رجع فيه مالكة، فإن تلف تبع به إذا تحرّر، وإلا كان ضائعاً. ولو استدان بإذنه أو إجازته، لزم لمولى مطلقاً. وفي النهاية: إن أعنته تبع به، وإلا كان على المولى<sup>٢</sup> وبه قال الحلبي، إن استدان لنفسه، وإن كان للسيّد فعليه<sup>٣</sup>.



[٢٦٥]

درس

## في القرض

وهو معروف، أثبتته الشارع إمتاعاً للمحتاجين مع ردّ عوضه في غير المجلس غالباً، وإن كان من التقدين رخصة، وسماه لصادق<sup>٤</sup> «معروفاً»<sup>٥</sup>، وهو أفضل من الصدقة العامة، حتّى أن درهما بعشرة، ودرهم القرض بشمانية عشر؛ لأنّ القرض يردّ فيقرض دائماً، والصدقة تنقطع.

١ حكاه عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٤٥٧، مسألة ١٠٧.

٢ النهاية، ص ٢١١.

٣ الكافي في الفقه، ص ٣٣١-٣٣٢.

٤ الكافي، ج ٤، ص ٣٤، باب القرض، ح ٣؛ الفقيه، ج ٢ ص ٥٨، ح ١٧٠٠.

وروي: أَنَّ القرض مرّتين بمثابة الصدقة مرّة<sup>١</sup>. وتحمل على الصدقة الخاصّة، كالصدقة على الأرحام، والعلماء، والأموات.

وهو عقد، إيجابه أقرضتك، أو: أسلفتك، أو: ملكتك وعليك ردّ عوصه، أو: خذه بمثله أو قيمته، أو: تصرف فيه أو استمع به كذلك، وشبهه. وقبوله: قبلت، وشبهه.

والأقرب الاكتفاء بالقبض؛ لأنّ مرجعه إلى الإذن في التصرف، وأهله أهل البيع.

ويجوز للوليّ إقراض مال الطفل عند المصلحة بالرهن، وإنّ تعدّر فغيره إذا خاف التلف، وقبضه كقبضه ولا يجب إقرض الموسر. وستحبّ للمقترض إعلام المقرض بإيساره أو إعساره، وحسن قضائه أو مطلقه. ولا يكره إقراض حسن القضاء. وليس فيه خيار، وإن شرطاه لفا،

ولا يجوز فيه اشتراط الزيادة في العين أو الصعة، سواء كان ربوئاً أم لا،<sup>٢</sup> للهي عن فرض حرّ نفعاً<sup>٣</sup>، فلو شرط فسد ولم يفسد الملك، ويكون مضموناً مع القبض، خلافاً لابن حمزة<sup>٤</sup> نعم، لو تنزع الاحد بردّ أريد عيناً أو وصفاً حاز، لأنّ النبي ﷺ افترض بكراً فردّاً باذلاً<sup>٥</sup> ويكره لو كان ذلك في بنتهما ولم يداكره لفظاً وفي روايه أبي الربيع: لا بأس<sup>٦</sup>.

ويجوز اشتراط رهن وصمين والإعادة في أرض أخرى، ولو شرط فيه رهناً على دين آخر أو كهيلاً كذلك، فلهما فضل قولان، أجودهما المنع وجور أن يشترط

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٢-١٩٣، ح ٤١٨.

٢. دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٤٠، وص ٦١، ح ١٦٧.

٣. الوسيلة، ص ٢٧٣.

٤. نقله بسطه الضرالي في الوسيط، ج ٣، ص ١٥٧. وسمعه مروى في صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٢٤.

ح ١١٨/١٦٠٠: وس ابن ماجة، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ٢٢٨٥.

٥. الكافي، ج ٥، ص ٢٥٣، باب الرجل يقرض الدراهم و... تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٠، ح ٤٤٧.

عليه إجارة أو بيعاً أو إقراضاً، إلا أن يشترط بيعاً أو إجارة بدون عوض المثل<sup>١</sup>.  
وجوز الشيخ اشتراط إعطاء الصحاح بدل الغلّة<sup>٢</sup>، وتبعه جماعة<sup>٣</sup>. وزاد الحلبي  
اشتراط العين من النقدين بدل المصوغ منهما، واشتراط الخالص بدل الغش<sup>٤</sup>.  
وصحيفة يعقوب بن شعيب في جواز دفع بطازجة بدل الغلّة<sup>٥</sup>، وقول الباقرين (ع)  
«خير القرض ما جرّ منفعة»<sup>٦</sup> محمول على التبرّع.

ولو شرط المقرض أن يقرضه قرضاً، أو أن يأخذ الغلّة عوض الصحاح لم يفسد  
القرض؛ لأنه عليه لاله ويحتمل في الأول المنع إذا كان له نفع، كزمان النهب والفرق.  
ويملك بالعقد مع القبض، فله الامتناع من ردّ العين. قاله الفاضلان<sup>٧</sup>، خلافاً  
للمبسوط، والخلاف<sup>٨</sup>. ويردّ البدل مثلاً أو قيمة.

ولو ردّ العين في المثل وجب القبول، وكذا في القيمي على الأصح. ونقل فيه  
الشيخ الإجماع<sup>٩</sup>. ويحتمل وحب قبولها إن تساوى القيمة أو زادت وقت الردّ وإن  
نقصت فلا.

وهو عقد جائز من طرفيه، فلذلك منهما الرجوع في الجميع والبعض، في  
المجلس وغيره.

١ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ١٥٦، الرقم ٣٦٠٨، تذكرة الفقهاء،  
ج ١٣، ص ٤٢-٤٣، المسألة ٣٩

٢ النهاية، ص ٣١٢

٣ كابن البراج على ما حكاه عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠٧، المسألة ٢٤، وابن حمزة في الوسيلة،  
ص ٢٧٣.

٤ الكافي في الفقه، ص ٣٣١

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٤، باب الرجل يقرض الدرهم و... ح ١، الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٤٠٣٤، تهذيب  
الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٦، ح ٤٥٠.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٥، باب القرض يجرّ المنفعة، ح ٢ و ٣، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٧، ح ١٤٣٥،  
الاستبصار، ج ٢، ص ٩، ح ١.

٧ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٢، قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٠٤، مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٠٩، المسألة ٢٧.

٨ المبسوط، ج ٢، ص ١٦٦، الخلاف، ج ٣، ص ١٧٧، المسألة ٢٩٢

٩ الخلاف، ج ٣، ص ١٧٥، المسألة ٢٨٧.



ولو أقرضه متفرقاً فله المطالبة بالجميع دفعة، وبالعكس، وكذا للغريم دفع  
المفرق دفعة. ولو دفع البعض وجب على المالك قبوله ويطالب بالباقي في الحال.  
ولو قال: أجبلك إلى شهر، لم يتأجل، وكذا باقي الديون نعم يستحب الوفاء بالشرط.  
وإطلاق العقد يقتضي الرد في مكانه، فلو شرطاً غيره جاز. ولو دفع إليه في غير  
مكانه مع الإطلاق أو في غير المكان لم يشترط، لم يجب القبول وإن كان الصلاح  
للقابض ولا ضرر على المقرض.  
ولو طالبه في غيرهما لم يجب الدفع وإن كان الصلاح للدافع. نعم، لو تراصيا  
جاز مطلقاً

[٢٦٦]

درس

إنما يصح الغرض مع تملك المقرض، أو إحارته المالك، وعلم العين بالمشاهدة  
فما يكفي فيه، وبالاختبار كيلاً، أو وزناً، أو عدداً لما شأنه ذلك  
ويجوز إقراض الخير ورماً وعدداً، لا أن يعلم التعاوت فمعتبر الوزن  
ويجوز إقراض المثلي إجماعاً، وكذا لقيمي لذي يمكن السلف فيه.  
وفيما لا يصح الوصف، كالجواهر ولحم والجلد قولان، مع اتفاقهم على جواز  
إقراض الخبز؛ عملاً بالعرف اعمام، ولا يجوز السلم فيه، والمنع للمسوط<sup>١</sup>، والجوار  
للسرائر<sup>٢</sup>.

ثم المثلي يثبت في الذمة مثله وقيمي قيمته. ومال المحقق إلى ضمانه  
بالمثل أيضاً<sup>٣</sup>

وتظهر الفائدة فيما إذا وحد مثله من كل الوجوه التي لها مدخل في القيمة ودفعه

١ المسوط، ج ٢، ص ١٦١

٢ السرائر، ج ٢، ص ٦٠

٣. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٢

الغريم، فعلى قوله يجب قبوله، وعلى المشهور لا يجب  
وفيما إذا تغيرت أسعار الشيء، فعلى المشهور المعتبر قيمته يوم القبض. وعلى  
الآخر يوم دفع العوض، وهو ظاهر الخلاف<sup>١</sup>؛ لأن النبي ﷺ أخذ قصعة امرأة كسرت  
قصعة أخرى<sup>٢</sup>، وحكم بضمان عائشة إناء حفصة وطعامها بمثلها<sup>٣</sup>.  
قلنا: معارض بحكمه ﷺ بالقيمة في معتق الشقص<sup>٤</sup>. وحكاية الحال لا تعم، فلمله  
وقع بالتراضي.

### فروع:

الأول: لو أقرضه المقدر غير المعتبر، لم يفد الملك وضمنه القابض، فإن تلف  
وتعذر استلامه فالصلح

الثاني: لو شرط رهناً وسوّع للمرتين لا انتفاع به جاز، واستثنى في النهاية وطم  
الأمه<sup>٥</sup>. ولعله أراد من غير تحليل، بل بمجرد الشرط والإذن السابق، وفي المبسوط  
جوزه<sup>٦</sup>، وتبعه ابن إدريس<sup>٧</sup>. ومرادهما مع التحليل.

الثالث: يملك المقرض بالقبض على الأصح، وهو قول الشيخ<sup>٨</sup>. ولا يعتبر  
التصرف في الملك؛ لأنه فرع الملك فيمتنع كونه شرطاً فيه. ولأنه لا يتقاعد عن  
الهبة المملوكة بالقبض.

وقيل: يملك بالتصرف<sup>٩</sup>، بمعنى الكشف عن سبق الملك؛ لأنه ليس عقداً محققاً،  
ولهذا اغتفر فيه ما في التصرف. بل هو راجع إلى الإذن في الإتلاف المضمون،

١. لم نجده في الخلاف

٢. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٥٩، ح ١١٥٢١

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٥٩ - ١٦٠، ح ١١٥٢٣

٤. السنن الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ٢١٣١٦

٥. النهاية، ص ٣١٢

٦. المبسوط، ج ٣، ص ٥٧

٧. السرائر، ج ٢، ص ٦٣

٨. المبسوط، ج ٢، ص ١٦١

٩. حكاية الشيخ عن أحد قوليه الشافعية في الخلاف، ج ٣، ص ١٧٧، المسألة ٢٩١.

والإتلاف يحصل بإزالة الملك أو العين، فهو كالمعاطاة.

فعلى الأصح، لو اقترض من ينعق عليه عتق بالقبض، وله وطء الأمة وردّها ما لم تنقص أو تحمل، فلو ردّها وتبيّن النقص استردّت، وإن اتّفقا على الأرض جاز، ولو تبيّن الحمل منه رجعت إليه، وعليه قيمتها يوم القبض وفي التراجع في المسفعة والنفقة نظر، أقر به ذلك.

وفي الخلاف، والمبسوط: لا نصّ لنا ولا فتياً في إقراض الجوّاري، وقضيّة الأصل الجوّار<sup>١</sup>.

الرابع: لو أقرضه نصف دينار ونصف عبد، فردّ إليه الدينار تامّاً أو العبد تامّاً أو مثل الدينار، لم يجب القول وإن رضي بعمله أمانة، أمّا لو كان عليه نصف آخر فإنّه يجب.

الخامس: لو ظهر في العين المقرضة عيب قلّه ردّها ولا أرض، فإن أمسكها فعليه مثلها أو قيمتها معسرة وهل يجب عليه إعلام المقرض الجاهل بالنصب؟ عدي به نظر، من اختلاف الأعراس وحسب مادّة المراء، ومن قضيّة الأصل، نعم، لو احتلها في العيب حلف المقرض مع عدم البيّنة

وإن تجدد عنده عيب آخر منع من الردّ، إلّا أن يرضى المقرض به مسجّناً أو بالأرض.

السادس: لو اشترى بالمعيب من المقرض صحّ الشراء، وعليه ردّ مثله أو قيمته ولو جهل المقرض العيب قلّه الفسخ إن اشترى بالعين، وإن اشترى في الذمّة طالبه بصحيح، واحتسب المقرض المدفوع قضاءً.

السابع: لو سقطت المعاملة بالدرهم المقرضه، فليس على المقرض إلّا مثلها، فإن تعذّر فقيمتها من غير الجنس - حدراً من الرها - وقت الدفع، لا وقت التعذّر، ولا وقت القرض، خلافاً للنهاية<sup>٢</sup>

١. الخلاف، ج ٢، ص ١٧٦، المسألة ٢٩٠، المبسوط، ج ٢، ص ١٦١

٢. النهاية، ص ٢٨٤

وقال ابن الجنيّد<sup>١</sup>، والصدوق عليه ما يفتق بين الناس<sup>٢</sup>، والقولان مرويان<sup>٣</sup>، إلّا أنّ الأوّل أشهر.

ولو سقطت المعاملة بعد الشراء فليس على المشتري إلّا الأولى. ولو تبايعا بعد السقوط وقبل العلم فالأولى. نعم، يتخير المعبون في فسخ البيع وإمضائه.

الثامن: لو أوصى المقرض بمال القرض للمقترض أو لغيره صحّ. ولو قال: إذا متّ فأنت في حلّ أو: بريء، كان وصيته. ولو علّق بـ «إن» قيل: يبطل<sup>٤</sup>.

والفرق تحقّق مدلول «إذا» بخلاف «إن» والأقرب العمل بقصده، فإنّ المدلول محتمل في العبارتين.

التاسع: لو أسلم مقرض الخمر أو مقرضه سقط، والأقرب لزوم القيمة بإسلام الغريم.

ولو كان القرض حنزيراً أو آلة لهو فالتقيمة في الموضعين، وعلى القول بضمان المثل فهو كالأوّل.

العاشر: لا يجب على المقرض إهمال المقرض إلى قضاء وطّره وإن كانت قصّة العرف ذلك.

ولو شرط فيه الأجل لم يلزم. ولو شرط تأجيله في عقد لازم، قال الفاضل: يلزم: تبعاً للآزم<sup>٥</sup>. ويشكل بأنّ الشرط في لازم يجعله جائزاً، فكيف ينعكس.

وفي رواية الحسين بن سعيد فيمن اقترض إلى أحل ومات: يحلّ<sup>٦</sup>. وفيها إشعار بجواز التأجيل. ويمكن حملها على الندب.

١ حكاة عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤١٢، مسألة ٣٦

٢ المقنع، ص ٣٧٠.

٣ تدلّ على القول الأوّل المروي في العنق ج ٣، ص ١٩١، ح ١٣٧١٩ وتهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٧.

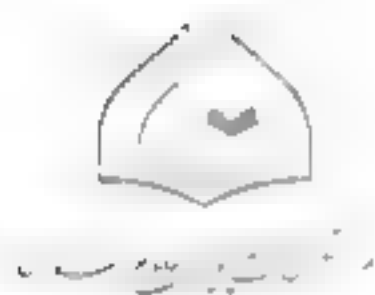
ح ٥٠٧؛ والاستبصار ج ٣، ص ٩٩، ح ٢٤٣ وعلى القول الثاني المروي في الكافي، ج ٥، ص ٢٥٢، باب آخر.

ح ١؛ وتهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٦، ح ٥٠٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٠٠، ح ٣٤٥.

٤ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٥٥، الرقم ٣٦٢٣.

٥ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٠٤.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٠، ح ٤٠٩.



## كتاب الصلح

قال النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»<sup>١</sup>.  
والأقرب أنه أصل. لا فرع البيع والهبة والإجارة والعارية والإبراء، كما في  
المبسوط<sup>٢</sup>.

فعلى هذا يكون بيعاً إن وقع ابتداءً، أو بعد تنازع على جمیع العين، وإن وقع على  
بعضها بعد الإقرار فهو هبة، وإن وقع على دينٍ يسقط بعضه فهو إبراء، وإن وقع  
على منفعة فهو إجارة.

ولو أقر له بالمنفعة ثم صالحه المقر له على الانتفاع فهو عارية، فيثبت أحكام  
هذه العقود.

والأصح أنه يشترط العلم في الموضين إذا أمكن  
ويصح على الإقرار والإنكار مع سبق نزاع ولا معه، فيستبيح المدعي ما يدفع  
إليه المنكر صلحاً إن كان المدعي محققاً، ولا فهو حرام باطناً.  
ولو صالح أجنبي المدعي عن المنكر صح، عيناً كان أو ديناً، أذن له أو لا؛ لأنه  
في معنى قضاء الدين، ويرجع عليه إن دفع لعمال يأذنه، سواء صالح بإذنه أم لا، وإلا  
فلا رجوع؛ لأنه متبرع، قاله في المبسوط<sup>٣</sup>. وتوقف الفاضل في الرجوع إذا صالح

١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ٣٢٧٠

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٨٨.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٢٨٨.

بغير إذنه وأدى بإذنه<sup>١</sup>. وهو قوي؛ لأنّ الصلح يلزم المال الأجنبي، فلا عبرة بالإذن إلا أن نقول: الصلح موقوف على رضی مدعى عليه.

والأقرب أنّه إن صالح ليؤدي هو فلا عبرة بالإذن، وكذا لو صالح مطلقاً على احتمال. وإن صالح ليؤدي المدعى عليه توقف على إجازته. وإن صالح لنفسه صح وانتقلت الخصومة إليه. فإن تعذر عليه نزاع المصالح عليه فله الفسخ؛ لعدم سلامة العوض.

ولا فرق بين اعتراف المدعى عليه بانحق قبل الصلح أولاً، على الأقوى ولو ادعى الأجنبي أنّه وكيل المدعى عليه في الصلح فصالحه المدعى صح. فإن أنكر المدعى عليه وكالته حلف وله إحالة العقد بعد حلفه وقبله.

ولو صالح عن غير الربوي بنقيصة صح. ولو كان ربوياً وصالح بجنسه روعي أحكام الربا، لأنها عامة في المعاوضات على الأقوى، إلا أن نقول: الصلح هنا ليس معاوضة بل هو في معنى الإبراء، (وهو الأصح) لأنّ النبي ﷺ قال لكعب بن مالك «اترك الشطر وأتبعه بقتله»<sup>٢</sup> وروي ذلك عن الصادق عليه السلام<sup>٣</sup>.

وشعبي أن يكون صورته: صالحتك على ألف بخمسائة. فلو قال. بهذه الخمسمائة، ظهرت المعاوضة. والأقوى جوازه أيضاً؛ لاشتراكهما في الغاية.

فرع: الأقرب الافتقار إلى قبول الغريم هنا وإن لم نشترط في الإبراء القبول؛ مراعاة للفظ.

ولا ريب أنّه لو أقر له بعين وصالح على بعضها اشترط القبول؛ لأنّه في معنى هبة الباقي. ويحتمل البطلان؛ لأنّه يجعل بعض ملكه عوضاً عن كلّ ملكه، وهو غير

١ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٣، ص ٨، الرقم ٤٠١٧.

٢ قريب منه في السبس الكبرى البهقي، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١١٣٤٥-١١٣٤٦؛ ورواه بلفظه في مستدرک الوسائل، ج ١٢، ص ٤٤٤، الباب ٤ من أبواب كتاب المصحح، ح ٢، نقله عن درر اللآلي.

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٩، باب الصلح، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٧، ح ٤٧٥؛ ورواه عن أبي جعفر عليه السلام في التقيّة، ج ٣، ص ٢٣-٣٤، ح ٣٢٧٣.

معقول. فإن جاوزناه فليس له رجوع في القدر الباقي وإن كان في معنى الهبة. إلا أن نقول بالفرعية.

هذا، ولو أتلّف عليه ثوباً قيمته عشرة فصالح بأزيد أو أنقص، فالمشهور الجواز؛ لأنّ مورد الصلح الثوب. ويشكل على القول الأصحّ بضمنان القيمي بقيمته، فيؤدّي إلى الربا، ومن ثمّ منعه في الخلاف، والمبسوط<sup>١</sup>.

ولو صالح عن ألف بمائة معيّنة وأبرأه من الباقي صحّ بلفظ الإبراء، فلو استحققت المائة لم يكن له الرجوع في الإبراء.

ولو ضمّ الإبراء الصلح<sup>٢</sup> وقلنا بجواره فسد الصلح والإبراء.

ولو كانت المائة غير معيّنة لم يبطل وطالب بمائة.

والصلح لازم من طرفيه لا يفسخ إلا بالتقابل أو ظهور الاستحقاق في أحد العوضين. ولا يكون طلبه إقراراً؛ لصحته مع الإنكار.

ولو طلب البيع أو التملك أو الهبة فهو إقرار في الجملة. وفي كونه إقراراً للمخاطب بطر؛ من أعمال وكالته، حتّى لو ادّعى وكالته حرج عن كونه مقرراً له ويصحّ الصلح بعين أو منفعة أو نهما على متماثل أو مخالف.

ولو تعذّر العلم بما صولح عليه حار، كما في وارث يتعذّر علمه بحصّته، وكما لو امتزج مالهما بحيث لا يتميّز، ولا تصرّ الجهالة، ورواية منصور بن حازم تدلّ عليه<sup>٣</sup> ولو كان تعذّر العلم لعدم المكيال ولميزان في الحال، ومساسس الحسابة إلى الانتقال، فالأقرب الجواز.

ولو علم أحدهما وجب إعلام الآخر أو إيصال حقّه إليه، فلو صالحه بدون حقّه لم يفد إسقاط الباقي. إلا مع علمه ورضاه، ورواية ابن أبي حمزة نصّ فيه<sup>٤</sup>.

١ الخلاف، ج ٣، ص ٢٩٩، المسألة ١٠: المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٨.

٢ في نسخة: «ولو ضمّ الإبراء إلى الصلح».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٦، ح ٤٧٠، ج ٧، ص ١٨٢، ح ٨٢٦.

٤ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٩، باب الصلح، ح ١٦، الفقيه، ج ٣، ص ٣٣، ح ٣٢٧٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٦.



ولا يشترط في مورد الصلح أن يكون مالا، فيصح عن القصاص. أمّا عن الحدّ والتعزير والقسم<sup>١</sup> بين الزوجات فلا.

ولو صالح عن القصاص بحرّ أو بمسئوق فهو فاسد، علما أو لا، ولا يترتب عليه بطلان الحق، ولا وحبوب الدية على الأصح، لأنّ الفاسد يفسد ما تضمنه.

وكلّ ما لا يصحّ الاعياض عنه لا يصحّ لصلح عليه؛ لأنّه من باب تحریم الحلال أو تحليل الحرام، كصلح الشاهد ليشهد أو يكفّ، أو امرأة لتقرّ بزوجيته، أو رجل ليقرّ بزوجيته امرأة.

وكذا لا يصحّ الصلح على الخمر والخزير وما نهى عنه لعينه، ولا على ترك القسم بين الزوجات، أو ترك الاستمتاع بهنّ، أو ترك التكسّب بالبيع والشراء والإجارة. ولو حمل تزويج الأمة مصالحة عليه بطن، وإن جعله عوضاً للصلح، فالأقرب الجواز، فإن زوجه لزم، وإلا فله الفسخ، فيقول: زوّجتك فلانة بدفع دعواك، فإن فسخ النكاح بمسقط المهر، كعيها وردّته وبسلامها قبل الدخول، فالدعوى بحالها. ولو كان بمسقط نصفه، كعنه وردّته وطلاقه قبل الدخول، سقطت الدعوى في نصف المدعى به.

ولو ادعى داراً فأقرّ له بها فصالحه على سكّني المعزّسة صحّ، ولا رجوع إن جعلناه أصلاً وجوّرياً بغير عوض ولو أنكر فصالحه المدعى عليه على سكّني المدعى سنة، فهو أولى بعدم الرجوع؛ لأنّه عوض عن دعواه، وكذا لو كان الساكن المنكر؛ لأنّه عوض عن حبوذه.

ولو ظهر عيب في أحد الموضين جاز بفسخ، ولا أرش هنا مع احتماله. ولو ظهر غبن فاحش مع جهالة المغبون، فالأقرب الخيار كالبيع، وإن لم يحكم بالفرعية.

ولو ادعى عينا بصفين فصّدق أحدهما وصالحه على مال، فإن كان سببها موجباً للشركة، كالإرث والابتياح صفقة، صحّ في الربع بنصف العوض، ووقف

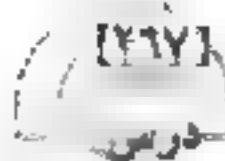
١. في بعض النسخ: والقسم.

في الربع على إجازة الشريك، وإن كان غير موجب للشركة صحَّ في النصف بكلِّ الموضع.

ولو أقرَّ لأحدهما بالجميع فله أن يدعيه لأن ما لم يكن قد سبق إقراره لصاحبه ويخاصمه الآخر.

ولو صالح على المؤجل بإسقاط بعضه حالاً، صحَّ إذا كان بغير جنسه. وأطلق الأصحاب الجواز، إمّا لأنَّ الصلح هنا ليس معاوضة، أو لأنَّ الربا يختصُّ بالبيع، أو لأنَّ النقيصة في مقابلة الحلول. فلو ظهر استحقاق الموضع أو تميّيه فردّه، فالأقرب أن الأجل بحاله. وقال ابن الجنيّد: يسقط<sup>١</sup>.

ولو ادّعى على الميت ولا يتيّ فصالح الوصي، تبع المصلحة. وأطلق ابن الجنيّد المنع<sup>٢</sup>.



فيه مسائل:

**الأولى:** لو صالح على النقد بنقد آخر لم يعتبر القبض في المجلس؛ لأنَّ الصلح أصل لا فرع البيع

وقال في المبسوط: يعتبر<sup>٣</sup>. وهو خيرة ابن الجنيّد<sup>٤</sup>.

**الثانية:** لو اختلف المتبايعان على الإقانة بزيادة من البائع في الثمن أو بنقيصة من المشتري، صحَّ عند ابن الجنيّد<sup>٥</sup>، والفاصل في المختلف<sup>٦</sup> والأصحاب على

١. حكاه عنه العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ٣، ص ١٧، الرقم ٤٠٤٥.

٢. حكاه عنه العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٣، ص ١٨، الرقم ٤٠٤٦.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٤.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨١، المسألة ١٢١.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٣، المسألة ١٢٥.

٦. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٣، المسألة ١٢٥.

خلافه<sup>١</sup>؛ لأنها فسخ لا بيع.

الثالثة. روى إسحاق بن عمار في توبين أحدهما بعشرين والآخر بثلاثين واشتبها؛ فإن خيّر ذو العشرين الآخر، فقد أنصفه، وإلا يباع وقسم الثمن أخماساً<sup>٢</sup>، وعليها المعظم.

وخرج ابن إدريس القرعة<sup>٣</sup>، والفاضل.

إن يباع مجتمعين فكذلك؛ للشركة الإجبارية. كما لو امتزج الطعامان. وإن يباع منفردين متساويين، فلكل واحد ثمن ثوب. وإن تعاونتا فالأكثر لصاحبه؛ بناءً على الغالب<sup>٤</sup>.

ويلزم على هذا الترجيح أحد الأمرين، من بيعهما معاً أو منفردين؛ إذا الحكم مختلف ويظهر أنه متى أمكن بيعهما منفردين امتنع الاحتماع والرواية مطلقة في البيع.

ويؤيدها أن الاشتباه مطّنة تساوي القهين، فاحتمال تملك كل منهما لكل منهما قائم، فهما بمثابة الشريكين

فرع. إن عملنا بالرواية ففي تعديها إلى الثياب والأمتعة والأثمان المختلفة نظر. من تساوى الطريق في الجميع؛ وعدم البصر. والأقرب القرعة هنا.

الرابعة لو اصطاح الشريكان عند إرادة الفسخ على أن يأخذ أحدهما رأس ماله والآخر الباقي، أو التوى جاز؛ للرواية الصحيحة<sup>٥</sup>.

١ كتاب حبرة في الوسيلة، ص ٢٤٩؛ والمعقّن في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٠.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٤٢١-٤٢٢، باب النواذر، ج ٢، فقيه، ج ٢، ص ٣٦-٣٧، ح ٢٢٨٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ٤٨٢.

٣ السرائر، ج ٢، ص ٦٨-٦٩.

٤ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٧٩-١٨٠، المسألة ١١٩.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٨، باب الصلح، ح ١ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٣٨٥١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٧، ح ٤٧٦.

ولو جعلاً ذلك في ابتداء الشركة، فالأقرب المنع؛ لمنافاته موضوعها، والرواية لم تدلّ عليه.

**الخامسة:** لو كان معهما درهما فادّعى أحدهما وادّعى الآخر اشتراكهما، ففي الرواية المشهورة: للثاني نصف درهم، ولأول الباقي<sup>١</sup>. ويشكل إذا ادّعى الثاني النصف مشاعاً، فإنه يقوى القسمة نصفين و يحلف الثاني للأول، وكذا كلّ مشاع. ولو أودعه واحد دينارين وآخر ديناراً، مضاع دينار واشتبه، ففي رواية السكوني: لصاحب الدينار نصف دينار، وللآخر الباقي<sup>٢</sup>، والعمل بها مشهور. وهنا الإشاعة ممتنعة.

ولو كان ذلك في أجزاء ممتازة كان الباقي أثلاثاً، ولم يذكر الأصحاب في هاتين المسألتين يميناً، وذكرهما في باب الصلح، فعائز أن يكون ذلك الصلح قهرياً، وعائز أن يكون اختياريّاً، فإن امتنعاً فاليمين. والفاضل في أحد أقواله يحكم في مسألة المودعة بأن الديارين الباقيين بينهما أثلاثاً، كمختلط الأجزاء<sup>٣</sup>، وفيه بعد، ولو قبل بالقرعة لم يكن.

**السادسة:** لا يمنع الصلح على المنفعة من بيع العين على المصالح وغيره. نعم، يتخيّر المشتري لو جهل. وكذا لا يمنع من عتق العبد، والمنفعة<sup>٤</sup> للمصالح، ولا يرجع المعتق بها على المولى.

**السابعة:** يصحّ الصلح على الثمرة ولزوع قبل بدو الصلاح وإن منعنا بيعهما؛ لأصالة الصلح. ويحوز جعلهما عوضاً عن الصلح على الأقوى. ولو جعل العوض سقي الزرع والشجر بمائة مئة معلومة، فالأقوى الصحة، وكذا لو كان معوضاً. ومنع الشيخ من ذلك؛ لجهالة الماء، مع أنّه قائل بجوار بيع ماء العين

١. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥، ح ٢٦٧٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ١٨١.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧، ح ٣٢٨١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ٤٨٣.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٥ (الطبعة المعجزة).

٤. في بعض النسخ، «النفقة».

والبئر، ويبيع حظه مشاع منه، وجوار جمعه عوضاً للصلح<sup>١</sup>

الثامنة: لو صالح عن ألف مؤجل بألف حال، احتل البطلان؛ لأنه في معنى إسقاط الأجل، وهو لا يسقط بإسقاطه نعم، لو دفعه إليه وتراضيا جاز. وكذا لو صالح عن الحال بالمؤجل بطل، زاد في 'عوض' أو لا؛ إذ لا يجوز تأجيل الحال. والفاضل حكم بسقوط الأجل في الأولى وثبوته في الثانية؛ عملاً بالصلح اللازم<sup>٢</sup>. ولو صالحه عن ألف حال بمسمائة مؤجلة، فهو إبراء من مسمائة، ولا يلزم الأجل، بل يستحب الوفاء به.

التاسعة: لو ادعى عليه عيناً فأكر، ثم صالح على بعضها جاز عندنا. ولا يتحقق هنا فرعية الهبة؛ لأنه بالنسبة إلى المدعى عليه ملك وإن كان بالنسبة إلى المدعي هبة.

العاشرة: لو ادعى عليه ديناً فأكر، فصالحه على بعضه صح، عتق مال الصلح أو جعله في الذمة؛ لصحة الصلح على الإنكار ولا يكون فرع الإبراء؛ لعدم اعتراف المدعى عليه بالحق، فحيث لو رجع المدعى عليه إلى التصديق طوّل بالباقي.

١ المبسوط، ج ٢، ص ٣١٠؛ والمزيد راجع مفتاح الكرامة، ج ٥، ص ٥٠٠.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٧٨ (الطبعة المعبرية).

## كتاب تزامم الحقوق

يجوز فتح باب في الطريق النافذ، وإحداث روش وساباط ما لم يصرّ بالمارة، ولا عبرة بمعارضة مسلم.  
وقال في الخلاف<sup>١</sup>، والمبسوط:

لكل مسلم معه؛ لأنه حق لجميع المسلمين؛ ولأنه لو سقط شيء منه ضمن بلا خلاف، وهو يدل على عدم جواز، إلا بشرط الصمان، ولأنه لا يملك التفرار ولا يملك لهواء<sup>٢</sup>

قلنا: الفرض عدم التضرر به، فالمانع معاند؛ ولأنفاق الناس عليه في جميع الأعصار والأمصا من غير نكر.

ولا حاجة فيه إلى إذن الحاكم أيضاً نعم، لو أظلم بها الدرب منع على الأقوى. فإن كان الطريق ممّا يمرّ عليه الحاجّ ولقوافل اعتبر علوّ ذلك بحيث لا يصدم الكنيسة على البعير.

ولا يشترط أن لا يصدم رمحاً منصوباً بيد فارس؛ لعدم مساس الحاجة إليه، ولسهولة إزالته.

والأقرب عدم جواز إحداث دكّه فيه على باب داره وغيرها لأهل الدرب وغيرهم، اتسع الطريق أو ضاق؛ لأنّ إحياء الطريق غير جائز؛ إذ هو مشترك بين

١. الخلاف، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥، المسألة ٢

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٩١

مارة المسلمين، فليس له الاختصاص المانع من الاشتراك.

وكذا لا يجوز الغرس فيه وإن كان هناك مدوحة؛ لأن الزقاق قد يصد<sup>١</sup> ليلاً وتزدحم فيه البهائم. ولأنه مع تطاول الأرملة ينقطع أثر الاستطراق في ذلك. ويحتمل حوازه ما لم يتضرر به المارة من ذلك، كالروشن والسباط، ويضعف بأنهما في الهواء، بخلاف الدكة والشجرة

فرع: الفاصل أفنى به وأمر بتأمله؛ لعدم وقوفه على نص فيه ولو خف<sup>٢</sup> من الروشن الإشراف على جاره، منع منه وإن كان لا يمنع من تعلية ملكه بحيث يشرف على جاره عندنا<sup>٣</sup>.

والعرف أنه مسلط على ملكه مطلقاً، والروشن يشترط فيه عدم التضرر؛ لأن الهواء ليس ملكه.

وأما السكة المرفوعة - أي الميسدة الأسفل - فلا يحوز إحداث روشن ولا حياح فيها إلا بإذن جميع أهلها، سواء كان في أسفلها أو أعلاها، ولا فتح باب أدخل من بابه، سد بابه أو لا ويحوز له إحراج بابه وإن لم سد الأول على قول<sup>٤</sup>.

ولو أذن أهل الأسفل في إدخال الباب، فهل لأهل الأعلى المنع؟ فيه إشكال؛ من عدم استطراقهم، ومن الاحتياج إليه عند ردحام لدواب والناس، وهو أقوى. وكذا لا يحوز فتح الباب لغير الاستطراق، كالاستصاءة؛ دفعاً للشبهة على ممر الأوقات، ولا نصب ميراب.

ولو أذنوا في ذلك كله جاز. ولهم الرجوع في الإذن؛ لأنه إعارة.

١. في بعض النسخ: «يصطدم».

٢. في بعض النسخ: «أشرف» وفي بعضها «تشرف» بدل «خيف».

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٢ (الطبعة الحجرية).

٤. من القائمين العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢ ص ١٨٢ - طبعة الحجرية.

أما لو صولحوا على ذلك بعوض، فإنه لازم مع تعيين المدة، وإن كان بغير عوض بني على أصالة الصلح، أو فرعيته للعارية.

ويجوز إفراد الهواء بالصلح وإن كان لا يفرد بالبيع؛ بناءً على الأصالة.

ويجوز فتح روزنة أو شبّاك وإن لم يأذنوا أو نهوا

ولو كان في أسفل الدرب فصلة فهم متسوون فيها؛ لارتفاقهم بها. وقال متأخرو الأصحاب: إنَّ ذا الباب الخارج إنما يشارك إلى موضع بابه، ثم لا مشاركة حتّى أنَّ الداخل ينفرد بما بقي<sup>١</sup>. ويحتمل التشارك في الجميع، كالفضلة؛ لاحتياجهم إلى ذلك عند ازدحام الأحمال ووضع الأثقال

فعلى الأوّل، ليس للخارج حق في المنع من الروشن وشبهه فيما هو أدخل منه، ويكفي إذن من له فيه حق.

وعلى الثاني، لا بدّ من إذن الباقيين وهو عديّ قوي.

ويجوز للأجنبي دخول البيّنة المرقوعة بغير إذن أهلها؛ عملاً بشاهد الحال والخلوس غير المضّرّ بهم، ولو نهاه أحدهم حرم ذلك.

ولا يجوز منع الذمّي من الطرق الدافذة؛ لأنّها وضعت وضماً عاماً.

ولو كان له داران متلاصقتان إلى سبكتين مرفوعتين، فالأقوى أنّ له فسخ باب بينهما واستطراقهما.

وكلّ دار على ما كانت عليه في استحقاق الشفعة بالشركة هي الطريق.

وظاهر الشيخ اشتراك أهل الزقاقين في الدرب من الجانبين<sup>٢</sup>، وأولى بالجواز إذا كان باباهما إلى طريقين ناهدين، أو فتح باب ذي البيّنة إلى الطريق وكذا يجوز العكس على الأقوى.

وليس لمن حاذى دار غيره في الطريق أن يذمّ منع المحاذي من الروشن والجناح

١. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٠٢؛ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٢ (الطبعة الحبرية).

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٩١ و٣٠٩؛ الحلافة، ج ٣، ص ٢٠٠، المسألة ١٢.



ما لم تعتمد أطراف خشبه على ملك الآخر، فإن سقط فللمقابل المبادرة؛ لإباحته في الأصل.

### فروع:

الأول: لو جعل المقابل روشناً تحت روشن مقابله أو فوقه فهل للسابق منعه؟  
لم أقف فيه على كلام، وقضية الأصل عدم المنع، إلا أن يقال: لما ملك الروشن ملك قراره وهواءه، وهو بعيد، لأنه مأذون في الانتفاع، وليس ملزوماً للملك  
الثاني: لو كان في الدرب المرفوع مسجد، أو مدرسة، أو رباط، أو سقاية، اشترط مع إذن أهلها في البرور عدم تضرر المسلمين أيضاً؛ لتعلق حقهم به.  
الثالث: يجوز عمل سرداب في الطريق الساعد إذا أحكم أزجه<sup>١</sup> ولم يحفر الطريق من وجهها، ولو كان في المرفوع لم يجز وإن أحكم إلا بإذنه، ومثله الساقية من الماء إذا لم يكن لها رسم قديم. (ومنع الفاضل) من عمل الساقية وإن أحكم الأزج عليها في النافذ<sup>٢</sup>.

أما لو عملها بغير أرح، فإنه يمتنع منها إجماعاً، ويجوز لكل أحد إزالتها.

[٢٦٨]

### درس

### في الجدار

أما الخاص فلما لكة التصرف فيه بما شاء من فتح كوة للاستضاءة، ووضع الجذوع وغير ذلك حتى رفعه من البين ويتخرج من هذا جواز إدخال الباب بغير إذن الجار في المرفوعة.

١ الأرح: بيت يبنى طولاً. ويقال له بالدارسية أوت. وقال الأرح: السقف راجع لسان العرب، ج ٢، ص ١٢٠٨.

والمصباح المنير، ج ١، ص ١٢، «أرح».

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٤ (الطبعة الحجرية).

ولو التمس جاره وضع خُدوعه عليه، استحب له الإجابة. وقوله: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمنع جاره من أن يضع خشبة على جداره»<sup>١</sup> معمول على التأكيد في استحباب الإسفاف.

ولو أسفغه فوضع، قيل: جاز له الرجوع فينفضه؛ لأنه إغارة<sup>٢</sup>. ويحتمل المنع من النقص؛ للضرر الحاصل به، فإنه يؤدي إلى خراب ملك المستعير. نعم، تكون له الأجرة فيها بعد الرجوع. وفي المبسوط: لا رجوع حتى يخرّب؛ لأنّ البناء للتأبيد<sup>٣</sup>؛ وللضرر.

ولو قلنا بالرجوع ففي غرمه الأرض وجهان؛ من استناد التفريط إلى المستعير؛ ومن لحوق ضرره بفعل غيره.

ولو قلنا بالأرض فهل هو عوض ما نقصت الآلات بالهدم، أو تفاوت ما بين العامر والخراب؟ كلٌّ محتمل.

ولو أنهدم الجدار، أو أزال<sup>٤</sup> المستعير نقصاً فلنمالك الرجوع قطعاً، ولو سكت لم تجز إعادته إلا بإذن جديد، سواء بناه بنفسه الأول أو غيره.

ولو صالحه على الوضع بعوض معلوم إلى محل معلوم حاز، فيشترط مشاهدة الحشْب، أو وصفه بما يرفع الجهالة، وكذا لو صالحه على البناء على حائطه ذكر سَمَك البناء وطوله.

ولو صالحه بشيء عوض، فهو كالصلح على بعض العين، أو الدين مع الإقرار وعندي فيه توقف، إلا أن يجعله هبة أو برأء وقد مرَّ<sup>٥</sup>.

فرع: لو كان الجدار لمسعد وشيخه من الوقوف العامة، لم يجز لأحد البناء عليه

١. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٦٣٥، ج ١٢٥٢ منه أحمد، ج ٣، ص ١٠٧، ح ٨٩٠٠: السنن الكبرى، البيهقي،

ج ٦، ص ١١٢، ح ١١٣٧٤

٢. من القائلين بالملامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٥ المسألة ٢٨، وص ١٨٦، المسألة ١٣٢

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٢، وج ٣، ص ٥٦

٤. في بعض النسخ: «زال».

٥. تقدّم في ص ٢٩١ أول كتاب الصبح

ولا الوضع بغير إذن الحاكم قطعاً، وليس له أن يأذن بغير عوض على الظاهر.  
ولو أذن بعوض ولا ضرر على الوقف احتل الحواز، نظراً إلى المصلحة وعدمه؛  
لأنه تصرف في الوقف بغير موضعه؛ ولأنه يشتر شبهة، وهذا أقوى.

وأما الجدار المشترك، فلا يجوز الانتداع به في وضع أو أزج أو فتح كوة - بضم  
الكاف وفتحها - إلا بإذن الجميع، وكذا صرب الويتد، سواء أضر بهم أم لا.  
ويحوز الانتفاع بالاستناد إليه ولا استغلال بظله لهم ولغيرهم، وكذا  
بالجدار المختص؛ عملاً بشاهد الحال نعم، ليس له حك شيء من آلاته  
حجراً كانت أو آخراً أو ليناً، ولا الكتابة عليه؛ لأنه تصرف في ملك الغير بما  
هو مظنة الضرر.

وهل لمالك الجدار منع المستند والمستظل إذا كان المجلس مساحاً؟ الأقرب  
المنع مع عدم الضرر، وحكم الفاضل بأن له المنع من الاستناد؛ لأنه تصرف.  
وبحور قسمه الحدار طولاً وعرضاً. وطوله امتداده من زاوية من البيت إلى  
الزاوية الأخرى، أو من حد من أرض البيت إلى حد آخر من أرضه، وليس المراد به  
ارتفاعه عن الأرض، فإن ذلك عمقه.

والعرض هو السطح الذي يوضع عليه الحدوع، فلو كان طوله عشراً وعرضه  
ذراعين واقتسماه في كل الطول ونصف لعرص ليصير لكل واحد ذراع في طول  
عشر حاز. وكذا لو اقتسماه في كل العرض ونصف الطول بأن يصير لكل واحد  
منهما طول خمس في عرض ذراعين.

ثم القسمة بعلامة توضع جائزة في الأمرين، وبالشتر جائزة في الثاني دون الأول،  
إلا مع تراضيهما، كما لو نقصاه واقتسما آلاته. والقرعة ممتنعة في الأول، بل كل  
وجه لصاحبه، ويجوز في الثاني.

ومتى تطرق ضرر عليهما أو على أحدهما وطلبه الآخر، فهي قسمة تراص، وإلا

فهي قسمة إجبار. ولو طلبها المتضرر أخير الآخر.  
وكذا يجوز قسمة عرصته قبل البناء.

[٢٦٩]

درس

لو انهدم الجدار أو استرم<sup>١</sup>، لم يجب على الشريك الإجابة إلى عمارته. ولو هدمه فعليه إعادته إن أمكنت المماثلة، كما في جدران بعض البساتين والمزارع، وإلا فالأرض، والشيخ أطلق الإعادة<sup>٢</sup>، والفاضل أطلق الأرض<sup>٣</sup>.

ولو بناء أحدهما بالآلة المشتركة كان بينهما، وفي توقفه على إذن الآخر مع اشتراك الأساس احتمال قوي.

ولو أعاده بآلة من عنده فالحائظ ملكه. والتوقف هنا على إذنه أقوى. ومنع الشيخ من التوقف على إذن الآخر<sup>٤</sup> وله منع الآخر من الوضع عليه في الثانيه دون الأولى. نعم، للشريك مطالبة بهدمه، قال الشيخ. أو يعطيه نصف قيمة الحائط و يضع عليه، والحيار بين الهدم وأخذ القيمة للثاني<sup>٥</sup>.

وكذا لا تجب إجابة الشريك إلى عمارة الرحى المشتركة والنهر والدولاب والعلو والسفل في الدار.

ولو استحق إجراء مائه أو وضع بنائه أو جذوعه على ملك الغير، فليس عليه مساعدة المالك في عمارة المجرى، ويجب على المالك ذلك، ولو احتاجت الساقية إلى إصلاح فعلى صاحبها.

ولا يجبر صاحب السفل ولا لعلو على بناء الجدار الحامل للعلو، ولا على جدار

١ استرم الحائط، أي حاربه أن يرم إنا يتدعه، بالطين لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٥١-٢٥٢، ٥٠٠م.

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٣٠٣

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦ (الطبعة الحجرية).

٤ و ٥. المبسوط، ج ٢، ص ٣٠٦

البيت، إلا أن يكون ذلك لازماً بعقد.

ولو ملكا دارين متلاصقتين فليس لأحدهما مطالبة الآخر برفع جذوعه عنه، ولا منعه من التجديد لو انهدم السقف إذا لم يعسا على أي وجه وضع؛ لجواز كونه بعوض. ونقل فيه الشيخ عدم الخلاف<sup>١</sup>. نعم، لو ادعى أحدهما الاستحقاق ونسفاه الآخر جزماً احتل حلف المكر. وعليه فحصل<sup>٢</sup>.

وظاهر الشيخ: أن على مدعي لعارية بيئته واليمين على الآخر<sup>٣</sup>.

ولو انهدم الحائط المشترك بينهما فاصطلحا على أن يبنياه، ويكون لأحدهما أكثر مما كان له بطل الصلح، لأن فيه إتهاب ما لم يوجد، قاله الشيخ<sup>٤</sup>.

ويمكن القول بالحواز مع مشاهدة الآلات أو الوصف ومشاهدة الأرض؛ بناءً على أن الصلح أصل وإن كان بعير عوض، إلا أن يجعل المانع منه عدم وجود التأليف الذي هو جبرء صوري من لحائط، وعدم إمكان ضبطه.

ولكنه ضعف، وإلا لما جار الاستحجار على البناء المقدر بالعمل، أو نقول: الشارط على نفسه منبرع بما يحصّ شريكه من عمله، والشارط لنفسه غير متبرع، فيشترط له في مقابله قدرًا من الملك<sup>٥</sup>.

ويحتمل حوار اشتراط تملك الأكثر من آلات لا من الجدار بعد البناء؛ لأنه تعليق ملك في عين، وهو ممتنع؛ لامتناع لأجل في الملك

ولو انفرد أحدهما بالعمل وشرط لنفسه لأكثر من الآلة صح قطعاً.

وفي التذكرة أطلق حوار الاشتراط الأكثر، لعموم: «المسلمون عند شروطهم»<sup>٦</sup>. ويجري مجرى الاستحجار على الطحن بحزء من الدقيق، وعلى الارتضاع بحزء من الرقيق، فإنه يملكه في الحال، ويقع العمل فيما هو مشترك بينه وبين غيره، وعلى

١ المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٨.

٢ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٤، المسألة ١٢٨.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٥-٢٩٦: الخلاف، ج ٣، ص ٢٩٥-٢٩٦، المسألة ٤.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٩-٣٠٠.

٥ الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ١٢٦٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢، ح ٩٢.

هذا يملك الأكثر في الحائط مبنياً<sup>١</sup>. وهو قوي.

ولو كان لأحدهما السفل وللآخر العلو، لم يكن للأسفل منع الأعلى من وضع ما لا يتأثر به السقف من الأمتعة لو كان السقف له، ولو كان للأعلى لم يكن له منع الأسفل من الاستئذان، وله منعه من ضرب وتد فيه، ولا يمنعه من تعليق ما لا يتأثر به.

ولو جعل عوض الصلح عن الدعوى مجرى الماء في أرضه قدر المجرى طولاً وعرضاً لا عمقاً؛ لأن من ملك شيئاً ملك قراره إلى تخوم الأرض.

ولو جعله إحراء الماء في ساقية محفورة مشاهدة، حاز إذا قدرت المدة. قال الشيخ: ويكون فرعاً للإجارة وفي المجرى فرع البيع<sup>٢</sup>.

قال الشيخ: ولو كانت الساقية غير محفورة لم يجز الصلح على الإجراء؛ لأن فيه استتعار المعدوم<sup>٣</sup>.

ويشكل بإمكان تعيين مكان الإجراء طولاً وعرضاً، واشتراط حفره على مالك الأرض، أو على المجري ماءً، نعم، لو كانت الأرض موقوفة، أو مستأجرة لم يجز.

ولو صالحه على المدعى به على إحراء الماء من سطحه على سطح المدعى عليه، اشترط علم سطح المدعى. ولا فرق بين الإقرار بالمدعى به ثم الصلح، وبين الإنكار. والشيخ فرض المسألة مع الإقرار<sup>٤</sup>. كما هو مذهب بعض العامة<sup>٥</sup>.

ويجوز الصلح على إزالة البنيان ولجذوع عن ملكه، كما يجوز الصلح على إثباتها. ويجوز الصلح على قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير، وتعيين المدة كالإجارة.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٧ (الطبعة العجوة).

٢ و ٣ المبسوط، ج ٢، ص ٣١٠.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ٣١١.

٥. راجع المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٧، ص ٢٦، ٢٨، دهن المسألة ٨١٨.

ويجوز الصلح على الاستطراق، كما يجوز على إجراء الماء، ويشترط ضبط موضع الاستطراق

ولو باع الإجراء والاستطراق لم يجز؛ لأن موضع البيع الأعيان. وكذا يصح الصلح على حق الهواء لا البيع ولا الإجارة.

ومن استحق إجراء الماء في ملك غيره، فليس له طروقة بغير حاجة ولو استمر الملك لم يجب على المستحق مشاركته في لعمارة وإن كان بسبب الماء.

ولو سرت عروق الشجرة أو فروعها إلى ملك الغير فله عطفها إن أمكن، وإلا فله قطعها من حدّ ملكه. ولا فرق بين أن يكون الفروع في ملكه أو هوائه. ولا يحتاج إلى إذن الحاكم، كما أنه إخراج بهمة تدخل إلى داره بدون إذنه. نعم، يأمر صاحبها بقطعها، فإن امتنع قطعها هو.

ولو صالحه على إبقائها على الأرض، أو في الهواء جار مؤقتاً لا مؤبدًا، بعد انتهاء الأعصان والمروق بحسب طين أهل النخيلة أو تقدير الزيادة. وليس له إيقاد النار تحت الأغصان لتحرق، بل القطع.

[ ٢٧٠ ]

درس

في التنازع

وفيه مسائل:

الأولى: لو ادعى داراً على اثنين فصدّقه أحدهما فله نصيبه، فإن باعه عليه فللآخر الشفعة إن تغايرت جهة ملكيهما، وإن اتحدت كالإرث فلا؛ لاعترافه بطلان البيع، ولو صالحه فلا شفعة قطعاً إذا حملناه أصلاً.

الثانية: لو تنازعا في جدار حائل بين دريهما، فإن كان متصلاً بأحدهما اتصال ترصيف، أي تداخل الأحجار واللين، أو كان له عليه قبة أو غرفة أو ستر، أو جذع

على الأقوى، فهو صاحب اليد، فعليه اليمين مع فقد البيّنة.

ونفى الشيخ في الكتابين الترجيح باجذوع<sup>١</sup>؛ لأنّ كون الجدار سوراً للدارين دلالة ظاهرة على أنّه في أيديهما، ووضع الجذع اختصاص بعز يد انتفاع، كاختصاص أحد الساكنين بزيادة الأمتعة.

ولو كان اتصال مجاورة ولا اختصاص لأحدهما تعالفا واقتسما نصفين. قال الشيخ: والقرعة قوي<sup>٢</sup>. وكذا لو كان متصلاً بهما، أو جذوعهما عليه. ولا عبرة بالكتابة والتزويق، والوحي الصحيح من اللّٰه لو بناء بأنصاف اللّٰهين، والروازن، والطين.

وفي الترجيح في الخُصّ<sup>٣</sup> بمعاقد القِطع<sup>٤</sup> قول مشهور مستند إلى النقل<sup>٥</sup>. والأزج المقوّس على الترفيف مرجّح، وبالمجاورة لا ترجيح به. والمسناة<sup>٦</sup> والمرزبين الملكين كالجدار.

فهرع: لو بنى الجدار على جذع داخل طرفه في بناء أحدهما، ففي الترجيح به نظر؛ من أنّه كالأس؛ أو كالجزيرة.

ولو اتفقا على ملكية الجذع لصاحب الجدار المولع فيه، فاحتمال اختصاصه أقوى.

الثالثة: لو تنازعا في الأس والجدار فأقام بيّنة بالجدار فهو ذو يد في الأس. وكذا الشجرة مع المفرس.

والفرق بينهما وبين الجذع أنّ كون الحدار حائلاً بين الملكين أمانة على اشتراك

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٤؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٩٦، لمسألة ٤.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٩٦.

٣. الخُصّ، بيت من شجر أو قصب، لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦، «خصص».

٤. القِطع، ما تشدّ به الأحصاس، ومنه معاقبة القِطع لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٧، «قط».

٥. الكافي، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٦، باب جامع في حريم الحقوق، ج ٣ و٩؛ المقية، ج ٣، ص ١٠٠، ح ١٣٤١٥.

تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦، ح ٦٤٩.

٦. المسناة - بضم الميم - نحو المرور، وربما كان أزيد نرباً منه، ومنه التحجير بمسناة مجيع البحرين، ج ١، ص ٢٣٧، «سناة».



اليَد، ولا دلالة على اشتراك اليَد في الأُس والمفرس، فإذا ثبت الحدار لأحدهما اختصت يده.

الرابعة: لو تنازع ذو الغرفة وذو البيت في جدران حلف ذو البيت. وقال ابن الجنيْد هو بينهما<sup>١</sup>؛ لأنَّ حاجتهما إليه واحدة، وارتضاء في المختلف<sup>٢</sup>. وفي جدرانها يحلف ذو الغرفة لليد المختصة، وفي سقفها كذلك. وفي السقف المتوسط يقوى الاشتراك مع حلفهما أو نكولهما، وإلا اختصَّ بالحالف وهي المبسوط. يقسم بعد التحالف، والقرعة أحوط<sup>٣</sup>. وتردُّد في الحلاف بين القرعة والتحالف<sup>٤</sup>.

وقال ابن الجنيْد<sup>٥</sup>، وابن إدريس يحلف صاحب الغرفة؛ لأنها لا تتصور بدونه، بخلاف البيت<sup>٦</sup>، واختاره في المختلف<sup>٧</sup>. ولو لم يمكن إحداث السقف، بأن كان أرضاً ترصيفاً، حلف صاحب البيت، لاتصاله به.

الخامسة: لو كان على سته غرفة يفتح بابها إلى آخر وتنازعا حلف صاحب البيت؛ لاتصالها به، ولو كان للآخر عليها بد يتصرف أو سكنى حلف؛ لأنَّ يده أقوى.

السادسة: لو تنازع صاحب الأعلى وصاحب الأسفل في عُرْصة الحان الذي مِرْقاة في صدره، فالأقرب القضاء بقدر المَرِّ بينهما، واحتصاص صاحب الأسفل بالباقي، وربما أمكن الاشتراك في العُرْصة؛ لأنَّ الأعلى لا يكلف المرور على حطّ مستوي، ولا يمع من وضع شيء فيها ولا من الجلوس قليلاً.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٩٠، المسألة ١٤٠.

٢. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٩٠، المسألة ١٤٠.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٣٠.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٢٩٨، المسألة ٨.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٥، المسألة ١٢٨.

٦. السرائر، ج ٢، ص ٦٧.

٧. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٥، المسألة ١٢٨.

ولو كان يزقاة في دهلززه، فالأقرب أن لا مشاركة للأسفل في العرصة، إلا أن نقول في السكة المرفوعة باشتراك الفضلة بين الجميع، ويؤيده أن العرصة يحيط بها الأعلى كما يحيط بها الأسفل. ولو كان لمزقي في ظهره فاختصاص صاحب الأسفل بالعرصة أظهر.

السابعة: لو تنازعا في المزقي ومحلّه فهو للأعلى، وفي الخزانة تحته بينهما. ولو اتفقا على أن الخزانة لصاحب الأسفل فالدرجة كالسقف المتوسط بين الأعلى والأسفل، فيقضى بها بينهما. ولا عبرة بوضع الأسفل آلاته وكيرانه تحتها. ثم إذا ثبتت الدرجة للأعلى فهو ذو يد في الأس.

الثامنة: لو تنازع راكب الدابة والمتشبت بلحامها فيها، فهما سواء عند الشيع في الخلاف<sup>١</sup>، وأحد احتماليه في الميسوط<sup>٢</sup>، وعند ابن إدريس<sup>٣</sup> والاحتمال الآخر اختصاص الراكب بيمينه، واختارم الفاضلان<sup>٤</sup> كذا لايس الثوب وممسكه، وذو الحمل على الجمل وغيره: لأن الاستيلاء حاصل منهم بالتصرف، والنشبت لا يقاومه.

ولا عبرة هنا بكون الراكب غير معتاد قنية الدواب، وكون المتشبت معتاداً لذلك. ولو كان بيدهما ثوب وأكثره مع أحدهما، فلا ترجيح به البتة؛ لأن مسقى اليد حاصل لهما ولا ترجيح، أمّا الراكب واللايس فلهما مع اليد التصرف.

١. الخلاف، ج ٣، ص ٢٩٦، المسألة ٥.

٢. الميسوط، ج ٢، ص ٢٩٧.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٦٧.

٤. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٠٤، تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٦ (الطبعة الحجرية)؛ مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٨٨، المسألة ١٣٦.



## كتاب الشفعة

وهي لغة: فُعلة، من شفع كذا بكذا، إذ جعله شفعاً به، فإنَّ الشفع يجعل نصيبه شفعاً بنصيب شريكه، وأصلها التقوية؛ لأنَّ كلاً من الوترين يقوى بالآخر. وشرعاً: حقُّ ملك قهريّ يثبت بالبيع لشريك قديم على شريك حادث فيما لا ينقل عادة مع قراره. وثبوتها إجماعي، إلا من أبي الشعثاء جابر بن يزيد<sup>١</sup>، ولا يقدر خلافه مع الطعن في عقيدته بالخروج. وتثبت في الأرض بالأصالة، وفي المساكن والأشجار بالتبع. <sup>٢</sup> ولو اشتركت عرفة بين اثنين واحتصَّ أحدهما بالسقف، أو انتفى السقف عنهما فلا شفعة فيها عند الفاضل؛ لعدم قرارها ولو كان السقف للشريكين؛ لأنَّ ما في الهواء لا ثبات له<sup>٣</sup>.

ولو علَّل بأنَّ آلات البناء إنما تثبت فيها الشفعة تبعاً للأرض ولا أرض هنا، كان أوجه. واختلف الأصحاب في المنقول، فأثبتها فيه المرتضى<sup>٤</sup>، وهو ظاهر المسفيد<sup>٥</sup>.

---

١. أبو الشعثاء جابر بن زيد اليحمدي الأردني الحرقلي. أحد أئمة المسكة من أصحاب عبد الله بن عباس، أصله من الحرقلة. قالوا: ويقال له: الجوفي - بالجيم والواو والفاء - لأنه نزل البصرة في الأردن في موضع يقال له: درب الجوف. روى عن ابن عباس وابن عمرو، وروى عنه عمرو بن دينار وتوفي سنة ٩٣. مصحح البلدان، ج ٢، ص ٢٨١، الرقم ٣٦٢٠، «الحرقلة».

٢. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٥٧، الرقم ٦١٦٨؛ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٢.

٣. الانتصار، ص ٤٤٨، المسألة ٢٥٦.

٤. العقعة، ص ٦١٨.

وقول الشيخ في النهاية<sup>١</sup>، وابن الجسيد<sup>٢</sup>، والحلي<sup>٣</sup>، والقاضي<sup>٤</sup>، وابن إدريس<sup>٥</sup>،  
وظاهر المبسوط<sup>٦</sup>، والمتأخرين<sup>٧</sup>، نعيها فيه<sup>٨</sup>، وأثبتها الصدوقان في الحيوان والرقيق<sup>٩</sup>،  
والفاضل في العبد<sup>١٠</sup>؛ لصحيفة الحلبي<sup>١١</sup>، ومرسلة يونس تدل على العموم<sup>١٢</sup>، وليس  
ببعيد.

وعلى القول بنفيها عن المنقول لو ضمه إلى غير المنقول لم يشفع ولم يمنع، ويؤخذ  
الآخر<sup>١٣</sup> بالحصة من الثمن يوم انعقد. وقال الشيخ: بدخول الثمرة في الشفعة<sup>١٤</sup>  
واحترازنا بـ«العادة» ليدخل الدولار، فإنه وإن أمكن نقله، إلا أن العادة بخلافه،  
فتثبت فيه الشفعة لا في حباله ودلائله المنقولة عادة، وإنما تثبت في الدولار تبعاً  
للأرض.

ثم اختلفوا في إمكان القسمة على قولين مشهورين، فعلى اشتراطه فلا شفعة  
فما لا يمكن قسمته، كالحمام لصغير، والعصائد الضبقة، والنهر والطريق الضيقين،  
وكذا الرحى، إلا أن يمكن قسمة أحجاره وبيتها

١. النهاية، ص ٤٢٣ - ٤٢٤

٢. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣١٨، المسألة ٣٢٤

٣. الكافي في الفقه، ص ٣٦٢

٤. المهذب، ج ١، ص ٤٥٣

٥. السرائر، ج ٢، ص ٣٨٥

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٦

٧. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١١٩، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٢، وتحرير الأحكام  
الشرعية، ج ٤، ص ٥٥٧، الرقم ٦٦٦٨، ومصر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٩٧

٨. حكاية ابن علي بن بابويه في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٨، المسألة ٣٢٤؛ وقاله الصدوق في المتع، ص ٤٠٥

٩. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٩ - ٣٥٠، المسألة ٣٢٤

١٠. الكافي، ج ٥، ص ٢١٠، باب شراء الرقيق، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٦، ج ٧٣٥، الاستبصار، ج ٣،  
ص ١١٦، ج ٤١٥

١١. الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، باب الشفعة، ج ٨؛ الفقيه، ج ٣، ص ٧٩ - ٨٠، ج ٣٣٨٠، تهذيب الأحكام، ج ٧،  
ص ١٦٤ - ١٦٥، ج ٧٣٠، الاستبصار، ج ٣، ص ١١٦، ج ٤١٣

١٢. لم يكثر من النسخ «الأجر».

١٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٠٧

فرع: لو اشتملت الأرض على بئر لا يمكن قسمتها وأمكن أن تسلم البئر لأحدهما مع قسمة الأرض، ثبتت الشفعة في الجميع.

قيل: وكذا لو أمكن جعل أكثر بيت الرحي موازياً لما فيه الرحي<sup>١</sup> ويلزم منه لو اشتملت الأرض على حَقَم أو بيت ضيق وأمكن سلامة الحَقَم أو البيت لأحدهما إن ثبتت. وعندني فيه نظر؛ لشك في وجوب قسمة ما هذا شأنه.

وأما تثبيت للشريك لا للجار، ونقل الشيخ فيه الإجماع - خلافاً لظاهر الحسن<sup>٢</sup> - وقدّم عليه الخليل<sup>٣</sup>. وهو شاذ. ولا مع انقصة إلا مع الاشتراك في الطريق أو النهر اللذين يقبلان القسمة على الخلاف.

ولا تثبت لأزيد من شريك على الأشهر، ويكاد يكون إجماعاً، كما نقله ابن إدريس<sup>٤</sup>. وقول ابن الجنيد بثبوتها مع الكثرة<sup>٥</sup> بادر وكذا قول الصدوق بثبوتها في غير الحيوان مع الكثرة، وفي الحيوان مع الشريك الواحد<sup>٦</sup>؛ لرواية عبد الله بن سنان<sup>٧</sup> نعم بقول ابن الجنيد روايات، منها: صحيحة منصور بن حازم<sup>٨</sup>، ومال إليه الفاضل في المختلف<sup>٩</sup>. والأولى حملها على التقية. ثم اختلف هذان في ثبوتها بحسب الرؤوس، أو بحسب السهام، فالصدوق على

١ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ٤ ص ٥٥٨، الرقم ١١٦٩

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٥ ص ٣٥٢، المسألة ٣٢٥

٣ الخلاف ج ٣ ص ٤٢٧، المسألة ٣

٤ السرائر ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٥ ص ٣٥٥، المسألة ٣٢٧

٦ المقنع ص ٤٠٦

٧ الفقيه ج ٣ ص ٨٠ ح ٣٢٨١ تهذيب الأحكام ج ٧ ص ١٦٥-١٦٦ ح ٧٣٤ الاستبصار ج ٣ ص ١١٦

ح ٤١٤

٨ الكافي ج ٥ ص ٢٨٠ باب الشفعة ج ٢ ص ٢٨١ ح ١٩ الفقيه ج ٣ ص ٨٠-٨١ ح ٣٣٨٢ تهذيب

الأحكام ج ٧ ص ١٦٥ ح ٧٣١-٧٣٢ الاستبصار ج ٣ ص ١١٧ ح ٤١٧-٤١٨

٩ مختلف الشيعة ج ٥ ص ٣٥٥، المسألة ٣٢٧

الأول<sup>١</sup>، وابن الجنيّد على الثاني، ويجوز عنده قسمتها على الرؤوس<sup>٢</sup>؛ لما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الشفعة على عدد الرجال»<sup>٣</sup>.

ويشترط انتقال الحصّة بالبيع، فلو انتفت بغيره، من الصلح والإجارة والهبة والارث والإصداق، فلا شفعة. ونقل الشيخ فيه الإجماع<sup>٤</sup>. وشذّ قول ابن الجنيّد بثبوتها في الموهوب بعوض أو غيره<sup>٥</sup>.

ولا تثبت لذمي على مسلم وإن كان نبتع ذميّاً. وهي رواية السكوني: «ليس لليهود والنصارى شفعة»<sup>٦</sup> والظاهر أنّ المرد به على المسلم.

ويشترط كون الملك المأخوذ به طلقاً، فلو كان وقفاً وبيع الطلق لم يستحقّ صاحب الوقف شفعة. ونقل الشيخ في الميسوط فيه عدم الخلاف<sup>٧</sup>؛ لنقص الملك بعدم التصرف فيه.

وقال المرتضى للناظر في الوقف من إمام ووصي ووليّ الأخذ بالشفعة<sup>٨</sup> وقال ابن إدريس: ذلك حقّ إن كان الموقوف عليه واحداً<sup>٩</sup>، وارتضاء المأخرون<sup>١٠</sup>. وهو مبنيّ على بملكه الوقف، وإنّ هذا الملك الناقص ممّا تثبت فيه الشفعة. نعم، لو بيع الموقوف في صورة الحوار تثبت بآخر الشفعة قطعاً واحررنا به «الشريك القديم» عن المقدّر، فلو اشترياً معاً فلا شفعة وكذا لا شفعة للمتأخّر على المتقدّم.

١ الفقيه، ج ٢، ص ٧٩ - ٨٠، دبل الحديث ٣٣٨٠

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٥، ص ٣٥٧، المسألة ٣٢٨

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٣٧٣ - ٣٣٧٤

٤ الميسوط، ج ٢، ص ١١١ الخلاف، ج ٢، ص ٤٥١، المسألة ٢٣

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٥، ص ٣٥٩، المسألة ٣٣٠

٦ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، باب الشفعة، ح ٦، الفقيه، ج ٢، ص ٧٨، ح ٣٣٧٥، تهذيب الأحكام ج ٧، ص ١٦٦، ح ٧٢٧

٧ الميسوط، ج ٢، ص ١٤٥

٨ الانتصار، ص ٤٥٧ المسألة ٢٦٠

٩ المراتر، ج ٢، ص ٣٩٧

١٠ كالمعلّمة في مختلف الشيعه، ج ٥، ص ٣٧٢، المسألة ٣٤٢، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٥٩، الرقم

١٦١٧٣، ودر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٩٩

فرع: ولو ادّعى السبق ولا بيّنه سمع من السابق في الدعوى، أو من صاحب اليمين لو ابتدر الدعوى، فإذا أنكر المدّعى عليه حلف، ثمّ تسمع دعوى الثاني على الأوّل، فيحلف مع الإنكار ويستقرّ الملك بينهما ولو نكلاً فكذلك.

ولو نكل المدّعى عليه أولاً، حلف المدّعي وأخذ نصيب صاحبه، وسقطت دعوى صاحبه؛ لزوال ملكه. ولو نكل المدّعى عليه ثانياً وهو المدّعي أولاً حلف صاحبه وأخذ حصّته، ولا تكفيه اليمين الأولى؛ لأنها على النفي.

ولو أقام أحدهما بيّنة قضي له. ولو أقاما يّنتين بني على الأعمال، أو التساقط. فعلى الأوّل يقرع، وعلى الثاني كما لو لم تكن يّنة، والقرعة أقوى.

ولو أقام أحدهما بيّنة بالشراء من غير تأريخ فلا عبرة بها.

(١٢٧٨)

درس

يشترط قدرة الشفيع على التمس، فلو اعترف بالعجز أو ماطل أو هرب فلا شفعة.

ولو قال الثمن غائب فأمهلونني، أجل ثلاثة أيّام. ولو كان في بلد آخر أجل زماناً يسع ذهابه وإيابه وثلاثة، إلّا أن يتصرّر المشتري فيسقط.

ولا يجب على المشتري قبول الرهن أو لئاس أو العوض، وليدفع الثمن قبل تسليم المبيع؛ جبراً لقهر المشتري. ولو سلّمه ليحضر الثمن إلى مدّة فماطل حتّى انقضت، فله الفسخ واسترداد المبيع.

ولو كان المشتري غائباً فله الشفعة إذا علم وإن تطاول زمانه، ما لم يتمكّن من المطالبة في الغيبة بنفسه أو وكيله، ولا عبرة بتمكّنه من الإشهاد، فلا يبطل حقّه بتمكّنه من الإشهاد على المطالبة ولمّا يشهد.

والمريض الذي لا يتمكّن من المطالبة كعائب، وكذا المحبوس ظلماً أو بحقّ يعجز عنه. ولو قدر عليه ولم يطالب بطلت

وتثبت الشفعة للصبيّ والمجنون والسفيه، فيطالب الوليّ مع الغبطة، فلو ترك فلهم



المطالبة بعد زوال المانع. والأقرب أن للمولى ذلك أيضاً؛ لبطلان الترك. ولو أخذ لا مع الغبطة جاز لهم نقضها.

وتثبت للمفلس، وللغرماء من بذل المال فيها، فإن مكّنوه أو رضي المشتري بذمته تعلق بالشقص حق الغرماء

وتثبت للمكاتب بنوعيه، وليس للمولى الاعتراض عليه، بخلاف المأذون، فإن له منعه.

وتثبت للعامل، فإن ترك فللمالك الأخذ وليس للمالك أخذ ما اشتراه العامل بالشفعة، بل له فسخ المضاربة فيه، فإن كان فيه ربح ملك العامل نصيبه، وإلا فله الأجرة. وللعامل أخذ الشقص اذني اشتريه في شركة نفسه بالشفعة إن قلنا: إن الوكيل يأخذ بها.

#### فروع

الأول: المولى لاثنين لو باع نصيباً لأحدهما في شركة الآخر فله الأخذ للآخر ولو باع المولى نصيب المشترك بينهما وبين مولى عليه فله الأخذ له، ولو باع نصيب المولى عليه فله الأخذ لنفسه وفي المختلف نفي أحد المولى لنفسه الشفعة، وكذا الوكيل لرضاها بالبيع<sup>١</sup>، ويضعف بأنه تمهيد لطريق الشفعة

ومنع الشيخ من أخذ الوصي لشفعة؛ بكونه متهماً بتقليل الثمن ليأخذه لنفسه<sup>٢</sup> ويضعف بأنه سببه إلى الحياة والأصل الأمانة. قال وليس للوصي الشراء لنفسه<sup>٣</sup> وفيه منع. وجوز ذلك كله في الأب والجد؛ لأن شفقتهم كاملة<sup>٤</sup> ومنع الشيخ أيضاً من أخذ الوكيل؛ لاتهامه في تقليل الثمن، ولأنه لا يجوز شراؤه من نفسه<sup>٥</sup>.

الثاني: لا شفعة للحمل؛ لأنه لا يملك ابتداءً في غير الإرث والوصية، ولو انفصل حياً فهل لوليّه الأخذ، أو له بعد كماله؟ نظر.

١ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٨٠، المسألة ٣٥٦.

٢-٤ المبسوط، ج ٢، ص ١٥٨.

٥ المبسوط، ج ٢، ص ١٤٢.

الثالث: المغمى عليه كالثائب وإن تطول الإغماء، ولا ولاية عليه لأحد، فلو أخذ له أخذ لغيره الأخذ، وإن أفاق وأجار ملك من حين الإجازة لا قبلها، فالمشترى قبلها.

الرابع: لو باع المكاتب شقصاً على المولى ببعض مال الكتابة، تثبت الشفعة لشريكه، فإن كان مشروطاً وفخت كتابته فالأولى بقاء الشفعة؛ اعتباراً بحال البيع ووجه زوالها خروجه عن كونه مبيعاً.

الخامس: لو اشتمل البيع على خيار للبائع أو لهما، قال الشيخ، لا شفعة؛ بناءً على عدم انتقال المبيع<sup>١</sup>، وهو قول ابن الجنييد<sup>٢</sup>.

وقال ابن إدريس: تثبت؛ بناءً على الانتقال<sup>٣</sup>، وظاهره بطلان خيار البائع بالأخذ. وقال الفاضل: أخذه مراعى، فإن فسخ لئام بطل الأخذ، وإلا صح<sup>٤</sup> ولا أعلم به قائلاً. قال الشيخ: وإن اختص به المشتري ثبتت الشفعة، وله المطالبة بها قبل انتضاء الخيار<sup>٥</sup> ويلزم على قول الفاضل أن تكون المطالبة مراعاة.

ويمكن القول بأن الأخذ يبطل خيار المشتري، كما لو أراد الرد بالعيب فأخذ الشفع، ولأن الغرض الثمن وقد حصل من الشفع، إلا أن يجاب بأن المشتري يريد دفع الدرك عنه.

فرع: لو كان الخيار للمشتري فباع الشفع نصيبه فالشفعة للمشتري الأول. وفي بقاء شفعة البائع لو باع قبل العلم وجهان يأتيان إن شاء الله تعالى<sup>٦</sup>. ولو كان الخيار للبائع أو لهما فالشفعة للبائع الأول عند الشيخ<sup>٧</sup>، وابن الجنييد<sup>٨</sup>؛

١ المبسوط، ج ٣، ص ١٢٢؛ الحلاف، ج ٣، ص ٤٤٥، مسألة ٢١

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٦، المسألة ٣٣١.

٣ السرائر، ج ٢، ص ٣٨٦

٤ مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٦٠-٣٦١، المسألة ٣٣١.

٥ المبسوط، ج ٣، ص ١٢٢؛ الحلاف، ج ٣، ص ٤٤٥، مسألة ٢١

٦ يأتيان في ص ٣٢٧، الدرر ٢٧٢

٧ المبسوط، ج ٣، ص ١٢٢

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٦٠، المسألة ٣٣١.

لأن المبيع لم ينتقل عنه، ومن قال بالانتقال فالشفعة للمشتري الأول.

السادس. إنما يأخذ الشفيع بالثمن الذي وقع عليه العقد، ولا يلزمه الدلالة<sup>١</sup> ولا أجره الناقد والوزان، ولا ما يزيده المشتري بلبائع وإن كان في مدة الخيار، ولا ما ينقصه البائع عن المشتري. وقال الشيخ: تحقق الزيادة والقيصة بالعقد في الخيار<sup>٢</sup>؛ بناءً على مذهبه في الانتقال<sup>٣</sup>.

السابع لو باع شقصاً في المرض وحابى من وارث أو غيره، فإن خرج من الثلث قدر المحاباة أخذ الشفيع بذلك الثمن، وكذا لو أجاز لوارث، ولو راد ولم يجرز أخذ ما استقر عليه العقد بحصته من الثمن ولو أراد المشتري مسح لتبيعض الصفقة فالشفيع معه. الثامن لو أخبر المشتري بقدر المبيع أو ثمن أو حنسه، وحلوله أو تأجيله، أو أنه اشترى لنفسه أو لغيره أو بشركة غيره فترك الشفيع، ثم تبين خلاف الخبر فله الأخذ، إلا أن يكون في الإخبار بثمن من حنس فيطهر الثمن أكثر، فإنه إذا لم يرعب بالأقل فما أكثر أولى، وكذا لو تبين أن المبيع أكثر من اتحاد الثمن.

[٢٧٢]

درس

حق طلب الشفعة على الفور عند الشيع<sup>٤</sup> وأتباعه<sup>٥</sup>، فمتى علم وأهمل مع القدرة بطلت، ونقل فيه الإجماع.

وقال ابن بابويه<sup>٦</sup>، وابن الجبيل<sup>٧</sup>، والمرتضى ماقلاً للإجماع<sup>٨</sup>، وابن إدريس.

١ الدلالة ما جعلته للدليل، أو الدلال. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٤٩، «دلل».

٢ المبسوط، ج ٣، ص ١٠٨.

٣ وهو أن الانتقال يحصل بعد انقضاء مدة الخيار راجع المبسوط، ج ٣، ص ١٢٧.

٤ المبسوط، ج ٣، ص ١٠٨، الخلاف، ج ٣، ص ٤٣٠، المسألة ٤.

٥ كتاب البراج في المذهب، ج ١، ص ٤٥٨-٤٥٩، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٢٥٨.

٦ و٧. حكاهما عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٦١، المسألة ٣٣٢.

٨ الانتصار، ص ٤٥٤-٤٥٥، المسألة ٢٥٩.

لا تبطل بالتراخي<sup>١</sup>

ولم نظفر بنص قاطع من الجانبين، ولكن في رواية علي بن مهزيار دلالة<sup>٢</sup> ما<sup>٣</sup> على الفور<sup>٤</sup>. مع اعتضادها بنفي الضرر عن المشتري؛ لأنه إن تصرف كان معرضاً للنقص، وإن أهمل انتفت فائدة الملك.

قال المرتضى: يزول الضرر بعرضه على الشفيع وبذله له، فإما أن يتسلم، أو يترك الشفعة<sup>٥</sup>. وفي هذا إمام بالفور؛ لأن له عرضه في الحال، فإذا ترك بطلت. والوجه الأول؛ لما اشتهر من قوله<sup>٦</sup>: «الشفعة كحل عقال»<sup>٧</sup>. أي إن لم يبتدر فات، كالبيع كحل عقاله.

ولا يمنع الفورية كون الثمن مؤجلاً، فيأخذ به في الحال ويؤديه عند الأجل. ثم إن لم يكن ملئاً، ألزم ضامناً للمال. وقال لشيخ في أحد قوليهِ - وهو خيرة ابن الحديد -<sup>٨</sup> بل يأخذ بالثمن حالاً، أو يؤخر الأجل إلى الأجل<sup>٩</sup> ويكون هذا عذراً، فلا تبطل شفيعته بسكوته عن الطلب؛ إذ لا فائدة فيه، ولا يترك الإشهاد.

ولو مات المشتري حل ما عليه، دون شفيع. ولو مات الشفيع لم يحل ولو قلنا بالقول الأول بطلت بإهمال الطيب، وحل بموت المشتري والشفيع، إلا أنه لو مات المشتري لم يحل ما على الشفيع

ولو زرع المشتري الأرض لغيبة الشفيع أو اشتراها مرروعة، قال الشيخ: للشفيع التأخير إلى الحصاد؛ لتلايدل ثماً ينفعه بجزاء ما لا ينفعه<sup>١٠</sup>. وقيل - بل يأخذ في

١. السرائر، ج ٢، ص ٢٨٨.

٢. ليس في كثير من النسخ: «ما».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ح ٧٣٩.

٤. الانتصار، ص ٤٥٧، المسألة ٢٥٩.

٥. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٣٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٧٨، ح ١١٥٨٨؛ كبر الصائل، ج ٧، ص ٤، ح ١٢٦٨٦.

٦. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٦٥، المسألة ٣٢٣.

٧. المبسوط، ج ٢، ص ١١٢؛ الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٤، المسألة ٩.

٨. المبسوط، ج ٣، ص ١٥٩.

الحال، أو يترك محافظة على الفور<sup>١</sup>، والتأخير في امسألتين قوي.

ومن العذر التأخير إلى الصبح، وإلى انطهارة والصلاة، والأكل والشرب، والخروج من الحقام، وإغلاق الباب وله الأذان وإقامة، وشهادة الجماعة، والمشي متشداً<sup>٢</sup>.

ولو كان المشتري عنده ولم يمنعه شتعا به عن مطالبته فترك بطلت.

ولو أحبره مخبر لا يعمل بقوله، فهو عذر، بحلاف المعصوم، والعدلين، أو مع القرينة بالعدل، بل لو صدق الصبي والمرأة وانعاسق لقرينة، أو لا لها ولم يطالب، بطلت.

والأقرب أن السيان وجهاله الشفعة وجهاله العورته أعذارهم يمكن ذلك في حقه.

وإذا حضر بدأ بالسلام، ولدعاء المعتاد وله السؤال عن كميّة الثمن والشقص ولو قال: اشتريت رخيصاً، أو: عالياً وأنا مطالب بالشفعة، بطلت؛ لأنه فضول وعدم العلم بالبيع عذر قطعاً، فلو نازعه المشتري حلف الشفيع.

ولبحرر الدعوى بتعسين الشقص وحدوده وقدر الثمن، فلو أكر المشتري ملكيّة الشفع فالأولى القضاء للشفيع بإيد<sup>٣</sup> لأتباعه كإلانة الملك ومسأطه على البيع والنصرف وللعاصل قول بالإرامه بالبيّة على الملك، لأن اليد المعلومه لا تزال بالمحتمل<sup>٤</sup>، قلنا معارض بمثله.

ولو قال المدعى عليه بالشفعة ثم أشتره وأتبعه ورثته، أو أنهبته، حلف، إلا أن نعم الشفع بيّنة بالابتياع، ويكميه اليمين على نعمي ستحقاق الشفعه وإن أجاب بعدم الشراء، ولو أقامها فأقام الشريك سنة بالارث، حكم الشفع بالقرعة<sup>٥</sup>.

ويمكن تقديم الابتياح إن شهدا بتملك نبتع، أو ثبوت يده؛ لأنه قد يخفى عليه بيّنة الارث.

ولو ادعى الشريك الإيداع بيّنة فقامت بيّنة الشفع بالابتياح، فإن كانتا مطلقتين، أو بيّنة الابتياح متأخرة التأريخ، أو مقيدة بأن البائع باع ما هو ملكه ولم تقيد بيّنة

١. من القائلين المحقق في شرائع الإسلام ج ٢، ص ٢٠٨.

٢. في النسخة المطبوعة «سادياً».

٣. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٨٤، الرقم ٦١٩٣.

٤. الميسوط، ج ٢، ص ١٢٩.

الإيداع، قَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الشَّفِيعِ.

ولو تَأَخَّرَتْ بَيِّنَةُ الإيداع، وشهدت بأنَّ لمودع أودع ملكه وأطلقت بَيِّنَةُ الإبتِيع، قَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الإيداع؛ لتفَرُّدها بالملك، فإن حضر المودع وكذَّبَ المستشَبَّتْ ثَبَّتَتْ الشَّفْعَةَ، وإلَّا بَطَلَتْ. ولو اتَّحَدَ التَّارِيخَانِ وَقَبِدْنَا بِالْمَلِكِ، فالوجه القرعة.

ولو قال المطالب بالشفعة: اشتريته لزيد، وصدَّقه زيد فالشفعة عليه، وإن كذَّبه حكم بالشراء للمقرَّر وأخذه الشفيع.

ولو قال زيد: هو لي لم أشتريه، حاصمه لشفيع ولو كان زيد غائباً، فالأقرب أخذ الشفيع، والغائب على حجَّته.

ولو قال: اشتريناه لس لي عليه ولاية، فالظاهر ثبوت الشفعة؛ لأنَّ مَنْ مَلَكَ الشَّيْءَ مَلَكَ الإِقْرَارَ، وهو منقوض بالوكيل فالأولى الاعتماد على أصالة صحَّةِ إخبار المسلم. ولأنَّه يقبل إقراره بدين على المولى عليه، كما نصَّ عليه في قوله تعالى: ﴿فَلْيَخْلُ لْ وَلِيَّهُ بِالْقَدْلِ﴾.

نعم، لو قال أولاً: هو للطفل، ثُمَّ قَالَ: اشتريناه له، أمكن هنا عدم الشفعة؛ لثبوت الملك بالأوَّل، فلا يقبل الآن ما يعارضه.

ولو كان شقص بيد حاضر فادَّعى شراءه من مالكه وصدَّقه الشريك، ففي أخذه نظر؛ من أنَّه إقرار من ذي اليد؛ وأنَّه إقرار على الغير.

وكذا لو ماع ذو اليد مدَّعياً للوكالة وصدَّقه الشفيع.

وحيث قلنا بجواز الأخذ بالغائب على حجَّته، فإذا حضر وأنكر حلف وانتزعه، وأجرته مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، ولا يرجع الشفيع على الوكيل ولو رجع عليه، بخلاف ما لو رجع على الوكيل، والفرق استفرار التلف في يد الشفيع.

ولو أخذ الشفيع اعتماداً على دعوى الوكيل، رجع عليه؛ لأنَّه غرَّه. والوجه في الأولى عدم رجوع أحدهما على الآخر، لاعتراض المرجوع عليه بظلم الراجع.

[٢٧٣]

درس

لو عفا الشريك عن شفيعه بطلت، وكذا لو صالح على تركها على مال.  
وتبطل أيضاً بعهالة الثمن، بأمر يشتره لوكيل ويتعذر علمه به، أو قال المشتري.  
أنسيته وحلف.

وبتلف الثمن المعين قبل قبضه على قول الشيخ<sup>١</sup>، وقوى بعضهم بقاءها، وفصل  
بكون التلف قبل أخذ الشفع أو بعده، فتشط في الأول دون الثاني<sup>٢</sup>.  
أو ظهور استحقاقه ولم يجز مالكة، بخلاف الثمن غير المعين، وبخلاف ما لو دفع  
الشفيع الثمن فظهر مستحقاً، فإنها لا تبطل به، لأمع عدمه باستحقاقه إذا جعلناها هورية.  
ولو أقر المتاعان باستحقاق لثمن وأنكر الشفع فله الأخذ، وعلمه السمين إن  
ادّعى علمه

ولو كان الثمن فيميناً، كالعبد والجوهر، ففي استحقاق الشفعة قولان مشهوران<sup>٣</sup>.  
وقال ابن الجبيل: يكلف الشفع ردّ أمين التي وقع عليها العقد إن شاء، وإلا فلا  
شفعة له<sup>٤</sup>. ورواية هارون بن حمزة فيها إمام به<sup>٥</sup>. ورواية ابن رثاب فيها إمام  
بالبطالان حتى يكون الثمن مثلياً<sup>٦</sup>، وهو خيرة المختلف<sup>٧</sup>. والأقرب أنه يؤخذ بقيمته  
يوم العقد؛ عملاً بالعموم السالم عن معارض صريح فلو وجد البائع به عيباً فردّه،

١ المبسوط، ج ٣، ص ١٥٣.

٢ كالعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦ و ٢٥٧.

٣ من القائلين باستحقاق الشفعة المفيد في المفعة، ص ٦١٩، والشيخ في المبسوط، ج ٣، ص ١٣١؛ وابن إدريس  
في السرائر، ج ٢، ص ٣٨٥ و ٣٩٦ ومن القائلين بعدم استحقاقه الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٢، المسألة ٧؛

وابن حمزة في الوسيلة ص ٢٥٨؛ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٥، ص ٣٥٨، المسألة ٣٢٩

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥ ص ٣٥٨ المسألة ٣٢٩

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، باب الشفعة، ج ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٤، ج ٧٢٨

٦ التقيد، ج ٢، ص ٨٠-٨٣، ج ٣٣٨٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ج ٧٤٠

٧ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٥٨، المسألة ٣٢٩

فإن كان بعد أخذ الشفيع رجع بقيمة الشقص على المشتري، زادت عن الثمن أو لا. والأقرب أنه ليس للمشتري الرجوع بالزيادة على الشفيع؛ لأنه أمر حدث بعد استقرار الملك بالثمن المعين.

وإن كان ردّه قبل أخذ الشفيع، فقد تعارض حق الشفيع بالسبق وحقّ البائع بعود الملك إلى أصله، وبإدخال الضرر عليه في فوات الشقص، والشفعة وضعت لإزالة الضرر فلا تكون سبباً في الضرر. وربما قيل: حقّ البائع أسبق؛ لاستناده إلى العيب المقارن للعقد، والشفعة ثبتت بعده، فيكون أولى من الشفيع، وعندي فيه نظر. ولو أخذ البائع أرض الثمن، رجع به بمشتري على الشفيع إن كان أخذه بقيمة الثمن معيباً، وإلا فلا.

ولو ترك البائع الردّ والأرض، فلا رجوع لمشفيع بشيء؛ لأنه كإسقاط بعض الثمن. ولو عاد الشقص إلى ملك المشتري بعد أخذ الشفيع، لم يكن له ردّه على البائع، ولا البائع أخذه قهراً.

ومن مبطلاتها بيع الشفيع نصيبه بعد علمه ببيع شريكه، ولو كان قبل علمه لم تبطل عند الشيخ؛ اعتباراً بسبق الاستحقاق<sup>١</sup> وأبطالها الفاضلان، لزوال سبب الاستحقاق<sup>٢</sup>. ولأنّ الشفعة لإزالة الضرر ولا ضرر هنا، بل بالأخذ يحصل الضرر على المشتري لا في مقابلة دفع الضرر عن الشفيع.

ومنها: أن ينزل عن الشفعة قبل العقد، أو يأذن للبائع في البيع، أو يشهد على البيع عند الشيخ، أو يبارك للمشتري فيه، قاله في النهاية<sup>٣</sup>. خلافاً للمبسوط؛ لأنّ الدعاء له بالبركة يرجع إلى نفسه<sup>٤</sup>.

وقال الشيخان: لو عرص البائع الشقص على الشريك بثمن معلوم فأبى، ثمّ باعه

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٤٢.

٢. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٠٩: تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٨٩. الرقم ١١٩٦: مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٢٨٠، المسألة ٣٥٥.

٣. النهاية، ص ٤٢١.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.



به أو بأزيد، فلا شفعة له<sup>١</sup>؛ لا يذانه بسفي لصرار عنه. ورواية حابر عن النبي ﷺ: لا يعمل له أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه<sup>٢</sup>، تؤذن بذلك. وخالف ابن الجنيد<sup>٣</sup>، وابن إدريس<sup>٤</sup>؛ لأنه يرول عمّالهم يجب، وتوقف في المختلف<sup>٥</sup>. ولو ضمن العهدة للبائع أو المشتري أمكن بقاء حقه؛ لأنه تقرير للسبب. ولأنه ليس أبلغ من الزول قبل العقد، ولو كالة لأحدهما وتجاوز الحيلة على إسقاطها بإيقاع الهبة مع التعويض، وبزيادة الثمن، ويبرئ منه الأكثر، أو يعتاض عنه بالأقل، أو يبيعه لمشتري سلعة بأضعاف ثمنها، ثم يشتري الشقص بذلك الثمن.

### لمرور:

الأول: لو قال للمشتري: بعني الشقص أو هبني، أو: فاسمني، فهو رضى مبطل للشفعة، بخلاف: صالحي على إسقاطها، فإنه لا يبطلها، فإن صالحه، وإلا فله المطالبة. الثاني: لو قال: أخذت نصف الشقص خاصة بطلت، لأن العفو عن البعض يبطلها؛ لأنها لا تتحرراً، كالقصاص؛ وللصرار على المشتري. ويحتمل أن يكون ذلك أخذاً للجمع؛ لأن أحد الجزء لا يتم إلا بأخذ الكل. ولو اقتصر على قوله: أخذت نصفه، فوجهان مرتبان، وأولى بالبقاء؛ لأن أخذ البعض لا ينهي أخذ الكل، إلا أن يؤدي إلى التراخي. الثالث: لو جعل المتبايعان للشفيع الحبار فاحتار اللزوم لم تبطل على الأقرب؛ لأنه تمهيد الطريق ويحتمل البطلان إن بطلنا شفعة الوكيل في البيع أو في الشراء؛ لأن اختياره من تنمة العقد.

١. المقنعة، ص ٦١٩: النهاية، ص ٤٢٥

٢. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٣٣، ح ٢٤٩٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٧٢ و ١٧٣، ح ١١٥٧٢ كنز

العمّال، ج ٧، ص ٦-٤، ح ١٧٦٨٨ و ١٧٦٩١ و ١٧٦٩٢

٣. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٦٩، المألة ٣٣٦

٤. السرائر، ج ٢، ص ٣٩٣.

٥. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٦٩، المألة ٣٣٦

الرابع: لو كان الثمن عَرَضاً قِيمَباً وقلنا بثبوت الشفعة واختلافاً في قيمته، عَرَضَ على المقومين، فإن تعذر لهلاكه وشبهه، قَدِمَ قول المشتري في القيمة على الأقرب؛ لأنَّ الأصل بقاء ملكه إلا بقوله. ولو قال، لا أعلم قيمته، حلف ولا شفعة.

الخامس: لو اختلف المتبايعان في الثمن فقد مرَّ<sup>١</sup> حلف البائع، ويأخذ بما ادَّعاه المشتري، ولو رجع المشتري إلى قول البائع لم ينفعه، إلا أن يصدِّقه الشفيع.

ولو اختلف المشتري والشفيع في قدره حلف المشتري؛ لأنَّه أعرف بالعقد. وقال ابن الجنيّد: يحلف الشفيع<sup>٢</sup>، لأصالة لبراءة.

ولو أقاما بيّنة قال الشيخ: تقدّم بيّنة المشتري، إمّا لأنَّه الداخل، وإمّا لأنَّ بيّنته تشهد بزيادة<sup>٣</sup>. وقال ابن إدريس: بيّنة الشفيع؛ لأنَّه الخارج<sup>٤</sup>. واحتمل الفاضل القرعة<sup>٥</sup>.

السادس: لو باعه بمائة رطل حنطة فهل على الشفيع رنتها، أو تكال فيوقى مثل كيلها؟ يبنى على أن دفع الحنطة من الشفيع بإزاء حنطة المشتري، أو بإزاء النقص؛ وعلى أن يبيع الحنطة بها بالوزن هل يجوز أم لا؟ فإن قلنا بإزاء النقص، أو حوزاً بهما بالوزن، فعليه مائة رطل، وهو الأقوى، والآ وجب الكيل.

## [ ٢٧٤ ]

## درس

لا يملك الشفيع بالمطالبة، ولا يدفع الثمن مجرداً عن قول حتى يقول: أخذت النقص، أو: تملكته بالثمن، وشبهه.

ولا يحتاج إلى عقد جديد بينه وبين المشتري، ولا إلى رضی المشتري.

ولا يكفي قضاء القاضي من دون السليم، وأولى منه بالعدم إشهاد الشاهدين.

١. تقدّم في الدرس ٢٥٢

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف النبعة، ج ٥، ص ٣٦٦ المسألة ٣٣٤

٣. المبسوط، ج ٣، ص ١١٠، الخلاف، ج ٣، ص ٤٣٦-٤٣٢، المسألة ٦.

٤. السرائر، ج ٢، ص ٣٩١

٥. مختلف النبعة، ج ٥، ص ٣٦٦-٣٦٧، المسألة ٣٣٤.

وليس في الأخذ خيار المجلس ولا غيره ولو دفع الثمن وتلفظ بالأخذ ولمّا يقبض المبيع ملك وله التصرف، ولا ينزل على لخلاف في بيع المشتري قبل القبض لو قلنا بعموم الشفعة للمكيل والموزون

ولو رضي المشتري بتأخير الثمن ملك بالأخذ، وله التصرف أيضاً.  
ولا بدّ من معرفة قدر المبيع والثمن، ومشاهدة المبيع أو وصفه، فيكون له خيار الفسخ لو لم يطابق.

وهل للمشتري المنع من تسليم الثمن حتّى يراه الشفيع؟ يحتمل ذلك؛ لأنّه لا يثق بالثمن قبل الرؤية.

ويجب على المشتري تمكنه من الرؤية بدخول العقار، ولو لم يعلم كمّتها بطل الأخذ، ولو قال أخذت مهما كان بهما كان؛ للفرق، ولا تبطل بذلك شفيعته.

ولا يجب على المشتري دفع الشقص، لا بعد قبض جميع الثمن، ولو ضمّ المشعوع إلى غيره احتضّ المشفوع بالحكم ولا خيار للمشتري؛ لأنّ بعض الصفقة تحدّد في ملكه. نعم، لو كان قبل القبض أو في مدّة خواره وقلنا بعدم منعه الأخذ، أمكن القول بالخيار، لأنّ هذا المصوب مضمون على البائع، وروايد الشقص المنفصلة للمشتري، ومتّصله للشفيع.

ولو باع شقصين من دارين وكان الشريك واحداً، فله أخذهما وأخذ أحدهما.  
ولا تبطل الشفعة بالإقالة، ولا بالرّد بالعيب، ولا بالتصرف، فإنّ تصرف بنقل الملك فله شفيع يطاله حتّى الوقف، ولو كان بالبيع فله الأخذ بما شاء من العقود، وكلّ عقد أخذ به صحّ ما قبله وبطل ما بعده.

والدرك على المأخوذ منه، فيرجع عليه شفيع بالثمن لو ظهر استحقاق الشقص.  
ولو تبين كون الشقص معيّناً بعد أخذ الشفيع فله رده، وليس له المطالبة بالأرض، إلّا أن يكون المشتري قد أخذه من البائع، ولو كان الشفيع عالماً بالعيب فلا رّد.  
ولو أخذه الشفيع بجميع الثمن، فالأقرب أنّ للمشتري الأرض مع جهله فيرجع به الشفيع.

ولو اشتراه المشتري بالتبرّي من العيوب ولم يعلم الشفيع فله الفسخ.

ولا يكلف المشتري أحد الشقص من البائع وتسليمه إلى الشفيع، بل يخلّى بينه وبينه، ويكون قبضه كقبض المشتري فالدرك عليه. ولا يملك الشفيع فسخ البيع والأخذ من البائع.

ولو تلف المبيع في يد المشتري سقطت الشفعة. ولو أتلّفه بعد المطالبة لم تسقط، فيطالبه بقيمته. ولو تلف بعضه أحد الباقي إن شاء بحصّته من الثمن. ولو أتلّفه المشتري بعد المطالبة ضمن النقص.

ولو كان الفائت ممّا لا يتقسط عليه الثمن كالعيب، أخذ الشفيع بالجميع، أو ترك إذا لم يكن مضموناً على المشتري.

ولو انهدمت الدار فالنقص للشفيع؛ لأنها كانت مشفوعة لشباتها، فلا يخرج الاستحقاق بتقلها.

والزوائد قبل الأخذ للمشتري وإن كان طلعاً لم يؤثّر. وقال الشيخ: هو للشفيع؛ لدخوله في البيع<sup>١</sup>.

والزراع قبل المطالبة يمرّ بغير حرة<sup>٢</sup>، لأنه ليس عرفاً ظالماً<sup>٣</sup>. أمّا العرس والبناء فلا يقرّان إلا برضاهما ولا فرق بين أن يفرس، أو يبنّي في المشاع، أو فيما تعيّر له بالقسمه.

وتتصوّر القسمه بأن لا يعلمه المشتري بالبيع، أو يكون الشفيع غائباً، فيقاسم وكيله أو الحاكم، أو صبيّاً أو معنوياً، فيقاسم وليّه. فإن قلعه المشتري فليس له عليه أرش، ولا تسوية الأرض عند الشيخ<sup>٤</sup>.

والفاضل في المختلف أوجب الأرض؛ لأنه نقص أدخله على ملك غيره لتخليص ملكه؛ لأنه تصرف في ملكه<sup>٥</sup> ويأخذ الشفيع بجميع الثمن إن شاء أو يدع.

١. المبسوط، ج ٣، ص ١٨٩.

٢. اقتباس من المروئي في تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٤، ج ٨١٩، ص ٣١١، ج ٨٥٩، وليس لعرى ظالم حق.

٣. المبسوط، ج ٣، ص ١١٨.

٤. مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٧٥، المسألة ٢٤٧.

ولو لم يقلعه فليسفيع قلعه، ويضمن ما نقص من الغرس والبناء، ونفى الضمان في المختلف<sup>١</sup>.

وإذا أراد الشفيع تملكه لم يقوم مستحقاً للبقاء ولا مقلوعاً، بل تقوم الأرض مشغولة وخالية، فالتفاوت قيمته، أو يقوم لغرس والبناء مقيداً باستحقاق الترك بأجرة والأخذ بقيمته، وهذا لا يتم إلا على قول الشيخ بأن الشفيع لا يملك قلعه، وأنه يجاب إلى القيمة لو طلب تملكه<sup>٢</sup>، وهو مشكل

[٢٧٥]

درس

في اللواحق

وهي مسائل:

الأولى المروي: أن الشفعة لا تورث<sup>٣</sup>، إلا أن لطريق ضعيف بطلحه بن رشد. ولم ينعقد عليه الإجماع، ولا قول الأكثر؛ فإن المفيد<sup>٤</sup>، والمرتضى<sup>٥</sup>، وابن الجسيم أثبتوا أنها تورث<sup>٦</sup>، والشيخ القائل بالرواية<sup>٧</sup> موافق لهم في الخلاف<sup>٨</sup>، وآي الإرث<sup>٩</sup> عامة لا تنهض الرواية بشخصيتها.

الثانية إرثها على حد المال، فلو عفواً إلا واحداً فله الجميع وليس هذا مبنياً

١ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٧٥ المسألة ٣٤٧

٢ المبسوط، ج ٣، ص ١١٨

٣ الفقيه، ج ٣، ص ٧٨، ج ٣٣٧٦: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ج ٧٤١

٤ المقنعة، ص ٦١٩

٥ الانتصار، ص ٤٥١، المسألة ٢٥٧

٦ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٦٧، المسألة ٣٣٥

٧ النهاية، ص ٤٢٥-٤٢٦

٨ الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٦، المسألة ١٢

٩ الباء (٤): ٧

على الكثرة؛ لأنَّ مصدرها واحد، فحينئذٍ تقسم على السهام لا على الرؤوس، فللزوجة مع الولد الثمن.

ويظهر من الشيخ أنَّه مبنئ على الخلاف في القسمة مع الكثرة<sup>١</sup>، وردَّه في المختلف بأنَّ استحقاقهم عن مورثهم المستحق للجميع، وسببه إليهم بالارث المقتضي للتوزيع بحسبه<sup>٢</sup>.

ولك أن تقول: هل الوارث أخذ بسبب أنَّه شريك، أم أخذه للمورث تقديراً ثمَّ يخلفه فيه؟ فعلى الأوَّل يتَّجه القول بالرؤوس، وعلى الثاني لا.

الثالثة لو ادَّعى الشريك بيع نصيبه من آخر فأنكر حلف، وتثبت الشفعة للشريك على البائع مؤاخذه له بإقراره ونكره ابن إدريس؛ لأنَّها تبع لثبوت البيع، والأخذ من المشتري<sup>٣</sup>. وهل للبائع إحلاف المشتري؟ يحتمل المنع؛ لوصل الثمن إليه، والثبوت لجعل الدرك عليه، وهل للشفيع إحلاف المشتري أيضاً؟ فيه الوجهان، من وصول الشقص إليه، ومن فائدة الدرك.

فرع لو أقرَّ هذا البائع بقبض الشيء من المشتري، بقي ثمن الشفع لا يدَّعيه أحد، فيحفظه الحاكم، فإن رجع المشتري إلى لإقراره بالبيع فهو له، وإلا فإن رجع البائع عن قبض الثمن من المشتري فهو له.

الرابعة: لو بيع بعض دار الميت في دينه فلا شفعة لوارثه؛ إمَّا لأنَّ التركة ملكه فالزائد ملكه؛ وإمَّا لأنَّ مجموع التركة على حكم مال المورث، وإمَّا ملك بعد قضاء الدين، فيكون ملك الوارث متأخراً.

ولو قلنا: يملك<sup>٤</sup> الوارث الزائد عن قدر دين احتمل الشفعة؛ لأنَّه شريك، كما لو كان شريكاً قبل الموت وقلنا بعدم ملكه للشفيع مع الدين.

١ المبسوط، ج ٣، ص ١١٣

٢ مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٧٣، المسألة ٢٤٤

٣ السرائر، ج ٢، ص ٣٩٤

٤ في بعض النسخ، «يملك».

الخامسة: لو أوصى المشتري بالشقص لا يمنع حق الشفيع، فإذا أخذه فالثمن للوارث؛ لزوال متعلق الوصية.

ولو أوصى بشقص فباع شريكه بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له، ففي استحقاقه، أو استحقاق الوارث وحدها مبنيان على أن القبول هل هو كاشف أو ناقل. وعلى الاستحقاق ليس له المطالبة قبل القبول.

وهل يكون ذلك عذراً في التأخير؟ الأقرب لا وللوارث المطالبة على الوجهين؛ لأصالة عدم القبول، فإن قبل الموصى له طلب حينئذ.

السادسة: لو تارع المشتري والشفيع في الثمن، فشهد البائع للمشتري لم يقبل؛ لأنه يشهد على فعل نفسه. وإن شهد للشفيع احتمل القبول قبل القبض؛ لأنه يقلل استحقاقه، ولا يقبل بعده؛ لأنه يقبل العهدة على نفسه.

السابعة: لو أنكر المشتري الشراء علف، فإن بكل حلف الشفع وأخذ بالشفعة وسلم الثمن إلى المشتري إن رجع عن إنكاره، وإن أصر احتمل إقراره في يد الشفع وإجبار المشتري على قبوله، أو إبراء دمه لشفيع، وصرفه إلى الحاكم، فيجعله مع الأموال الضائعة، وهو الذي قواه الشيخ.

فإذا ينس من صاحبه فلا نص لنا فيه، والمناسب للأصل الصدقة به. ويحتمل كونه لبيت المال، كقول العامة.

الثامنة: لا شفعة للمرتد عند العقد على المسلم. وفي ثبوتها على الكافر نظر إذا كان عن ملّة؛ من بقاء ملكه؛ ومن الحجر عليه.

ولو ارتد بعد العقد فذلك، فهو عاد احتمل البطلان؛ لمنافاته البدار، واحتمل البقاء؛ لتوهم كون الشبهة عذراً.

التاسعة: لو أقام المشتري بيّنة بالعمو وأقام الشفع بيّنة بالأخذ قدم السابق، فإن تعارضتا احتمل ترجيح المشتري؛ لأنه الخارج والمثبت، وقد تشهد بيّنته بما يخفى على بيّنة الأخذ. واحتمل ترجيح بيّنة الشفع، بناءً على ترجيح ذي اليد عند التعارض.

العاشرة. لا تقبل شهادة البائع بالعمو، أمّا قبل قبض الثمن؛ فلأنّ له علقه الرجوع بالإفلاس، وأمّا بعده؛ فلتوقع الترادّ بأسبابه. ويحتمل القبول هنا؛ لانتقطاع العلاقة. ولو ادّعى على أحد وارثي الشفعة العفو، فشهد اثنان به قبل عفوهما لم تقبل؛ للتهمة، ولو كان بعده قبلت.

ولو أعاد الشهادة المردودة بعد عفوهما لم تقبل؛ للتهمة السابقة.

الحادية عشرة. لو ادّعى على شريكين في الشفعة العفو، فحلف أحدهما ونكل الآخر، لا يردّ اليمين على المشتري؛ إذ لا يستفيد به شيئاً. ولو نكل الحاضر منهما، ففي حلف المشتري وجهان؛ من توقع حلف الغائب إذا قدّم فلا فائدة؛ ومن اعتبار الحال، فلملّ الآخر ينكل إذا حضر، أو يصدّق. وهذا أقوى.

الثانية عشرة. إذا أخذ العالف من الشريك جميع الشقص، فإن صدّق صاحبه على عدم العفو واسمه، وإن ادّعى عليه العفو الخاصه، ولا يكون نكوله الأوّل مسقطاً

[٢٧٦]

درس

### في فروع الكثرة عند من أثبتها من الأصحاب

وكثير منها يتأتّى في ورّاث الشريك الواحد فلنشر إلى اثني عشر فرعاً. الأوّل: لو كان ملك بين أخوين، ثمّ مات أحدهما عن ابنين فباع أحدهما نصيبه، فالشفعة بين العمّ وابن أخيه؛ لتحقيق الشركة، ولا يحتصّ بها ابن الأخ من حيث اختصاصهما بوراثه الأب دون العمّ؛ لأنّ اختلاف أسباب الملك لا أثر لها.

الثاني: لو باع أحد الشريكين بعض نصيبه من رجل ثمّ باع الباقي من آخر، فعلى المشهور للشريك الأخذ منهما أو يترك. وعلى الكثرة له أخذ نصيب الأوّل والثاني.



وفي مشاركة الأول له أوجه:

المشاركة؛ لأنه كان شريكاً عند العقد

وعدمها؛ لأن ملكه مستحق للشفعة، فلا يكون سبباً في استحقاقها.

والتفصيل، إن عفا عنه شريك؛ لقرار ملكه.

ويشكل بأن القرار إنما حصل بعد استحقاق الشريك للشفعة، فلا يكون مقاوماً

للقارّ أولاً. ويضعف بأن حقيقة لملك سابقة.

الثالث: لو عفا بعض الشركاء فللسائق الأخذ للجميع، أو الترك ولو كان الباقي

واحداً، وربما أمكن سقوط حقه لا غير. أو يقال، لا يصح عموه؛ لأن الشفعة

لا تتبعض، وهو بعيد.

وعمو ورثة الواحد مترتب على ذلك، ويحتمل بطلان حقهم؛ لأنهم بمقتضى

المورث إذا عفا عن بعض حقه (صريح في المبسوط بأن للآخرين<sup>١</sup> الأخذ<sup>٢</sup>، ولو

فلنا إنهم يأخذون لأنفسهم، لا بخلاف المورث، فهم كالشركاء المتمتعدين.

الرابع: لو كان الشفعة غائباً، فحضر واحد أخذ الجميع أو ترك، فإذا حضر آخر

شاطر الأول؛ لأنه لا وثوق بأحد الغائب، فإذا حضر ثالث أخذ من كل منهما ثلث

ما في يده. ويحتمل أن يقال لم يعد الأول لا قصار على نصيبه، لزوال تصرّر المشتري.

الخامس: لو حضر أحد الشركاء وطلب التأخير إلى حضور الباقيين احتمل إجابته؛

لظهور عذره بتزلزل ملكه، وبدل كل اثنين هي مقابلة ما لا يثق ببقائه وعدمه؛ لأنه

متمكن من أخذ الكل، فكان مقصراً. وفي الأول قوة، واحتاره في المبسوط<sup>٣</sup>.

السادس: لو حضر الثالث فلم يظفر إلا بأحد الأخدين، فالأقرب أنه يطالبه بثالث

ما في يده خاصة؛ لأنه القدر الذي يستحقه، ويحتمل مشاطرته؛ لأنه يقول. أنا

وأنت سواء في الاستحقاق ولم أظفر إلا بك

١. في بعض النسخ، «للآخر».

٢. المبسوط، ج ٣، ص ١١٢.

٣. المبسوط، ج ٣، ص ١١٥.

السابع: لا مشاركة للثاني في غلة السابق؛ لأن ملكه متأخر عنها، وليس السابق أخذاً بالنيابة عن التالي؛ إذ لا وكالة ولا حكم له عليه. نعم، لو كان وكيلًا وأخذ بحق الوكالة له تحققت المشاركة.

الثامن: إذا جاوزنا للثاني أخذ نصيبه محضر لثالث، أخذ الثالث ممّا في يد الثاني وضعه إلى ما في يد الأول وتشاطراه، فيقسم المشفوع على تسعة، بيد الأول ستة والثاني ثلاثة، فإذا أضيف سهم إلى الستة صارت سبعة لا نصف لها، فتصير إلى ثمانية عشر.

ووجهه: أن الثاني ترك سدأ كان له أخذه، فقصر في حق نفسه. وحق الثالث مشاع في الجميع، وهو الأول لم يعفوا عن شيء، فتساويا. ويحتمل أن لا يأخذ الثالث من الثاني شيئاً، بل يأخذ نصف ما في يد الأول، فيقسم المشفوع أثلاثاً؛ بناءً على أن فعل الثاني لا يعدّ عفواً عن السادس، وإلا لا تجزّ بطلان حقه؛ لأنّ العفو عن البعض عفو عن الكلّ على الاحتمال السابق، وإنما أخذ كمال حقه. وبالجمله، إذا جعلناه مخيراً بين النصف والثلث ونخیر الثلث، لا يكون ذلك عفواً عن السادس.

التاسع: لو حضر أحد الشركاء فأخذ وقاسم وكلاء العائنين، ثمّ حضر آخر فله فسخ القسمة والمشاركة، ولا عبرة برّد محاضر، فلمن جاء بعده الأخذ. ودرك الجميع على المشتري وإن أخذ بعضهم من بعض.

العاشر: لو باع بعض الشركاء نصيبه من آخر، فالشفعة بأجمعها للباقيين ولا شيء للمشتري؛ لأنّه لا يستحقّ الإنسان على نفسه حقاً.

وفي المبسوط: له؛ لقيام السبب، بمعنى أنّه يمنع الغير من أخذ نصيبه لا بمعنى الاستحقاق<sup>١</sup>، ومال إليه الفاضل<sup>٢</sup>، وتردّد في الخلاف<sup>٣</sup>.

١. المبسوط، ج ٣، ص ١٢٥ و ١٣٨.

٢. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٠٣؛ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٦؛ مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٧٧، المسألة ٣٤٨.

٣. قال بعدم الشفعة للمشتري في الخلاف، ج ٣، ص ٤٤٧-٤٤٨، المسألة ٢٦ وقال بالشفعة له في الخلاف، ج ٣، ص ٤٥٢، المسألة ٢٥.



## كتاب الرهن

وهو لغةً، الثبات والدوام، ومنه نعمة راهنة. والبنية العالبة «رهن»، و«أرهن» لغة<sup>١</sup>.  
وشرعاً: وثيقة للمدين يستوفى منه المال.  
وجوازه بالنص<sup>٢</sup> والإجماع ويجوز سراً وحضراً، والآية<sup>٣</sup> خرجت مخرج  
الأغلب، ولا يجب الرهن.

وإيجابه: رهننت، وثقت، وهذا رهن عندكم أو: وثيقة.  
والقبول: قبلت، أو: ارتهنبت، وشبهة، وكفي إشارة الأحرص،  
ويجوز بغير العريضة، وفاقاً للفاضل<sup>٤</sup>، ولا يجوز بلفظ الآتي.  
ولو قال خذ علي مالك، أو: بمالك، فهو رهن. ولو قال: أمسكه حتى أعطيك  
مالك، وأراد الرهن جاز، ولو أراد الوديعة، واشتبه فليس برهن؛ تنزيلاً للفظ على  
أقل محتملاته.

وهو لازم من طرف الراهن خاصة، والفرق أنه يسقط حق غيره، والمرتهن حق نفسه.  
والقبض شرط فيه على الأصح. وخالف فيه الشيخ في أحد قوليهِ<sup>٥</sup>، وابن إدريس<sup>٦</sup>.

١ راجع لسان العرب، ج ١٣، ص ١٩٠، «رهن»

٢ راجع وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٧٩، كتاب الرهن

٣ البقرة (٢) ٢٨٣

٤ تذكرة الفقهاء، ج ١٣، ص ٩٢، المسألة ٨٨

٥ الخلاف، ج ٣، ص ٢٢٣، المسألة ٥

٦ السرائر، ج ٢، ص ٤١٧

والفاضل<sup>١</sup>؛ متمسكين بعموم الوفاء بالعقد<sup>٢</sup>. ويدفعه خصوص الآية<sup>٣</sup>؛ فإنها دالة على الاشتراط، كاشتراط التراضي في التجارة، ولعدالة في الشهادة حيث قرنا بهما. وفي رواية محمد بن قيس: «لا رهن إلا مقبوضاً»<sup>٤</sup>.

ويتفرع عليه فروع:

الأول: وقوعه من المرتهن أو انقائم مده، ولو وكل الراهن ليقبضه من نفسه، أو وكل عبده أو مستولده، فالأقرب الجواز.

الثاني: القبض هنا كما تقدم في المبيع<sup>٥</sup>، من الكيل أو الوزن، أو السقل في المقول، والتحلية في غيره.

ولو رهن ما هو في يد المرتهن صح، وفي افتقاره إلى إذن جديد للقبض عن الرهن خلاف، فعند الشيخ يفتقر<sup>٦</sup> رحكي<sup>٧</sup> أنه لا بد من مضي زمان يمكن فيه<sup>٨</sup>.

الثالث: لا بد فيه من إذن الراهن<sup>٩</sup> لأنه من تمام العقد، فلو قبض من دون إذنه لغا. فلو رهن المشاع جار، واقتقر إلى إذن الشريك أيضاً في المقول وغيره.

وقال الشيخ: إنما يعبر إذن الشريك في المنقول كالجواهر والسيف<sup>١٠</sup>.

الرابع: لو كان معصوباً في يده فارتبه صح وكفى القبض، والضمان بحاله على الأقرب حتى يقبضه الراهن<sup>١١</sup> ومن يقوم مقامه، أو يبرئه من ضمانه عند الشيخ<sup>١٢</sup>؛ لأنه حقه فله إسقاطه، ولوجود سبب الضمان. ويحتمل المنع؛ لأنه إبراء مما لم يجب.

١. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤١٧-٤١٨، المسألة ٣٧.

٢. المائدة (٥) ١.

٣. البقرة (٢): ٢٨٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٦، ج ٧٧٩.

٥. تقدم في الدرر ٢٤٣.

٦. المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٢.

٧. راجع المجموع، ج ١٢، ص ١٨٥.

٨ و ٩. المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٤.

الخامس: لو مات الرهن قبله، أو جنّ أو أُعْمِيَ عليه أو رجع في إذنه بطل.  
وفي المبسوط: إذا جنّ الرهن أو أُعْمِيَ عليه أو رجع قبل القبض قبض المرتهن؛  
لأنّ العقد أوجب القبض<sup>١</sup>.

وهذا يشعر بأنّ القبض ليس بشرط وإن كان للمرتهن طلبه لينتقل به.  
ولو مات المرتهن انتقل حقّ القبض إلى وارثه، والفرق تعلّق حقّ الورثة والديان  
بعد موت الرهن به، فلا يستأثر به أحد، بخلاف موت المرتهن، فإنّ الدين باقٍ،  
فتبقى وثيقته. ويحتمل البطلان فيهما؛ لأنّه من العتود الجائزة قبل القبض. والصحة  
فيهما، وفاقاً<sup>٢</sup> للمبسوط<sup>٣</sup>، والفاضل<sup>٤</sup>؛ لأنّ مصيره إلى اللزوم، كبيع الخيار، أو لكونه  
لازماً، ويحتمل عندهما الفرق بين الرهن المشروط وغيره.

ولو جنّ المرتهن أو أُعْمِيَ عليه، قاء وليّه مقامه  
ولا يجبر الرهن على الإقباض، سواء كان مشروطاً أم لا. نعم، يتخیر المرتهن  
في فسخ العقد لو امتنع من الإقباض، وفاقاً<sup>٥</sup> لابن الجنيّد<sup>٦</sup>، والفاضل<sup>٧</sup>. وأوجب الشيخ  
الإقباض مع الشرط<sup>٨</sup>.

السادس: يشترط فيه شروط لعقد، من البلوغ والعقل وعدم الحجر. ولا يشترط  
فيه الفوريّة، ولا يمتنع من حرمان الحول، بالنسبة إلى المالك قبل القبض.  
والتصرّف قبله، من البيع والهبة والوقف والإصداق، ناقض للرهن محكوم  
بصحّته. ولو رهنه عند آخر تخيّر في إقباض أيّهما شاء.

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٩٩.

٢. في بعض النسخ: «وفاقاً للقاضي والمبسوط والخاص» وفي بعضها: «وفاقاً للقاضي والمبسوط»، وما أثبتناه هو  
الصحيح؛ لأنّ المصنّف قال: «ويحتمل عندهما» ولأنّ معهود في كلام المصنّف الشهيد ذكر المبسوط مقدّماً على  
القاضي، ولأنّا لم نعثر على هذا القول للقاضي، لا في كتبه ولا في قول من حكاه عنه.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ١٩٩.

٤. تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٢، ص ٥٠٤، الرقم ٣٧٦٩.

٥. راجع مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤١، المسألة ٧٦.

٦. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١١٧.

٧. راجع المبسوط، ج ٢، ص ١٩٨-١٩٩.

ولو وطئها فأحبها بطل، بخلاف الوطء المجزؤ والتزويج والإجارة والتدبير، فإنه لا يبطل. ويحتمل قوياً في التدبير الإبطال، لثنافي عايته وغاية الرهن، وإشعاره بالرجوع.

السابع: لو انقلب خمرأ قبل القبض بطل، ولو عاد خلأ لم يعد الرهن، بخلاف ما إذا انقلب بعد القبض، فإنه يخرج، ويعود يعود الخل، ولو قبضه خمرأ لم يعتد به. نعم، لو صار خلأ في يده، أمكن اعتباره حيث شئ، إذا كان قبض الخمر بإذن.

الثامن: لو حجر على الراهن للسفـه أو الفـلس فليس له الإقباض، ولو أقبض لم يعتد به. والأقرب أن العبارة لا تبطل، فلو أقبض بعد زوال الحجر كان ماضياً.

التاسع: لو تلف الرهن أو بعضه قبل القبض، فدمرتين فسخ العقد المشروط به، بخلاف التلف بعد القبض، وكذا لو تعطل

العاشر: لو اختلفا في الإذن في القبض حلف الراهن، ولو اتفقا عليه واختلفا في وقوع القبض تعارض الأصل والظاهر، ويمكن ترجيح صاحب اليد.

ولو قال: رحمت في الإذن قبل أن يقبض، لم يسمع منه إلا سيئة أو تصديق المرتهن، ولو ادعى عليه العلم بالرجوع فله إخلافه.

الحادي عشر: لا يشترط في القبض الاستدامة، فلو ردّه إلى الراهن فالرهن بحاله. ولو كان مشتركاً واتفقا على وضعه بيد أحدهما أو المرتهن أو عدل صح.

وإن تعاسروا، عيّن الحاكم عدلاً لقبضه وإجارته إن كان ذا أجرة، وقسمتها على الشريكين، ويتعلق الرهن بعصّة الراهن من الأجرة.

ولتكن مدة الإجارة لا تزيد عن أجل الحق، فلو زادت بطل الزائد، وتخیر المستأجر الجاهل، إلا أن يجبر المرتهن.

الثاني عشر: لو أقر الراهن بالقبض حكم عليه به، إلا أن يعلم عدمه، مثل أن يقول بمكة: رهنه اليوم داري بمصر وأقبضته؛ لأن حرق العادة يلحق بالمحال ولو

رجع عن الإقرار الممكن لم يقبل.

ولو قال: أقررت لإقامة الرسم، أو، لورود كتاب وكيلي، أو: ظننت أن القول كاف، حلف المرتهن على الأقوى. ولو أقام بيّنة على مشاهدة القبض فلا يمين.

## [٢٧٧]

### درس

يشترط في الرهن كونه عيناً مملوكة يصح قبضها ويمكن بيعها، ولو رهن الدين لم يجز، لاعتماده القبض، والدين في الذمة لا ينحصر القبض فيه. ويحتمل الصحة، كهيئة ما في الذمم، ويجتزئ بقبض ما بعينه المدين.

والعجب أن الفاضل لم يشترط القبض في الرهن<sup>١</sup>، وجوز هبة ما في الذمة لغير من عليه<sup>٢</sup>، ومنع من رهن الدين<sup>٣</sup>.

ولا رهن المنفعة؛ لعدم إمكان بيعها ولأن المنافع لا بقاء لها، فلا يستفاد بها المرتهن، إلا خدمة المدير؛ وفاقاً لجماعة<sup>٤</sup>، وقد سلف<sup>٥</sup>.

ولا رهن أحد العبدین، أو العبد لا بعينه؛ للفرق.

والظاهر أنه يعتبر علم الراهن والمرتهن بالمرهون مشاهدة أو وصفاً، وهو ظاهر الشيخ؛ حيث منع من رهن الحق بما فيه<sup>٦</sup>، ونحوه العاضل واكتفى بتعيينه عن غيره<sup>٧</sup>، والشيخ نقل الإجماع على بطلان رهن ما فيه، ويصح رهن الحق عنده<sup>٨</sup>.

١ مختلف الشيعة ج ٥، ص ٤١٧-٤١٨، المسألة ٣٧

٢ مختلف الشيعة ج ٦، ص ٢٣٩، المسألة ٩

٣ قواعد الأحكام ج ٢، ص ١٠٩

٤ للاطلاع على وجه وفاق جماعة راجع جواهر الكلام ج ٢٥، ص ١٢٣

٥ تقدم في ج ٢، الدرس ١٦٤

٦ المبسوط ج ٢، ص ٢٤٦؛ الخلاف ج ٣، ص ٢٥٥، المسألة ٦٥

٧ مختلف الشيعة ج ٥، ص ٤٤٨، المسألة ٩٢

٨ الخلاف ج ٢، ص ٢٥٥، المسألة ٦٥



ولا رهن غير المملوك إلا أن يحيره المالك، ولو ضمَّ إلى المملوك صحَّ فيه،  
ووقف في غيره على الإحازة.  
وتصحَّ الاستعارة للرهن؛ لأنَّ التوثق بأعيان الأموال من المنافع، وليس بضمان  
معلق بالمال؛ لأنَّه لو قال، أُرَمت ديتك في رغبة هذا العبد، بطل.  
ولا استبعاد في إقضاء العارية إلى 'سزوم، كالإعارة للدفن، إلا أن يقال:  
المعير أناب المستعير في الضمان عنه في دميته ومصرفه هذا العين، وفي المبسوط:  
هو عارية<sup>١</sup>.

#### وهنا مسائل:

الأولى: لو قال، أُرهن عبدك على ذنبي من فلان، صحَّ، فإذا فعل فهو كما لو صدر  
من المستعير، وهذه الاستعارة تلزم بقصص الرهن نعم، للمعير المطالبة بفكِّه في  
الحال، وعند الأجل هي المؤخَّل وهي المبسوط<sup>٢</sup>، والمطالبة بفكِّه قبل الأجل؛ لأنَّه  
عارية<sup>٣</sup> وبيعه الفاضل في التذكرة<sup>٤</sup>، وهي غيرها ليس له<sup>٥</sup>  
ولو لم يقبضه المرتهن، فللمعير الرجوع ولو جعلناه ضماناً؛ لأنَّ الضمان لا يتم  
بدون القبض هنا.

الثانية: لا يجب على المستعير ذكر قدر دين وحسبه ووصفه وحلوله أو تأجيله  
إن جعلناه عارية، وإلا وجب؛ بناءً على أنَّ ضمان لمجهول باطل، وفيه خلاف يأتي  
إن شاء الله.

وعلى كلِّ حال لو عيَّن أمراً فحطَّاه الرهن فله الفسخ، إلا أن يكون ما عدل إليه  
داخلاً في الإذن، كالرهن على أنقص قدرأ ويحتمل في الزيادة صحته في المأذون  
فيه؛ لوجود المقتضي.

١ المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٧

٢ المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٧-٢٢٨

٣، تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥ (الطبعة المعبرية)

٤ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ١٩٦، الرقم ٣٧٥٠

الثالثة: لو هلك في يد المستعير قبل الرهن، فالأقرب انقضاء الضمان على التقديرين؛ لعدم موجبه.

ولو هلك عند المرتهن أو جنى فبيع في الجناية، ضمنه الراهن على القول بالعارية، لا على القول بالضمان، قاله الشيخ<sup>١</sup>، مع أنه لو دُفع إليه مال ليصرفه إلى دينه ضمنه.

والفرق: أن هذا إقراض متعين للصرف، بخلاف المستعار، فإنه قد لا يصرف في القضاء

ويحتمل عدم ضمان الراهن على القول بالعارية، كأحد قولي العاضل<sup>٢</sup>؛ لأنها أمانة عندنا، إلا أن نقول: الاستعارة المعرّضة للتلف مضمونة، وهو ظاهر الميسوط<sup>٣</sup> والتذكرة<sup>٤</sup>، ولا ضمان على المرتهن على قولين

الرابعة: ليس للمرتهن بيعه بدون إذن، إلا أن يكون وكيلًا شرعًا، أو وصيًا على القولين، فلو امتنع الراهن من الإذن أذن الحاكم، وجب على الراهن بذل المال، فإن تعذر وباعه ضمن أكثر الأمرين من قيمته ونمته، ولو بيع بأقل من قيمته بما لا يتغابن به بطل، وإن كان يتغابن به، كالخمس في لمائة، صح، وضمن الراهن النقيصة على قول العارية، وعلى الضمان لا يرجع؛ لأنّ بضامن إنما يرجع بما غرمه.

الخامسة: لو تبرّع متبرّع برهن ماله على دين الغير جار؛ لأنه في معنى قضاء الدين، ويلزم العقد من جهته بالتبضع، فإن بيع فلا رجوع له على المدين.

ولو أذن له المالك في البيع والقضاء أو أذن في القضاء بعد البيع، احتتمل رجوعه؛ لأنه ملكه إلى ذلك الوقت، وعدمه؛ لتميمه للقضاء، فهو كالمقضي. نعم، لو تبرّع المدين بقضاء الدين صحّ قطعاً، ولكن بناء الأول على القولين، فعلى العارية يرجع

١. الميسوط، ج ٢، ص ٢٢٩

٢. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٤٩٦ رقم ٣٧٥، وص ٥٠٢، الرقم ١٣٧٦٣، تذكرة الفقهاء، ج ١٣، ص ٢٤٧، المسألة ١٧٢

٣. الميسوط، ج ٢، ص ٢٢٩

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥ (الطبعة المحجّرة).

عليه، وعلى الضمان لا يرجع، كالضامن لمبتزع.

[٢٧٨]

درس

لا يصح رهن أرض الخراج؛ لأنها ليست مملوكة على الخصوص، ويصح رهن ما بها من الشجر والبناء. ولو قلنا بملكها تبعاً لهما صح رهنها. ولا رهن الحمر والخنزير عند المسلم وإن كان الراهن ذميّاً، ووضعها عند ذمي. ولا رهن المصحف والعبد المسلم عند كافر، إلا أن يوضع عند مسلم. ولا رهن الوقف وإن اتحد الموقوف عليه؛ للمنع من صحة بيعه، أو لعدم ملكه، أو تمام ملكه.

ورهن المدبر إبطال لتدبيره عند الفاضلين<sup>١</sup>، وعلى القول بجواز بيع الخدمة يصح في خدمته. وفي النهاية يبطل رهن المدبر<sup>٢</sup> وفي المبسوط<sup>٣</sup>. والخلاف: يصح ويبطل تدبيره، ثم قوى صحتهما، فإن بيع بطل التدبير، وإلا فهو بحاله<sup>٤</sup>. وتبعه ابن إدريس<sup>٥</sup>، وهو حسن

ورهن ذي الخيار جائز، ويكون من ينفع فسخاً ومن المشتري إجارة عند الفاضلين<sup>٦</sup>.

ولو رهن عريم المفلس عينه التي له نرجوع فيها قبله، فالأجود المنع. وأولى منه لو رهن الزوج نصف الصداق قبل طلاق غير الممسوسة.

١ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٧، تحرير الأحكام الشرعية ج ٢، ص ٤٦٧، الرقم ٣٦٦٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٣، ص ١٢٦، ذيل المسألة ١١٠

٢ النهاية، ص ١٣٣.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٢١٣.

٤ الخلاف، ج ٣، ص ٢٢٧-٢٣٨، المسألة ٣٦

٥ السرائر، ج ٢، ص ٤٢٨

٦ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٨؛ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١١٠.

ورهن الموهوب في موضع يصح فيه الرجوع كرهن ذي الخيار.  
 ورهن المرتد عن غير فطرة حائر، ولو كان عنها وفات السلطان، قيل: جازاً.  
 وهو ظاهر الشيخ<sup>٢</sup>، وأطلق ابن الجيد المنع<sup>٣</sup>، وللفاضل قولان<sup>٤</sup>، إلا أن تكون أمة.  
 ولو جهل المرتهن حاله، فله فسخ البيع المشروط به  
 ويجوز رهن الجارية بولدها الصغير - ولا بحث فيه - وبدونه، فتباعان معاً إن  
 حرّمتا التفرقة، ويكون للمرتهن ما قبلها. ثم إما أن يقوم جميعاً ثم يقوم الولد  
 وحده، أو تقوم الأم وحدها ومع الولد، أو كل منهما وحده؛ لأن الأم تنقص قيمتها إذا  
 ضمت إليه؛ لمكان اشتغالها بالحضانة، ولولد تنقص قيمته منفرداً؛ لضياعه.  
 ووجه تقويم الأم وحدها أن الرهن ورد عليها منفردة، وهو قول الشيخ<sup>٥</sup>،  
 وكذا لو حملت بعد الارتهان وقبلها بعدم دخول النماء المتجدد، أو كان قد شرط<sup>٦</sup>  
 عدم دخوله.

ويحوز رهن المعاني عماً أو خطأ، خلافاً للخلاف فيهما<sup>٧</sup> وحق العناية يقدم،  
 فإن افتكّه المولى أو المرتهن، وإلا بيع في الجناية فالفاصل رهن.  
 ولو أقرّ المرهون بالجناية وصدّقه المرتهن والراهن، فكالجاني، وإن صدّقه  
 الراهن خاصّة لم ينفذ في حق المرتهن، ولا يعين عليه، إلا أن يدّعي عليه العلم، وإن  
 صدّقه المرتهن خاصّة بطل الرهن، إلا أن يعفو المجني عليه، أو يفديه أحد، أو  
 يفضل منه فضل عن الجناية. ويحتمل بقاء الرهن؛ لعدم صحّة إقرار المرتهن  
 واعتراف الراهن بالصحة.

١. يظهر من شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٨.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢١١.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٠، المسألة ٧٤.

٤. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٠، المسألة ٧٤.

٥. المبسوط، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥.

٦. في بعض النسخ: «شرط».

٧. الخلاف، ج ٣، ص ٢٣٥، المسألة ٢٨.

## فروع:

الأول: لو بيع في الرهن لتكذيب المرتهن، ففي رجوع المجني عليه على الراهن وجهان؛ من قضاء دينه به؛ ومن عدم نعوذ بقراره في حق المرتهن.

الثاني: لو جنى بعد الرهن، قُذمت الجناية في العمد والخطأ، فإن افتك فالرهن بحالته، ولو افتك المرتهن على أن يكون له الرجوع على الراهن، وعلى أن يكون العبد رهناً على مال الفك والدين الأول، جاز.

الثالث: لو حنى على مولا عمداً، اقتص منه، ولا يجوز أخذ المال من المرتهن في الخطأ والعمد، ولا افتكاكه؛ لأن المال ليس عليه مال، وإلا لزم تحصيل الحاصل.

الرابع: لو حنى على مورث مولا، ثبت للمولى ما كان للمورث من القصاص والافتكاك.

ولو جنى على عبد مولا، قُله القصاص، إلا أن يكون أباً المقتول، وليس له العفو على مال، إلا أن يكون مرهوناً عند غير مرتهن المجني عليه، أو عنده واحتلف الدينان، فيحوز نقل ما قابل الجناية بدلاً من المجني عليه إلى مرتته.

هذا، ولا يصح رهن السمك في المياه غير المحصورة، ولا الطير في الهواء؛ لعدم إمكان القبض، نعم، لو قضت العادة بعوده، صح إذا قبض.

ولا رهن أم الولد في غير ثمنها، موسراً كان المولى أو معسراً، ولا في ثمنها مع اليسار، ويجوز مع الإعسار؛ لجور بيعها فزهنها أولى. وظاهر ابن الجنيد، جواز رهنها مطلقاً، ولم يستبعد العاضل<sup>١</sup>.

فروع: لو رهنها فتجدد له اليسار انفسح لرهن ووجب الوفاء، ويحتمل بقاؤه حتى

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٥، ص ١٤٤-١٤٥، المسألة ٨٢.

٢. مختلف الشيعية، ج ٥، ص ١٤٥، المسألة ٨٢.

يوفي؛ لجواز تجدد إعساره قبل الإيفاء. ولعلّه أقرب.

[٢٧٩]

درس

تدخل زوائد الرهن فيه، متصلة كانت أو منفصلة على المشهور. ونقل فيه ابن إدريس الإجماع<sup>١</sup>. وحالف فيه الشيخ في الكتابين<sup>٢</sup>. وتبعه الفاضل<sup>٣</sup>، وهو منقول عن المحقق في الدرس. ولم نجد شاهداً على القولين، غير أن المعتمد المشهور. والفاضل تمسك بروايته إسحاق بن عمار<sup>٤</sup>، والسكوني<sup>٥</sup>، ولا دلالة فيهما.

نعم، لو شرط انتفاء دخولها صح. ولو شرط دخولها زال الخلاف عندنا وإن لم يصح رهن المعدوم؛ لأنها تابعة لها. ولا فرق بين المتولد منها كالولد والثمرة، وبين غيره ككسب العبد وعقر الأمة.

وتنفق الرهن على الراهن لا على المرتهن، فإن أنفق تسرعاً فلا رجوع. وإن كان يأذن الراهن، أو الحاكم عند تعذر<sup>٦</sup>، أو أشهد عند تعذر الحاكم، رجع بها على الراهن.

ولو كان له منفعة كالركوب والذر، فلمشهور جواز الانتفاع بهما، ويكون بإزاء النفقة، وهو في رواية أبي ولاد<sup>٦</sup>، والسكوني<sup>٧</sup>. وفي النهاية: إن انتفع، وإلا رجع

١. السرائر، ج ٢، ص ٤٢٤.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٢٧؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٥١، المسألة ٥٨.

٣. مختلف الشيعية، ج ٥، ص ٤٢٥، المسألة ١٥.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٢٢٥، باب الرهن، ج ١٢، الفقيه، ج ٣، ص ٣١٢-٣١٣، ح ٤١٢٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٣، ح ٧٦٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٥-١٧٦، ح ٧٧٥، وبسم آخر في الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٠٩٨.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٢٣٦، باب الرهن، ج ١٦، الفقيه، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤١٠١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٦، ح ٧٧٨.

٧. المتقدمة قبيل هذا.

بالنقطة<sup>١</sup>. ومنع ابن إدريس من الانتفاع، فإن انتفع تقاضاً<sup>٢</sup>، وعليه المتأخرون<sup>٣</sup>.  
والروايتان ليستا صريحتين في المقابلة، ولا مانعتين عن المقاضاة. نعم، تدلّان على  
جواز ذلك، وهو حسن؛ لثلا تصيح المنفعة على المالك نعم، يجب استثنائه إن  
أمكن، وإلا فالحاكم.

ولو رهن ما يسارع إليه الفساد قبل الأجل قطعاً، وشرط بيعه عند الإشراف عليه  
صح، وإن شرط نفي البيع بطل وإن أطلق بطل عند الشيخ في الكتابين<sup>٤</sup>؛  
لأن الإطلاق يقتضي قصر الرهن عليه، وصح عند الفاضلين، ويباع ويجعل ثمنه  
رهنًا للأصل<sup>٥</sup>.

ولو توهم فساد، فهو أولى بالصحة، ويباع عند الإشراف على الفساد.  
ولو كان على دين حال أو مؤجل محل قبل تسارع الفساد، فلا مانع من الصحة.  
وإن طرأ الفساد قبل القبض بطل، وإن كان بعده لم يفسخ العقد ولو قلنا ببطلان  
رهنه مع عدم شرط البيع؛ لأن الطارئ لا يفسد المقارن، ومن ثم يستعلق الرهن  
بالقسم لو أتلّف الرهن مئلف وهي دين، ولا يحور رهن الدين ابتداءً فحينئذٍ يباع  
وتستعلق ثمنه.

### فروع:

الأول: لو اتفق المتراهنان على نقل الرهن عند الخوف من الفساد إلى عين  
أخرى، احتمل الحوار، لأن الحق لا يعدوهما، ويجري مجرى بيعه وجعل ثمنه  
رهنًا. ويحتمل المنع؛ لأنّ النقل لا يشعر بفسخ الأول، ويمتنع البديل مع بقاء الأول.

١. النهاية، ص ٤٢٥.

٢. السرائر، ج ٢ ص ٤٢٥.

٣. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٧٢-٧٣؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٢٣ وفهر المستقصى  
في إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٣٥.

٤. المبسوط، ج ٢، ص ٢١٦؛ العلام، ج ٣، ص ٢٤١، المسألة ٣٨.

٥. قد أفتى المحقق بالبطالان في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٦٨ وقال العلامة بالصحة في مختلف الشيعة، ج ٥،  
ص ٤٢٢، المسألة ٥٩.

فإن قلنا بجواز النقل هنا فهل يجوز في رهن قائم لم يعرض له نقص؟ وجهان مرتبان، وأولى بالمنع؛ لأنَّ المعرض للفساد يجب بيعه، فهو في حكم الفائت، ونقل الحق إلى بدل الفائت معهود ولا فوات هنا.

الثاني: لو رهن نصيبه في بيت معين من جملة دار مشتركة صح؛ لأنَّ رهن المشاع عندنا جائز، فإن استقسم الشريك وطهرت القرعة له على ذلك البيت، فهو كإتلاف الراهن يلزم قيمته، ولا يلحق بالتلف من قبل الله تعالى.

الثالث: لو بذر عتق العبد عند شرط، ففي صحّة رهنه قبله وجهان: نعم؛ لبقاء الملك وأصالة عدم الشرط. ولا؛ لأن سبب العتق سابق والشرط متوقع. وعلى الأول لو وقع الشرط أعتق أو عتق وخرج عن الرهن، ولا يجب إقامة بدله إذا كان المرتهن عالماً بحاله، وإلا فالأقرب الوجوب.

هذا، ولا كراهة في رهن الأمة. نعم، يكره تسليمها إلى الفاسق وخصوصاً الحسناء، إلا أن تكون محرّماً له. وفي المبسوط: يكره رهن الأمة إلا أن توضع عند امرأة تفد<sup>١</sup> ولو رهن الشجرة على الشجرة بعد بدو الصلاح أو قبله جاز، ومؤنة الإصلاح على الراهن.

ولو اختلطت بالمتلاحق قبل القبض فالأقرب الفسخ، ولو كان بعده لم يفسخ، وكذا اللقطة<sup>٢</sup> من الخبار، وحينئذ يصطلحان. وفي المبسوط: لو رهن لقطة منه إلى أجل يحصل فيه الاختلاط بطل<sup>٣</sup>.

ولا تدخل الشجرة غير المؤبّرة في رهن نحلة، إلا مع الشرط؛ لاختصاص البيع بالنقص.

ولو رهن الجدار أو الشجرة، ففي دحول الأس والمفرس وجه بعيد. نعم، يستحق بقاءهما فيهما أبدأً.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٨.

٢. في بعض النسخ «لقطة».

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٢٤٢.



ولا تدخل الأرض في رهن الشجر وإن كانت قليلة لا ينتفع بها على حالها.

## [ ٢٨٠ ]

### درس

يجوز اشتراط السائغ في الرهن دون غيره، كشرط عدم تسليمه، وعدم بيعه، أو توقفه على رضا الراهن أو أجنبي فيفسد ويفسد، وفي المبسوط: لا يفسد الرهن<sup>١</sup>. ولو شرط الراهن على المؤخر الريادة في الأجل صح عند الفاضل<sup>٢</sup>، خلافاً للمبسوط، حيث أبطل الشرط والرهن<sup>٣</sup>.

ولو شرط في الرهن انتفاع المرتهن به جار ولو شرط تملك الروائد المنفصلة فسد وأفسد على الأقرب: لعدم تراضيهما بدونه.

ولو شرط كونه مبيعاً عند الأجل بطل<sup>٤</sup>؛ لأن البيع لا يكون معلّقاً، والرهن لا يكون موقّتاً إلا بالوفاء. ويضمن بعد الأجل لا قبله: إلحاقاً لفاسد البيع والرهن بالصحيح في الضمان وعدمه.

ويمنع الراهن من كلّ تصرف يزيل لملكه، كالبيع والهبة، أو ينافي حقّ المرتهن، كالرهن من آخر، أو يعرضه لنقص، كالوطء والتزويج. وفي رواية الحلبي: يجوز وطؤها سرّاً<sup>٥</sup>. وهي متروكة. ونقل في المبسوط الإجماع عليه<sup>٦</sup> ولا فرق بين العامون حبيلها لصغر أو بؤس، وبين غيرها.

ولو وطئ لم يحدّ وعزّر، إلا مع الشبهة، ولو حملت صارت مستولدة، ولا قيمة

١ المبسوط، ج ٢، ص ٢٤٥

٢ مختلف الشبهة، ج ٥، ص ٤٤٤، المسألة ٨٠

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٥

٤ في بعض النسخ «بطلا»

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٣٥-٢٣٦ باب الرهن، ح ١١٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٩، ح ٧٥٢

٦ المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٦

على الراهن إن قلنا بعدم تبعية النماء في الرهن، وإن قلنا بالتبعية فكذلك؛ لأن الحر لا قيمة له. ولأن استحقاق المرتهن بواسطة ثبوت قيمته في ذمة الراهن، وهو بعيد.

وفي بيعها، أو وجوب إقامة بدلها تردّد؛ من سبق حق الراهن؛ وعموم النهي عن بيعها، فيقام بدلها، أو يتوقّع قضاء الدين أو موت ولدها، ولو كانت مرهونة في ثمن رقبتهافيبيعها أوجه. وهي الخلاف: يلزم الموسر إقامة بدلها وتباع على المعسر، وأطلق<sup>١</sup>.

ولو وطئ المرتهن فهو زان إلا مع الشبهة، وعليه العقر، وإن طأعته فلا شيء، وولده رقي مع العلم، ومع الجهل حرّ بفكّه بقيمته.

ولو أذن له الراهن فلا مهر ولا قيمة عليه عند الشيخ<sup>٢</sup>. وهو بعيد، إلا أن يحمل على التحليل، لكن كلام الشيخ ينفيه؛ لأنّ العرض من الرهن الوثيقة، ولا وثيقة مع تسلّط المالك على البيع والوطء وغيره من المسافع المعرضة للنقص أو الإيلاف.

وليس له أن يؤجره وإن كان الدين حالاً؛ لأنّ الإجارة تقلّل الرغبة فيه، وإن كان مؤجّلاً والمدة لا تنقضي قبله فكذلك، وإن كانت تنقضي، فالأقرب البطان؛ للتعريض بالنقص وقلة الرغبة.

وكذا يمنع من الإعتاق موسراً كان أو معسراً؛ لأنّه يتضمّن إبطال حجر لازم بفعل مالكة. ولا يلزم من نفوذه في حصّة الشريك نفوذه هنا؛ لقيام عتق حصّته سبباً في ذلك.

ولو انفكّ الرهن لم ينفذ العتق؛ لأنّه لا يقع معتقاً، وأولى منه إدا بيع في الرهن ثم عاد إليه.

ولو أذن المرتهن في ذلك كلّه جاز. وكذا لا يتصرّف فيه المرتهن إلا بإذن الراهن

١. الخلاف، ج ٣، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، المسألة ١٩.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٦، العلامة، ج ٣، ص ٢٣٢، المسألة ٢٢ و ٢٣.

أو إجازته، إلا العتق فإنه باطل إن لم يأذن.

وليس له إنزاء الفحل المرهون، سواء نقصت قيمته أم لا. وأما الإنزاء على الأثني، فإن كانت آدمية منع منه، وكذا غيرها على الأقوى؛ لأنه يعرضها للنقص. وقال الشيخ: ليس للمرتهن منعه من الإنزاء مطلقاً<sup>١</sup>.

وللراهن رعي الماشية، وختن العبد، وخفض الجارية إلا أن يؤدي إلى النقص، وتأبير النخل، والمداواة مع عدم خوف الضرر. وكذا تجوز المداواة من المرتهن.

وفي جواز تزويج الأمة أو العبد بدون إذن المرتهن للشيخ قولان<sup>٢</sup>، وعلى القول به لا يسلمها إلى الزوج بغير إذنه، وهو قريب، وكذا يجوز تديره؛ لأنه لا ينافي الغرض، خلافاً للشيخ<sup>٣</sup>.

وبمنع الراهن من الفرس؛ لأنه ينقص الأرض، ومن الزرع وإن لم يستقص به الأرض؛ حسماً للمادة، فلو فعل قللاً عند الحاجة إلى البيع. ولو حمل السيل موى مباحاً يستفلس له إرامه بإرائه قبل حلول الدين؛ لعدم تعديبه، فإن احتيج إلى البيع قلعه إن التمس المرتهن، فإن بيعاً معاً، ففي توزيع الثمن ما تقدم في بيع الأم مع ولدها.

ولو شرط ضمان الرهن بطلا، ويحتمل صحة العقد ولا ضمان.

ويجوز اشتراط الوكالة للمرتهن والوصية، ولوارثه، ولأجنبي، ولا يملك الراهن فسخها، ولو مات أحدهما انتقلت ارهينه دونها، إلا مع الشرط.

واشتراط وضعه على يد عدل فصاعداً واشتراط وكالته في بيعه

وليس للراهن عزله، وللمرتهن عزله عن البيع؛ لأن البيع لحقه، ولهذا يفتقر إلى إذنه عند حلول الأجل، ولا يفتقر إلى إذن الراهن.

١ المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٨.

٢ قال بالصحة مطلقاً في الخلاف، ج ٢، ص ٢٥٣ المسألة ٦٠، وبالصحة بشرط عدم التسليم في المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٨.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٢١٣.

ولو مات العدل، أو فسق، أو حنّ، أو عُمي عليه، زالت الأمانة والوكالة، وكذا لو صار عدوّاً لأحدهما؛ لأنّ العدو لا يؤتمن على عدوّه، فإن اتّفقا على غيره، وإلّا استأمن الحاكم عليه.

ولو باع فالثمن بيده أمانة، فلو تلف فمس ضمان الراهن. ولو ظهر المبيع مستحقّاً، فالدرّك عليه لا على العدل، إلّا أن يعلم بالاستحقاق.

ولو اختلفا فيما يباع به، بيع بنقد البلد بثمن المثل حالّاً، سواء كان موافقاً للدين أو اختيار أحدهما، أم لا. ولو كان فيه نقدان بيع بأغلبهما، فإن تساوى فهما مناسب الحق، فإن يائنه عيّن الحاكم إن امتنع من التعيّن. ولو كان أحد المتباينين أسهل صرفاً إلى الحقّ تعيّن. وللعدل رده عليهما؛ لأنّ قبول الوكالة جائز من طرف الوكيل أبداً، فإن امتنع أجبرهما الحاكم، فإن استترا نصب الحاكم عدلاً يحفظه، وليس له تسليمه إلى الحاكم إلّا مع تعذّرهما، ولو دفعه إلى أحدهما ضمن هو والمدفوع إليه، وقرار الضمان على من تلف في يده.

ولو اضطّرّ العدل إلى السفر، أو أدركه مرض يخاف منه الموت، أو عجز عن الحفظ وتعدّر، أسلمه إلى الحاكم، فإن تعدّر، فإلى عدل بإشهاد عدلين.

ولا يجوز وضعه عند العبد إلّا بإذن مولاه، وكذا المكاتب إذا كان مجّاناً، وإن كان بجعل أو أجرة لم يعتبر إذن المولى.

ويصحّ اشتراط رهن المبيع على الثمن، وفاقاً للفاضلين<sup>١</sup>، وأبطل الشيخ العقد به؛ لأنّه شرط رهن ما لا يملك؛ إذ لا يملك المبيع قبل تمام العقد، ولأنّ قضيّة الرهن الأمانة، والبيع الضمان، وهما متنافيان<sup>٢</sup>، وتبعه ابن إدريس<sup>٣</sup>. ويظهر من الخلاف صحّة البيع وفساد الشرط<sup>٤</sup>.

١ في بعض النسخ: «بشهادة».

٢ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٦٨، مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٢-٢٤٣، المسألة ٧٩.

٣ المبسوط، ج ٢، ص ٢٣٥.

٤ السرائر، ج ٢، ص ٤٢٩.

٥ الخلاف، ج ٣، ص ٢٥٣، المسألة ٦١.

والضرر بحبس الرهن دائماً مستند إلى الراهن، ولعلهما إذا أمنا الاستحقاق يتفاسخان.

والتقييد بـ «إمكان الاستيفاء» لتخرج لإجارة المتعلقة بعين المؤجر، كالأجير الخاص، فإنه لو تعذر لم يستوف لمنفعة من غيره، فلا يرتهن على المنفعة. ولو استأجره مطلقاً جاز الارتهان على المنفعة؛ لأنه مع تعذر العمل منه يباع الرهن ويستأجر غيره.

ولو ارتهن المستأجر على مال الإجارة؛ خوفاً من عدم العمل بموت وشبهه، فهو كالرهن على الأعيان المضبوطة

ولو رهن المرهون عند المرتهن جان، فإن شرط كونه رهناً عليهما، فالرهانة الأولى باقية، ولا يشترط فسخ الرهن وجعله عليهما.

ولو لم يشترط الرهن الأول، فإن اتفقا على إرادة المجموع فكذا، وإن أطلقا، ففي بطلان الأول تردد. وكذا لو رهنه عند أجبري فأجاز المرتهن الأول. ويجوز الريادة في الرهن على الحق الواحد ويكونان رهنين.

ثم إن شرط في الرهن أن يكون على الحق وعلى كل جزء منه، لم يتفسخ ما دام من الحق شيء.

وإن شرط كونه رهناً عليه لا على كل جزء منه صح، وانفسخ بأداء شيء من الحق. وفي وجوب القبول هنا لبعض الحق تردد، من أدائه إلى الضرر بالانفساخ؛ ومن قضية الشرط. ووجوب قبض بعض الحق في غير ما يلزم منه نقص في المال، كمال السلم وثمن المبيع.

وإن أطلق، ففي حمله على المعنى لثنائي، أو الأول نظر؛ من التقابل بين الأجزاء في المبيع فكذا الرهن؛ ومن اسطر إلى غالب الوثائق، فإن الأغلب تعلق الأغراض باستيفاء الدين عن آخره من الرهن، وهذا قوي، وقال في المبسوط: إنه إجماع<sup>١</sup>.

ويجوز لوليّ الطفل رهن ماله إذا افتقر إلى الاستدانة لإصلاح مال استبقاؤه أعود، أو لنفقته.

ويجوز الارتهان له إذا تعلق الغرض بأداء ماله للنهب، أو الفرق، أو الحرق، أو خطر السفر المحتاج إليه، أو بيعه سيئة للمصلحة بزيادة الثمن وشبهه.

ويجوز تولّي الولي طرفي الإيجاب وتقبول لو وقع العقد بينه وبينه، ولا يكفي أحد الشقّين عن الآخر.

وللمكاتب الارتهان والرهن مع لفظة أو إذن السيد.

#### فروع:

الأول: إذا جورنا الرهن على الأعبان المضمونة، فمعناه الاستيفاء منه إن تلفت أو نقصت، أو تعذر الرد، وإلا فلا. وحيث كنّا ما صحّ ضمانه صحّ الرهن عليه وبالعكس.

الثاني: الضمان للثمن في مدة الخيار مبنّي على القول بالانتقال بالعقد. وإلا لم يحز.

والفرق بينه وبين مال الحعالة قبل الرد، أنّ سبب الاستحقاق في الثمن البيع وقد تكامل، وسبب الاستحقاق في الحعالة العمل ولمّا يتكامل ولو قيل بالتسوية في الجواز، أمكن.

الثالث: لو قال: بعثك الدار بمائة بشرط أن ترهنّي العبد بها، فقال: اشتريت ورهنت، وقال البائع: ارتهنت، صحّ قطعاً، ولو لم يقل، فعليه وجهان مبنّيان على مسألة المقارنة. فإن منعناها لعدم كمال سبب الرهن، أعني شقّي البيع من الإيجاب والقبول، فهذا أولى. وإن جوّزناها، كالمبسوط<sup>١</sup>؛ لكون الرهن من مصلحة البيع، ويجوز اشتراطه فيه، فتشريكه معه أولى، احتتمل الجوار هنا، تحصيلاً للمصلحة، ولأنّه في معنى الامتزاج.

ويحتمل المصح؛ لأنَّ شقِّي الرهن هناك موجودان، بخلاف هذه الصورة، فإنه لم يوجد إلا شقُّ الإيجاب، والاشتراط المقدم لا يعدُّ قبولاً، بل حكمه حكم الاستيجاب، بل أضعف منه.

الرابع: لو فدى المرتهن الجاني وشرط ضمَّ الفدية إلى الرهن، فقد تقدّم جوازه؛ لأنَّ الحقَّ لا يمدوهما وقد اتفقا عليه.

ولو شرط في الرهن على الدين الثاني فسخ الأول، ففي اشتراطه هنا بُعد؛ لأنَّ المشرف على الزوال إذا استدرك كالزائل لعائده، فالزوال ملحوظ فيه، فيصحَّ الرهن عليه وعلى الدين السالف.

ويحتمل المساواة؛ لأنَّه لما لم يزل، فهو كالدائم، والأصحاب لم يشترطوا الفسخ.

(٢٨٢)

درس

في الأحكام

لا يشترط الأجل في دين الرهن ولا في الارتهان، فإن شرطه لزم، وإذا كان حالاً أو حلَّ الأجل طالب بدينه، فإن امتنع الراهن من الإيفاء وكان المرتهن وكيلاً أو العدل، باع واستوفى دينه، فإن فضل منه شيء رده، وإن فضل عليه شيء طالبه، وهو أولى من عرءاء المفلس، وكذا من عرءاء الميت على الأصح.

وفي رواية عبد الله بن الحكم: إذا قصر ماله عن ديونه فالمرتهن وغيره سواء<sup>١</sup>. وهي مهجورة. وفي رواية المروزي كذلك<sup>٢</sup>. وهي مكاتبة.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ٤١٠٢: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٧-١٢٨، ح ٧٨٣.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٤١١٤: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢٨، ح ٧٨٤.

ويجوز أن يبيع المرتهن على نفسه وولده إذا كان وكيلًا، ويظهر من ابن الجنيد المنع<sup>١</sup>.  
ومع عدم الوكالة يستأذن صاحبه، فإن تعذر فالحاكم.

وقال الحلبي: إذا تعذر إذن الراهن فالأولى تركه إلى حين يمكن استئذانه<sup>٢</sup>؛  
لرواية زرارة<sup>٣</sup>، وابن بكير<sup>٤</sup>، وتحمل على لكراهية.

ولو امتنع الراهن من البيع والتوكيل فللحاكم بيعه، وله حسمه وتعزيزه حتى يبيع  
بنفسه.

والرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه إلا بتعذر أو تفريط على الأشهر، ونقل  
فيه الشيخ الإجماع مناه<sup>٥</sup>. وما روي من التقصص بين قيمته وبين الدين<sup>٦</sup>، محمول  
على التفريط.

ولو هلك بعضه كان الباقي مرهوناً.

وترك بشر الساع المحتاج إلى النشر تفريط يوجب الصمان، خلافاً للصدوق<sup>٧</sup>.  
وهي رواية أبي العباس<sup>٨</sup> دلالة على قوله

ولو اختلفا في تلفه حلف المرتهن مطلقاً. وقال ابن الجنيد: إنما يحلف مع  
الجائحة الظاهرة، أو ذهاب متاعه معه<sup>٩</sup>؛ لرواية أبي العباس.

١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٦، مسألة ٨٩.

٢. الكافي في الفقه، ص ٣٣٥.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٢٢٤، باب الرهن، ح ١٥، الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ٤١٠٩، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٩،  
ح ٧٤٩، وفي المصادر «عبيد بن زرارة».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٦٩، ح ٧٤٨.

٥. الخلاف، ج ٣، ص ٢٥٦-٢٥٧، المسألة ٦٦.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٢٢٤، باب الرهن، ح ٦ و ٧، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧١، ح ٧٦٠-٧٦١، الاستبصار،  
ج ٣، ص ١١٩-١٢٠، ح ٤٢٥-٤٢٦.

٧. المقنع، ص ٢٨٣-٢٨٤.

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٣١١، ح ٤١١٦، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٥، ح ٧٧٢، الاستبصار، ج ٣، ص ١١٩،  
ح ٤٢٤.

٩. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٦، المسألة ٩٠.



ولو اختلفا في القيمة، فالأكثر على حلف الراهن؛ لسقوط أمانة المرتهن بتفريطه<sup>١</sup>.  
وقال الحلبيون: يحلف المرتهن<sup>٢</sup>؛ للأصل.

والمعتبر بالقيمة يوم التلف وقال ابن الجنيّد: الأعلى من التلف إلى الحكم عليه بالقيمة<sup>٣</sup>.

ويلوح من المحقق أنّ الاعتبار بقيمته يوم قبضها<sup>٤</sup>؛ بناءً على أنّ القيمي يضمن بمثله، وفي كلام ابن الجنيّد إيماء إليه<sup>٥</sup>.

ولو اختلفا في قدر الدين، فالمشهور حلف الراهن؛ لصحيح معتمد بن مسلم<sup>٦</sup>.  
وقال ابن الجنيّد: يحلف المرتهن إذا لم يزد عن قيمة الرهن<sup>٧</sup>؛ لرواية السكوني<sup>٨</sup>.  
وحملها الشيخ على أنّ الأولى للراهن تصديقه<sup>٩</sup>.

ولو اختلفا في قدر المرهون حلف الراهن، ولو اختلفا في تعيينه فكذلك.  
ولو كانا شرطاً في عقد لازم تعالفاً وبطلاً  
ولو اختلفا في متاع فقال المالك: ودیعة، وقال القابض: رهن، فالمشهور حلف المالك، سواء صدّقه على الدين أم لا. وقال الصدوق: يحلف القابض<sup>١٠</sup>.

١ كالمنفرد في المنفعة، ص ٦٢٣، والعلبي في الكافي في الفقه، ص ١٣٣٥ وسلار في المراسم، ص ١٩٢.

وابن البراج، وابن الجنيّد على ما حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤١٩، المسألة ٣٩.

٢ كابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٢١. ولم يذكر الحلف؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٧٥.

والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤١٩، المسألة ٣٩.

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٠، المسألة ٣٩.

٤ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٧٥.

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٠، المسألة ٣٩.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٧، باب الاختلاف في الرهن، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٤، ج ٧٦٩ الاستبصار،

ج ٢، ص ١٢١، ج ٤٢٢.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٢٠، المسألة ٤٠.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٥، ج ٧٧٤ الاستبصار، ج ٣، ص ١٢٢، ج ٤٣٥. وبسند آخر في الفقيه، ج ٣،

ص ٣٠٨، ج ٤١٠٧.

٩ الاستبصار، ج ٣، ص ١٢٢، ذيل الحديث ٤٣٥.

١٠ المنع، ص ٢٨٤-٢٨٥.

وبالأول صحيح محمد بن مسلم<sup>١</sup>، وبالثاني موثق عباد بن صهيب<sup>٢</sup>.  
وقال ابن حمزة: إن اعترف بالدين حلف القابض، وألا حلف المالك؛ للقرينة<sup>٣</sup>.  
والأول أقوى.

ولو اختلفا في متاع تلف هل هو وديعة أو دين؟ حلف المالك؛ لاقتضاء ثبوت  
اليدين الضمان. وقال ابن إدريس: يحلف المودع<sup>٤</sup>؛ للأصل والأول أقوى؛ لرواية  
إسحاق بن عمار<sup>٥</sup>. وهذه المسألة استطراذية، ذكرها في رهن التهذيب<sup>٦</sup>.

ولو أذن المرتهن في العتق أو الوطء ورجع قبل فعلهما فله ذلك، فإن لم يعلم  
الراهن بالرجوع فلا أثر له، وكذا في البيع.

وقال الشيخ: يبطل البيع وإن لم يعلم الرهن كالكفالة<sup>٧</sup>، والأصل ممنوع، وسيأتي  
إن شاء الله تعالى.

وينفسخ الرهن بالأداء، والإبراء، والاعتياض، والضمان، وفسخ المرتهن، ويبقى  
أمانته في يده، ولا يقبل قوله في رده إلا بيمينته.

ولو كان له ديوان برهنتين، فأدى عن أحدهما فسخ فيه دون الآخر ولو كان  
بأحدهما رهن فأدى عنه، فليس للمرتهن إمساكه بالدين الحال<sup>٨</sup>.

ولو اختلفا في المصروف إليه حلف الرهن، فإن لم ينو شيئاً قال الشيخ: يصرفه  
الآن إلى ما شاء. وكذا لو أبرأه من غير تعيين<sup>٩</sup>، واحتار الفاضل التوريع<sup>١٠</sup>.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢٣٧، باب الاختلاف في الرهن، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٤، ج ١٧٦٩ الاستبصار،  
ج ٣، ص ١٢٢، ج ١٢٨.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٨، باب الاختلاف في الرهن، ج ١٠ الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٦، ج ١٠٠٠ تهذيب الأحكام،  
ج ٧، ص ١٧٦، ج ١٧٧٦ الاستبصار، ج ٢، ص ١٢٢-١٢٣، ج ٤٣٦.

٣ الوسيلة، ص ٢٦٦.

٤ السرائر، ج ٢، ص ٤٢٧.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٨، باب الاختلاف في الرهن، ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٦، ج ٧٧٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٦، ج ٧٧٧.

٨ في بعض النسخ: «الغالي».

٩ و٧، المبسوط، ج ٢، ص ٢٠٦.

١٠ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٤، المسألة ٨١.

[٢٨٢]

درس

## في اللواحق

لو ارتهن<sup>١</sup> دار السكنى كره بيعها؛ للرواية<sup>٢</sup>.ولو مات وعنده رهون، فإن علمت بعينها لواحد، أو قامت بها بيّنة فذاك، وإلا فهي كماله، رواء القلاء عن أبي الحسن<sup>٣</sup>.

ولو أتلّف الرهن فأخذ بدله انتقلت الرهانة إليه بغير عقد جديد، دون الوكالة والوصيّة، وكذا لو أقرّ المرتهن بالدين لغيره.

ولو أسلم إليه في متاع وارتهن به ثمّ تغايلا بطل الرهن، وليس له إمساكه على رأس المال؛ لعدم الارتهان عليه.

ولو مات المرتهن فللراهن الامتناع من استعمار الوارث، فإن اتفقوا على أمين، وإلا عيّن الحاكم.

ولا يفسخ الرهن بالإجارة الصحيحة ولا العاسدة وإن كان المستأجر المرتهن. ويصحّ ارتهان العين المستأجرة عند المستأجر وغيره، لكن يعتبر في القبض إذنه. ولو أذن المرتهن للراهن في البيع قبل الأجل صحّ البيع، ويكون الثمن رهناً إن شرطاه، وإلا فلا، وهو قريب من اتفاقهما على نقل الوثيقة إلى عين أخرى.

ولو اختلفا في الاشتراط حلف الراهن، ولو اختلفا في النية لم يلتفت إلى المرتهن. ولو قال: أذنت بشرط أن تعطيني حقي الآن، وكان مؤجلاً، فالأقرب صحّته، فلو اختلفا في هذا الشرط حلف المرتهن عند الشيخ<sup>٤</sup>.

١ في بعض النسخ: فإذا رهنه.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٢٧، باب الرهن، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٠، ج ٧٥٤، وص ١٧٩، ج ٧٨٧.

٣ الكافي، ج ٥، ص ٢٣٦، باب الرهن، ج ١١٩، الفقيه، ج ٢، ص ٣١٣، ج ٤١٢١.

٤ المبسوط، ج ٢، ص ٢١٠.

ولو كان إذن المرتهن في البيع بعد حلول الأجل كان الثمن رهناً وإن لم يشترط ذلك؛ لأنه قضية عقد الرهن. وكذا يقول الشيخ في المسألة الأولى<sup>١</sup>؛ لأن الأجل عنده لا يسقط بهذا الشرط.

ولو أذن الراهن للمرتهن في البيع قبل الأجل، لم يجز للمرتهن التصرف في الثمن حتى يحل، ولو رجع المرتهن في الإذن جاز؛ لعدم بطلان حقه، ولو ادعى الرجوع حلف الراهن إن ادعى علمه، ولو صدقه على الرجوع وادعى كونه بعد البيع، وقال المرتهن: قبله، فإن اتفقا على تعيين وقت أحدهما واختلفا في الآخر، حلف مدعي التأخير عن ذلك الوقت. وإن أطلقا الدعوى، أو عيّنا وقتاً واحداً حلف المرتهن؛ لتكافؤ الدعويين، فيتساقطان ويبقى استصحاب الرهن سليماً عن المعارض. ومن عنده رهن وخاف جحود الراهن الدين، أو وارثه فله المقاصة.

وليس للمرتهن تكليف الراهن بأداء الحق من غير الرهن وإن قدر عليه الراهن، ولو بذل له الراهن الدين فليس له البيع. ولا يكلف المرتهن إحضار الرهن قبل استيفاء الدين وإن كان في مجلس الحكم؛ لقيام وثيقته إلى قضاء دينه. ومؤنة الإحضار بعد القضاء على الراهن.

ولو قال الراهن للمرتهن: به لنفسك، لم يصح البيع؛ لأن غير المالك لا يبيع لنفسه، بل يقول: به لي، أو: به، مطلقاً على الأقوى؛ حملاً على الصحيح.

ولا بد من الإذن في الاستيفاء، فإن قال: استوفه لي ثم لنفسك، صح على الأقوى، فيحدث فعلاً جديداً من كيل أو وزن أو نقل؛ لدلالة اللفظ عليه. ويحتمل الاكتفاء بدوام اليد، كقبض الرهن، أو الهبة من المودع والغاصب والمستعير، وكذا لو قال: اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك، أو: ثم أمسكه لنفسك.

والأقرب جواز قبضه لنفسه بإذنه وإن لم يقبضه للراهن<sup>٢</sup> وإن كان مكيلاً، أو موزوناً، أو طعاماً.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢١٠.

٢. في بعض النسخ: «الراهن».

ولو كان الثمن غير مقدّر بهما، فالظاهر أنّه لا إشكال فيه؛ لصحة بيع ذلك قبل قبضه عندنا بغير اختلاف.

## [٢٨٤]

## درس

لو رهنه بستاناً واختلفاً في تجدد بعض الشجر، حكم بما يقتضيه الحس بغير يمين، فإن أمكن الأمران حلف الراهن؛ للأصل.

وإذا مات المرهون فمؤونة تجهيزه على الراهن؛ لأنّه في نفقته.

ويجوز للراهن علاج الدابة بما يراه البيطار.

ولو انفسخ الرهن وطالب به المرتهن وجبت المبادرة، إلّا لضرورة، كإغلاق الدرب، وخوف الطريق، أو الجوع الشديد، أو تضيق وقت الصلاة الواجبة.

ولو اشترى المرتهن عيناً من الراهن بدينه صح، وبطل الرهن، فإن تلفت العين قبل القبض عاد الدين والرهن، قاله في المبسوط، قال: وكذا لو قبضه ثمّ تقايلا عاد الدين والرهن، كالصير يصير خمرأ ثمّ يعود خلأ<sup>١</sup>.

ولو رهن الوارث التركة المستفرقة بالدين بني على الملك، فإن نفينا لم يصح، وإن ملكناه ففي الصحة وجهان: نعم؛ لأنّ تعلّق الرهن أقوى، من حيث أنّه بعقد. ولا؛ لأنّها في معنى المرهونة، والوجهان حكاهما الشيخ ساكتاً عليهما<sup>٢</sup>، فإن جاوزناه فلا شيء للمرتهن إلّا بعد الخلاص من الدين؛ لأنّه أسبق المتعلّقين.

ولو أقرّ المتعاقدان بالقبض وأنكره العدل لم يؤثر في صحة العقد.

ولو أقرّ الراهن بوطء الأمة وجاءت بولد يمكن إلحاقه به لحق به، ولا ينفسخ الرهن إن كان الإقرار بعد القبض، وإن كان قبله انفسخ، إلّا أن يكون في ثمن رقبتها.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢٤٩.

وفي الخلاف: لا يفسخ مطلقاً<sup>١</sup>؛ لأنَّ أمَّ الولد يصحَّ بيعها في الجملة، وقد يموت الولد.

ولو رهنه عصيراً فصار خمرأً واختلفا في القبض هل كان قبل الخمر أو بعده؟ قدّم قول مدّعي الصحة وإن كان الراهن. وتردّد الشيخ من البناء على الظاهر، ومن أنَّ القبض فعل المرتهن، فيقدّم قوله فيه<sup>٢</sup>.

ولو اختلفا في تقدّم العيب حلف الراهن، إلّا مع قرينة الحال بتقدّمه فلا يمين عليه، أو مع قرينة الحال بتأخّره فيحكم به من غير يمين الراهن. وهذان الفرعان مع اشتراط الرهن في البيع<sup>٣</sup>.



١. الخلاف، ج ٣، ص ٢٢٩، المسألة ١٨.

٢. المبسوط، ج ٢، ص ٢١٤؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٤٠، المسألة ٢٥.

٣. جاء في آخر نسخة أبي طالب محمد نجل الشهيد التي استسخها عن خطِّ والده «آخر ما وجدت من هذا الكتاب بخطِّ مصنفه والدي (عليه منّي السلام)».



**Academy of Islamic Sciences and Culture**

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية  
معاونة الأبحاث لمكتب الاعلام الإسلامي  
في الحوزة العلمية، قم المقدسة

[www.isca.ac.ir](http://www.isca.ac.ir)